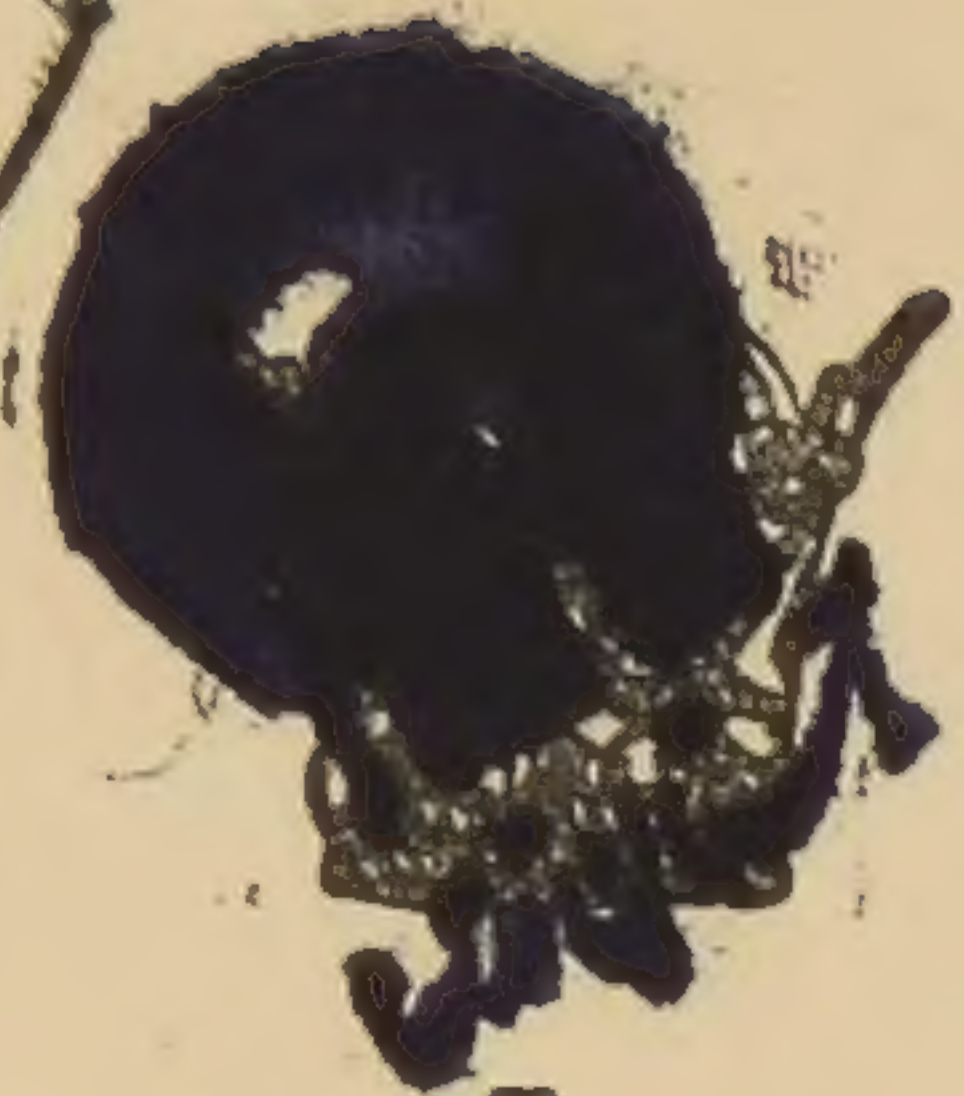


فی ۱۵
م

میکر و فیلم تهیه شد



بازبین شد
۱۳۵۳ خ

کتاب بخانه آستان قدس

اسم کتاب ارشاد الازمان - عربی
مؤلف حسن بن یوسف بن بطریق الحلی
مخطوط نسخ ۱۷ سطر
سال طبع یا تحریر ۸۰۰ هجری عدد اوراق ۸۱-۲
جزء کتب فقره شماره ۱۳۳
شماره عمومی ۲۲۲۳ شماره قبض
واقف ملا محمد زمان تاریخ وقف ۱۰۹۱
طول ۲۱ عرض ۱۳ و در ۱۳۵۳ هجری

نقل از دفتر
بازبینی شد

استغفار
الاستغفار

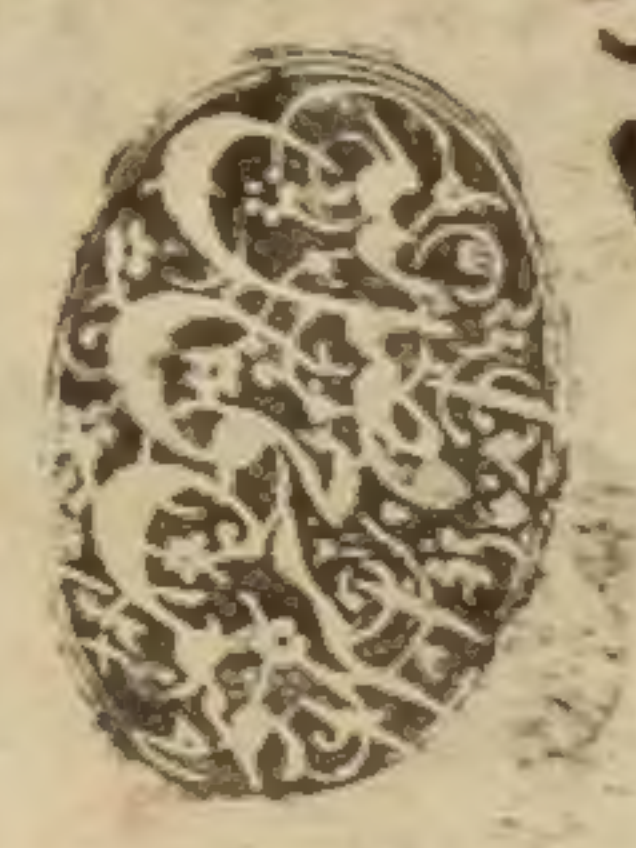
۱۳۳

کتاب ارشاد علام علی

چون
۲۲۸
فقه حاکم

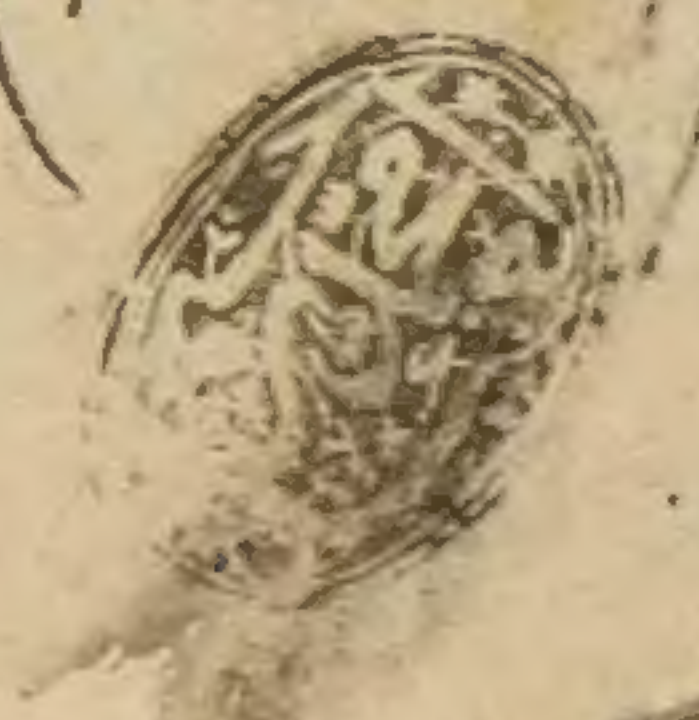
برابر زیاده قوت حافظه و سلامتی از امر اهل تازمان مرک
هر باید ادبناشتا پست و یک دانه مویر سرخ خوردن
و فحل عظیم دارد و نصیحت مولانا در جسم و اعظم است

تذکره ملا محمد باقر



۱۳

سازمان نشر و ترویج فرهنگ
دانشگاه تهران
۱۳۶۶



۱۵۲۸۱

باز بین شد
۱۳۵۲

مهره ای از کتابخانه
کتابخانه مرکزی
تاریخچه
تاریخچه
تاریخچه

الحمد لله الواقف على الضمائر والسرائر والصلوة والسلام على خير الأكابر
والأصاغر محمد وآله المعصومين عز الجاير والصفاير وسلم
تسليماً كثيراً وبعد باعث برتختر بر این کلمات اگر گویند که در حدیث واقع شده که یکی در ابتداء
لا حجة الدلالات انست که بتوفیق رفیق حال وسعادت بسم الله ورحیم در ابتداء بگویم الله ودر
قرین امال ملا محمد زکات تبریزی کرده دیده قرینه اول هر دو ابتداء واقع شده وابتداء وشیء
الی الله تعالی وطلباً المرصاته این کتاب ارشاد را وقف محالست جواب گویم که ابتداء بر دو قسم است
نمود بر حضرات عالیات صدمه مرتبات رفیع الله ابتداء حقیق وابتداء اضافی ابتداء بسم الله
که مؤمنان شیعه اثنا عشری مقابله نموده ثواب آن اضافی ودر ادب ابتداء حقیق انست که هنوز شروع
بروز کار فرخنده آثار حضرات مطهرات عاید گردد در هیچ چیز نکرده باشند مثل ابتداء بسم الله
وواقف نیز از آن بهر مند شود و تولیت آن کرده باشند اما شروع در مقصود نکرده باشند
بر خود مفوض گردانید ما دام که در حیات بشر مثل ابتداء بالحمد لله بدانکه بسم الله در اصل
وبعد از آن بروضه مقدسه مطهره امام الثامن با بسم بود چه همنه وصل متصل ما قبل
امام رضا صلوات الله علیه نقل نموده که در آن رو
جمعه کثرت استعمال آن

متبرکه بطالب علان بدهند که درس بخوانند بقدر
احتیاج وقتی که احتیاج نداشته بشد بدیگر بدهد
بغضب خدا و نفرین رسول گرفتار شود که این کتاب را
بفروشد یا با جاره دهد یا هبه کند یا معطل بگذارد
یا تغییر این وصیت کند فمن بدله بعد ما سمعه فانما
اشهد علی الذین یبدلونہ تحریر فی تاریخ شهر و ان اقبال

في الحديث جاء فيه تغيره اندر مثل جبل احد
 صرح اهل اللغة بان القيراط الذي جاء
 قيراط

1196
 1196
 1196

غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع ويدخل المرفقين
 في الغسل ولو نكس بطل ولو كان له يد زائدة وجب غسلها
 وكذا اللحم الزايد تحت المرفقين والاصبع الزايد ومقطوع
 اليد يغسل الباقي ويسقط لو قطعت من المرفق ومسح بشرة
 مقدم الراس او شعره المختص به باقل اسمه ولا يجزئ عنه
 الغسل ويتحب المسح مقبلا ولا يجوز على حائل لعامة وغيرها
 ومسح بشرة الرجلين باقل اسمه بذروة من راس الاصابع
 الى كعبيه وبهما مسح القدم واصل الساق ويجوز منكوسا
 لرأس ولا يجوز على حائل كالحف وغيره اختيارا ويجوز للبقية
 وللضرورة ولو غسل مختارا بطل وضوءه ويجب مسح الراس
 والرجلين ببقية ذروة الوضوء فان استأنف ماء جديد
 بطل وضوءه فان جف اخذ من لحيته واشفاه عينيه ومسح
 به فان جف بطل ويجب الترتيب ويبين ان يغسل الوجه ثم
 اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الراس ثم الرجلين ولا ترتيب
 فيهما ويجب الموالاة وهي المتابعة اختيارا فان اخرجت
 المتقدم استأنف ودون الجيرة ينزعها او يكرر الماء حتى يصل
 البشرة ان تمكن والامسح عليها وصاحب السلس يتوضوء

ما جاز في غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع ويدخل المرفقين في الغسل ولو نكس بطل ولو كان له يد زائدة وجب غسلها وكذا اللحم الزايد تحت المرفقين والاصبع الزايد ومقطوع اليد يغسل الباقي ويسقط لو قطعت من المرفق ومسح بشرة مقدم الراس او شعره المختص به باقل اسمه ولا يجزئ عنه الغسل ويتحب المسح مقبلا ولا يجوز على حائل لعامة وغيرها ومسح بشرة الرجلين باقل اسمه بذروة من راس الاصابع الى كعبيه وبهما مسح القدم واصل الساق ويجوز منكوسا لرأس ولا يجوز على حائل كالحف وغيره اختيارا ويجوز للبقية وللضرورة ولو غسل مختارا بطل وضوءه ويجب مسح الراس والرجلين ببقية ذروة الوضوء فان استأنف ماء جديد بطل وضوءه فان جف اخذ من لحيته واشفاه عينيه ومسح به فان جف بطل ويجب الترتيب ويبين ان يغسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الراس ثم الرجلين ولا ترتيب فيهما ويجب الموالاة وهي المتابعة اختيارا فان اخرجت المتقدم استأنف ودون الجيرة ينزعها او يكرر الماء حتى يصل البشرة ان تمكن والامسح عليها وصاحب السلس يتوضوء

لكل صلوة وكذا المبطون **ويستحب** وضع الاناء على اليمنى
 والى والاقتراف بها والتسمية وتثنية الغسلات والدعاء
 عند كل فعل وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء مرة من البول
 والنوم ومرتين من الغائط وثلاث من الجنابة والمضضة و
 الاستنشاق وبيد الرجل بظاهر ذراعيه في الاولى وبياطنها
 في الثانية عكس المرأة والتوضي من ويكره الاستعانة و
 التمدل ويجرم التولية اختيارا ويجب الوضوء وجميع
 الطهارات بماء مطلق طاهر مملوك او مباح ولو تيقن
 الحدث وشك في الطهارات او تيقنهما وشك في المتأخر
 او شك في شيء منه وهو على حالها اعاد ولو تيقن الطهارات
 وشك في الحدث او شك في شيء منه بعد انضاف لم يلتفت
 ولو جدد نذر باثم ذكر بعد الصلوة اخلاص عضو جهل بغيره
 اعاد الطهارات والصلوة الامع نذرية الطهارتين ولو
 تعددت الصلوة ايضا اعاد الطهارة والصلوتين ولو طهر
 وصلى واحدا ثم ذكر اخلاص عضو جهول اعاد الصلوتين
 بعد الطهارة ان اختلفا عددا والا فالعود **النظر الثالث**
 في اسباب الغسل انما يجب الغسل بالجنابة والحيض

والاستئاضة والنفاس ومن الاموات بعد بردهم بالموت
وقبل الغسل وغسل الاموات وكل الاعمال لابد معها من الوضوء
والاجنباء وهاهنا مقاصد **المقصد الاول** في الجنابة وهي تحصل
للمرئاة والرجل بانزل الماء مطلقا وبلجها في قبل المرءة حتى
تغيب الحشفة وفي دبر الانثى كذلك وان ينزل ولو اشتبه
اعتبر بالشهوة والدفق وفوق البدن وفي المريض لا يعتبر الدفق
ولو وجد على جسده او ثوبه المختص به منيا وجب الغسل ولا
يجب في الشراك وتحرم عليه قراءة العزائم وابغاضها ومن
كثابة القرآن او شئ عليه مكتوب اسم الله تعالى واسماء انبياء
وائمة عليهم السلام واللبث في المساجد ووضع شئ فيها
والاجتناب في المسجدين ويكره الاكل والشرب الا بعد الاغتسال
والاستئناق ومن المصحف والنوم الا بعد الوضوء والمصطف
وقراءة ما زاد على سبع ايات واشتد الكراهية فيما زاد على سبعين
ويجب عليه الغسل ويجب فيه النية عند الشروع مستلزمة
الحكم حتى يفرغ وغسل بشرة جميع الجسد باقله وتحليل ما لا
يصل اليه الماء الا به والترتيب بين اء بالراس ثم بالجانب
الايمن ثم باليسر الا في الارقاس ويستحب الاستبراء فان

ما زاد على سبعين
منه خطي

الاجنباء وهاهنا مقاصد
المقصد الاول في الجنابة
وهي تحصل للمرئاة والرجل
بانزل الماء مطلقا وبلجها
في قبل المرءة حتى تغيب
الحشفة وفي دبر الانثى
كذلك وان ينزل ولو اشتبه
اعتبر بالشهوة والدفق
وفوق البدن وفي المريض
لا يعتبر الدفق ولو وجد
على جسده او ثوبه المختص
به منيا وجب الغسل ولا
يجب في الشراك وتحرم
عليه قراءة العزائم
وابغاضها ومن كثابة
القرآن او شئ عليه مكتوب
اسم الله تعالى واسماء
انبياء وائمة عليهم
السلام واللبث في
المساجد ووضع شئ فيها
والاجتناب في المسجدين
ويكره الاكل والشرب
الا بعد الاغتسال

الاجنباء وهاهنا مقاصد
المقصد الاول في الجنابة
وهي تحصل للمرئاة والرجل
بانزل الماء مطلقا وبلجها
في قبل المرءة حتى تغيب
الحشفة وفي دبر الانثى
كذلك وان ينزل ولو اشتبه
اعتبر بالشهوة والدفق
وفوق البدن وفي المريض
لا يعتبر الدفق ولو وجد
على جسده او ثوبه المختص
به منيا وجب الغسل ولا
يجب في الشراك وتحرم
عليه قراءة العزائم
وابغاضها ومن كثابة
القرآن او شئ عليه مكتوب
اسم الله تعالى واسماء
انبياء وائمة عليهم
السلام واللبث في
المساجد ووضع شئ فيها
والاجتناب في المسجدين
ويكره الاكل والشرب
الا بعد الاغتسال

والاستئناق والغسل بصاع ويجرم التولية ويكره الاستعانة
ولو احدث في اثائه بما يوجب الوضوء اعاد **المقصد الثاني**
في الحيض وهو في الغلب دم اسود خارج بحرقه من
اليسر فان اشتبه بالعدنة فان خرجت القطنة مطوقة
فهو غزيرة والافحيض وما قبل التسع ومن الايمن وبعد
الياس واقل من ثلثة متواليه والزابل عن اكثره والقرنات
ليس بحيض وتياس غير القوشية والنبطية ببلوغ خمسين
واحد يوما بستين واقله ثلثة ايام متواليات واكثره عشرة
هي اقل الطهر وبلينها يجب العادة وتستقر بشر من متقين
عددا ووقتا والصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض كما ان
الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل
اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

فان الترتيب يسقط فيه فعلا وحكما بالنية
فيكفي البدن كله كعضو واحد فيقارن بالنية
غسل اي جزء كان منه ويتبعه الباقي في غن تحليل
زمان ساقى الوجه غر

الاستئناق والغسل بصاع ويجرم التولية ويكره الاستعانة
ولو احدث في اثائه بما يوجب الوضوء اعاد

في الحيض وهو في الغلب دم اسود خارج بحرقه من
اليسر فان اشتبه بالعدنة فان خرجت القطنة مطوقة
فهو غزيرة والافحيض وما قبل التسع ومن الايمن وبعد
الياس واقل من ثلثة متواليه والزابل عن اكثره والقرنات
ليس بحيض وتياس غير القوشية والنبطية ببلوغ خمسين
واحد يوما بستين واقله ثلثة ايام متواليات واكثره عشرة
هي اقل الطهر وبلينها يجب العادة وتستقر بشر من متقين
عددا ووقتا والصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض كما ان
الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل
اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

في الحيض وهو في الغلب دم اسود خارج بحرقه من
اليسر فان اشتبه بالعدنة فان خرجت القطنة مطوقة
فهو غزيرة والافحيض وما قبل التسع ومن الايمن وبعد
الياس واقل من ثلثة متواليه والزابل عن اكثره والقرنات

ليس بحيض وتياس غير القوشية والنبطية ببلوغ خمسين
واحد يوما بستين واقله ثلثة ايام متواليات واكثره عشرة
هي اقل الطهر وبلينها يجب العادة وتستقر بشر من متقين
عددا ووقتا والصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض كما ان

الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل

اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها
الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن

رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل
اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل

اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل
اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

والنبطية هي سود العراق قبل عرب استقر بها

المبتدء من لم يسبق لها عادة في الحيض لانها متعادل
المعتاد والمضطرب من سبق لها عادة ونسبها
ففي نفسه الى ناسيته العدة او ناسيته
الوقت وناسيتها على

الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز الدم العشرة
رجعت ذات العلات المستقرة اليها وذات القير اليه فان
فقد رجعت المبست الى عادة اهلها فان اختلفن او فقدن
رجعت الى اقرباهن فان اختلفن او فقدن تحيضت في كل
اسبعة ايام او ثلثة من شهر وعشرة من اخر والمضطر بها

العشرة

ما يخرج عن العادة
بصفة البيض وما
في العادة بصفة
سحابة وعنده عر

وفي وسطه بصفه وفي اخره برجعه ويبره بجر القطاع
الغسل والخضاب وحمل المصحف ولمس هامشه وجوار في
المساجد وقرآه غير العزائم والاستمتاع بما بين السرة والكرية
ويستحب ان تقضو عند كل صلوة وتجلس في مصلاتها اذكرة
ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلوة **المقصد الثالث**
في الاستحاضة والنفاس دم الاستحاضة في الغلب اصفر
بارد رقيق يخرج بفتور والناقص عن ثلثة مما ليس بقح

مع الافعال الواجبه
مع الافعال الطاهره

ظاهر في وقوع الافعال المشروطة بالطهارة منها وجواز ما يحرم
على المدة منها على

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

وغسلها كغسل الحائض ولا تجتمع بين الصلوتين بوضوء
واما النفاس فمد الولادة معها وبعد هذا لا قبلها ولا
حد لا قبله ولا كثره عشرة ايام للمبتدئة والمضطربة اما
ذات العادة المستقرة في الحيض فايامها وحكمها كالحائض
في كل الاحكام الا الاقل ولو تراخت ولادة احد المؤمنين
فعد رايامها من الثاني وابتداء من الاول ولورات يوم
العاش فهو النفاس ولورات الاول والعشرة نفاس **المفصل**
الرابع في غسل الاموات وهو فرض على الكفاية وكل ما بقي
احكامه لكل ميت مسلم عن الحواج والغلات ويغسل الخالف
غسله ويجب عند الاحتضار توجيهه الى القبلة بان يلقى على
ظهره بحيث لو جلس لكان مستقبلا ويستحب تلقيه بالشهادتين
والاقرار بالائمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلا
والتعويض واطباق فيه ومكابينه وتغطية بثوب التعجيل
الا المشتبه ويكره طرح الحديد على بطنه وحضور الجنب
والحائض عنده واولى الناس بغسله اولاهم بهراته والزوج
اولى في احكام الميت يغسل كل من الرجل والمرأة مثله و
يجوز لكل من الزوجين تغسل الاخر اختيارا من وراء الثياب

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

والاغتسل
والاغتسل
والاغتسل

ويغتسل الجنث المشكل محارمة من وراء الثياب ويغسل الاجنب
بنت ثلاث سنين مجردة وكذا المرأة وتامر الاجنبية مع فقد
المسلم وذات الرحم الكافر بالغسل ثم تغسل المسلم غسله و
كذا الاجنبى ويجب ازالة الفجاسة او لا ثم تغسل بماء
كالجنازة ثم بماء الكافور كذلك ثم بالقراح كذلك فان فقد
السدر والكافور غسل ثلاثا بالقراح ولو خيف تناسل جلد
يتم ويستحب وضعه على ساجدة مستقبل القبلة تحت الصلاة
ووقوف الغاسل على عيینه وغزاه بطنه في الاوليين الاحكام
والذكر وصب الماء الى حفرة وتليين اصابعه برفق وغسل
فرجه بالخرص والسدر ورأسه بالرغوة او لا وتكرار كل عضو
ثلاثا وان بوضي وتنشيفه بثوب ويكره ايقاعه وقص اظفائه
وترجيل شعره فاذا فرغ من غسله وجب ان يكفنه في ثلثة اوقاف
مميز وميض وازار تغير الحرير وان يمسح مساجده بالكافور او قل
الا الحرم وبن من غير كافور لو تعذر ويستحب ان يكون الكافور

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

ثلاثة عشر درهما وثلاثا واغتسل الغاسل قبل التكفين او الوضوء
عسيرة وزيادة حبرة غير مطرزة بالذهب للرجل وخرقة لغزيرة وعمامة
بجمامة مكنكا وتزاد للمرأة لفافة اخرى لشدها وغطاؤه
العمامة بشعر بان المراء وتزاد على كف الرجل

ان الله
الصلوات بين الصلوات
التي هي من الطهارة
التي هي من الطهارة

قناعات العمامة والزينة والجريرتان من النخل والاذن السني
 والاذن الخلاف والاذن شجر رطب وكنت اسمه والله
 يشهد الشهادتين والاقرار باعة عليهم السلام على اللغات
 والقيص والازار والجريرتين بالترية وسحق الكافور
 باليد وجعل فاضله على صدره وخياطة الكفن بخيوطه و
 التكفين بالقطن **ويكره** الكتان والاكمام المبتدأة والكتبة
 بالسواد وجعل الكافور في سمعه وبصره وتجير الاكفان وكفن
 المروءة الواجب على زوجها وان كانت موسرة ويقبل الكفن
 من الاصل ثم الدين ثم الوصية من الثلث والباقي ميراث يستحق
 للمسلمين بذل الكفن لو فقد ولو خرج منه نجاسة بعد
 غسلت من جسده وكفنه ولو اصاب الكفن بعد وضعه في
 القبر قوضت ويجب ان يطرح معه في الكفن ما يسقط من شعره
 وجسده والشهيد يصلى عليه من غير غسل ولا كفن بل يدفن
 بتيابه وصدر الميت كالحي في جميع احكامه وذات العظم
 السقط لاربعة اشهر كذلك الا في الصلوة والخالية يلف في
 خرقة وتدفن وكل السقط لاقل من اربعة ويؤم من وجب
 قتله بالاعتسال او لا ثم لا يغسل ومن مس ميتا من الناس

في القبر قوضت ويجب ان يطرح معه في الكفن ما يسقط من شعره
 وجسده والشهيد يصلى عليه من غير غسل ولا كفن بل يدفن
 بتيابه وصدر الميت كالحي في جميع احكامه وذات العظم
 السقط لاربعة اشهر كذلك الا في الصلوة والخالية يلف في
 خرقة وتدفن وكل السقط لاقل من اربعة ويؤم من وجب
 قتله بالاعتسال او لا ثم لا يغسل ومن مس ميتا من الناس

بعد برده

بعد برده من وجب قتله بالاعتسال او لا ثم لا بالموت
 وقبل تطهيره بالغسل او مس قطعه ذات عظم ابنت
 منه او من حي وجب عليه الغسل ولو خلت من
 عظم او كان الميت من غير الناس غسل يده خاصة

النظر الرابع في اسباب التيمم وكيفيةه

لما يجب له الطهارة وانما يجب عند فقد الماء
 او تعذر استعماله للمريض او البرد او الشين او
 خوف العطش او اللص او السبع او ضياع المال او
 عدم الآلة او عدم الثمن ولو وجد وخاف الضم
 من فعه جاز التيمم ولو وجد به ثمن لا يضره في الحال
 وجب الشراء وان زاد عن ثمن المثل على اشكال وكذا
 الآلة ولو فقد وجب الطلب غلوة سهم في الحزنة الحزنة يكون الزاء المعجم السهلة

من كل جانب وسهمين في السهلة ولو وجد ماء
 لا يكفيه للطهارة تيمم ولو وجد ماء يكفيه لا زالة الخا
 خاصة ازالها وتيمم ولا يصح الا بالارض كالتراب و
 ارض النورة والجص وتراب القبر والمستعمل ولا يصح
 بالمعادن والرماد والاشنان والديق والمغصوب

سلوكه

على ان كان الخوف على نفسه المكلف او زنا او محرم لكن يجب
 الاقتصار على ما يندفع الحاجة من السد الرقيق
 وعدم الضعف المانع من السفر الغلوة مقدار الرمية
 من الرمي المعتدل بالالة المتعد

الحزنة يكون الزاء المعجم السهلة

وهو الاذن العظيم ولو امكن سب وجب قطعها
 من طاهر الخلع من خشنه وتخصل بها مال

والاعذار فلا يكفي سلوكه الا في الاربع في الغلوة
 في الارض لا في الجبال ولا في الاربع في الغلوة

بیشتر ماکون امر الوحدی
بیچ ایچر علیہ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فانه على هه لا يسطل يحمه عدل
عدم الماء قيل منى مقدله الطهارة
الطهارة ويظهر الفائدة فيما يولي
منها وينبغي ان يراد بالتمهين فيه
سكونه في الطهارة التي يحمه به لا
لا بد من تقويه الاستعمال

هذا صحيح القولين وينبغي
 ان يراد التخصص على وجه
 الاستحباب وان يكون به
 الجميع مشوبة بالنسبة الى
 الماء اخذتم كان احوال
 اليه اخذتم كان احوال
 بالطهارة وينبغي ايضا ان
 ان يقتضى من المبدول فان
 بذل الا لافح فانح لم يخص
 الحنف وهو باعد

فقرته واحدة الموجه والتدريس على
عليه القولين وان كان له الامن

كما ذكره بنو نصر في الصحيح وكذا الموالاة وهي المتأينة
هنا فلا يلزم التفرقة بين اليسر والسر

المراودة المتابع من
الارض دون ما اجا
علمها فان واقف
وان لم يخمس القالي
منه بجاسته الساقط
اذا اخفق السليح
على
ن ما قبله وما بعده وهو على ظاهره فيما قبل النصف
من كون التغير غير مستوعب
من كون اقصاء اعداء

سر مزار دولیت رطل عراقیت که شصت و پنج
شاهی بوم بخ و هر یک مزار دولیت شقال
صیر فیت و هر شقال بیت و چهار خود است

[illegible]

بشئ مستوي الخلقه لم يجس الا بتغير احد اوصاف الثلثة
 بالنجاسة فان تغير نجس اجمع ان كان كرا ويطهر بالقاء
 طاهر عليه دفعة فكر حتى يزول التغير وان كان اكثر
 فالتغير خاصة ان كان الباقي كرا ويطهر بالقاء كطاهر
 عليه دفعة فكر حتى يزول التغير او يتموجه حتى
 الطاهر وان كان اقل من كرجس من جميع ما يلدقيه من
 النجاسة وان لم يتغير وصفه ويطهر بالقاء كطاهر عليه
 دفعة **الرابع** ماء البثران تغير بالنجاسة نجس ويطهر بالنجاسة
 حتى يزول التغير وان لم يتغير لم يجس واكثر اصحابنا
 حكموا بالنجاسة واجبو ان يخرج الجميع في موت البعير ووقوع
 المني ودم الحيض والاستحاضة والنفاس والمسكر والقاع
 فان تعدى لكثرة تراوح عليها اربعة رجال يوما ونحو
 كوفي موت الحمار والبق وشبههما ونحو سبعين دلو من
 دلاء العادة في موت الانسان وخمس للعدنة الذرية
 والدم الكثير غير الثلثة كذبح الشاة واربعين في موت
 السور والكلب والخنزير والتعلب والارنب وبول
 الرجل ووقوع نجاسة لم يرد فيها نص وقيل للجميع وثلثين

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في وقوع ماء المطر مخالطاً للبول والعدنة وخرو الكلاب
 وعشر في العدنة اليابسة والدم القليل غير الثلثة كذبح
 الطير والرعاف اليسير وسع في موت الطير والنعامة
 والحمامة وما بينهما والفارة اذا انقضت او انقضت
 وبول الصبي واغتسال الجنب الخالي من نجاسة تغية
 وخروج الكلب جاً ونحوه في ذرق الدجاج وثلث في
 موت الفأرة والحية ولو في العصفور وشبهه وبول
 الرضيع الذي لم يعتن بالطعام وكل ذلك عندئذ مستحب
قوله لا يجوز استعمال الماء النجس في الطهارة مطلقاً
 ولا في الاكل والشرب اختياراً ولو اشتبه النجس من
 الدائمين اجتناباً ويتم ويتحب تباعد البثر عن البالوعة
 سبع اذرع ان كانت الارض سهلة او كانت البالوعة
 فوقها والنجس واسار الحيوان كلها طاهرة عن الكلب وهو الاصح اما لو كان احدهما مضافاً والاخر
 والخنزير والكافر والناصب والمستعمل في رفع الحدث
 طاهر ومطهر وفي رفع الحدث نجس سواء تغير بالنجاسة
 اولاً الماء الاستنجاء فانه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة
 ولم يقع على نجاسة خارجية وغسله الحمام نجسة

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات
 في بعض هذه النجاسات

ما لم يعلم خلّوها من النجاسة **وتكره** الطهارة
 بالمسح بالشمس في الاواني والمسح بالنار
 في غسل الاموات وسور الجلال واكل الجيف و
 الحايض المنيمة والبغال والحمر والفارة والحية
 ومادات فيه الوزغ والعقرب **النظر السادس** فيما
 يتبع الطهارة النجاسات العشرة البول والغائط من
 ذي النفس السائلة غير المأكول بالاصالة كالاسد
 او بالعروض كالجلال والملتئ من كل حيوان ذي
 نفس سائلة وان كان مأكولا والميتة من ذي
 النفس السائلة مطلقا واجزاؤها سواء ابيئت
 من حي او ميتة الا ما لا تحل في الحياة كالصوف
 والشعر والوبر والعظم والظفر **الدم** من نجس العين
 كالكلب والخنزير والكافر والكلم من ذي النفس
 السائلة والكلب والخنزير واجزاؤها والكافر
 وان اظهر الاسلام اذا جحد ما يعلم بثبوته من الدين
 كالحوارج والغلات والمسكرة والعصير اذا غلا
 واشتد **والفقا** ويجب ازالة النجاسات عن
النوب

في كل واحد من هذه النجاسات عشرة اجزاء
 من ماء او من طين او من صابون او من
 غيرها مما يزيلها عن الثوب والجلود
 والاعضاء

في كل واحد من هذه النجاسات عشرة اجزاء

النوب والبدن للصلاة والطواف ودخول المشايخ
 وعن الآنية للاستعمال وعفي في النوب والبدن
 عن دم القروح والجروح **الآنية** وعما دون سعة
 الدرهم البغلي من الدم المسفوح مجتمعا وفي المتفرق
 خلاف غير الثلثة ودم نجس العين وعن نجاسة
 ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالتكة والجورب وشبههما
 في محالهما وان نجس بغير الدم ولا بد من العصر
 الا في بول الرضيع ويكتفي المربية للصبي بغسل ثوبها
 في الواحد في اليوم مرة واذا علم موضع النجاسة غسل
 جميع ما يحصل فيه الاشتباه ولو نجس احد الثوبين
 واشتبه غيلا ومع التعذر يصلي الواحد فيهما
 مرتين وكل ما لا في النجاسة برطوبة نجس و
 لا ينجس لو كانا يابسين ولو صلى مع نجاسة ثوبه
 او بدنه عامدا اعاد في الوقت وخارجه والناسي
 يعين في الوقت خاصة والجاهل لا يعين مطلقا
 ولو علم في الاثناء استبدل ولو تعذر الا بالمبطل
 ابطل ولو نجس النوب وليس له غيره صلى عريانا

في كل واحد من هذه النجاسات عشرة اجزاء

في كل واحد من هذه النجاسات عشرة اجزاء

مع تعدد الاطراف
 الدائمة
 الاقور وجوب الازالة ففي سعة الدرهم النجاسة مجتمعا
 ومتفرقا تفادى او لا
 والليل من
 والليل داخل نعالوا خلت بالغسل المعتمد بطلان
 جمع صلاتها ويصح بالمهنية واللمني بالصبح والصبي
 والولد المتعدد ولا فرق بين بوله وعاطيته في قول
 قور

فان تعذر للبرد وغيره صلى فيه ولا يعين
 ونظر الشمس ما يحققه من البول وشبهه
 في الارض والبوارى والحضر والابنية والنبات
 والنار ما حالته والارض باطن الثعل والقدم
خاصة يحرم استعماله او انى الذهب والفضة
 في الاكل وغيره ويكره المفضض ويجتنب موضع

الفضة واوانى المشركين طاهرة ما لم يعلم مباحا
 شتمه لها برطوبة وجلد المدكى طاهر وغيره
 نجس ويغسل الدناء من الحجر وغيره من
 النجاسات حتى تترك العين

ومن ولوغ الكلب
 ثلثا اولاهن
 بالتراب
 ومن ولوغ
 الخنزير
 سبع
 كتاب الصلوة

في الغرض من هذا الكتاب
 هو بيان ما يحل وما يحرم في الصلاة
 من غير ان يتناول في كل باب
 ما هو في غيره من باب
 في كل باب ما هو في غيره من باب
 في كل باب ما هو في غيره من باب

في الغرض من هذا الكتاب
 هو بيان ما يحل وما يحرم في الصلاة
 من غير ان يتناول في كل باب
 ما هو في غيره من باب
 في كل باب ما هو في غيره من باب
 في كل باب ما هو في غيره من باب

كتاب الصلوة والنظر في المقدّمات والمأهية
 واللاحق **النظر الاول** في المقدّمات وفيه مقادير

المقصد الاول في اقسامها وهي واجبة ومندوبة
 فالواجبات تسع اليومية والجمعة والعيدان والكسوف
 والزلزلة والديات والطواف والاموات والمنذور
 وشبهه والمندوب ما عدا اليومية خمس الظهر والعصر
 والعشاء وكل واحدة اربع ركعات في الحضر ونصفها في السفر

والمغرب ثلث فيهما والصبح ركعتان كذلك ونوافلها ثمان في الحضر
 ركعات قبل الظهر وثمان قبل العصر واربع بعد المغرب
 ركعتان من جلوس بعد ركعة بعد العشاء واحدة عشر
 ركعة صلوة الليل وركعتا الفجر وتسقط نوافل الظهرين

والوتر في السفر **المقصد الثاني** في اوقاتها فاول
 وقت الظهر اذا زالت الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد
 نقصه او بميل الشمس الى الحاجب الايمن للمستقبل الى ان
 تمضي مقدار اذانها ثم يشترك مع العصر الى ان يغيب للغروب
 مقدار اداء العصر فتمضي به واول المغرب اذا غربت الشمس

المعلوم بغيوبه الحرة المشرقية الى ان يمضي مقدار اذانها

اي اداء الصلوة المغرب

اي الصلوة الواجبة

اي الحضر والسفر

اي اوقات الصلوة

المستقبل القبلة

الصلوة القبلية

اي اداء الصلوة

مع عدم
لا فبا التليين
في السهم والجر بخبر
القطب من القبلة

4. نزلت عليه

ولو ظهر الخلل وهو في الصلوة استدل بأن كان قليلا والآ
 استأنف ولا يتعد ذلك اجتهاد بتعد الصلوة المقصود
 أي في أثناء الصلوة

الرابع فيما يصلّي فيه وفيه مطلبان الاول اللباس
ستر العورة في الصلوة بثوب طاهر الآما استثنى ملوك

مع غسل موضع الاتصال والجزء الخاص والسنجاب والمتميز

وان ياتر علي القمص وليستمل الضياء اويصلني بغير ضياء
مكرر دست برآي كذا از دوزخ به

في غير الحرب والامامة بغير رداء واستصحاب الحديد ط

وفي توب المتمره والخالخال المصونة للمرأة والقائيل والص
في الخاتم ويحرم في جلد الميتة وان دبغ وجلد ملايوكل

فرق بين صورة الحيوان وغيره

نقض المستند خاصة واستعمال الله في غيره ويكره الشرف والتعظيم
والمحارب الداخلية وجعلها طريقا للبيع فيها والشراء وتمكين
المجانين وانفاذ الاحكام وتعريف الضوال وانشاد الشعر واثارة
الحدود ورفع الصوت وعمل الصنائع ودخول من فيه راحة
نوم او بصل والتخيم والبصاق وقتل القمل فيستره بالتراب وهي
الحصاخذ فاوكشف العورة ويجرم الزخرفة ونقش الصور
اتخاذ بعضها في ملك او طريق وبيع التها فيها وتكلمها بعذر وال
انارها وادخال النجاسة اليها وازالتها واخراج الحصى منها
فيعاد وتعريض الكنايس والبيع لاهل الذمة ولو كانت في ارض
الحرب او باداهلها جاز استعمال التها في المساجد **المفصل الثاني**
في الاذان والاقامة وبها مستحبان في الفرائض اليومية
اداء وقضاء للمنفرد والجامع للرجل والمرأة اذا لم يسمع الرجل
ويتكلمان في الجهرية خصوصا للرجال والمغرب وليقط اذان
العصر يوم الجمعة وفي عرفه وعن القاضي المؤذن في اول وقت
وعن الجماعة الثانية اذا لم يتفرق الاولى وكيفيته ان يكبر اربعاً
ثم يشهد بالتوحيد ثم بالرسالة ثم يدعو الى الصلوة ثم الى
الفلاح ثم الى خير العمل ثم يكبر ثم يهلل مرتين والاقامة كل ملك

ارادها واجبا في الصلوة الجماعة ومتى صلى جماعة بغير
الاذان والاقامة لم يحصل فيه فضيلة الجماعة والصلوة
ما فيه
المنفرد

مرتبة
الاذان

الا انه يسقط من التكبير الاول مرتان ومن التحليل
مرة ويزيد مرتين قد قامت الصلوة بعد حي على
خير العمل ولا اعتبار باذان الكافر وغير المميز المرتبة وغيره
ويجوز من المميز ويستحب ان يكون عدلا جبارا بصيرا
بالاوقات منظرها قائما على مرتفع مستقبلا للقبلة متنا
في الاذان محذرا في الاقامة واقفا على مواضع النصول
تارك الكلام خلا لها فاصلا بين كعبتين او سجدة او جلوسا
وفي المغرب بخطوة او سكتة رفع اصواته والحكاية في
التوبيخ بدعة ويكره الترجيع بغير الاشعار والكلام بغير
مصلحة الصلوة بعد قد قامت الصلوة والالتفات يمينا
وشمالا ومع التبشاح يقدم الدعاء ومع التساوي يرفع
ويجوز ان يؤذنوا دفعة واحدة فالأفضل ان يؤذن كل واحد
بعد فراغ الآخر ويجزى الامام باذان المنفرد مؤذنا خلف
غير المريض فان خاف الفوات اقتصر على التكبيرتين وقد
قامت الصلوة وياتي بما يتركه **النظر الثاني** في الماهية و
فيه مقاصد **الاول** في كيفية اليومية يجب معرفة واجب
افعال الصلوة من مندوبها وايقاع كل منها على وجهه الواجب

في الاذان
الاذان والاقامة

او الصلوة الواجب ومنه وبها

سبعة **الدول** القيام وهو ركن تبطل الصلوة لو اخل به
عدا او سهوا او يجب الاستقلال فان عجز اعتمد فان
عجز اضطجع واذا فني فان عجز استلقى ويجعل قيامه
فتح عينيه وركوعه تخفيضها ورفعها فتحها وسجود **الدول**
تخفيضها ورفعها فتحها وسجود ثانيا تخفيضها ورفعها
فتحها وهكذا في الركعات ولو تجدد عجز القائم فعدو
لو تجددت قدرة العاجز قام ولو تمكن من القيام للركوع
خاصة وجب **الثاني** النية وهي الركن تبطل الصلوة بتركها
عدا او سهوا او يجب ان يقصد فيها تعيين الصلوة والوجه
والتقرب والاداء والقضاء وإيقاعها عند **الجزء**
من التكبير واستمرارها حكما الى الفراغ فلو نوى الخروج
او الرأيا ببعضها او غير الصلوة بطلت **الثالث** تكبيرة
الاحرام وهي ركن تبطل بتركها عمد او سهوا وصورتها **الكبيرة**
الله أكبر فلو عكس او اتى بمعناها مع القدرة او قاعدا
معها او قبل استيفاء القيام او اخل بحرف واحد بطلت
والعاجز عن العربية يتعلم واجبا والاخرس يعقل قلبه
ويشير بها ويتخير في السبع ايها شاء جعلها تكبيرة الا
النية او تكبيرة الاحرام **النية** المصلحة في تكبير الاحرام **الافتتاح**
في بين التكبيرة السبع ايها شاء

فان قدم

والوجه من الوجهين

الافتتاح ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر ثانيا كذا بطلت
صلوته فان كبر ثانيا كذا لك صحت ويستحب رفع اليدين
بهما الى شحني اذنيه واسماع الامام من خلفه وعزم **المد**
بين الحروف **الرابع** القراءة ويجب في النبائية والا
ولين من غيرها الحمد وسورة كاملة ويتخير في الرأيا
بين الحمد وحدها واربع تسبيحات صورتها سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو لم يحسن القولية
وجب عليه التعلم فان ضاق الوقت قراء ما يحسن ولو لم
يحسن شيئا سبح الله وهلل وكبره بقدر القراءة ثم يتعلم
والاخرس يتحرك لسانه ويعقد قلبه ولا يحرثي التزج
مع القدرة ولا مع الاخلال حرف حتى التشديد والاعراب
ولا مع مخالفة ترتيب الآيات ولا مع قراءة السورة
اولا ولا مع الزيادة على سورة ويجب الجهر في الصبح والي
المغرب واولى العشاء والاخفات في البواقي واخراج الحروف
من مواضعها والبسملة في اول الحمد والسورة والمؤالة
فيعيد القراءة لو قرأ خللا لها ولو نوى القطع او سكبت
اعاد بخلاف ما لو فقد احد هما ويجزم العزائم في الفرائض

الركعة الاولى من السجدة الاولى

وما يفوت الوقت لقراءته وقول آمين وتبطل اختياراً ويجب
 الجهر بالسجدة في الاخفات والترتيل والوقوف على مواضعه ^{او لفظ آمين} مواضع الالة
 وقصر المفضل في الظهري والمغرب ومن وسطاته في العشاء
 ومطولاته في الصبح وهل اتي في الصبح الاثنان والخمسة والجمعة
 والاعلى ليلة الجمعة في العتايين والجمعة والتوحيد في صبحها
 والجمعة والجمعة والمنافقين في الظهري والظهي والمشرح سورة واحدة
 وكذا الفيل ولا يلاف ويجب السجدة بينهما ويجوز العدول عن
 سورة الى غيرهما ما لم يتجاوز النصف الا في التوحيد والمجد فلا يعدل
 عنها الا في الجمعة والمنافقين ومع العدول يعدل السجدة وكذا يعدل
 لو قرأ بعد الحمد من غير قصد سورة بعد الفصل **الخامس الركوع**
 هو ركن تبطل الصلوة بتركه عمداً وسهواً في كل ركعة مرة ويجب
 فيه الاتخاذ بقدر ما نقل ركبتيه والذكر فيه مطلقاً على
 راي والطمانينة بقدره ورفع الراس منه والطمانينة قائماً ولو
 سجد عن الاتخاذ اومى والراعي جليقة يزيل يسيراً وينحني طويل الزمان
 كالمستوى ويسقط الطمانينة مع العجز ويستحب التكبير له قائماً
 رافعاً يديه ورد الركبتين وتسوية الظهر ومثل لعنق والدعاء ^{التي}
 ثلاثاً او خمساً او سبعاً وسمع الله عند الوقوع ويكره الركوع ويكره

والركعة الاولى من السجدة الاولى

يستحب في الركوع ان يقول اللهم لك ركعت ولك خشعت
 وبك اسلمت وعليك توكلت وانت ربي خشع
 لك قلبي وسمعي وبصري وشعري وبشرى وحمي ودمي
 ونحي وعظاي وعصبتي ما اقلت الارض متى سبحان ربّي
 العظيم وكجده

عن

السجدة الاولى من السجدة الاولى

تحت ثيابه **السادس السجود** ويجب في كل ركعة سجدة ثمان بها
 مؤركن تبطل الصلوة بتركها معامداً وسهواً لا يترك احد ^{او من السجود}
 سهواً ويجب في كل سجدة وضع الجبهة على ما يصح عليه
 السجود وعدم علو موضع الجبهة عن الموقف بازدياد
 لبنة والذكر فيه مطلقاً على راي والسجود على سبعة اخطأ
 الجبهة والكفين والركبتين وابهام الرجلين والطمانينة
 فيه بقدر الذكر ورفع الراس منه والجلوس مطمئناً ^{السجود}
 الاولى والعاجز عن السجود يؤمى ولو احتاج الى رفع شيء
 يسجد عليه فعل وذو الذمل يحفر بها ليقع السليم على
 الارض فان تعذر سجد على احد الجبين فان تعذر فعلى
 ذقنه ويستحب التكبير له قائماً والسبق بيديه الى الارض
 رض والارغام بالانف والدعاء والتسبيح ثلاثاً او خمساً
 او سبعاً والتورك والدعاء عند التورك وجلسه
 الاستراحة وقول بحول الله والاعتماد على يديه عند
 قيامه سابقاً برفع ركبتيه ويكره الاقعاء **السابع السجود**
 ويجب عقيب كل الثانية وفي اخر الثلاثية والرابعة
 ايضاً الشهادتان والصلوة على النبي وآله عليهم السلام

قال النبي صلى الله عليه وسلم من سجد على تربته الحين عم
 كان له شفعاً يوم القيمة

والجلوس مطيئا بقدره والجاهل يتعلم ويستحب التورك
والزيادة في الدعاء ومن **باب الصلوة** سنة التسليم
على راي وصورة السلم علينا وعلى عباد الله الصالحين
او السلم عليكم ورحمة الله وبركاته ويخرج به من الصلوة
ويستحب ان يسلم المنفرد على القبلة ويشير بمؤخر يمينه الى
يمينه والامام نصفه وجهه والماموح عن الجانبين ان
كان على يساره واحدا الا عن يمينه **الثاني** التوجه بسبع
تكبيرات يميزها ثلثة ادعية احديها تكبيرة الافتتاح **الثالث**
القنوت ويستحب عقب قراءة الثانية قبل الركوع ويدعو
بالسقول وفي الجمعة قنوت اخر بعد ركوع الثانية ولو نسيه
فصام بعد الركوع **الرابع** سيقل النظر قائما الى مسجده وقائما
الى باطن كعبته وراكعا الى بين رجليه وساجدا الى طرف
انفه ومشتهدا الى حجره **الخامس** وضع اليدين قائما على
فخذيه سجدا على ركبتيه وقائما تلقاه وجهه وراكعا على ركبتيه
وساجدا اجزاء اذنيه ومشتهدا على فخذيه **السادس** التعقيب
وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام **المفصل الثاني** في صلوة
الجمعة وهي ركعتان كالصبح عوض الظهر ووقتها عند الزوال

الظاهر ان قال المسلم عليكم السلام لا يجوز لان
يزيد الالف واللام فيه بل يقال سلام عليكم
سنة القابل ع

السجدة

الشخص يوم الجمعة الى يصير ظل كل شيء مثله فان خرج صلواتها
ظلمها لم يتلبس في الوقت ولا يجب الا بشرط الايام العادل او
من يامره وحضور الاربعة معه والجماعة والخطبتان قيام
المستقل لكل منهما على حمد الله تعالى والصلوة على النبي و
اله عليهم السلام وقراءة سورة خفيفة وعدم جمعة اخرى **والوعظ**
بينهما اقل من فرسخ والتكليف والذكورة والحرية والحضرة
والسلامة من العي والعرج والبوص والكبر المزمن وعدم
بعد من فرسخين فان حضر المكلف منهم الذكر وجبت عليهم
والغفدت بهم ويشترط في التأييب البلوغ والعقل والايان
والعدالة وطهارة المولد والذكورة وفي العبد والبرص
والاجرم والاعمى قولان وفي استحبابها حال الغيبة و
امكان الاجتماع قولان ولو صلى الظهر **من وجبت**
عليه السعي لم يسقط بل يحضر فان ادركها اصالها والا
اعاده ظهر ويدرك الجمعة بادر الك الامام راعيا
في الثانية ولو انقض العذر في الاثناء اتم الجمعة ولو
انقضوا قبل التلبس بالصلوة سقطت ويجب تقديم الخطبتين
على الصلوة وتأخيرهما عن الزوال **والفصل بين الخطبتين**

منها

نيتها

صلواتها

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

الجمعة

بجلسة ورفع صوته حتى يسمع العدد ولو صليت فرادى
لم يصح ولو اتفقت جمعتان بينهما أقل من فرسخ بطلتا ان
اقرنتا والا للاحقة والمستثناة والمحقق بعضه لا يجب عليه
وان اتفقت في يومه ويحرم السفر بعد الزوال قبلها والاذن
الثاني والبيع وشهره بعد الزوال وينعقد ويكره السفر بعد
الفجر في وجوب الاصغاء والطهارة في الخطبتين وتحريم الكلام
قولان والمنوع من سجود الاول يسجد ويلحق قبل الركوع
فان تعذر لم يلحق ويسجد معه في الثانية ويؤى بهما الاولى
ثم يتم الصلاة ولو نواها للثانية بطلت صلوته ويستحب ان
يكون الخطيب بليغا موظبا والمباكرة الى المسجد بعد خلق
الرأس وقص الاظفار والتأرب والتكينة والطيب ليس
افخر الثياب والتعمم والرداء والاعتماد والسلا اول المقصد الثالث
في صلاة العيدين ويجب بشرط الجماعة جماعة ومع تعذر
الحضور واحتلال الشرايط يستحب جماعة وفرادى وكيفية
ان يكبر للافتتاح ويقرأ الحمد وسورة ويستحب الاداء ثم يكبر
ويقنت خمسا ويكبر السادسة مستحبا فيركع ثم يسجد تسجدتين
ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة ويستحب الشتم ثم يكبر ويقنت

اربعا

السكينة النفس والوقار في الاعضا وقيل بالعكس

في صلاة العيدين والحمد والثناء

اربعا ثم يكبر الخامسة مستحبا للركوع ثم يسجد تسجدتين
ويستشهد ويسلم ووقتها من طلوع الشمس الى الزوال
ولو فاتت لم تقص ويحرم السفر بعد طلوع الشمس قبل
الصلاة ويكره بعد الفجر والخطبة بعد ها واستماعها
مستحب ولو اتفق عيد وجمعة تخير من صل العيد في
حضور الجمعة ويعلم الامام ذلك وفي وجوب التكبير
الزايدة والقنوت بينهما قولان ويستحب الاصحاحان بها
الاجملة والخروج جافيا والسكينة ذكرنا وان يطعم قبله
في الفطر وبعده في الاضحية ما يصح وعمل منبر من طين
والتكبير في الفطر عقيب اربع اولها المغرب ليلته وفي
الاضحية عقيب خمس عشرة ان كان جافيا اوله ظهر العيد
وفي غيرها عقيب عشر ويكره التنفل بعد ها وقبلها الا
في مسجد النبي عليه السلام فان يصلي فيه ركعتين قبل اخر
المقصد الرابع في صلاة الكسوف تحجب عند كسوف الشمس
وحسوف القمر والزلزلة والآيات والريج المظلمة
واخايف السماء صلاة ركعتين في كل ركعة خمس ركعات
يكبر للاحرام ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يقوم فيقرأ الحمد

او صلاة العيد فيه او قبل خروجه للصلاة العيد

وسورة نفي ركع هكذا خمساً ثم يسجد سجدتين ثم يقوم
 فيصلي الثانية كذلك ويشهد ويسلم ويجوز ان يقرأ
 بعض السورة فيقوم من الركوع فيتمها من غير ان يقرأ
 الحمد وان ساء و^{في السورة} على ركعات الاولى وكل
 السورة في الثانية ووقفها من حين ابتداء الكسوف
 الى ابتداء الانجلاء فلو قصر عنها سقطت وكل الرياح و
 الاخايف ولو تركها عمداً او نسياناً حتى خرج الوقت
 قضاه واجباً اما لو جهلها فلا قضاء الا في الكسوف
 بشرط احتراق القرص اجمع ووقت الزلزلة مدت
 العمر ويصليها اداء وان سكنت ويستحب الجماعة و
 الاطالة بقدره والاعادة لو لم ينجل وقراءة الطوال
 ومساوات الركوع والسجود للقراءة والتكبير عند الرفع
 الا في الخامسة والعاشره فيقول سمع الله والقوت
 خساً ويختار لو اتفق مع الحاضرة ما لم يتضيق الحاضرة و
 وتقدم على النافلة وان خرج وقتها **المقصود الخامس**
 في الصلوة على الاموات يجب على الكفاية الصلوة على كل
 مسلم ومن هو بحكمه من بلغ ست سنين ذكراً كان
 او أنثى

في الأعضاء قبل الكسوف
 السكت في النفس والوقار

حراً او عبداً ويستحب على من لم يبلغها وكيفيتها ان ينوي
 ويكثر ثم يشهد الشهادتين ثم يكبر ويصلي على النبي و
 الله ثم يكبر ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم ويدعو ^{يكبره}
 للميت ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً ويدعو
 المستضعفين ان كان منهم وان يحشره مع من يتولاه ^{كان منهم}
 ان جهله وان يجعل له ولداً بويه فربما ان كان طفلاً
 ثم يكبر الخامسة وينصرف ويجب استقبال القبلة
 وجعل راس الجنازة الى يمين المصلي ولا قراءة فيها
 ولا تسليم ويستحب الطهارة والوقوف حتى ترفع
 الجنازة والصلوة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد
 ووقوف الامام عند وسط الرجل وصدور المرأة
 ويجعل الرجل مما يليه ثم العبد ثم الخنثى ثم المرأة
 ثم الصبي لو اتفقوا ونزع الغلطين ورفع اليدين
 في كل تكبيرة ولا يصل عليه الا بعد غسله وتكفينه
 فان فقد جعل في القبر وستر عورته ثم صلى عليه
 ولو فانت الصلوة عليه صلى على قبره يوماً وليلة
 ويكره تكرار الصلوة واولى الناس بها اولاهم بالميراث

والادب اولى من الادب والولد من الجد والادخ من الابوين
 ممن يتقرب باحد هما والزوج اولى من كل احد والذكر
 من الانثى والحرم من العبد والافقه اولى فان لم يكن
 بالشرايط استتاب من يريد وليس لاحد التقدم بذكر
 اذنه والادعام الاصل اولى من غيره والهاسي اولى من
 غيره مع الشرايط ان قدمه الولي ويستحب له تقديمه
 ولو امت المرأة النساء او العاري مثله وقف في الصف
 وغيرهم يتقدم وان كان المؤمن واحد او ينفرد الحايض
 بصف ولو فات المأموم بعض التكبيرات اتم بعد فراغ
 الامام ولده وان رفعت ويستحب اعادة ما سبق به
 على الامام ولو حضرت جنازة في الاثناء قطع واستأنف
 واحدة عليها او اتم واستأنف على الاخرى ويستحب للمشيح
 المشي وراء الجنازة اواحدى جانبيها والتزييع والادعام
 والدعاء عند المشاهدة **خاتمة** ينبغي وضع الجنازة
 مما يلي القبر للرجل ونقله في ثلث دفعات وسبق راسه
 والمرأة مما يلي القبلة تنزل عرضا والواجب دفنه في خيفة
 تستر رايته وتحرسه عن هوام السباع على الكفاية و

معه ١٢١٢
 رجل ١٥

افخاوه

وافخاؤه على جانبه الايمن مستقبل القبلة والكافرة
 الحاملة من مسلم ليستد برها وراكب البحر يتقل ويرى
 فيه ويستحب حفر القبر قائمة او الى الترقوة والحد
 مما يلي القبلة قدر الجلوس وكشف الرأس وحل العقد
 وجعل التربة معه والتلقين والدعاء وشرح اللين ^{خشت}
 والخروج من قبل الرجلين واهالة الحاضرين بظهورها
 الاكف مسترجعين ورفع اربع اصابع وتربعه و
 صبت الماء من قبل راسه دورا ووضع اليد عليه و
 الترحم وتلقين الولي بعد الانصراف باعلى صوته ^{التعزية}
 قبل الدفن وبعد ويكفي المشاهدة ويكره فرش القبر
 بالساج من غير ضرورة ونزول ذى الرحم الا في المرأة
 واهالة التراب وتجديد القبور والنقل الا الى
 احد المشاهد ودفن ميكتين في قبر واحد ^{الاستناد}
 الى القبر والمشي عليه ويجرم نبش القبر ونقل الميت
 بعد دفنه وشق الثوب على غير الادب والاخ ودفن
 غير المسلمين في مقابرهم الا الذميمة الحامل من
 مسلم **المقصود السادس** في المنذورات من نذر صلوة

واطلق وجب عليه ركعتان على رأى كهية اليومية ولا
 يتعين زمان ولا مكان ولو قيل النذر بهيئة مشروطة
 تعينت كذا من صلوة جعفر ع ولو نذر العبد المنسوب في
 وقته تعين ولو نذر هيئته في غير وقته فالوجه عدم
 الانعقاد وكل الكسوف ولو قيل العذر بحبس فضاء
 قيل لا ينعقد ولو قيله باقل الغفر وان كان ركعة ولو
 قيله بزمان تعين ولو قيله بمكان له مرتبة تعين والآ
 اجراء ابن شاء وهل يجزى في ذى المرتبة الاعلى فيه نظر
 يشترط ان لا يكون عليه صلوة واجبة ولو نذر صلوة
 الليل وجب ثمان ركعات وكل ما يشترطه في اليومية
 يشترط في المنذورات الا الوقت وحكم العتق والعهد حكم
 النذر **المقصود السابع** في التوافل ويستحب صلوة الا
 ستقاجاعة عن قلة الامطار وغوى الانهار كالعيد
 الا انه يقن بالاسعوطاف وسوال توفير الماء بعد ان
 يصوم الناس ثلثة ويخرج بهم الامام في الثالث للجمعة
 او الاثنين الى الصبح حفاة بالسكينة والوقار ويخرج
 الشيوخ والاطفال والعجايز ويفرق بين الاطفال

وامهاتهم

وامهاتهم وتحويل الراد بعد الصلوة ثم يستقبل القبلة
 ويكبر الله مائة عالياً صوته ويكبر مائة عن يمينه
 ويكبر مائة عن يساره ويحمد الله مائة تلقاء الناس و
 يتابعونه ثم يحيط ويبلغ في السوال فان تأخرت
 الاحابة اعاد والخروج ويستحب نافلة شهر رمضان
 وهي الف ركعة يصلى في كل ليلة عشرين ثمان بعد
 المغرب واثناعشرة بعد العشاء وفي ليلة تسعة عشر
 واحدى وعشرين وثلاثة وعشرين زيادة مائة وفي
 عشر الاواخر زيادة عشر ولو اقتصر في ليالى الافراد على
 المائة صلى في كل جمعة عشر ركعات بصلوة على وفاطمة
 وجعفر عليهم السلام وفي اخر جمعة عشر بصلوة على عليه
 السلام وفي عشرين بصلوة فاطمة عليها السلام و
 يستحب صلوة الحاجة والاستخارة والشكر على ما رسم و
 صلوة على عليه السلام اربع ركعات في كل ركعة الحمد مرة
 وخمسين مرة بالتوحيد وصلوة فاطمة عليها السلام ركعتان
 في الاولى الحمد مرة والقدم مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة
 والتوحيد مائة مرة وصلوة جعفر عليه السلام اربع ركعات

يقرا في الاولى الحمد والزلزلة ثم يقول خمس عشرة مرة سبحا
الله واحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع ويقولها
عشر ثم يرفع ويقولها عشر ثم يسجد ويقولها عشر ثم يرفع
راسه ويقولها عشر ثم يسجد ثانيا ويقولها عشر ثم يرفع
راسه ويقولها عشر وهكذا في البواقي ويقول في الثانية
والعاديات وفي الثالثة النحر وفي الرابعة التوحيد و
يدعوا بالمنقول ويستحب ليلة الفطر ركعتان في الاولى
الحمد مرة والف مرة بالتوحيد وفي الثانية الحمد مرة
والتوحيد مرة وصلاة العذير وليلة نصف شعبان
وليلة المبعث ويومته على ما نقل وكل النوافل ركعتان
بتشهد وتسليم الا الوتر وصلاة الاعرابي قايما افضل
النظر الثالث في الواحق وفيه مقاصد **الاول** في
الحلل وفيه مطلبان **اول** في بطلان الصلوة كل
من اخل بواجب عدا او جهلا من اجزاء الصلوة او ضا
او شاربها او تزكها الواجبة ابطال صلوة الاجهر
الدخفات فقد عثر الجاهل فيهما ويعدن جاهل غصية
التوب او المكان او نجاستهما او نجاست البدن او وضع

عشاء

الحمد

السجود او غصية الماء او موت الجلد الماخوذ من منسلح وتبطل بفعل
كل ما تبطل الطهارة عدا وسهوا او بترك الطهارة كذا
وتبطل التكبير والكلام بحر فين مما ليس بقران ولا دعاء
والالتفات الى ما وراءه والقهقهة والفعل الكثير الذي
ليس من الصلوة والبكاء لامور الدنيا والاكل والشرب الا
في الوتر لصائم ام يار عطش ولا تبطل ذلك سهوا وتبطل
باخلال بركن عدا وسهوا او بزيادة كذا وكذا ويزيادة ركعة
كذلك وبفقدان ركعة عدا ولو نقصها او زاد سهوا اتم
ان لم يكن تكلم واستدبر القبلة او احث ولو ترك سجدة
وشك هل بها من واحدة او اثنين بطلت ولو شك قبل
السجود هل رفعه من الركوع الرابعة او خامسة بطلت صلوة
وتبطل لو شك في عدد التلاوة كالصبح والسفر والعينين
فرضا والكسوف وفي عدد التلاوة كالمغرب وفي عدد الاداء
ليين مطلقا وكذا اذا لم يعلم كم صلى او لم يعلم ما يؤاه ويكوه
العقص والالتفات يمينا وشمالا والتأذي والتعطى
والفرقة والعبث ونفع موضع السجود والتشم والبصاق
والتأذي بحرف والاشنين به ومن فغلة الاخشين والريح
او كشدن ناله كدون بول وغايط

فان امتنع قتل وان لم يكن مستحلاً عزَّزَ ويُقتل في
 الرابعة مع تحلل البعز يرنثا ولا يسقط القضاء
 وكل من فاتته فريضة عمداً او سهواً او بوم او
 سكر او شرب مرقٍ او ردة وجب القضاء الا ان
 يفوت بصغر او جنون او اغناء وان كان يتناول الغداء
 او حيض او نفاس او كفرة أصلي او عدم المطهر ويقض
 في السفر ما فات في الحضر تماماً وفي الحضر ما فات في السفر
 قصرًا ولو نسي تعيين الفايضة اليومية صلى ثلثا واربعا
 واثنين ولو تعددت قضى كل ذلك حتى يغلب غايته
 الوفاء ولو نسي عدد المعينة كرها حتى يغلب الوفاء
 ولو نسي الكمية والتعيين صلى اياماً متوالية حتى يعلم
 دخول الواجب في الجملة ولو نسي ترتيب الفوايت
 كرر حتى يحصيه فيصلي الظهر قبل العصر وبعدهما او
 بالعكس لو فاتنا ويصلي مع كل رابعة صلوة سفر لو
 نسي ترتيبه ويستحب قضاء النوافل الموقوتة ولا يتأكد
 فايها المرض ويقضه ق من كل ركعتين بمثل فان عجز
 فعن كل يوم بمثل استحباً با والكافر الاصلى بحسب عليه

جميع فروع الاسلام لكن لا يصح منه حال كفره فان اسلم
 سقطت **الفصل الثاني** في الجماعة ويجب في الجمعة والعيد
 خاصة بالشرائط وليستحب في الفرائض خصوصاً اليومية و
 لا يصح في النوافل الا الاستسقاء والعيدين مع عدم ^{الجماعة}
 ويعقد باثنين فصاعداً ويجب في الامام التكليف والايما
 والعدل وطهارة المولد وان لا يكون قاعداً للقيام ولا
 امياً بقاري ولا يجوز امامة اللاتين والمبدل بالمتقين و
 لا المرأة برجل ولا خنثى ولا الخنثى بمثله وصاحب المنزل
 والمسجد والامارة والهاشمي مع الشرايط واما الاصل والى
 ويقدم الاقراء مع الشرايط فالافقه فالقدم هجرة فالاسن فال
 لا يصح ويجوز ان يؤم المرأة النساء وليستحب المأموم لو مات
 الامام او اغنى عليه ويكره ان يؤم حاضر بمسافر واستنابة المسبوق
 واما امامة الاجرم والابرص والمجد ود بعد توبته والاعف
 ومن يكره المأموم والاعرابي بالمهاجرين والمتيم بالمتولين
 ولو علم المأموم فسق الامام او كفره او حدثه بعد الصلوة
 لم يعد وفي الاشياء يعدل الى الانفراد وفي الابتلاء يعيد
 صلوته ويترك الركعة بادرارك الامام راكعاً ولا يصح

الا لغسل فيجب على الكافر اذا اسلم

ويجب

الاخن هو الذي لا يخرج حرف
 القاءة منه يخرج

المتقن هو الذي يخرج حرف القاءة منه يخرج

حائل بين الامام والمأموم للرجل يمنع المشاهدة ولا مع علو
 الامام او تباعده بغير صفوف بالمعدن فيهما ولا مع وقوفه
 قدام الامام وليستحب للمأموم الواحد ان يقف على عيين
 الامام والعراة والنساء في صفه والجماعة خلفه واعادة
 المفرد مع الجماعة اماماً او مأموماً ويكره وقوف المأموم وحده
 مع سعة الصفوف وتكلم الصبيان من الصف الاول
 والتنقل بعد قد قامت الصلوة والقراءة خلف المرنى
 الا اذا لم يسمع ولا يهتد فيستحب على راي ويجوز البيعة
 فان تقدم عامداً استمر حتى يلحقه الامام والارجح و
 اعاد مع الامام ولا يجوز للمأموم المسافر المتابعة للمأموم
 بل يسلم اذا فرغ قبل الامام ونية الايتام للمعتمدين ولو نوى
 كل منهما للامامة صحَّت صلواتهما وبطل لو نوى كل منهما مأموماً
 او الايتام بغير المعتمدين ولا يشترط نية الامامة ويجوز
 اقتداء المفترض بمثلته وان اختلفا الامع بغير الهيئة و
 بالمتنقل والمتنقل بالمفترض وعلو المأموم وان يكبر
 الداخل الخائف فوت الركوع ويركع ويمشي ركعاً حتى
 يلحق والمسبوق يجعل ما بين ركعته اقل صلواته فاذا سلم

الامام

الامام اتم ولو دخل الامام وهو في نافذة قطعها وفي الفريضة
 يتبعها نافذة ويدخل معه ولو كان امام الاصل قطع الفريضة
 ودخل ولو ادرك الامام بعد رفعه من الركوع الاخير
 كبر وتابعه فاذا سلم الامام استأنف التكبير ولو ادركه
 بعد رفعه من السجدة الاخيرة كبر وتابعه فاذا سلم لا
 مأموماً ويجوز الا يفراد مع نية والتسليم قبل الامام
المقصد الثالث في صلوة الخوف وشروط صلوات
 الرقاع كون الحزم في خلاف جهة القبلة وان يكون ذا
 قوة يخاف بحومه وان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم
 الافتراق طائفتين يقاوم كل فرقة منهم العدو وعدم
 احتياجهم الى زيادة على الفرقتين وهي مقصورة سفر
 وحضر الجماعة وفراى ويصلي الامام بالطائفة الا ولى
 ركعة والثانية تحسبهم عن العدو ثم يقوم الى الثانية
 ويطول الامام القراءة فيتم الجماعة ويمضون الى موقف
 اصحابهم ويحيى الطائفة الثانية فيكبرون للافتتاح ثم
 يركع بهم ويسجد ويطيل تشهد فيتمون ويسلم بهم الا
 مام وفي الثلاثة يتخير بين ان يصلي بالاولى ركعة

ومع الشرايط يجب التقصير في حرم الله وحرم رسوله وسجن
الكوفة والحجاز فإن الدين تمام فيها افضل وتواتر المقر عالمًا
اعاد مطلقًا وناسيًا يعيد فالوقت خاصة وجاهلًا لا يعيد
مطلقًا ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصلي اتم وكذا لو
حضر في الوقت وكذا القضاء ولو نوى في بلد اقامه
عشرة اتم فلو خرج الى اقل عازمًا للعود والاقامة لم يقصر
ويستحب ان يقول عقيب كل صلاة ثلاثين مرة سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر كتاب
الزكاة والنظر في امور ثلاثة **الاول** في زكاة المال وفيه
الاول في شرايط الوجوب ووقته انما تجب على البالغ العاقل
الحر المالك للنصاب المتمكن من التصرف فلا زكاة على
الطفل ولا على المجنون مطلقًا على راي ويستحب لمن
اتجر في مالها بولاية لها اخراجها ولو اتجر لنفسه وكان
وليًا مليًا كان الرجح له والزكاة المستحبة عليه ولو فقد احد
هما كان ضامنًا والرجح لهما ولا زكاة ويستحب في غلات
الطفل ومواشيه ولا زكاة على المملوك ولا المكاتب
المشروط الذي لم يؤد شيئًا ولو تحرر من المطلق شئ جيت

منه

الزكاة في النسيئة والطلاق
ومن عاصره زكاة مفردة باصل
الشيء ابتداء وبشيء الفدر الوارد
والنصاب ومن النسيئة زكاة ابتداء

الاول
الاول

الزكاة

الزكاة في نصيبه ان بلغ نصابًا ولا بد من تمامية
الملك ولا يجرى الموهب في الحول الا بعد القبض ولا
الموصى به الا بعد القبول بعد الوفاة والغنية بعد
القيمة والغرض حين القبض وذو الخيار حين البيع
ولا زكاة في المغصوب والغائب عن المالك وكيله
والوقف والصيال والمفقود فان عاد بعد سنين
استحب زكاة سنة ولا الدين حتى يقبضه وان كان
تأخير من جهة ماله والقرض ان ترك المقرض بحال
حولًا فالزكاة عليه والاسقطت وشرط الضمان الا
سلام وامكان الاداء فلو تلفت بعد الوجوب وامكان
الاداء ضمن المسلم لا الكافر ولو تلفت قبل الامكان
فلا ضمان ولو تلف لبعض سقط من الواجب بالنسبة و
لا يجمع بين ملكي شخصين وان امتزجا ولا يفرق بين
ملك شخص واحد وان تباعد الدين لا يمنع الزكاة
والا الشراكة مع بلوع النصب نصابًا ووقت الوجوب
في الغلات بعد صلاحها وفي غيرها اذا اهل الثاني
عشر من حصولها في يده ولا يجوز التأخير مع المكنة

ولو حال الحول على النصاب وجب الزكاة وان لم يجد ديونها
اليه كن لو تلف النصاب قبل التمكن من اداء الزكاة سقط
ولو تلف البعض سقط منها بحسب ربح ربح الله

الفرق بين الدين والقرض ان الدين اعم والقرض
والمراد من القرض هو القرض للمحسنة

وان اخبر بها ضمن ولا التقديم فان دفع مثلها قرضا ^{حسبه}
من الزكوة عند الحول مع بقاء الشرايط في المال والقابض
ولو كان المدفوع تمام النصاب سقطت ويجوز اخذها ^{الزكوة}
واعطا غيره وللفقير ج دفع عوضها مع بقائها ولو استغنى
بعين المدفوع جاز الاحتساب بها ولو استغنى بغيره ^{نحو}
فيما يجب فيه وهي تسعة لا غير الابل والبقر
الغنم والذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والبيب
فهذه مطالب **الاول** يجب الزكوة في الانعام بشرط اربعة
الاول الحول وهو احد عشر شهرا كاملة فلو اخل احد
الشروط في ثبائه سقطت وكذا لو عاقضها بحبسها
او غيره وان كان فرا لا يورثه عن فطرة استئنافه
للحول ولا ينقطع لو كان غير **الثاني** السوم طول الحول
فلو غنلت ما لكما في اثنائه وان قل استأنف الحول عند
استئناف السوم وكذا لو منعها الثلج او غيره ولا اعتبار بالخط ^{يلاحظ}
عادة ولا تعد السحال الا بعد استغنائه بالزكوة ولها
حوايا نفادها **الثالث** ان لا تكون عوامل فانه لا زكوة
في العوامل **الرابع** النصاب وهو في الابل اثنا عشر

او اعلمها

عشر

خمس وفيه شاة ثم عشر وفيه شاتان ثم خمس عشر وفيه
ثلاثة شياه ثم عشرون وفيه اربع شياه ثم خمس وعشرون
وفيها خمس شياه ثم ست وعشرون وفيه بنت بخا
ثم ست وثلاثون وفيه لبون ثم ست واربعون وفيه
حقة ثم احدى وستون وفيه جذعة ثم ست وسبعون
وفيها بنتا لبون ثم احدى وتسعون وفيه حقتان
ثم مائة واحدى وعشرون ففي كل خمسين حقة وفي
كل اربعين بنت لبون وهكذا الزايد دائما وفي الغنم
خمس واربعون وفيه شاة ثم مائة واحدى وعشرون
وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة وفيه ثلث شياه ثم
ثلاثمائة وواحدة وفيه اربع على راي ثم اربع مائة ففي
كل مائة شاة وهكذا دائما وما بين النصابين لا زكوة فيه
يسمى في الابل شنتا وفي البقر وقصا وفي الغنم عفوا خاتمة
بنت الخاض والبيع والتبيعة ما دخلت في الثانية وبنت
اللبون والمسنة ما دخلت في الثالثة والحقة ما دخلت
في الرابعة والجذعة في الخامسة والشاة المحنزة اقلها الخنخ
من الضان والثنى من المعز ولا تدخل المريضة من الصحاح
بمسال بادردو

ض

البقر نصابان ثلثون وفيه
تبيع او تبعية ثم اربعون وفيه
مسنة وهكذا دائما وفي صح

ولا الهبة ولا ذات العول ولا الوالد ولا تعد الاكولة
 ولا في النصاب ويجزى الذكر والدينى والخيار في
 التعيين للمالك ويجزى المريضة من مثله ويجزى من
 المحتج بالنسبة ويجزى ابن اللبون عن بنت الخاض
 وان كان ادون قيمة ولو ذهب عليه سن من الدبل
 ولم يوجد الا على بسق درهم واستعاد شاتين او
 عشرين درهما والعكس يدفع مع شاتين او عشرين
 درهما والخيار اليه سواء كانت القيمة السوقية اقل
 او لا ولو كانت التفاوت بالكثير من سن فالقيمة على راي
 وكذا تعتبر القيمة فيما عدا الدبل وفيما زاد على الجزع و
 يتخير في مثل ما بين بين الحقائق وبنات اللبون **الطائفة**
 في زكوة الاثمان بحسب الزكوة في الذهب والفضة بمرور
 ثلثة الحول على ما تقدم وكومها مقشوشة بسكة المعاملة
 او ما كان يتعامل به والنصاب وهو في الذهب عشرون
 مثقال وفيه نصف مثقال ثم اربعة وفيه قيراطان و
 هكذا دائما وفي الفضة مائتا درهم وفيه خمسة دراهم ثم
 اربعون وفيه درهم وهكذا دائما ولا زكوة في الناقص عن

النصاب

النصاب والدرهم ستة دواينى والدانق ثمانى
 حبات من او سط حبات الشعير تكون العشرة سبعة مثا
 ولو نقص في اثناء الحول وعارض نجسها او غيره
 او اقرضها او بعضهما مما يتم به النصاب وجعلها حليا
 قبل الحول وان قربه سقطت ولا زكوة في الحلي ولا السبايك
 ولا النقاد ولا البتر ولو صاغها بعد الحول وجبت ولا
 يخرج المغشوشة عن الصافية ولا زكوة فيها حتى يبلغ
 النصاب نصا يا ولو جهل البلوغ لم يجب التصفية بخلاف
 ما لو جهل القدر وبلغ الجوهر ان من الواحد مع تساويهما
 وان اختلفت الرغبة لكن يخرج بالنسبة ان لم يتطوع
 بالا رغب **الطائفة الثالثة** في زكوة الغلات اما حبيبة الغلات
 الاربع اذ املكك بالزراعة لا بالاكتبايع وغيره اذ بلغت
 النصاب وهو خمسة اوسق في كل واحد والوسق
 ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلان وربع بالتوا
 وفيه العشران سقى سجا يا او بعلا او عمن يا ونصف العشران
 سقى بالغزب والدواينى وما يعرفه مؤنة بعد اخراج المؤ
 من حصة سلطان واكار ويدر وغيره ولو سقى لهما

والطائفة وتكون درهما

دراهم ونصف درهم

والصام
قطع مطلق

اعتبر الغلب فان تساوى قسطن ثم يجب في الزايد مطلقا
وان قل ويتعلق الوجوب عند بل والصلاح وهو اعتقاد
عن النصاب
الحرم واشتد الحب واحمرار التمرة او اصفارها والاخراج
قوله من تحت شدة حره
عند التصفية والجذاز والصلح ولا يجب بعد ذلك زكوة
بريدته
وان بقي احوال خلاف با في النصاب الثمار في البلاد
ربطه بغيره
المتاعده وان اختلفت في الادراك والطلع الثاني
الى الاول فيما يطلع مرتين في السنة ولو اشترى ثمرة قبل
البدن فالزكوة عليه وبعده على البايع ويجزى الرطب و
العنب عن مثله لاعتد التمر والزبيب ولا يجزى العيب
اربعه الممنوع
كالسوس عن الصحيح ولومات المديون بعد بدل والصلاح
اخرجت الزكوة وان ضاقت التركة عن الدين ولومات
قبله صرفت في الدين ان استوعب التركة والا وجبت
على الوارث ان فضل النصاب بعد تقسيط الدين على جميع
فرائده
التركة ولو بلغت حصة عامل المزارعة والمساواة نصا
وجبت عليه ويجوز الخوض بشرط السلامة **خاتمة** الزكوة
تجب في العين لا في الذمة ولو تمكن من ايصالها الى المستحق
او الساعي او الامام ولم يرد فع ضمن ولو لم يتمكن سقطت

ولو حال

العين ممن ابرأه

الزكاة
كالنقد في الشاة

ولو حال على النصاب احوال وكان يخرج من غيره تعددت
الزكوة ولو لم يخرج اخرج عن سنة لا غير ولو كان ازيد
من نصاب تعددت الزكوة ويجزى من الزايد في كل سنة
حتى ينقص النصاب فلو حال على ست وعشرين ثلثة
احوال وجبت بنت مخاض وتسع شياه ولجاموس البقر
من الابل
جنس وكذا البضآن والمعز والنخاق والعراب ويخرج
من ايها شاء ويصدق المالك في عدم الحول ونقصه
لخص المحتمل وابدال النصاب والاخراج من غير معين
ولو شهد عليه اثنان حكم عليه ولو طلقها بعد حوال المهر
قبل الدخول فالزكوة عليها اجمع ولا زكوة لو نقصت الا
جناس وان زادت مع الانضمام **المطلب الرابع** فيما يجب
ضمه من كذا
فيه الزكوة وهي اصناف الاول مال التجارة **المطلب الثاني** فيما يجب
معاوضه الاكتساب عند التملك وانما يستحب اذا بلغت
قيمتها باحد النقلين نصا او طلب برأس المال والرجح طول
الحول فلو نقص رأس ماله في اثنائه او طلب بنقيصته
ولو حبة سقط الاستحباب وكذا لو نوى البنية في اثنائه
ولو اشترى بالنصاب للتجارة استأنف حوالها من حين الشراء

ويجوز وهو ما حكم

ولو كان رأس المال أقل من نصاب استأنف حوله عند بلوغه
 ويتعلق بالقيمة لا بالمتاع ولو بلغت النصاب بأحد التقديرات
 خاصة استحب ولو ملك الزكوى للتجارة وحبس المال به
 لو عارض الزكوى بمثل التجارة استأنف الحول للمالية ولو كان
 الربح في المضاربة ضم المالك الأصل إلى حصته وأخرج عنهما
 ويخرج العامل عن نصيبه أن بلغ نصاباً وإن لم ينضج الثاني كلما
 ينبت من الأرض مما يدخل المكيال والميزان غير الأربعة يجب
 فيه الزكاة إذا حصلت الشرايط التي في الأربعة الثالث الحول
 الإثبات السائم مع الحول يستحب عن كل عتيق ديناران وعن برزق
 دينار الرابع الحلي المحرم والمال الغائب والمرفون إذا مضى
 عليه أحوال ثم عاد الخامس العقار المحتق للتماء يخرج الزكاة
 عن حاصله استحباً ولو بلغ نصاباً وحال عليه حول وجبت
 ولا يستحب في المساكن ولا الثياب ولا الأدوات وامتدح تجارة
 المستحق يستحق الزكاة ثمانية أصناف الفقراء و
 المساكين ويشملها من يقصر ماله عن مؤنة السنة له ولغيره
 والعاملون عليها وهم السعاة لتجصيلها والمؤلفة وهم الفقراء
 الذين يستمالون الجهاد وفي الرقاب وهم المكاتبون والعبد
 المستمداد

فرس

القلوب

عنت الشدة

عنت الشدة أو في غير شدة مع عدم المستحق والغايمون
 وهم الذين غلبت عليهم الديون في غير معصية وفي سبيل الله و
 هو الجهاد وكل مصلحة يتقرب بها الله تعالى كبناء القنابر و
 عمارة المساجد وغيرها وابن السبيل وهو المنتقطع به وإن كان
 غنياً في بلده والضيف بشرط إباحة سفرها ويستتر في المستحقين
 الأيمان إلا المؤلفة لا العدة على رأي وتعطى أطفال
 المؤمنين دون غيرهم ويعيد المخالف لو أعطى مثلاً وإن لا
 يكونوا واجبي النفقة كالزبويين وإن علواً والأولاد وإن
 نزلوا والزوجة والمملوك من سهم الفقراء ويجوز من غيرهم
 وإن لا يكونوا هاشمياً إذا لم يكن المعطى منهم وهم أولاد أبي
 طالب والعباس والحارث وأبي لهب ولو قصر الحسن عن
 كفايتهم أو كان المعطى منهم أو أعطى مواليهم جاز ويشترط العدة
 في العامل وعليه بفقهاء الزكاة ويتخير الإمام بين الجمالة والأد
 جرة والقادر على تكسب المؤنة بصنعة أو غيرها ليس
 بفقير وإن كان معه خمسون درهماً ولو قصر تكسبه جاز وإن
 كان معه ثلثمائة وتعطى صاحب الدار السكنى وعبد الحرة
 وفرس الركوب ويصدق في ادعاء الفقراء وإن كان قوياً
 في قوته

العطاء من المندوبة هم
 قال ابن ادريس رحمه الله ولله عبد المطلب غشقة من الزكوة
 وست بنات اسماء بنت عبد الله وهو أبو النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأبو طالب واسمها عبد مناف والعباس والمنصور وحمزة وضرار
 واسمها عبد العزير والحارث والعنزة واسمها
 وأبو لهب واسمها عاتكة واسمها البيضاء وبنوه وصفيّة
 وجل وسماء البنات عاتكة واسمها عبد المطلب ولم يعقب عبد المطلب
 وآزوى فلم يعقب باسم من عبد الله وأبو طالب
 من جميع أولاد الزكوة إلا من غشقة وهم بنو آزوى
 والعباس والحارث وأبو لهب فجميع بنو آزوى وأولادهم سواهم
 يحرم عليهم الزكاة الواجبة مع منكرهم من أختهم من سواهم

وفي ادعاء تلف مال
او نصد بن يكتنه

وفي ادعاء الكتابة اذ لم يكذب به المولى وفي ادعاء الغرم
ان لم يكذب به الغريم ولا تجب اعلام انما زكوة ولو
ظهر عدم الاستحقاق ارتفعت مع المكنة والادوات
ولا يملكها الذخول ولو صرف المكاتب في غير الكتابة و
الغاري في غير الغزو والغارم في غير الدين استعد
الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء وان يعطى من سهم
الغرم ما جهل حاله ويجوز مصادمة الفقير بما عليه وان يقضى
عنه حيا او ميتا ولو كان واجبا لنفقة ولا يشترط الفقر
في الغاري والعامل والمولدة ويستقط في الغيبة سهم الغاري
الا ان يجب والعامل والمؤلفة ^{المقصود} **المقصد** في كيفية
الاخراج يجوز ان يتولاه المالك بنفسه ووكيله والامام
والساعي ان اذن له الامام والا فلا يستحب
حملها الى الامام ولو طليها وجب ولو قرق
ح اتم واجزا على ماري وحال العيبة يستحب
دفعها الى الفقيه لينغم فيها ويستحب
بسطها على الاصناف ويجوز تخصيص
واحد بها وان يعطى غناؤه دفعة ويجرم

او في اصناف

حملها

من سهم الفقراء
ويجوز ان يعطى الغارم ما انفق في المعصية

حملها عن بلد بها مع وجود المستحق فيه وتأخير الدفع مع
المكنة فيضمن لا بد ونها ويجوز النقل مع عدم المستحق
فلا ضمان ولو حفظها في البلد حتى يحضر المستحق
فلا ضمان ويستحب صرفها في بلد المال لو كان غير بلده
ويجوز دفع العوض في بلده وفي الفطرة الا فضل صرفها
في بلده ويدعو الدمام او الساعي اذا قبضها وجوباً على راي
وتبرأ ذمة المالك لو تلقت في يد احد هما ويعطى ذوا
الاسباب بكل سبب شيئاً اقل ما يعطى الفقير ما يجب
في الاول استحباباً ولو فقد المستحق وجبت الوصية بها
عند الوفاة واستحب عزلها قبله ويجب النية عند
الدفع المشتملة على الوجه وكونها عن زكوة مال او فطرة
متقرباً من الدافع اما ما كان او ساعياً او مالكا او وكيله
ولو كان الدافع غير المالك جاز ان ينوي احد بها ولو
نوى بعد الدفع احتمل الاجزاء ولو قال ان كان مالي
الغائب سالما فهذه زكوة وان كان تالفاً فنافلة صحيحة
ولو قال او نافلة بطل ولو اخرج عن احد قائلين من غير
شك نعين صح ولو اخرج على الغائب ان كان سالما فبان تالفاً
او زكوة على مال الغائب

او مسجبة بطل

او زكوة على مال الغائب

ما لم يصل العيد

جاز النقل ولو نوى عيّا يصل لم يجز وإن وصل ولو نوى الرفع
لـ المالك صح طوعا كان الدخا أو كرها ولومات من اعتق
من الزكوة ولا وراث في ميراثه للامام على رأى واجت
الكيل والوزن على المالك ويكره تملكه بما يتصدق به
اختيارا ولا كراهية في الميراث وشبهه وينبغي وسنعم
في المكشف الصلب **المكشوف** في زكوة الفطر يجب
عند هلال شوال اخراج صاع من القوت الغالب كالخطة
والشعير والتمر والزبيب والارز واللبن والذرة الى المستحق
زكوة المال على كل مكلف حر متمكن من قوت السنة له ولغيره
عنه وعن كل من يعوله وجوبا وتبرعا سلمى كان الميعال او
كافرا حرا او عبدا صغيرا او كبيرا عند الهلال وكذا يخرج
عن الضيف اذا كان عنده قبل الهلال وعن المولود كذلك
والمتحد في ملكه ح ولو كان بعد الهلال لم يجب ولو
تحرر بعض المملوك وجبت عليه بالنسبة ولو عاله الى
وجبت عليه ويستحب للفقير اخراجها بان يدبر صاعا على
عياله ثم يتصدق به ولو بلغ قبل الهلال أو **المستحق** او غفل
من جنونه او استغنى وجب اخراجها ولو كان بعد استحب
ار الغنى

من كان له مال فله ان يعطيه من يشاء
منه من غير ان يقرضه به او يقرضه به
منه من غير ان يقرضه به او يقرضه به

ما لم يصل

ما لم يصل

ما لم يصل العيد ويخرج عن الزوجة والمملوك وان كانت
مشروطا اذا لم يعلمها غيره وليسقط عن الموصرة والضيف
الغنى بالادخاج عنه وزكوة المشترك عليهما اذا عاله او
علم يعلمه احد ولو قبل وصية الميت بالعيد قبل الهلال و
جبت عليه والاسقطت عنه وعن الورثة على رأى ولو
لم يقبض الموهوب فلا زكوة عليه ولومات الواهب فا
الزكوة على الوارث وتقتط الزكوة على الدين وفطرة
العبد بالخصص لومات بعد الهلال وقبل تسقط ويجزى
من اللبن اربعة ارطال والافضل التمر ثم الزبيب ثم
غالب قوته ويجوز اخراج القيمة السوقية وتقديمها
قرضا في رمضان واخراجها بعد الهلال وتأخيرها الى قبل
صلوة العيد افضل فان خرج وقتها وهو وقت صلوة العيد
وقد عزلها اخر جها وان لم يعزلها وجب قضاؤها على
رأى ويضمن لو عزل وتمكن ومنع ولا يضمن مع عدم
ولا يجوز حملها الى بلد اخر مع وجود المستحق فيضمن ويجوز
مع عدمه ولا ضمان ويتولى المالك اخراجها والافضل
الامام أو نايبه أو الفقيه ولا يعطى الفقير اقل من

منه من غير ان يقرضه به او يقرضه به

الاجتماع للثمن

صاع الامع الاجتماع والقصور ويجوز ان يعطى غناه
دفعه وليست بختصاص القراية بها ^{او تصور النظم} الجيران النظر
الثالث في الخمس وهو واجب في غنایم دار الحرب جواهرها
العسكر اولا اذ المير يكن مفضوبا وفي المعادن كالذهب
والفضة والرصاص والياقوت والزبرجد والحل والعين
والقبر والنفط والكبريت بعد المونة ببلوغ خمس
دينارا وفي الكنوز المأخوذة في دار الحرب او دار الاسلام
وليس عليه اثره والباقي له ولو كان عليه سكة الاسلام
فليقطعه على ماري ولو كان في مبيع عرفه البائع فانه عرفه
البائع فحوله والا فلا لم يشرى بعد الخمس وكذا لو اشترى
دابة فوجد في جوفها شئ ولو اشترى سبكة فوجد في
جوفها نينا فهو للواجد من غير تعريف بعد الخمس
وفي الغوص كالجواهر والذهب اذا بلغ قيمة دينار
بعد المونة ولو اخذ من البحر شئ بغير غوص فلا خمس
والبحر ان اخذ بالغوص فله حكمه وان اخذ من جدرانها
فغيره وفيما يفضل عن مونة السنة له ولعياله من
ارباح التجارات والصناعات والزراعات وفي ارض الدن

اذا اشترىها من مسلم وفي الحلال المختلط بالحرام ولا يتميز
ولا يعرف صاحبه ولا قدره ولو عرف المالك خاصة
صالحه ولو عرف القدر خاصة تصدق به ويجب على
واجد الكنز والمعدن والغوص صغيرا كان او كبيرا حرا
كان او عبدا ولا يعتبر الحول في الخمس بل متى حصل
وجب ويؤخر الارباح حول احتياطه والقول قول المالك
الدار في ملكته الكنز وقول المستاجر في قدره ويقسم
الخمس ستة اقسام ثلاثة للامام عليه السالم وثلاثة لليتا
والمساكين وابتداء السبيل من الهاشميين المؤمنين ويجوز
تخصيص الواحد به على كراهية ويقسم بقدر الكفاية فاما
لفاضل للامام واليعوز عليه ويعتبر في اليتيم الفقير وفي
ابن السبيل الحاجة عند الحاجة في بلده ولا يحل نقله مع
المستحق فيضمن ويجوز مع عدمه والانيال بالامام عليه
السالم وهي كل ارض موات سواء ماتت بعد الملك او لا وكل
ارض فلكت من غير قتال سواء انجلي اهلها او سلموها
طوعا ورؤس الجبال وبطون الادوية والاجام وصفايا
المملوك وقطايهم غير المغصوبة ويضطفي من القيمة

لك

تخصم

كالغرس جراد

والتراخي والعبث على راي ولو ابتلع بقايا الغذاء في اسنانه ^{واعتبر كرون}
 عامدا كفر ولو صببت في احليله رواء فوصل جوده بالقضاء ^{امر الله}
 على راي ولا يسنه بمضخ الحاتم وغيره ومضغ العلك و
 الطعام للصبي وزيق الطائر والاستنقاع في الماء والحفنة ^{امر الله}
 بالجامد على راي وابتلاع الخامة والبصاق اذا لم ينفصل
 عن الفم والمسترسل من الفضلات من الدماغ من غير
 قصد ولو قصد ابتلاعه افسد ونفل المفطر سهوا ولو
 كان عمدا او جهرا افسد والاكره على الافطار غير مفطر
 وناسي غسل الجنابة الشهر يقضى الصلوة والصوم على راي
 وانما تجب الكفارة في صوم رمضان وقضاؤه بعد الزوال
 والنذر المعين وشهره والاعتكاف الواجب لا غير ذلك ^{امر الله}
 في رمضان مخيرة بين عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا ^{امر الله}
 او صيام شهرين متتابعين ولو افطر بالمحرم وجب الحجيج ولو كان
 اكل عمل الظن الا فطار باكله سهوا او طلع الفجر فابتلع ما في
 فيه كفر والمنفرد برؤية رمضان اذا فطر كفر وان ردت شهادته
 والجامع مع علم ضيق الوقت عن ايقاعه والغسل يكفر ولو ظن
 السعة مع المراعات فلا شيء وبدونها يقضى وتكرر تبكر الواجب ^{بدن}

في يومين

في يومين مطلقا وفي يوم مع الاختلاف ولو افطر ثم سقط
 الغرض باقى النهار فلا كفارة ويعذر المعتمد للافطار ^{المعتدل}
 فان عاد ثانيا عذر فان عاد ثالثا قتل والمكره لزوجته با
 الجماع يتحمل عنها الكفارة وصومها صحيح ولو طأ وعنه فسد
 صومها ايضا وكثرت ويعذر الواطى بخمسة وعشرين سوطا
 وفي التحمل الاجنبية المكرهه قولان ولو تبرع الحي بالتكفير
 يبرعى الميت يكفي خاتمه يكفي في المتعين نية الصوم غدا
 متقربا الى الله تعالى لوجوبه او نذبه ولا بد في غيره من
 التعيين ويجب ايقاعها باليد في اوله او آخره والناسي تجزئ
 الى الزوال فان زالت فأت وقتها وقضى ولا بد في كل يوم ^{النبي}
 من رمضان من نية على راي ولا يكفي المتقدمه عليه ^{امر الله}
 للناسي على راي ولا يقع في رمضان غيره فلو نوى غيره
 لم يجز عن احد بها على راي ولا يجوز صوم يوم الشك بنية
 رمضان ولا بنية الوجوب على تقديره والندب ان لم يكن
 ولو نواه مندوبا اجزاء عن رمضان اذا ظهر انه منه و
 لو ظهر في اثناء النهار جد نية الوجوب ولو كان قبل الغروب
 ولو اصبح بنية الافطار وظهر انه من الشهر ولم يكن

متناولاً جدياً الصوم واجزاء ولو زالت الشمس اسك
 واجبا وقضى ولا بد من استمرار النية حكما فلو جدد
 في اثناء النهار بنية الفساد بطل صومه على راي ولو
 نوى الفساد ثم جدد بنية الصوم قبل الزوال لم يخرجه
 على راي ولو ارتد في اثناء النهار بعد عقد النية بطل
 ان عارفيه النظر ^{الثالثة} في اقسامه وفيه مطالب الاول
 الصوم اربعة واجب وهو رمضان والكفارات وبدل الله
 والنذر وشبهه والاعتكاف الواجب وقضاء الواجب
 ومنع وب وهو ايام السنة الا ما يستثنى ولا يجب بالشرع
 والذكر اول خميس من كل شهر واخر خميس منه واول اربعاء
 في العشر الثاني وايام البيض ويوم الغدير والمباهلة ومولد
 النبي صلى الله عليه واله ومبعثه ورجل الارض وعرفة لمن
 لا يضعف عن الدعاء مع تحقق الهلال وعاشوراء حرا وكل
 خميس وجمعة واول ذي الحجة ورجب وشعبان ومكروه
 وهو النافلة سفر او المدعو الى الطعام وعرفة مع ضعف
 عن الدعاء او شك الهلال ومحرّم وهو العيدان وايام
 التشريق لمن كان مجنونا ناسكا ويوم الشك من رمضان و

هو الخامس من ذي القعدة

نذر

نذر

نذر

نذر المعصية والصمت والوصال وهو تاخير العشاء الى
 السحر والواجب في السفر الا النذر المقيدي وبدل الله
 والبدنية للمريض عند قبل الغروب من عرفة ومن هو
 بحكم الحاضر والواجب في المرض مع التضرية ولا يعتد
 صوم العبد تطوعا بدون اذن مولاه والولد بدون اذن
 والده والزوجة بدون اذن الزوج والضيف بدون
 اذن المضيف والنافلة في السفر الا الايام الحاجة با
 لمدينة ويستحب الامساك تاديبا للمساكين اذا قدم بعد
 افطاره او بعد الزوال وكل المريض اذا برء والحائض والنفساء
 اذا طهرتا في الاثناء والكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ و
 المجنون اذا افاق والمغنى عليه والواجب اما مضيق كوضا
 وقضائه والنذر والاعتكاف واما مخير كجزاء الصييد
 وكفارة اذى الخلق وكفارة رمضان واما مرتب وهو كفارة
 اليمين وقتل الخطاء والظهار ويوم الهدى وقضاء
 المطلب الثاني في الشرايط الوجوب انما يجب على المكلف
 السليم من التضرية والطاهر من الحيض والنفساء فلا
 يجب الصوم على الصبي ولا المجنون ولا المغنى عليه و

امر صوم

امر صوم

امر صوم

امر صوم

امر صوم

اذ نذر الصوم ولم يقيد بالسفر امتنع فعليه
 ان يصوم واجبا ويمنع فعل الصوم الواجب
 سفر اما اذا قيد نذر بالسفر فانه يفتقر
 لان الصوم في السفر يستحب في نفسه ولا يفتقر
 منع من صوم النذر الذي لم يقيد بالسفر والمتروك
 بعد الثلثين والقاضى سفره واما نور المقام عشا
 في غير بلده عك

امر الصييد

ان سبقت منه النية ولا المريض المتضرر به ولا الحائض
 وللنفاء ويشترط في رمضان الاقامة فلا يصح صومه سفره
 يجب فيه القصر ولو صام عالما بالقصر لم يجزه ولو جهل
 اجزاه وحكم المريض حكمه بشرط القضاء التكليف والامساك
 فلا يجب قضى ما فات الصبي والمجنون والمجنون عليه و
 ان لم يسبق منه النية والكافر الاصلى ويجب القضاء
 على المرتد والحائض والنفاء والتائم والناسي ولو اسلم
 الكافر وافاق المجنون او بلغ الصبي قبل الفجر وجب ذلك
 اليوم ولو كان بعده لم يجب ولو فات رمضان او بعضه او كل
 ومات في مرضه سقط واستحب لولييه القضاء ولو استقر
 مرضه الى اخر سقط الاول وكفر عن كل يوم منه بعد ولو ابرأ
 بينهما وترك القضاء بقاءا وقضى الاول وكفر وان لم يتهاون
 قضى بغير كفارة ولو مات بعد استقراره وجب على وليه
 القضاء وهو اكبر اولاده الذكور ولو تعددوا قضوا بالتسوية
 وان اتحد الزمان ويوم الكسر واجب على الكفاية ولو تبرع
 احد سقط ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها ويتصدق
 عن كل يوم بعد من تركته ولو كان عليه شهران متتابعان

فلو قدم قبل الزوال ولم
 يتنا ولا تم وجبا واجزاه

عن الباقي

صام الولي

صام الولي شهرا وتصدق من تركه الميت عن اخره
 يستحب تتابع القضاء المطلب الثاني في شهر رمضان
 وهو واجب باصل الشرع على جامع الشرايط ويصح من المميز
 والنايم مع سبق النية ولو استقر نومه من الليل قبل النية
 الى الزوال قضى ومن المستحاضة اذا فعلت لا غيلا ان حبت
 فان اخلت ح وقضت وكل البحت في غير رمضان ولو اصاب
 جنبا فيه او في المعين تم صومه وفي غيره لا ينقض ومن
 المريض اذا لم يتضرر به ويعلم رمضان برؤية الهلال
 وبشياعه وبمضت ثلثين من شعبان وبشهادة عدلين
 مطلقا على راي والمقاربة كبغداد والكوفة فحده بخلاف
 المتباعدة فلو سافر بعد الرؤية ولم يرا احدى وثلثين
 صام معهم وبالعكس ينظر التاسع والعشرين ولو اشتبه شعبان
 عد الرجب ثلثين ولو غيب الشهر راجع فالاولى العمل بالعدد
 والمجوس يتوخي فان وافقا وتأخر اجزاه والا اعيد النظر الثالث
 في الواح وفيه مطلبان الاول في احكام متفرقة كل الصوم
 يجب فيه التتابع الا النذر المجزئ عنه وشهره والقضاء و
 جزاء الصييد وسبعة الهدى وكل مشروط بالتتابع لو اطر

ليلته

في اثناء العذر بني ولغيره يستأنف الا من صام شهرا او يوما
 من المتتابعين ومن صام خمسة عشر يوما من شهر ومن افطر
 بالعيد خاصة بعد يومين في بدل الهدي وكل
 من وجب عليه شهران متتابعان فحج صام ثمانية
 عشر يوما فان عجز عن الصوم اصلا استغفر الله ولا
 يجوز صيام ما لا يسلم فيه الشهر واليوم كشعبان
 خاصة في المتتابعين والشيخ والشيخمة اذا عجزا
 او ذوالعطاش الذي لا يرجى زواله بظنون ويتصدقون عن كل
 يوم عبد من طعام ثم ان تمكنوا قضوا والحامل المغرب والمروضة
 القليل اللبن وذوالعطاش الذي يرجى زواله بظنون ^{بغير} وقضوا
 مع الصدقة ويكره القلي للمفطر والحجاء وحمل المرض المسبح
 للرخصة ما يخاف معه الزيادة بالصوم وشرائط قصر الصلاة
 والصوم واحدة ولا يحل الافطار حتى يتوارى الجدران ويجفى
 الاذان فيكفر لو افطر قبله المطلب الثاني في الاعتكاف
 وهو باصل الشرع مندوب ويجب بالنذر وشهره وقيل لو
 اعتكف يومين وجب الثالث ولو شرط في النذر الرجوع اذا
 كان له ذلك ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استينافه مع قطعه

في شهر رمضان
 من المتتابعين
 من صام خمسة عشر يوما
 من شهر ومن افطر
 بالعيد خاصة
 بعد يومين في بدل
 الهدي وكل من وجب
 عليه شهران متتابعان
 فحج صام ثمانية عشر
 يوما فان عجز عن الصوم
 اصلا استغفر الله ولا
 يجوز صيام ما لا يسلم فيه
 الشهر واليوم كشعبان
 خاصة في المتتابعين
 والشيخ والشيخمة اذا عجزا
 او ذوالعطاش الذي لا يرجى
 زواله بظنون ويتصدقون
 عن كل يوم عبد من طعام
 ثم ان تمكنوا قضوا
 والحامل المغرب والمروضة
 القليل اللبن وذوالعطاش
 الذي يرجى زواله بظنون
 وقضوا مع الصدقة
 ويكره القلي للمفطر
 والحجاء وحمل المرض
 المسبح للرخصة ما يخاف
 معه الزيادة بالصوم
 وشرائط قصر الصلاة
 والصوم واحدة ولا يحل
 الافطار حتى يتوارى
 الجدران ويجفى الاذان
 فيكفر لو افطر قبله
 المطلب الثاني في
 الاعتكاف وهو باصل
 الشرع مندوب ويجب
 بالنذر وشهره وقيل
 لو اعتكف يومين
 وجب الثالث ولو
 شرط في النذر
 الرجوع اذا كان
 له ذلك ولا قضاء
 ولو لم يشترط
 وجب استينافه
 مع قطعه

والنماز
 والنماز

وانما يصح من مكلف مسلم يصح منه الصوم في مسجد مكة والمدينه
 والكوفة والبصرة ولا يصح في غيرها من المساجد على راي و
 اللبت ثلثة ايام فصاعدا الا اقل صائما ناولا على وجهه متزايلا
 ولو اطلق النذر وجب ثلثة ايام اين شاء في اي وقت شاء
 ولو عجزها تعينا ولو نذر ازيد وجب فان شرط المتتابع لفظا او
 معنا وجب فان اخل بالشرط لفظا استأنف متتابعان وكفر
 بالشرط معنا يبي ويكفر وان لم يشترطها جاز التفريق ثلثة ثلثة
 ولو اطلق الاربعة جاز ان يعتكف متواليه وان يفرق الثلثة عن
 اليوم لكن يضم اليه اخرين ينوي بهما الوجوب ولو نذر اعتكاف
 النهار وجب الليل ايضا ولو شرط عدم اعتكافه او اعتكاف يوم
 لا ازيد بطل النذر ولو نذر اعتكاف يوم وجب و اضاف
 يومين ويشترط في المنوف اذن الزوج والمولى ولو هابا ^{مقابلة} مولى
 جاز ان يعتكف في ايامه الا ان ينهاه المولى ولا يجوز الخروج من
 موضعه فيطل لو خرج ولو كان كرها لا ناسيا فان مضت
 ثلثة صحح الى وقت خروجه والا فلا الا في الضرورة لقضاء
 الحاجة والاعتسال وشهادة الجنابة وعود المريض وتشييع
 المؤمن واقامة الشهادة فيحرم عليه حينئذ الجلوس والمشي

بول والنماز

الا اعتكافا اما ان لفظا او معنا
 لفظا ومعنا اللفظ لا معنا او لفظا فقط
 او معنا فقط الاول شهر متتابعين والثاني
 كعشرة ايام والثالث عشرة متتابعين والرابع
 عشرة الاخير من رمضان

تحت الظلال والصلوة خارجا الأجملة والمطلقة رجعا تخرج
 الى منزلها للعدة ثم يقضي مع وجوبه وكذا الحايض والمريض
 ويحرم عليه ليلا ونهارا النساء لمسا وتقبلا وجاعا وشم الطيب
 واستدعاء المني والبيع والشري والممارات ويجوز النظر في
 المعاش والجوص في المباح وينسده كل ما يفسد الصوم فان
 افطر في المتعين نهارا او جامع فيه ليلا وكفر وفي غيره يقضي
 واجبا ان كان واجبا ولا كفارة على راي ولو جامع في نهار رمضان
 فكفارتان وعلى المطاوعة المعتكفة مثله الا ان يكونها
 فتضاعف عليه كتاب الحج والنظر في امور أربعة الأولى
 في انواعه وهو واجب ونذوب فلو اوجب باصل الشرع مرة واحدة
 على الفور وهي حجة الاسلام وغيرها يجب بالنذر وتبنيها
 وبالاستحجار والافساد والتدب ما عداه وكل من هذه اما
 تمتع لو قران او افراد فالمتنع ان يحرم من الميقات للحج
 المتنع بها ثم يقضي الى مكة فيطوف سبعا ويصلي ركعتيه
 ويسعى للحجرة ويقصر ثم يحرم من مكة يوم التروية ويخرج
 الى عرفات فيقف بها الى غروب الشمس يوم عرفة ثم يقضي
 الى المشعر فيقف به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ثم ياتي

نوع
 في النذر
 في القص

الى منى

الى منى فيرمى حجرة العقبه بسبع حصيا ثم يذبح هديه
 ثم يحلق راسه ثم يقضي الى مكة فيطوف للحج ويصلي ركعتيه
 ثم يسعي للحج ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتيه ثم يرجع الى منى
 فيبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر ويرمي في اليومين
 الحجار الثلث ثم ينفي النساء او يقيم الى الثالث فيرميه والمفرد
 يحرم من الميقات ثم يقضي الى عرفه والمشعر فيقف بهما ثم
 ياتي منى فيقضي مناسكه ثم يطوف بالبيت للحج ويصلي ركعتيه
 ثم يسعي ثم يطوف للنساء ثم يرجع الى منى فيرمي اليومين او
 الثلاثة ثم ياتي بعمره مفردة والقارن كذلك الا انه يقرن بها
 حرامه هديا والتمتع فرض من نأي منزله عن مكة باثني
 عشر ميلا من كل جانب والباقيان فرض اهل مكة وحاضريها
 ولو عدل كل منهم الى فرض الاخر اضطرارا جاز لا اختيارا
 ويجوز للمفرد لا القارن اذا دخل مكة العدول الى التمتع
 لو دخل القارن والمفرد مكة جاز لها الطواف ويستحب
 لهما تجديد التلبية عند كل طواف ولا يحل الا بالنية
 على راي وزوال المنزلين يلزمه فرض اغلبيهما اقامة فان تساوا
 تخبر ولو حج المكي على ميقات احرم منه وجوبا وينقل فرض المقيم
 الى منى

ويصلي ركعتيه

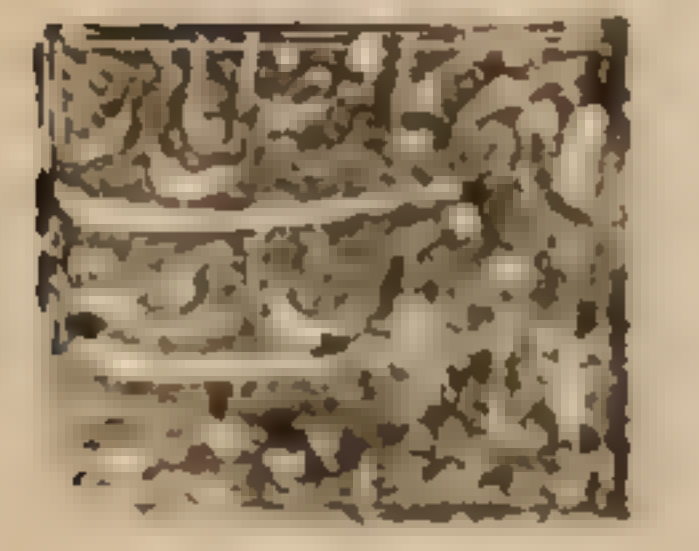
ولا يحل

ثلاث سنين الى ملكي وروى هذا يتبع فيخرج الى الميقات ان يمكن
والافحارج الحرم ولو تعدوا حرام من موضعه ولا يجوز الجمع بين
الحج والعمرة بنية واحدة ولا ادخال احد بها على الاخر ولا بنية
تحتين والحجرتين النظر الثاني في الشرايط يشترط في حجة الا
سلام التكليف والحرية والاستطاعة وهي الزاد والراحلة
ومؤنة عياله وامكان المسير وهو الصحة وتخليه الرب
والقدرة على الركوب وسعة الوقت فلا تجب على الصبي
والمجنون ولو حج او حج عنها المبرأ عن حجة الاسلام
ولو حج اندبا ثم كمل قبل المشعر اجزاء ويجزم المميز والولي
عن غير المميز والمجنون ولو حج المملوك باذن مولاه لم
يجزاء عن حجة الاسلام الا ان يدلرك المشعر معتقدا
يتم لو افسده ويقضيه ويجزيه القضاء ان كان عبته
قبل المشعر والافلا ومن وجد الزاد والراحلة على نسبة
حاله وما يعمون عياله ذاهبا وعائدا فهو مستطيع وان
لم يرجع الى كفاية على راي ولا يباع ثيابه ولا داره ولا
خادمه ولو وجد بالثمن وجب الشراء وان كان بالثمن
ثمن المثل ان لم يحجف على راي والمديون لا يجيب عليه

على المميز والمجنون كسهم في حجة الاسلام

الا ان

الا ان يفضل عن دينه قدر الاستطاعة ولا يجوز
صرف المال في النكاح وان شق ولو بذل له زاد وراحلة
ومؤنة عياله ولو ذهب ما لا يستطيع به لم يجب الا
مع القبول ولو استدرج لعل في السفر بقدر الكفاية
ولا يجب القبول ولو حج الفقير متسكعا لم يجز اعن الاسلحة
الامع اهمال المستقرة ولو تسكع الغني اجزاه ولو كان النائم
معسرا اجزأت عن المنوب لا عينه لو استطاع ولو حج عن
المستطيع الحج غيره لم يجز ولا يجب الا قتراض للحج ولا بذل
الولد ماله لوالده فيه والمريض ان قدر على الركوب وجب
عليه والافلا ولو انتقم الى الرقيق مع عدمه او الى العبد
والاداة مع العدم او الى الحركة القوية مع ضعفه او
الى مال للعدو في الطريق مع تمكنه على راي سقط ولو
منعه عدوا وكان معضوبا لا يقبل على الراحلة سقط
ولا يجب على المحنوع بمريض او عدو الاستنابة على راي
ولو مات بعد الاستقرار قضى من الاصل من اقرب ال
ماكن والافلا ولو اخضع احد الطرفين بالسلامة وجب
سلوكه وان بعد ولو تساوى بينهما تير ولو اشتركا في

تركه


العطب سقط ولو مات بعد الاحرام ودخول الحرم اجزاء
 ومع حصول الشرايط يجب فان اهل استقرار في دمه و
 يجب على الكافر ولا يصح منه الا بالاسلام فان احرم حال
 كفره لم يجز اعينه فان اسلم اعاده من الميثقات ان تكون
 والاخراج للحرم والا في موضعه ولو ارتد بعد احرامه
 لم يبطل لو تاب والمخاض مع اخلاص ركن وليس للمرأة
 ولا للعبد المحرور ان يزوج المولى ولا يشترط
 المحرم الا مع الحاجة ولا اذن الزوج في الواجب وليست شرط
 في النذر البلوغ والعقل والحرية ولو اذن المولى ان يعقل
 نذر العبد وكذا الزوجة ولو مات بعد استقراره قضى
 من الاصل التركة وتقسط التركة عليها وعلى حجة الا
 سلام وبالعكس ولو نذر وعلى الدين بالحق وان عينه
 بوقت تعين فان عجز فيه سقط ولو اطلق بوقع المكنة لعجز
 ولا يجزئ عن حجة الاسلام وبالعكس ولو نذر ما يشيا
 وجب فان ركب مقلنا اعاد وعاجز يتوقع المكنة مع الاطلاق
 ومع التقييد يستط وليست شرط في الثايب كمال العقل والاسلام
 وان لا يكون عليه حج واجب وتعيين المنوب عنه فصل
 لا يصح

في المكنة لا يشترط ان يكون المكنة في حيزه ولا ان يكون له يد في حيزه ولا ان يكون له يد في حيزه

لا يصح

ولا يصح عن المخالف الا ان يكون اباً للثايب ولا نيابة المحيّر
 على راي ولا العبد بدون اذن المولى ولا في الطواف
 عن الصحيح الحاضر وتصح نيابة الزوج مع عدم الزوج
 وان كانت امرأة عن رجل وامرأة ولو مات الثايب بعد
 الاحرام ودخول الحرم اجزاء عن المنوب والاستعید
 من الاجرة بما قابل المتخلف ذاهباً وعائلاً وكل الوضو قبل
 الاحرام ويجب ان ياتي بالمشرط الا في الطريق والعدول
 الى التمتع مع قصد الافضل ولو استاجر اثنان للادعاء
 في عام صح السابق والابطال ولو كان في عامين صحا
 ولو افسد حج من قابل او استعیدت الاجرة والاطلاق
 يقضي التجيل وعليه ما يترفعه من الكفارات والهدى
 ولو احضر تحلل بالهدى ولا قضاء عليه ولو احرم عن
 المنوب ثم نقل النية لم يجز عن احد هما على راي وتستغنا
 الاجرة مع التقييد ولو اوصى بقدر اخرج اجرة المثل للوا
 من الاصل والزائد من الثلث وفي التذنب يخرج الجميع
 من الثلث ويكفي المرأة مع الاطلاق ومع التكرار الثلث
 ولو كرر ولديف القدر خرج نصيب اكثر من سنة لها و
 لا يصح

لا يصح

المستودع يقطع اجرة المثل في الواجب مع علمه عدم
 الاداء ويشترط في حج التطوع الاسلام وان لا يكون
 ابراراً ^{او نوارث} عليه حج واجب واذن المولى والزوج ولا يشترط البلوغ
 ويشترط في حج التمتع النية ووقوعه في اشهر الحج وهي
 شوال وذو القعدة وذو الحجة والديان به وبالعمرة في
 عام واحد والمأجور بالحج من ملة فلو احرم من غيرها
 رجع فان تعذر احرم حيث قدر بشرط القارن والمفرد
 النية ووقوعه في اشهر الحج وعقد احرامه من الميقات
 او من منزله ان كان اقرب النظر الثالث في الافعال
 فيه مقاصد الاول في الاحرام مطالبه اربعة الاول
 في المواقيت ويجب الاحرام منها على كل من دخل مكة الا
 من دخلها بعد الاحرام قبل شهر والمتكرر فلو احرم قبلها
 لم يصح الا للتأخير ومن يعتمر في رجب اذا خاف حرجه
 قبل الوصول ولا يفي مرور الحرم قبلها عليه بل يجب تجديد
 عندها فان تعذر خرج الى الجبل فان تعذر احرم من موضع
 وكل الناسي وغير القاصد للنسك والمتعمد المقدم بمكة
 وله اخره عامداً واجب الرجوع فان تعذر بطل ولو نسى
 امره ^{المواقيت}

الاحرام

الاحرام اصلا وقضى المناسك اخره اعلی راي والمواقيت
 ستة لاهل العراق العتيق وافضلها المسلخ واسطه
 غمرة واخره ذات عرق ولاهل المدينة اختيار مسجد
 الشجرة واضطرار الحجة وهي ميقات اهل الشام ولا
 هل اليمن يكلم ولاهل الطائف قرن المنازل ومن
 كان منزله اقرب فيمقاته منزله وهذه مواقيت لا
 هلهما ولا يجتاز عليها ولو سلك ما لا يقضي الى احد ^{اراد المواقيت}
 احرم عند ظن المحاذات لاحد ^{اراد المواقيت} ^{المطلب الثاني في كيفية الاحرام}
 ويجب فيه النية المشتملة على قصد حجة الاسلام
 غير هاتعتا او قرانا او افراد او عمرة مفردة لوجوبه
 او نذبه متقربا الى الله تعالى واستد امرها حكما والتبلي
 الاربعة وصورتها لبيك اللهم لبيك ان الحمد
 النعمة والملك لك لا شريك لك لبيك للمتمتع والمفرد
 ويتخير القارن بين عقديهما وبالا شعار المختص بالبدن
 او التقليد المشترك ولبس الثوبين مما تصح فيه الصلوة
 وبسطل الاحرام باخلال النية عن الوضوء وان ينوى
 النسكين معاً والآخرس يحرك لسانه بالتلبية ويعتد

بها قلبه ولو فعل المحرم قبلها فلا كفارة ويجوز
 الحرير للنساء والمخيط لهن وتعد يد الثياب والا
 بدال ولبس القباء مقلوبا للفاقد ويجرم انشاء
 الاحرام قبل اكمال افعال الاول ولو احرم بمحج
 التمتع قبل التقصير ناسيا فلا شيء عليه وعامدا
 يبطل تمتعه ويصير حجة مفردة على راي ويجزى
 الصبيان من فح ويجنب ما يحبته المحرم فان فعل
 ما يوجب الكفارة لزم الرمي وكذا ما يعجز عنه ^{الله} الهل
 او الصيام ويستحب تكرار التلبية للحاج الى الزوال
 يومعرفة واذا شاهد بيوت مكة للمعتمر تمتعا
 واذا دخل الحرم للمعتمر افرادا ان احرم بها من خارج
 واذا شاهد مكة للعبدة ان احرم بها من مكة و
 رفع الصوت بها للرجال والاشتراط والاحرام
 في القطن وتوفير شعر الرأس من اول ذي القعدة
 للتمتع ويتأكد عند هلال ذي الحجة وتنظيف الجسد
 وقص الاظفار واخذ الشارب وازالت الشعر و
 الاطلاء والغسل والاحرام عقيب فريضة الظه
 نور

او غيرها

او غيرها او ست ركعات واقله ركعتان والمرأة كالرجل
 الا في تحريم المخيط ولا تمنعها الحيض منه فان تركته ظنا
 بالمنع رجعت مع المكنته والا فخرج الحرم والا في موضعها
 المطلب الثالث في تركه يجب على المحرم اجتناب صيد
 البر وهو كل حيوان ممتنع ببض ويمنع في البراكلاد
 ذبحا واصطيادا واسارة ودلالة واغلاقا واساكا
 والنساء وطيا وعقدا له ولغيره وشهادة عليه واقا
 وتقبيل ونظر بشهوة والاستثناء والطيب مطلقا على
 راحي وان كان في الطعام الا خلوق الكعبة والفواكه
 والاكتحال بالسواد والنظر في المراات والجدال وهو
 قول لا والله وبلى والله والكذب وقتل هوام الجسد
 ولبس الخاتم للزينة لاللسنة وليس ما يستظهر القدم
 اختيارا والادهان اختيارا وازالة الشعر وان قل و
 اخراج الدم من غير ضرورة وقص الاظفار وقطع الشجر
 والحشيش ^{روية} الزايت في غير مكة عدا شجر الفواكه والاذخر
 والنخل ولبس المخيط للرجال والحلي غير المعتاد للنساء و
 اظهار المعتاد للزوج وتظليل الرجل الصحيح سايرا ولو

زامل عليلاد او امرأة اختصا بالتظليل دونه وتغطية
 الرجل رأسه وان كان بالدرتاس وفرخ الصيد وبضه
 ولجاء كالصيد واذا ذبح الحرم صيد كان ميتة وكذا
 لو زججه المحل في الحرم ولو زججه المحل في المحل جاز للمحل
 اكله في الحرم ويقدم قول مدعي ايتاع العقد في الاحلال
 لكن ليس للمرأة المطالبة بالمهر لو انكرته ولو اوقع الوكيل
 المحل حال احرام الموكل بطل ويجوز مراجعة الرجعية و
 شراء الدماء ويقبض على انفسه لو اضطر الى طعام فيه طيب
 اولسه ولو فقد غير السر اويل لبسه ولا يزر الطيلسان
 لو اضطر اليه ويجوز القمالة الى موضع اخر من بدنه ويلقى
 الحام والقراد والمرأة تسفر عن وجهها ويجوز ان تلبس القناع
 من رأسها الى طرف انفها ويكره لبس السلاح اختيارا والا
 حرام في السواد والمعصر والوسخة والمعلقة والحناء
 للزينة والنقاب للمرأة والحمام واستعمال الرياحين وتلبية
 المنادي المطلب الرابع في الكفارات وفيه مقامان المقام
 الاول في كفارة الصيد في النعامة بدنه او يقبض عن البدنة
 على البر ويطعم ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع والفاضل

له ولا يلزمه

له ولا يلزمه الاتمام لو اعوز او يصوم عن كل مسكين
 يوما فان عجز صام ثمانية عشر يوما وفي فرخها من صغاس
 الدبل وفي بقرة الوحش وحماره بقرة او يقبض الثمن على البر
 ويطعم لكل مسكين نصف صاع والفاضل عن ثلثين له
 ولا يلزمه الاتمام لو اعوز او يصوم عن كل مسكين يوما
 فان عجز صام تسعة ايام وفي الطيب شاة او يقبض ثمنها
 على البر ويطعم لكل مسكين مدين والفاضل عن عشرة له
 ولا يلزمه الاتمام او يصوم لكل مسكين يوما فان صام
 ثلثة ايام وفي الثعلب والارنب شاة وفي كسر بيض النعام
 لكل بيضة بكرة من الابل ان تحرك الفرخ والا ارسل فحولة
 الابل في اناث بعدده فالناتج هدي فان عجز فعن كل بيضة
 شاة فان عجز اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام
 وفي كسر بيض القيطا والبقح لكل بيضة مخاض من الغنم ان
 تحرك والا ارسل فحولة الغنم في اناث بعدده فالناتج هدي
 فان عجز فكبش من النعام وفي الحام وهو كل مطوق لكل حمامة
 شاة على الحرم في المحل وكل فرخ حجل وكل بيضة ان
 تحرك الفرخ والا قدرهم وعلى المحل في الحرم لكل حمامة

درهم وكل فرخ نصف وكل بيضة ربع ويجتمع
 على الحرم في الحرم ويشترى بقيمة حمام الحرم علفاً
 لحاميه وفي كل من القطا والحجل والدراج حبل فطيم
 في كل من القنفذ والضب واليربوع جدى وفي كل من
 العصفور والقنبرة والصعوة من طعام ^{من طعام} وفي قتل
 الجراد كقتل وكذا القملة يلقىها عن جسده وقتل الزنبور
 عند الاخطاء وفي كذا الجراد شاة ولو عجز عن الجز
 فلا شيء وكل ما لا تقدر لغيره ففي قتله قيمته و
 كذا البيوض والافضل ان يندى المعيب صحيح و
 المماثل في الدنوته والذكوره ويجوز بغيره ويفدى
 الماخض بمثله فان تعذر قومه الجزاء ما خضوا ولا
 ضمان لو شاك في كونه صيداً او قومه الجزاء وقت الاخ
 وما لا تقدر لغيره وقت الالتلاف ويجوز صيد البحر
 وهو ما يبض ويفرخ فيه واكله والدجاج الحبشي و
 النعم اذا توجست ولا كفارة في السباع ولا الهولاء بين
 وحشي وانسى او بين المحلل والحرم اذا لم يصدق الا
 سم ويجوز قتل الانجى والفارة والعقرب والبرغوث ورمي ^{برون}

الحياة

الحياة والغراب واخراج القمارى واللباس من
 ملكة لاقتلهما واكلهما ولو اكل مقتولة فدى القتل
 وضمن قيمته ما اكل ولو لم يثر الرمي فلا شيء ولو
 جرحه ثم رآه سوا فرج القيمة ولو جهل حاله فالجميع
 وكذا الوجهل الناثير وفي كسر قرني الغزال نصف قيمته
 وفي عينيه للجميع وكذا في يديه او رجليه ويضمن كل
 من المشتركين فداءً كغلا وشارب لبن الطيبة دماً او
 قيمة اللبن ولو ضرب بطير على الدرس فدم وقيمتان و
 يزول بالاحرام ما يملكه من الضيق ومعه فلو لم يرسله
 ضمن ولو اساء الحرم فذبحه اخر فعلى كل واحد ذاء
 ولو اساءه محرّم في الحل فذبحه محل ضمن الحرم خاصة
 ولو اغلق على حمام الحرم وفراخ ويبض ضمن بالهلاك
 الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان
 محرّماً ولو نزل حمام الحرم فشاء وان لم يرجع فعن كل حاة
 شاة ولو اقل جماعة نأبراً فوق طائر فعلى كل واحد ذاء
 كامل ان قصده او الا فعلى الجميع فداء واللال والخالص
 مع الالتلاف ومغري الكلب وممسك الام حتى يملك ^{تلفه}

الطفل والقاتل خطأً والسياف والراكب مع وقوفه
ضماناً ولو كان سائر ارضه ما يجنيه بيد صاحبه
ولو اضطرب المرمى فقتل اخر ضمن الجميع والمحل في
الحرم عليه القيمة والحرم في الحل الغداء ويجتمعان
على الحرم في الحرم ويتكرر الكفاة بتكرار الصيد سهواً
عمداً على راي ولا يدخل الصيد في ملك الحرم بوجه
ويجوز المضطر الاكل ويفدي وان كان عنده ميتة
فان تمكن من الغداء اكل الصيد والا لميته وفداء
المملوك لصاحبه وغيره يتصدق به ويذبح الحاج
ما يلزمه عيني والمعتمر بمكة وحده الحرم بريد في مثله
من اصاب فيه صيد ضمن وكل ما يكره ما يؤثم الحرم
ولو رمى في الحل فقتل في الحرم ضمن وكل لو كان بعضه
فيه او كان على شجرة اصلها في الحل او كان على ما فر
في الحل واصلها في الحرم ومن نتف من ليشة من حمام الحرم
تصدق بالجانية ولو اخرج من الحرم صيد او جبا عاده
فان تلف ضمنه ولو كان معقوماً وجب حفظه ثم يرسله
بعد عود ريشته المقام الثاني في باقي المحظورات من

جامع زوجته وامته قبل او دبراً محرماً ما يحج او عمره واجب
او ندب عامداً عالماً بالحرم قبل المشعر فسد حجده وعليه
اتمامه وبدنة والحج من قابل والا فتراق اذا بلغ الموضع
بمصاحبة ثالث الى ان يفترقا فان طأ وعنه الزوجة لزمها
مثله والا صححها وعليه بدنتان ولو جامع بعد المشعر
او في غير الحرمين قبل عاملاً فبدنة وفي الاستبراء
بدنة وفي الفساده قولان ولو جامع امته محلاً و
هي محرمة باذنه فبدنة او بقرعة او شاة فان عجز فشاة
او صيام ثلثة ايام ولو جامع قبل طواف الزيارة فبدنة
فان عجز فبقرة فان عجز فشاة ولو جامع وقد طاف
للشاة ثلثة اشواط فبدنة ولو طاف خمسة فلكفاة
وفي الاربعة قولان ولو جامع قبل سعي العمرة في
احرامها فسدت وعليه بدنة وقضاؤها ولو نظر الى
غير اهله فامنى فبدنة على الموسر وبقرة على المتوسر
وشاة على المعسر ولو كان الى اهله فلا شيء وان امنى
الا ان يكون عن شهوة فبدنة ولو مسها بغير شهوة
فلا شيء وبشهوة شاة وان لم يمن ولو قبلها فشاة و

بشهوة جزور ولو امكن عن ملاعبة فجزور ولو اسقح
 على المجمع من غير نظر فلا شيء ولو عقده المحرم على
 محرمة فدخل فعلى كل منهما كفارة وفي الطيب الاكل و
 اطلاقه او بخور او صبغاً ابتداء واستدامة شاة وفي
 قص كل طرف من من طعام وفي اظفار يديه شاة و
 كذا في من جلده ولو اتحد المجلس فشاة ولو ادبر في اصبع
 بالافتاء فعلى المفتي شاة وفي المخطيئة فان اضطرب
 جاز وعليه شاة وفي جلق الشعر شاة او اطعام عشرة
 لكل مسكين مد او صيام ثلاثة ايام وفي سقوط شيء
 بمس رأسه ولحيته كف من طعام ولو كان في الوضوء
 فلا شيء وفي تنف الاطمين شاة وفي احدهما الطعام
 ثلاثة مساكين وفي التظليل سايرا وتغطية الرأس و
 ان كان بالارتقاس او الظين او قلع الفرس شاة وفي
 الجدل مرة كاذبا شاة ومفترح ومزبان بقره وثلاث بقر
 وصادق اثنتان شاة وفي قلع الشجرة الكبيرة من الحرم بقره
 وفي الصغيرة شاة وان كان محلا وفي الادباض قيمة
 ويعيد هان فان جفت ضمير ولا كفارة في قلع الحشيش

وان اتم

وان اتم وفي الادهان شاة ولو في الضرورة ويجوز اكل
 ما ليس بطيب كالشجر والسمين ولو تعددت الاسباب
 تعددت الكفارة مع الاختلاف ولو كثر الوطئ تكررت
 الكفارة ولو كثر الحلق في وقتين تكررت لاني وقت واحد
 ولو كثر اللبس والطيب في مجلس واحد فواحدة ولو
 تعدد المجلس تعددت وتسقط الكفارة عن الجاهل و
 الناسي والمجنون الا في الصيد فان الكفارة تجب
 مع الجهل والنسيان والعمد وكل من اكل ما لا يحل للحرم
 او لبس كذلك فعليه شاة المقصد الثاني في الطواف
 وهو ان يمشي بطل الحج بتركه علم او يقضي في السهو
 ولو تعذر استناب وتجب فيه الطهارة وازالة النجاسة
 عن الثوب والبدن والخطان في الرجل والنية و
 البداية بالحج والختم به والطواف سبعا وجعل البيت
 على يساره وادخال الحجر واخراج الميقات وركعتاه في
 مقام ابراهيم عليه السلام فان منعه زحام صلى خلفه
 او احد جانبيه ويستحب الغسل لدخول مكة من بيئ
 ميمون او فتح فان تعذر فمن منزله ومضج الاخر

او تعدد المجلس

سة

ودخول مكة من اعدائها حافيا بسكينة والغسل لدخول
 المسجد ودخوله من باب ^{ابواب} بني شيبه والوقوف عندها
 والدعاء والطهارة في النفل والوقوف عند الحجر وحمل
 الله تعالى والصلاة على النبي واله عليهم السلام والدعاء
 والاستلام والتقبيل والرمل ثلثا والتمشي ^{برو} اربعين بجا والترا^ا
 المستجار وبسط اليدين عليه والصاق بطنه وخذه به
 والنزاع الاخر كان خصوصا العراقي واليماني والطواف
 ثلثا وستين طوافا والاقل ثلثا وستين شوطا
 والبدائي من البيت ويكره الكلام فيه بغير الدعاء والقرآن
 والزيادة في النفل ويجرم الزيادة على السبع في الواجب
 عدا فان زاد سهوا اكمل اسبوعين استحبابا وصلى
 للمغرض او لا وللنفل بعد السبع ولوطاف في النفل المأ^ا
 اعاد ولولم يعلم صح ولوعلم في الاثناء ازالة النجاسة
 وتمتة ولو نقص عدده او قطع له لدخول البيت والحاجة
 او المرض او الحدث فان تجاوز النصف رجع واتم ولو عاد
 الى اهله استتاب ولو كان دونه استأنف ولو ذكر في
 السعي النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السعي

اذا كان في السعي النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السعي

ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول الحجر قطع ولائ^ا
 ولو شك في عدده بعد الانصراف لم يلقت وان كان
 في الاثناء فان كان في الزيادة قطع ولائ^ا وان كان في
 النقص استأنف وفي النافلة يلبي على الاقل ولو ذكر
 عدم الطهارة استأنف في الفريضة وطواف النساء واجب
 على كل حاج ومعتبر الا في عمة التمتع ولو نسي طواف
 الزيارة حتى واقع بعد الذكر فبدنه ويستحب لو نسي طواف
 النساء ويجب تأخيرها عن الموقوفين ومناسك منى في حج
 التمتع الا للمعذور ويجوز تقديمه للمفرد والفار^ا يجب
 تأخير طواف النساء عن السعي الا لعذر او سهوا ولو كان
 عدا المبحر أو حرم الطواف وعليه بطلان في العمة ولا
 ينقذ نذر الطواف على اربع ويجوز التعويل على الغير
 في العدد ولو حاضرت قبل طواف المتعة انتظرت الوقوف
 فان ضاق بطلت متعتها ووقفت وصارت حجتها مفردة
 وتنقض العمة ولو حاضرت بعد مجاوزة النصف تمت
 متعتها وقضت الباقي بعد المناسك او استتبت فيه مع
 التعذر ولو حاضرت قبله لم تكن له نطفة والمستحاضة

رجوع الى اهل مكة اذا لم يحضره نخل ما لو نسي الترتيب انما يتتبع الضرورة

اذا كان في السعي النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السعي

كالطاهر اذا فعلت ما يجب عليها المقصد الثالث في السعي
وهو ركن يبطل الحج بتركه عمدا ولو تركه سهواً أتى به
فان خرج عادله فان تعذر استناب ويجب فيه النية
والبدأة بالصفا بان يلصق عقيقه به والختم بالمروة
بان يلصق اصابع رجليه بها والسعي سبعا من الصفا
اليه شوطان ويستحب الطهارة واستلام الحجر والشرب
من زمزم والصب على الجسد من الدلو المقابل للحجر
والخروج من الباب المحاذي له والصعود على الصفا
استقبال العراق والاطالة والكرعاء والتكبير سبعا
التهليل سبعا والمشي طرفيه والهرولة بين المنارة و
زقاق العطارين ولو نسيها مرجع القهقري والدعاء
في خلاله ويحرم الزيادة عمدا ويبطل بها لا سهواً وتعد
على الطواف عمدا فيعيد ^{على سبعة شواط} بعد الطواف لو قل حده و
لو ذكر النقص فضاها ولو كان متعتا وظن اتمامه فا
حل وواقع او قلم او قص شعره فعليه بقرعة واطمائه و
لو لم يحصل العيد او شك في المبدأ أو كان في المزدوج
على المروة اعاد وبالعكس لا اعادة ويجوز قطعه
امر السعي

لقضاء حجة

لقضاء حجة او صلوة فريضة ثم يمتة فاذا فرغ من سعي
عمرة التمتع قصر واحل من كل شيء احرم منه وادناه ان
يقصر شيئا من شعر رأسه او يقص اظفاره ولا يحلق فان
فعل فعليه شاة ولو نسيه حتى احرم بالحج فعليه ^{المقصد}
الرابع في احرام الحج والوقوف واذا فرغ من العمرة وجب
عليه الاحرام بالحج من مكة ويستحب ان يكون يوم
الترويه عند الزوال من تحت الميزاب فان نسيه
رجع فان تعذر احرم ولو بعرفة وصفته كما تقدم الا
انه ينوي احرام الحج ثم يبيت بمعنى استحباب ليلة عرفة
ثم يحضى الى عرفات فيقف بها بعد الزوال الى الغروب
فلو افاض قبله جاهلا او ناسيا وهو ركن من تركه
عمدا بطل حجه وكذا لو كان سهواً ولم يقف بالمشعر
ويجب فيه النية والكون بها الى الغروب فلو افاض
قبله جاهلا او ناسيا او عاد قبل الغروب فلا شيء و
عادل عليه بدنة فان عجز صام ثمانية عشر يوما
ولو لم يتمكن نهارا وقف ليلا ولو فاته بالكلية
جاهلا او ناسيا او مظهر اجزا المشعر ويستحب

الوقوف في الميسرة في السج والادعاء له ولولا
 لديه وللمؤمنين بالمنقول وان يضرب خباه
 بمنزلة وان يجمع رجلاه ويسد الخلل به وبفسه و
 الدعاء قائما ويكره ركبا وقاعدا وفي اعلى الجبل
 ولا يجزيه لو وقف بمنزلة او عزنة او نوبة او
 ذي المجاز او تحت الاركان فاذا غربت الشمس فرفه
 افاض ليلة النحر الى المشعر ويستحب الاقتصار
 في سيره والدعاء عند الكتيبة الحجر وتأخير العشاء
 الى المشعر ولو ترجع الليل فان منع في الطريق صلى
 ولجمع باذان واقامتين وتأخير نافلة المغرب الى
 بعد العشاء ويجب فيه النية والوقوف بعد
 الفجر قبل طلوع الشمس فلو افاض قبل الفجر عامدا
 بعد ان كان به ليلا فعليه شاة ولا تبطل حجة ان
 كان وقف بعرفة ويجوز للمرأة والخائف الافاضة
 قبل الفجر ولا شيء عليها وكذا الناسي ولا يقف
 بغير المشعر وحده ما بين المازمين الى الحياض
 والى وادي محسر ويجوز مع الزحام الارتفاع الى

حجة بيت المقدس
 حجة بيت المقدس
 حجة بيت المقدس
 حجة بيت المقدس

الحج

فلو نواه فنام او جن او اغى عليه صح وقوفه على
 راي ويستحب الوقوف بعد صلوة الفجر والدعاء
 ووطي البصرة المشعر برجله وذكر الله على قرح
 والدائمة بمخى ايام التشريق لمن فاته الحج لم
 يتحلل بعمره مفردة خاتمة وقت الاختيار لعرفة
 من نزل وال الشمس يوم عرفه الى غروبها
 ومن تركه عمد افسد حجه وللعضط الى طلوع
 الفجر ولو نسي الوقوف بها رجع ووقف ولولا
 الفجر اذا عرف ادراك المشعر ووقت الاختيار
 للمشعر من طلوع الفجر الى طلوع الشمس للعضط
 الى الزوال ويدرك الحج بادراك احد الاختيار
 ولو ادرك الاضطرارين فقولان ولو ادرك
 احدهما خاصة فاته الحج ولو لم يقف بالمشعر ليلا
 ولا بعد الفجر عامدا بطل حجه وناسيا يصح ان
 ادرك عرفه ولو ترك الوقوفين معا بطل حجه
 عمد او سهوا ويسقط افعال الحج عن فاته ويتحلل
 بعمره مفردة ثم يقضيه واجبا مع وجوبه تامة

يستحب التقاط الحصى من جميع ويجوز من سائر الحرم الا
المساجد ويجب ان يكون اجارا اباكرا من الحرم ويستحب
ان يكون برشاً روة منقطة كحلية بقدر الاغلة ملتقطة
والافاضة الى ماني قبل طلوع الشمس لغير الامام لكن
لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوعها ويتأخر الامام حتى
تطلع الشمس في وادي محسر داعيا المقصد الخامس في
مناسك منى ومطالبه ثلثة الاولى الرمي ويجب يوم
الخميس جرة العقبة بسبع حصيات مع النية بفعله
فلا يجزئ لو وقعت بواسطة غيره من حيوان وغيره
ولا اذا اصابته الجمة بما لا يسمى رميا ولا مع الشك
في وصولها ويستحب الظهارة والدعاء عند كل حصاة
والتباعد بعشرة اذرع الى خمسة عشر والرمي خلفه
استقبالا لها مستديرا للقبلة وفي غيرها يستقبلها ويجوز
الرمي عن العليل المطلب الثاني في الذبح ويجب ذبح
الهدى او غيره على المتع وان كان ملكا ويخير المولى بين
الذبح عبده المازون وبين امره بالصوم فان ادرك المشعر
معتاقا تعين الهدى مع القدرة ويجب فيه النية منه او

من الذابح

من الذابح عنه وذبح يوم النحر قبل الحلق والوحدة
ويجزي المذوب عن سبعة وعن سبعين من اهل
الخوان الواحد ولا يباع ثياب التحمل فيه ولا يجزئ
لو ذبح الضال عن صاحبه ولا يجوز اخراج شيء منه
عن منى ويجب ان يكون من النعم شيئا من الدبل و
هو الذي دخل في السادسة ومن البقر والغنم ما دخل
في الثانية ويجزئ من الضأن الجذع لسنة وتاماً فلا
يجزئ العوراء ولا العرجاء البائين ولا التي انكسر قرنها
الداخل ولا المقطوعة الاذن ولا الخصى ولا المني
وهو الذي ليس على كليته شحم فان اشتريها سمينة
فخرجت من ذلة او على انها من ذلة فخرجت سمينة اخرى
ولو اشتراها على انه تاما فظهر ناقصا لم يجزئ ويستحب
ان يترك في سواد ويمشي في مثله وينظر في مثله وان
يكون معرّفا وان انا من الدبل والبقر وذكرانا من الضأ
والمعز خرها تامة مربوطة بين الخف والركبة و
الدعاء والمباشرة مع المعرفة والا جعل يده مع يده
الذابح والقسمة اثلاثا بين اكله فاهدا له وصدقته

ويكون الثور والجواميس والموجود ^{حايته} ولو فقد الهدى و
وجد الثمن خلفه عند من يذبحه عنه طول ذبيحة
ولو عجز صام عشرة ثلثة ايام في الحج متتابعات يوم
عرفه ويومان قبله ويجوز تقديمه من اول ذى الحجة
بعد التلبس بالمنعة وتأخيرها فان خرج ذوالحجة ولم
يصمها تعين الهدى ولو وجد الهدى بعد صومها استحب
الذبح وسبعة اذارج الى اهله فان اقام انتظار وصول
اصحابه او مضى شهر ولومات سن وجب عليه الصوم
قبل صام الولي العشرة على راي ولومات الواجب
الهدى من الرطل واما هدى القران فلا يخرج من
ملكه وله ابداله والتصرف فيه وان اشعره او قلده
لكن متى ساقه فلا بد من نحره بمعنى ان كان الاضحية
وان كان للعمرة فبالضرورة ولا يجب المبدل لو هلك ولو
كان مضمونا كالقفارات وجب ولو عجز هدى السياق
ذبح او غر وعلم علامة الهدى ولو انكسرجا ربيعه
وتصدق بثمنه او اقام بدله ولا يتعين هدى السياق
للمصدقة الا بالنذر ولو سرق من غير تقريط لم يضمن

ولو ضل

54
ولو ضل فذبح عن صاحبه اجزا ولو اقام بدله ثم وجده
ذبحه ولم يجب ذبح الاخير استحب الاول ويجوز ركوب
الهدى وشرب لبنه ما لم يضر به او بولده ولو يبط
الحزاز من الواجب حتى الجلد ولا ياكل منها فيضن الما
كول ويستحب شاة هدى السياق كالتمتع والاضحية
وايامها ثلثة اولها النحر بالاصابع واربعة عني بما استقر
ويجزي الهدى الواجب عنها ولو فقدها تصدق بثمنها
فان اختلفت تصدقت بالادوية ويكونه التضحية بما
يرتبه واخذ الجلود واعطاها الحزاز واذا نذر اضحية
معينة زال ملكه عنها فان تلفت بتقريط ضمن والا فلا
ولو عانت من غير تقريط نحرها على ما بها ولو نحرها
ولم يبق عن المال لم يجز عنه وان نوى عنها اجزاء
ولا يسقط استحباب الاكل من المنذورة ويتعين بقوله
جعلت هذه الشاة اضحية ولو قال لله على التضحية
بهذه تعينت ولو اطلق ثم قال هذه عن نذري فني
التعيين اشكال وكل من وجب عليه بدنة في نذر او
كفارة فلم يجد فعليه سبع شياه المطلب الثالث في الحلق

على راي وصورته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 والله اكبر الله اكبر على ما عهدنا وله الحمد على ما
 اولانا ورزقنا من بركاته الانعام عقيب خمسة
 صلوة اولها ظهر العيد ثم يمضي حيث شاء ولو بقي
 عليه شيء من المناسك بمكة عاد اليها واجبا والا
 مستحبا لطواف الوداع بعد صلوة ست ركعات بمسجد
 الحيف عند المنارة التي في وسطه وفوقها بنو ثلثين
 ذراعا وعن يمينها ويسارها كذلك وليستحسب لمن
 نذر في الاخير الاستلقاء في مسجد الحصبية بعد صلوة
 ركعتين وللعايد دخول للعبة خصوصاً الضرورة و
 الصلوة بين الاسطوانتين على الرخامة الحجر اركعتين
 بالحمد وحمد الشجرة وفي الثانية بعد ردها وفي الزوايا و
 الدعاء واستلام الاركان خصوصاً اليمنى والمسجد
 والشرب من زمزم والدعاء خارجا من باب الخناطين
 والسجود مستقبل القبلة داعيا والتشريع بمدينهم
 يتصدق به والعزم على العود والنزول بالمعرب
 على طريق المدينة وصلوة ركعتين به والحايض توجع

من باب

من باب المسجد وبكره المجاورة بمكة والحج على الدال الجلالة
 والطواف للمجاورة افضل من الصلوة والمقيم بالعكس
 النظر الرابع في اللواحق وفيه مطالب الاول في العمرة
 المفردة وتجب على الفور على من تجب عليه الحج بشرطه
 في العمر مرة الا المتمتع فان عمرة تمتعه تجزئ عنها وقد
 تجب بالنذر وبشره والادستيجار والانسار والفوات
 والدخول الى مكة لغیر المتكرر فتكرر بتكرار السبب
 تجب فيها النية والحرام من الميقات او من خارج
 الحرم وافضل الجعرة ثم التمتع ثم الحديبية والطواف
 وركعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء وركعتاه و
 نصح في جميع ايام السنة وافضلها رجب ويجوز العذر
 بها الى التمتع ان وقعت في اشهر الحج ولو اعتمر متمتعاً لم يجز
 الخروج حتى ياتي بالحج فان خرج من مكة بحيث لا يفتقر
 الى استئناف احرام آخر جاز ولو خرج فاستأنف عمرة تمتع
 بالاخيرة ويستحب المفردة في كل شهر واقله عشرة ايام والحق
 فيها افضل من التقصير ويحل مع احدهما من كل شيء
 النساء فاذا طاف طواف النساء حللن المطلب الثاني في

والصد من صد بالعد وبعد تلبسه ولا طريق غيره اوكان
وقصرت النفقة عن الموقنين او ملكه غر او ذبح وتحلل با
لهدي ونية التحلل ولو كان هناك طريق اخر لم يتحلل و
ان خشي الفوات وصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بالعمرة ثم
يتقضى في القابل مع وجوبه والاندبا وكذا المعتمر اذا
منع عن مكة ويكفي هدي السياق عن هدي التحلل
ولا بدل لهدي التحلل فلو عجز عنه وثمنه لم يتحلل وان
احل ولا صد بالمنع عن منى ولو احتاج الى الحاربه لم
يجب وان غلب المسلمة ولو افتقر الى بذل مال مقدور
عليه فالوجه الوجوب ولو ظن مفارقة العدو وقبل الفوا
جار التحلل والافضل البقاء فان فارقا ثم والالتحلل بحجر
والمحبوس القادر على الدين غير مصدور وغير مصدور
وكن المظلوم ولو صابر فذات لم يحجر التحلل بالهدي
بل بالعمرة ولا دم ولو صد المغنيد فعليه بدنية ودم التحلل
فلو انكشف العدو وبعد التحلل واتسع الزمان للقضاء
وجب ويهوج يتقضى لسنة وان لم يكن تحلل مضى فيه
وقضاء في القابل والمحصور الممنوع بالمرض عن مكة او

الموقنين

الموقنين بيعت ماساقه والاهدى يا او ثمنه ويتم محرما
حتى يبلغ الهدي محله اما مني للحاج او ملكه للمعتمر ثم
يحلل بالتقصير الا من النساء الى ان يحج في القابل مع وجوبه
او يطاف عنه للنساء مع ندبه ولو زال العارض فادرك
احد الموقنين ثم حجة والالتحلل بعمرة وقضى في القابل
واجبا مع وجوبه والاندبا ولا يبطل تحلل لو بان انه
لم يذبح عنه وكان عليه ذبحه في القابل والمعتمر اذا
تحلل تقضى العمرة عند المكنة التمكن والقارن
حج في القابل كذلك ان كان واجبا والالتحيز
المطلب الثالث في نكيت متفرقة بحرم لقطنة
الحرم وان قتلت وتعرف سنة فان وجد المالك
والالتحيز بين الصدقة والحفيظ والاضمان فيهما
ويكره منع الحاج السكنى وورثته ورفع بناء فوق
الكعبة ويضيق على المتجى الى الحرم الجاني في المطعم
والمشرب حتى يخرج ويقابل بكنائنه فيه لوجني
فيه ويحجر الامام والناس على زيارة النبي عليه السلام
مع تركهم وحرم المدينة بين عابث وغيره لا يعصه
ويعلان

شجرة ولا يוכל صيده الا ما صيد بين الحيتين على كرا^{بته}
 ويستحب زيارة النبي عليه السلام مؤكدا وزيارة فاطمة
 عليها السلام من لترضيه والائمة عليهم السلام في الجوار
 بالمدينة والصلوة في لترضيه وصوم الحاجة ثلثة
 ايام والصلوة ليلته الا عند مطوانه ابي لبابة وليلته
 الخميس عند مطوانه مقام رسول الله صلى الله عليه
 وآله واتيان المحاجد بالمدينة وقبول الشهاد
 بأحد خصوصاً قبر حمزة كتاب الجهاد
 ومقاصد خمسة الاول من يجب عليه
 يجب جهاد اهل الذمة وهم اليهود والنصارى
 والمجوس اذا اخلوا بشرايط الذمة وهي قبول
 الجزية وان لا يفعلوا ما ينافي الايمان كالغرم
 على حرب المسلمين وامداد المشركين وان لا
 يوذروا المسلمين بالثنا والتواطؤ والسرقة والنهب
 عليهم وشبههم وان لا يتظاهروا بالملك كشراب
 الخمر واكل الخنزير ونكاح الحرات وان لا
 يجدوا كنيسة ولا يضرهوا ناقوسا ولا يرفعوا نائبا

والنجس والنجس

وان يجرى

على بناء المسلمين وان يجرى عليهم احكام المسلمين
 وبالاولين يخرجون عن الذمة واما الباقي فان شرط
 عليهم في عقد الذمة واخلاقه خرجوا والا فابوسليم
 من المرض مقتضى شرعنا ولو سبوا التي ص قتل
 النساء ولو نالوه بدونه غزروا ولو شرط الكف
 خرقوا به ولو اسلموا كف عنهم ويجب جهاد غيرهم
 من اصناف الكفار الى ان يسلموا او يقتلوا او
 وجهاة البغاة على الكفاية على كل مكلف حر
 ذكر اغيرهم بشرط وجوب الامام او من نصبه
 وسقط عن الاعمى والزمين والمرضى العاجز
 والفقير العاجز عن نفقته ونفقة عياله ومن
 سلاحه فان برطل له ما يحتاج اليه وجب
 ولا يجب لو كان اجرة وعين منعه ابواه
 مع عدم التعيين وليس لصاحب الدين
 الموجل منع المديون قبل الاجل ولا منع
 المعسر مطلقا على راي ويتعين بالند وشبهه
 والزام الامام وقصور المسلمين وبالرفع

مع الخوف وان كان بين اهل الحرب وبينهم
 وبصده ويقصد الترفع وشبهه للمساعدة لهم
 والموسر العاجز يقيم عوضه استجبا باعلى راي
 والقادر اذا اقام غيره سقط عنه ما لم يتعين
 ويجب المهاجرة عن بلد الشرك اذا لم يتمكن
 من اظهار شفاعته الاسلام وليستحسب الميراث
 بنفسه وبغيره وبغلامه وان كان الامام
 غائبا وحده ثلثة ايام الى اربعين يوما فان
 زادت فله ثواب الجهاد ويجب بالتدريج
 مع الغيبة ايضا ولو نذر شيئا للمرابطين
 صرفه اليهم على راي ولو اجر نفسه وجب
 وان كان الامام غائبا المقصد الثاني
 في كيفية محرم في اشهر الحرم الا ان يبداء
 العدو فيها او يكون ممن لا يرى لها حرمة
 ويجوز في الحرم ويبدء بقتال الاقرب الا مع
 الخوف من الابعد وانما يجوز بعد الدعاء من
 الامام او نائبه الى الاسلام لمن لا يعلمه فاز

التقى

اي كيفية الجهاد

او وجب المسلم الثبات
 في جملته والتمسك به

التقى الصنفان وجب الثبات الا ان يذبح
 العدو على الضعف او يزيده ^{بكم يزد} التحرف لقتال
 او التحيز الى فئة وان غلبه الهلاك ويجوز للمجاهد
 باصنافها الا التيمم ولو اضطر اليه جاز ولو تترسوا
 بالنساء والصبيان والمجانين والمسلمين ولم يكن
 التوقي قتل الرش ولادية على قاتل المسلم وعليه
 الكفارة ولو تعد قتلهم مع امكان التحيز وجب
 عليهم القود والكفارة ولا يجوز قتل المجانين والصبيان
 والنساء وان عاون الامع الضرورة ولا تمثيل
 ولا العذر ولا الغلول وبكده الاغارة ليلا والقتال
 والقتال قبل التروال اختيارا وتوقفت الذابة و
 المبارزة بغير اذن الامام ويجوز للامام او نائبه
 الذي امام لاهل الحرب عموما وخصوصا ولا حاد
 المسلمين العقلا البالغين ذمام احاد المشركين ولا
 الاعوام وكل من دخل بشبهة الامان رد الى مأمنه
 وانما ينقض قبل الاسر ويدخل ماله لو استاء
 من ليسكن دار الاسلام فان التحق به الكفر الاستيلاء

اي يجب الثبات في هذه الحالة وان
 غلب على ظنه الهلاك

اي يجوز عند ايم بعد الامان

اي كذا ان انسب خودا

اي ويدخل حال اهل الحرب
 الذي دخل في دار الاسلام
 في الامان

انتقض امانه دون امان ماله فان مما يثبت في الدين
 ولا وارث له ^{ولو اسلم} سوى الكفار صار قتيلا للامام ولو اسره المسلمون
 وان شرفه ملكا تباعه وتصح بكل عبارة يدل
 على الامان صريحا او كناية بخلاف لا بأس ولا تخف
 ولو اسلم الحربي وفي ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 مطالبته فان ماتت ثم اسلم او اسلمت قبل ثم
 ماتت طالبه وارثها المسلم خاصة ويجوز عقد العزم
 على الحكم الامام او نائبه العدل والمهادنة على الحكم
 من يخاره الامام فان مات قبل الحكم بطل
 الامان وزدوا الى ما منهم ولو مات احد الكمين
 بطل حكم الباقي ويتبع حكم المشروع فان حكم
 بالقتل او السبي او المال فاسلموا سقط القتل ولو
 هاد منهم على ترك الحرب مدة مطبوعة وجب
 ولا يصح المجزأة ولو شرط اعادة المهاجرة لم يجز فان
 هاجرت وتحقق اسلامها لم تعد ويعاد على زوجها
 ما سلم من المهر المباح خاصة فلو قدم وطالب بالمهر
 ماتت بعد المطالبة دفع اليه مهرها وان ماتت قبل المطالبة
 ارزج

ولا وارث له

ارزج
 لو ارزج في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 لو ارزج في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 لو ارزج في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 لو ارزج في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 لو ارزج في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا

لم يدفع

ولو اسلمت في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 ولو اسلمت في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا
 ولو اسلمت في ذمة مهر لم يكن للزوج ولا وارثا

لم يدفع اليه ولو قدمت مسلمة وارثه لم تعد لارثها
 بحكم المسامة ويجوز اعادة من يؤمن فتنه من الرجال
 بخلاف من لا يؤمن بكثرة وغيرها المقصود الثالث
 في الغنيمة ومطالبه ثلثة الاول كل ما ينقل ويجوز
 ما حواه العسكر مما يصح تملكه يخرج الامام منه الجحافل
 للبدل على المصاحبة وغيره والسلب والوفض الحافظ
 والبراعي وغيرهما اذا جعلها الولي والخمس لاربابه
 والباقي يقسم بين القانعين ومن حضر القتال وان
 لم يقاتل حتى الطفل المولود الجبازة قبل القسمة
 او المتصل بهم من المد للراجل سهم وللفار من
 سهمان ولذئ الا في اس ثلثة وان كثير واسواء البر
 والبحر ويسهم للخيول وان لم تكن غيرا بالمال لا يتفع به
 منها ولا غيرها من الحيوانات ولا يسهم للمغصوب
 اذا كان المالك غائبا ولو كان حاضرا فالسهم له و
 يسهم للمستعار والمستأجر والسهم لهما دون المالك
 والا اعتبار بكونه فارسا عند الجبازة ويشترك الجيش
 السرية الصادرة عنه ولا يشترك للجيشان من البلاد
 بشرط برعانه

الغنيمة
 ما يقبله بائع

ارزج العربي

الى جهنم ولا الجيش السرية الخارجة عنه من البلد
وليس للاعتراب استردوها شئ وان قاتلوا
مع المهاجرين بل يرضخ لهم ما يراه الامام ولا
يملك المشركون اموال المسلمين بالاستيغنام فان
غنموها ثم المسلمون فلا سبيل على الاحرار والا
موال لا تربها قبل القسمة ولو عرف بعد القسمة
فلاربابها ويرجع القانم بها على بيت المال المطلوب
الثاني في الاسارى الاناث يملك باليسى وكذا من
لم يبلغ ويحتر المشبه بالانبات والبالغ من الذكور
ان اخذ قبل تقضي الحرب وجب قتله ما يضرب عنقه
او يقطع يده ورجله من خلاف وتركه حتى يترق وان
اخذ بعينه لم يكر قتل وتخير امام بين المن والفداء والا
سترقاق وان اسلموا بعد الاسر ويجب اطعام الاسير
وسقيته وان اراد قتله ولو عجز عنه لم يجب قتله ولو قتله
مسلم فهدر ودفن الشهيد خاصة والطفل تابع ولو اسلم
احد ابويه تبعه ويكره قتل الاسير صبرا وحمل راسه من
المعركة ولو استرق الزوج نفع النكاح لا بالاسير

استردوها
داهي كره

منه في الموضع الذي فيه
لا يجوز استرقاقه ويجب دفنه لم صلا اومات

خاصة

لان الزوجه والنظر بملكها
نحو الاسير فلا يبق نكاح
فلا ترق بين كون الزوجه
صغيرة او كثره في شئ
من يده ولا في الفسخ
الزوجه بين كون الزوجه
صغيرة او كثره في شئ

خاصة ولو اسر الزوجان او كان الزوج طفلا او
اسرت المرأة النفس بالاسر خاصة ولو كان مملوكين
تخير القانم ولا يجب اعادة المبيته لو صولح
اهلها على اطلاق المسلم من يدهم فاطلاق ولو بعوض
جاز ما لم يستولدها مسلم ولو اسلم العبد قبل مولاه
ملك نفسه ان خرج قبله والا فلا ويحقن الجاني دمه
وولده الصغار وماله المنقول باسلامه في دار الحرب
وما لا يتقل للمسلمين ولو سببت زوجه الحامل منه
استرققت دون حملها المطلوب الثالث في الارضين
وهي اربعة او المفتوحة غنوة للمسلمين فاطنة ويولاهها
الامام ولا يملكها التصرف على الخصوص ولا يصح
بيعها ويولمها يرد على المتقبل لا وقفها ويصرفها
الامام حاصلها في مصالح المسلمين ويقبلها الامام ممن
يراد ببراءه وعلى المتقبل بعد مال القبالة الزكوة مع
الشرايط وينقلها الامام من المتقبل الى غيره بعد المدة
ومواتها وقت الفتح للايام خاصة ولا يجوز احباؤها
الا بآذنه فان تصرف احد فعليه طسوقه ومع غلبته

وان اسلم في دار الاسلام لا يملك مال المنقول الذي
ما دار الحرب ويملك ما نقل الى دار الاسلام بعينه

اسيرة ببراءه الامام

المرد الذي سبها المسلمون اجرى الصلح
بين المسلمين او بين اهل الحرب على اطلاق
اسير مسلم يدهم على ان ترد عليهم ما طلقوا
الا سبر على هذا الحكم لا يجب رد ما وجبه ان المرد
المسلم لا يتقال بل بعوض اصلا عار

فاطلاق
اسير طلق الكافر مسلم

يملكوا المحيى الثاني ارض الصلح لاربابها بملكوتها
 على الخصوص ويوزلهم التصرف بالبيع والوقف
 وغيرها وعليهم ما صالحهم الامام ولو باعها لها
 كك من مسلم انتقل ما عليها الى ذمة البايع ولو
 اسلم الذي سقط ما على ارضه واستقر ملكه ولو وصل
 هو على ان الارض للمسلمين ولهم السكنى في كل
 مفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام
 الثالث ارض من اسلم عليها طوعا وبها لاربابها
 بها ويتصرفون فيها كيف شاؤوا وليس عليهم سوى
 الذكوة مع الشرايط الرابع الانفال وبها كل
 ارض خربت باداهلها واستنكرت سهرها والارضون
 الموات التي لا ارباب لها ورؤوس الجبال وبطون
 الاودية وكل ارض لم يجر عليها ملك مسلم وكل من
 سبق الى احياء ميتها فهو احق بها ولو كان لها
 مالكها معه وفا فعليه تسليمها والامام تقبل كل ارض
 ميتها ترك اهلها عمارتها وعلى المتقبل طيبتها لاربابها
 بامها سياقة لا يجوز احياء العامر ولا مائة صلاحه

ان ارضها فاعلم ان ارضها

ان ارضها فاعلم ان ارضها

وليس للمالك ان يترها عند المصل

الاجابة على التوفيق

كالشرب

كالشرب

ان ارضها فاعلم ان ارضها

كالشرب والطريق في بلاد الاسلام والشرك
 الا انما في بلاد الشرك يقيم بالغلبة احياء
 الموات باذن الامام وبدون اذنه مع غيبة
 ولا يملكه الكافر بشرط ان لا يكون عليها مسلم
 ولا حرميا ولا مشعبادة ولا مقطوعا ولا مسبوقا
 لتجرح الطريق في المبكر خمس اذرع وقيل
 سبع وحرم الشرب مطرح ترابه والمجاز على
 جانبيه وبئر المعطن اربعون ذراعا والناضح ستون
 والعين الف في الرخوة وخمسائة في الصلبة والحياط
 مطرح ترابه والتجوير بغيره الاولوية ويحصل بنصب
 المبروزا والحياط فلواحياء غيره لم يصح وكجز الامام
 الجرح على العارة والتجيرة وللامام ان يحكي المرعى لنفسه
 وللصالح دون غيره والاحياء بالعادة كبناء الحياط ولو
 بخراب او قصب والسقف في المسكن والحياط في
 الحظيرة والمرزا والمسناة وسوق الماء في ارض الترع
 او قطع المياه الغالبة عنها او عضه شجرها المضرة
 بالمعادن الظاهرة لا يملك بالاحياء ولا تختص بالتجوير

ان ارضها فاعلم ان ارضها

كالشرب

ويوزم

الطعن والمعطن واحد الاطعم والمعطن وبها
 مبارك الا بل عند الماء والناضح البعيد
 عليه ولا ريب ان حرم البئر انما يعتبر بالموات
 فلا يجوز احياء بئر القدر من جميع جوانب
 البئر بغير البئر اخر ولا غيره

جانبه كانه

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وَالسَّابِقُ اخذ حاجته ولو تسابقا اقرع مع تعذر
الاجتماع ولو جفد الى جاهد نب المملوكة بئر وسبق
الماء وصار ملكا ملكه ويملك الباطنية بالعلل وللإمام
اقتطاعها قبل التملك واحياءها ببلوغها والتجوير
بدونه ويجبره الإمام على اتمام العمل والتجنية ولو
ظهر في المحياة معدن ملكه ويملك حافر البئر ماءها
ومياه الغيوت والعيون والآبار المباح شرع
ويملك المحيز في اثناء ^{البناء} ونيفضه النهر المملوك
لصاحبه ^{بجمع} ويقسم على قدر انصبابهم ولو قصر الرياح
او سيل الوادي بدءا بالاول للزرع الى الشراك
وللشجر الى القدم وللثمل الى الساق ثم يرسل الى
من يليه ولا يجب قبل ذلك وان أدى الى تلف
الآخر خاتمة لا يجوز الانتفاع ^{بغيره} بالطريق غير الاسطر
الابا لايفوت معه منفعة فلو جلس غير مضر
ثم قام بطل حقه وان قام بنية العود وان كان
للبيع والشراء في ^{طريق البيع} الشراك وكذلك الا ان يكون
رجله باقيا ومن سبق الى موضع في المسجد فهو

اولی

قام بفتح العود
أرقام بطل خلد وان

المورد

اور بی مادم جالساً ولو قام ورجله فيه فهو اولى عند اليهود
والافلا ولو استبق اثنان ولم يكن الجمع ارفع ومن
سكن بيتاً في مدرسته اور باط ممن له السكنى فهو احق
به ولا يجوز ازعاجه وله المنع من المشاركة ولو شرط
التشاغل بالعلم او المدة بطل حقه بالترك او خروجها
ولو فارق بطل حقه وان كان لعنه المقصد الرابع
في احكام اهل الذمة والبيعة وفيه مطلبان الاول
لاليهود والنصارى والمجوس اذا التزموا بشروط
الذمة على دينهم وتؤخذ منهم الجزية ولا حد لها
بل يقدرها الامام ويجوز وضعها على ارضهم ورو
سهم او على احد هما واشتراط ^{الجزية} خيافة عساكر
المسلمين مع علم القدر وتسقط الجزية عن الصبيان
والجنانين والنساء والمملوك والهرم ومن اسلم
قبل الحول او بعده قبل الاداء وينظر الفقير بها
وتؤخذ من تركته الميت بعد الحول ومن بلغ او
امر ^{اداءات} بعد الحول قبل الاداء
اعتق كلف الاسلام والجزية فان امتنع منها صار
حربياً ويجوز اخذها من ثمن الحرمات والمستعترها
^{الجزية}

الا ان يكون رحله باقيا فان اصح الوجهين بقاء
حقه ان لم يطل المدة بحيث يودي الى التعطيل
والوخرج بعد ز وقصر الزمان ففي بقاء الحق
مع عدم بقاء رحله وجهان

سہ

المجاهدون ولو استجروا كينستة او بيعتة في بلاد الاسلام
 وجب ازالتهما وولهم تجديدها ما كان قبل الفتح والتجديد
 في ارضهم ولا يجوز للذمي ان يعاون بنيان على المسلم ^{تقتل}
 ما ابتاعه من مسلم فان اهدم لم يجر التعية ولا يجوز لهم
 دخول المساجد وان اذن لهم ولا استيطان الحجاز ولو
 انتقل الى دين لا يقرب عليه لم يقبل منه الا الاسلام او القتل
 وكذا الوعد او انتقل الى ما يقرب عليه على راي ولو فعل الجائر
 عندهم لم يتصرفوا الا ان يتظاهروا به فيعمل معهم بمقتضى
 شرع الاسلام ولو فعلوا المحرم عندهنا وعندهم تخير الحاكم
 بين الحكم بينهم على مقتضى شرع الاسلام وبين حملهم الى
 حاكم المطلب الثاني في احكام اهل البغي كل من
 خرج على امام عادل وجب قتاله على من ^{ان كان جري} تنهضه
 الامام او نائبه على الكفاية ويتعين بتعين الامام ثم
 لا يرجع عنهم الا ان يقتلوا او يقتلوا فان كان لهم قيمة
 يرجعون اليها قتل اسيرهم ويتبع مدبرهم ^{امر الان يرجعوا الى الاسلام} وارجعهم
 على جريهم والا فلا ولا يجوز سبي دراهمهم ولا نسائهم
 ولا مملكت اموالهم الغائبة وفيما حواه العسكر مما ينقل
 من العسكر ^{فرا العسكر}

اهلهم

قولهم

ويجوز

ويجوز قولان وللإمام الاستعانة بغيرهم باهل الذمة
 ويضمن الباقي ما يتلفه على العادل في الحرب وغيرها
 من ماله او نفسه وما منع الذمة مستحلاً يقتلوا غيرها
 مستحلاً يقتل حتى يدفعها وبسبب الامام يقتل ولو
 قاتل الذمي مع البغاة خرق الذمة المقصود الخامس
 في الاضرار بالمعروف والنهي عن المنكر وبها واجبان على
 الكفاية راي الا لاضرر المندوب فانه مندوب وانما
 يجبان بشرط علمهما ويجوز التأثير واصرار الفاعل على المنهي
 او خلافا لما مورداً ^{التركبة} انتفاض الضرر عنه وعن ماله وعن اخوانه
 ويجبان بالقلب مطلقاً ^{كل الضرر} او لا اذا عرفت الاضرار بالظواهر
 الكراهية او بضرب من الاعراض ^{تواه ان كانه بالمكنه} والسيور وباللسان اذا
 عرفت الافتقار الى الاستخفاف باللفظ وباليد اذا
 عرفت الحاجة الى الضرب ولو افتقر الى الجرح او القتل فتقول
 الى اذن الامام على راي ولا يقام الحد الا باذنه ويجوز
 اقامتها على المملوك قيل وعلى الولد والزوج والفقير
 الجامع الشروط الا فتاوي العداوت والمعرفة بالاحكام
 الشرعية عن ادلتها التفصيلية اقامتها والحكم بين الناس
 ولالت او عقل

اذا خرقوا الذمة في دار السلام كان بلادهم
 ردهم الى ما هم فيه ولم يقتلهم او اسروا قتلهم
 او مقاديرهم اي قبل نعم وفيه تردد شرايع

انسانه

او مساعده النية

بمنه ذهب اهل الحق وجب على الناس مساعدته على
 ذلك والتواضع اليه والمغفرة لغيره ظالم ولا يحل الحكم
 والافتاء لغيره لجامع للشرايط ولا يكفيه قنوع العلماء ولا
 تقليد المتقدمين فان البت لا يحل تقليده وان كان مجتهدا
 والوالي من قبله لا يراى اذا تمكن من اقامته الحدود قيل جاز
 نيابة الامام والاحكام المنع اما واضطره السلطان جاز
 الا في القتل ولو اكرهه على الحكم بمنه ذهب اهل الخلاف
 جاز له الا في القتل كتاب المتاجر وفيه مقاصد
 الاول في المقدم وفيه مطالب الاول في اقسامها وتنقسم
 بانقسامها الاحكام الخمسة فالواجب منها ما اضطره الا
 لسان اليه في المباح والمستحب ما قصد به التوسعة على العباد
 والصدقة على المحاييج والمباح ما استغنا عنه انتفى
 الضرر فيه والمكروه ما اشتمل على ما يبيع التزهر عنه
 وهو الضرب وبيع الكفان والطعام والديقوق
 ولذباحة والصياغة والحجام مع شيط والقبالة مع
 والحياكة واجرة الضارب واجرة التعلم القدان ونسخة
 وكسب الصبيان ومن لا يثبت المحارم والاحتكام
 على راي

منه ذهب اهل الحق وجب على الناس مساعدته على ذلك والتواضع اليه والمغفرة لغيره ظالم ولا يحل الحكم والافتاء لغيره لجامع للشرايط ولا يكفيه قنوع العلماء ولا تقليد المتقدمين فان البت لا يحل تقليده وان كان مجتهدا والوالي من قبله لا يراى اذا تمكن من اقامته الحدود قيل جاز نيابة الامام والاحكام المنع اما واضطره السلطان جاز الا في القتل ولو اكرهه على الحكم بمنه ذهب اهل الخلاف جاز له الا في القتل كتاب المتاجر وفيه مقاصد الاول في المقدم وفيه مطالب الاول في اقسامها وتنقسم بانقسامها الاحكام الخمسة فالواجب منها ما اضطره الا لسان اليه في المباح والمستحب ما قصد به التوسعة على العباد والصدقة على المحاييج والمباح ما استغنا عنه انتفى الضرر فيه والمكروه ما اشتمل على ما يبيع التزهر عنه وهو الضرب وبيع الكفان والطعام والديقوق ولذباحة والصياغة والحجام مع شيط والقبالة مع والحياكة واجرة الضارب واجرة التعلم القدان ونسخة وكسب الصبيان ومن لا يثبت المحارم والاحتكام على راي

المحارم والمكروه
 كسب الصبيان
 الاحتكام

على راي وهو حبس الحنطة والشعير والتمر والذبيب
 والسمن والملح اذا استيفاه للزيادة ولم يوجد باذل
 وسواه ويجوز على البيع لا التسعير والمحرّم ما اشتمل
 على وجه فيج وهو خمسة الاول بيع الاعيان الخمسة
 كالحمر والنبد والفقاع وما ينجز من المايعات
 مما لا يقبل الطهر عند الدين لفائدة الاستصحاب به
 تحت السماء والميتة وكلب الهرايين والخنزير
 والارواث الخمس والابوال الابل ولا
 بامن بيع ما عوض له النجس مع قبول الطهارة
 بشرط الاعلام الثاني ما قصد به المحرم كالآلات
 اللهو والقمار والاصينام والصلبان وبيع السلاح
 لاعداء الدين واجارة المساكين للمحرّمات و
 المحولات بها وبيع العنب ليحل خمر او الخشب
 ليحل صنما ويكره يعلم الثالث ما ينفع به
 كالتخافس والديوان والذباب والغزل والمسخوخ
 البريد كالفرد والتب عند الفيل والبحرية كاضفادع
 والسلاحف والطافى وفي السباع قولان الرابع

امر مثل في الثوب النجس

انتفاع به نعم

ما لا يقبل الطهر عند الدين لفائدة الاستصحاب به

تحت السماء والميتة وكلب الهرايين والخنزير

على راي

ما هو حرام في نفسه كعمل صور المجسمة والغيا ومعونة
الظالمين بالحرام والنوح بالباطل وحفظ كتب الضلال
نسخا لغير النقص والحجة وحقاء المؤمنين وتعلم السحر
والكهنات والقيافة والشعبية والقمار بما يخفى وتدليس
الماسطة وتزيين الرجل بالمحرم والرشوة في الحكم سوا
حكم له او عليه بحق او باطل والولاية من قبل الظالم
مع غلبة ظنه بالقصور عن الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وجوازها المقصودة في بعضها لو اخذها على صا
حها او وارثها فان تعذر تصديق بها الخاف من
ما يجب فعلة لتفصيل الاموات وتكفيرهم ودفنهم
وكذا واخذ الاجرة على الاذان والصلوات بالناس
والقضاء ولا باس بالترزق من بيت المال للقاسم
وكاتب القاضي والمترجم وصاحب الديون ومن
يكيل للناس ويؤذن وتعليم القران والآداب
وبيع كلب الحايطة والماشية والزرع والصيد
واجار ثمنها والولاية من قبل العادل ومن الجائر
مع علمه بالقيام بالامن المعروف والنهي عن المنكر

او بدون
الحاكم ولاية من قبل
الحاكم ولاية من قبل

الشعبية بغير

الفشي
اب در بزرگ

الشيعة بغير
الشيعة بغير

الشيعة بغير
الشيعة بغير

على الاذن والقضاء مع الحاجة
وعدم التعيين والاجرة على عقد
الكل والترزق وجاز من بيت المال

لان وقت الترخيص للحاجة والادوية والمخارج والنفقات والارزاق وتنفذ النبي صلى الله عليه وسلم

لان ما يورى الشياطين
لان ما يورى الشياطين

او بدون مع الاكراه وما يأخذه السلطان الجائر باسم
المقاسمة من الغلظة والحراج عن الارض والزكوة
من الانعام وان علم المالك ولو دفع اليه مالا ليقفه
في قبيل ويؤمهم فان عين لم يجز التخطي والا
جاز ان يأخذ منه مثل غيره لا ازيد المطلب الثاني
في اداها يستحب التفقة والتسوية بين المتباينين
واقالة التادوم والشهادات ان والتبشير عند الشراء
وقبض الناقص واعطاء الدراج ويكره مع البايع
وذم المشتري واليمين عليه والبيع في المظلمة والبر
مع على المؤمنين الامع الحاجة والموعود بالا حسان
والسوم بين طلوع الفجر وطلوع الشمس والدخول
الى السوق او لا ومعاملة الا دينين وذوي العاهات
هات والاكراه والاستحسان طبعه العقد والزيادة
وقت النداء والتعرض كليل والوزن اذ الم يكن
والدخول على السوم المؤمن وان يتوكل جاضر
الباد والتفقي وحدة اربعة فاسخ مع القصد
والاختيار للبايع بدون الغبن والنقص وهو

ارضا الموضع المظلم لان الجيب يجزئها

التفقة
الاجعة
الاجعة
الاجعة

قال ابن ادريس في ذلك ما صح البايع لما يبيع
من الامنة وذم المشتري بشدته وان
شئت جعلت البايع يبيع بغير الله نعم
قد ياتي فاعل بغير الله اي لا يعصوم
لا عاصم اليوم نه امر الله اي لا يعصوم
قال انا ذم المشتري ان شئت قلنه
يقع امر فيكون اشئ المشتري قال
وكلاهما حسن

المراد به الغبن الفاضل الذي لا يتقاي
الناس بمثله وهو على الفوسل كما سيأتي في
خيار الغبن وكذا الوباغ عليهم زايه اعل
السفر على لا يتقاي الناس بمثله بخير
المشتري

او اركان التجارات

الزيادة ظن واطاة البايح المقصد الثاني في اركانها
وهي ثلاثة الاول العقد وهو الايجاب كبعث
والقبول كاشتريت ولا ينعقد بدونهما وان
حصلت اشارة الرضى في الجليل والحقد ولو تعد
النطق كفت الاشارة ولا ينعقد بالكناية والاجازة
وكما يذكّر في متن العقد من الشروط السابعة
كفصارة الثوب لانهم مالم يؤدوا الى جهالة في احد
العوضين ولو فسد الشرط فسد العقد ولو شرط
مالا يدخل تحت القدرة كجعل الذرع سنبلا
بطل ولو شرط عتق العبد لزم معه ولو يفتق
تخير البايح في الفسخ وان مات العبد ولو شرط
قضى او اجلا معينة او ضمنا صح التمكن الثاني
وعدة اركان ويتلوه من بالغ كاعاقل
مختار مالك او باذن له فلو باع الطفل او المجنون
او المغمى والتسكّر ان ولى المملوك بغير اذن مولا
لم يصح ولو اشترى نفسه من مولا له لغيره صح
وللمالك ان يبيع عن نفسه ووكيلته واللاب

ولا ينعقد الا بلفظ الماضي واشترط تقديم
الايجاب نظر صح صح

منه به في البيع به في البيع

اذن ان لهم او المملوك لم يبيع
ولو اذن له بعد التكال
الا المملوك ولو باع

والا

والجدة والحكم واليمين والوصى البيع عن الطفل
والمجنون مع المصلحة ولو باع الفضولي وقف
على الاجازة فيبطل لو فسخ ولا يكفي الحضور سا
كتافيه وللحاكم البيع على السقيفة والمفلس
والغائب ويشترط كون المشتري للمسلم او
المصحف الا فمين ينعقد بمكة مسلما ولو باع
المملوك له ولغيره فان اجاز المالك صح والا
بطل فيما لا يملك ويقسط المسمى على القيمتين
ويختير المشتري في الفسخ والامضاء ولو ضمت
الى غير المملوك كالحق والخنزير والحرقوم عنده
مستحبة او على تقدير العبودية وقسط المسهي
على القيمتين ولو علم المشتري في الموضوعين
فلا خيار ولو باع غير المملوك ورجع المالك
في العين رجح المشتري على البايح بالثمن
وبما غرمه به لم يحصل له في مقابلته نفع كما
لنفعه وقيمته الولد والعمارة مع الجمل بالغصب
لا مع العلم وهل يرجع بما يحصل في مقابلته

النفقة الدالة بقيمتة الولد

واميندر

تقع كالسكنى والتمه واللبس وشبهه قولان
 ويجوز ان يتوالى الوالى طرف العقد التكن الثالث
 العوضان وفيه مطلبان الاول في الشرايط يجب
 كونهما مملوكين فلا يصح بيع الحر والخنزير و
 شبههما والحشرات والفضائل ومالا يتفع
 به لقلته كالحبة من الحنطة والمكتر بين المسلمين
 قبل الحيازة كالماء والوحوش وارض الخراج
 ونماية الملك فلا يصح بيع الوقف الا ان يخرجه
 او يؤدى الى الخلف بين اربابه على رى ولا
 يباع ايم الولد مادام حيا الا في ثمن رقبتهما مع
 اعسار مولاها به ولا الترهن الا باذن المهرين
 ويجب القدرة على التسليم فلا تصح بيع الام
 بقى مفردا ويصح من نصيبها ولو ضمنه الى ما يصح
 بيعه وتعذر القبض لم يرجع على البايح وكان
 الثمن في مقابلة الضميمة ويصح بيع الطير
 اذا اعتيد عوده والتمك في المياه المحصورة و
 يجب كونهما معلومين فلو باعه بكم احداهما
 او بقبضه

او بقبضه من فضية من طعام غير معلوم القدر
 بطل ولو باع المكيل والموزون والمعدود جنة فاكها
 الصبرة بطل وان شوهه ويفتقر ما يرا دمنه
 الطعم او الروح الى اختيار بالذوق او الشتم
 ولو بيع بالوصف او غير الوصف على ان لا
 صل الصفة جاز فان خرج معيبا تخير المشتري
 بين الرد والاش ومع التصرف الارش
 خاصة ما يؤدى اختياره الى افساد
 كالبيض ولو لم يكن لمعيبه قيمة كالبيض بطل
 مع ظهوره عيبه والاعمى كالمبصر ويجوز
 ابتاع جزء مشاع من معلوم بالنسبة ك
 لتصفى اخلف اجزاء او انتفتت وابتاع
 قدر معين من المتساوى كقفير من قبة وان
 جهلت لا من المختلف كازراع من الثوب
 والجس يرب من الارض ويجب المشاهدة
 او الوصف الدافع للجهالة وتكفى مشاهدة
 الارض والثوب عن المساحة ولو باع بالوصف

ثبت للمشتري الخيار مع التخيير فان اختلفا
فيه قدم قول المشتري مع بنيه ولو استثنى
شاة من قطع او جريبا من الارض بطل
البيع مع عدم تعيين المستثنى ولو تعدد العود
اعتبر بحسب الباقي عليه ولا يجوز بيع
السمك في الاجام وان ضم اليه ما حبت
ولا الجلود على الظهور ولا الحمل ولا ما بلغ
الفحل وكذا كل مجرور مقصود اضيق الى شيء
مثله او معلوم ويجوز بيع الصوف على ظهور الغنم
على رى والمسك في قارة وان لم يقيق ولا نذر
للظن وف ما يحمل والمقبوض بالسوم او البيع
الفاقد مضمون على المشتري والزيادة المتصل
والمنفصلة للمالك ولو كانت بفعلة شاركة
بقدرها وان لم تكن عينيا ولو نقص فعليه
ارشه ولو تلف فالقيمة يوم تلف على رى
ولو باعه بد ينار غير درهم نسبة او نقدا مع
جهالة النسبة او بما يجد من النقد بطل

المطلب الثاني

المطلب الثاني في متعلق البيع ومطالبه ثلث
الاول في بيع الثمار انما يجوز بيعها بعد ظهورها
وفي اشتراط بدو الصلاح الذي هو الا حمر
والاصفر او بلوع غايه يومين عليها الفساد
او ينعد حب الزرع والشجر او الضميمة او
بشرط القطع قولان ويجوز بيع الزرع والسنبيل
قائما وحصيدا والحضن بعد انعقاد لقطة ولقطا
والترتبة وشبهها حرة وجزات والحناء والتوت
خرطة وخرطاط واستثنى حله معينه وحصة
مشاعة وارطالا معلومة فان خاست الثمرة
سقط من الثنا بحسابه وبيع الزرع قصلا وعلى
المشتري قطعه فان لم يقطعه البايع او طلبه
بالاجرة وكذا النخل لو شرط قطع الثمرة وان يبيع
ما ابتاعه من الثمرة وغيرها بزيادة ونقصان
قبل القبض وبعده وبيع الثمرة على التحلة بال
لاثمان وغيرها الا بالتمر وهي الميزانة والا
الذرع بحسب منه وهي المحاقلة لله الا العربية

من العربى الدار
المرد بالعمرة فمحل وان

حريه ان يبيعها بغيره بزيادة او نقصان

السنة والرسالة

حصة الزرع باجند رطل معلوم

بخرصها نمرأ من غيرها بشرط التجمل لا القبض ولا
 يجب تخيّل خرص تمرها عند الخفاف وثمنها
 وعريته في غير النخل وتقبل بشرط السلامة ولو فتر
 بشجرة لم يجر التناول على رى ولا اخذ شيء منها
 المطلب الثاني في بيع الحيوان كل حيوان مملوك
 يبيح بيعه وابعاضه للمشتري لا المعينة الا لا
 بق منفردا او امره ولو لم يجمع وجوده والقدرة
 على الثمر او ايقايته والوقوف والعمودين
 للمشتري والمحرمات عليه نسيان وزصاعا قيل
 ولو استثنى البايع الرس والجلد كان شريكا
 بقدر القيمة وكذا لو اشترك اثنان وشرط
 احدهما ذلك والوحشي من الحيوان يملك
 بالاصطياد او باحد العقود الناقلة او باستئجار
 وغير الوحشي بالآخرين وما الايدي فانما
 يملك في الاصل بالقبض عليه اذا كان كافر
 اصليا لا لليهود والنصارى والمجوس مع القيا
 بشرط الذمة فان اخلوا مملوكا ثم ستر المالك

امره بشرط القبض
 لا يملكه الا اذا كان مسلما
 لا يملكه الا اذا كان مسلما

الى اعقابهم

امره بشرط الذمة
 لا يملكه الا اذا كان مسلما

الى اعقابهم وان اسلموا الا بالاولامرات
 وان علوا والا ولادوان تروا سوا كان المالك
 ذكر او انثى ولا يملك الرجل الاخوات والعما
 والنخالات وان علون وبنات الاخ وبنات
 الاخت وان ترلن فان ملك احد هو لا ي
 انعتقوا في الحال فلو ملك البغض انعتق ما يملك
 وحكم الرضاع حكم النسب على رى ويملك لقيط
 داس الحرب دون داس السلام وتقبل اقراره بعد بلوغه
 بالزوق وكذا كل مقتني به مع جهالة حرته ولو اسلم عبيد
 الكافر بيع عليه من مسلم ولو ملك احد الزوجين
 صاحبه صح وبطل العقد ولا يقبل ادعاء الحرية من مشهور
 الرقيقه الا بالبنية والامير بشر حيوان بالشركة يلزمه
 ثمن الحصنة ولو اذن في الاداء رجع عليه فلو تلف
 الحيوان فهو عليه ما ولو وجد المشتري فيه عيبا سابقا
 على البيع تخير بين الرد والارش ولو تجدد بعد
 العقد قبل القبض تخير بين الرد والامساك والا
 قرب بالارش ولو قبضه ثم تلف او حدث فيه عيب

امره بشرط الذمة
 لا يملكه الا اذا كان مسلما

امره بشرط الذمة
 لا يملكه الا اذا كان مسلما

امره بشرط الذمة
 لا يملكه الا اذا كان مسلما

في ثلثة ايام فهو من مال البايع ما لم يحدث فيه المشتري
 حدثا ولو حدث فيه عيب في الثلثة من غير جهة
 المشتري لم يمنع الرد المشتري بالخيار في الثالثة
 والوجه جواز الزام البايع بالارش ولو حدث
 بعد الثالثة منع الرد بالسابق ولو باع الى حامل
 فالولد له الا ان يشترط المشتري ولو شرط
 فسقط قبل القبض رجع المشتري بنصيبه من
 الثمن بان يقيم حاملا ومجهضيا ويرجع بنصيبه
 التفاوت من الثمن والعبد لا يملك وان
 ملكه مولاه فلو اشتراه كان مائمه للبايع ولو
 شرطه المشتري صح اذ الم يكن ربويا وزاد
 الثمن ولو قال اشتري وليك على كذا الم يلزم
 مطلقا على راي ويكره التفرقة بين الاطفال
 وامراتهم قبل بلوغ سبع وسنين ووطي
 من ولد من الزنا وان يرى العبد ثمنه في المزا
 ويحب استبراء الامة قبل بيعها مع الوطي
 بخيضة او بخمسة واربعين يوما وكن المشتري

ويسقط

وإذا كان القول

ويسقط لو اخبره الثلثة بالاستبراء او كان لامرأة
 او بائنة او صغيرة او حملا او حاميا ويحرم وطئ
 الحامل قبل مضي اربعة اشهر وعشرا يام
 ويكره بعده فان وطئ بعزل كرهه يبيع ولدها
 واستحب له عزل نصيب من ميراثه ويجوز شراء
 ما يسيبه الظالم من الكافر واخته وبنته وزوجه
 وكل جريح فهور حرييا صح الشرا منه ولو قهر من
 ينعت عليه في صحته يبعه نظير يثينا من دوام
 القهر المبطر للعتق لو فرض ودوام القرابة الواحدة
 للملك بالقهر والتحقيق صرف البيع الى استيقاظ
 ويثوت ملك المشتري بالتسليط ولو ظهر حقا
 ما اولده رد الاثم على المالك وغرم عشر القيمة
 مع البكارة والا نصفه وقيمه الولد يوم سقوطه
 حيا ورجع على البايع بالثمن وقيمه الولد دون
 العقر على راي ولو كان الجارية شرفيت
 من الارض الصلح ردّها على البايع او وارثه
 واستعاد الثمن ولو فقد الوارث سلمته الى

الحاكم ولا يستطع في ثمنها على راي ولو وطى
 احد الشريكين سقط عنه الحق مع الشبهة والا
 قدر نصيبه فان حلت قوم عليه حصص الشركاء
 من الام والول يوم سقوط حيا ولو اشترى عبد
 في الزمة فدفع اليه عبد ين لثمن احد هما وابق
 واحد ضمن الثالث بقيمة وطالب بما اشتراه
 ولو دفع الى ماذون مالا ليشترى ثمنه ويعتق
 ويخرج بالباقي فاشترى اياه ثم اذعاه كل من مولاه ومو
 لاه الاب وورثه لامين شراء من ماله حكم به
 للماذون ان يقيمه احد الاخرين البينة بما اذعاه
 ولو اشترى كل من الماذونين صاحبه من مولاه
 صح عقد السابق ولو اقرنا بطلا ويستحب تغير
 اسمه واطعامه شيئا من الحلاوة والصدقة عنه
 المطلب الثالث في الصرف انما يبيع ببيع الا
 ثمان بمثلها مع التقابض قبل التفريق ولو تفريق
 قبل بطله ولو قبض البعض بطله الباقي ولو
 فارقا لم يطل حين او وكل في القبض فقبض الوكيل

اراد ان يبيع
 مخطوطين

فز

قبل التفريق صح واذا اتحد الجنس وجب التساوي قدر
 وان اختلفا في الجودة والرداءة والصنعة واذا اختلفا
 فيه جاز الاختلاف ولم يغشوش من التقدين يباع
 بالاخر مع جهل الغش ومع علمه يجوز بصفائه مع
 زيادة تقابل الغش وترايب مع من احد هما يباع
 بالاخر ولو جعلا جاز بيعهما والمصنوع من التقدين
 يباع بهما او بغيرهما ان جهل قدرهما وامكن تخلصه كل
 ولو لم يكن بيع باقلا مع التساوي بهما ولو علمت منهما قدره
 جاز بيعه بجنس متساويا وبغير الجنس مع التفاوت
 وعنهم والمركب المحلاة والتبوف يباع بغير جنس
 الحليم مع الجهل او بالجنس مع العلم الزيادة والانتها
 ولو كان له عليه درهم فاشترى بهادنا نيرا وبالعكس
 صح وان لم يتقابضا ولو زاد الثمن عن القدر بما
 يجري العادة به فهو البائع والا فليشترى وروى
 بخويز بيع درهم بدرهم مع شرط صياغة خاتم
 ولو اشترى بنصف دينار لزمه شق دينار ولو
 اراد النصف صحا عرفا او قطعا لزمه وترايب صياغة
 نطقا

اراد ان يبيع الذهب والفضة

يباع بالتقديس معاً أو بغيرها ويتصدق بالتقديس
 لجمالته أو بابه والاثمان يتعين بالتعين ولو
 اشترى أحد التقديس بالمثل معينا فوجهه من
 غيره الجنس بطل وكذا لو باع ثوب كتان فخرج
 صوفاً أو ابريسماً ولو وجد البعض بطل فيه وبخير
 المشتري وليس له الابدال ولو كان منه معيباً فله
 الرد والامساك بغير شيء وليس له رد المعيب
 وحده والآابدال ولو كان غير معين فوجهه
 من غير الجنس فله الابدال قبل التفريق وبعد
 بطل ولو وجد منه معيباً فله الرد والامساك
 بغير ريش والبدل وان تفرقا ويجوز اخراج الن
 لاهم المغشوشة مع جملة الغش إذا كانت
 معلومة الصرف بين الناس ولا يجوز إذا
 كانت مجهولة الصرف إلا بعد الاعلام ويجوز
 ان يقرضه شيئاً ويشترط ان ينقده بارض
 اخرى المطلب الاول في التقديس والتسليم من
 باع مطلقاً او شرط تعجيل الثمن كان الثمن حالاً

وان

المقصد الثالث في انواعها وفيه ثلثة مطالب

وان شرط البيع لزم ان كان مضبوطاً وإلا بطل
 وبطل لو باعه بثمنين الى اجلين او الى اجل ثمن
 وحالاً بدونه ولو باعه نسيئة ثم اشتراه قبل الاجل
 من غير شرط في العقد صح بازيده وانقص حالاً
 ومؤجلاً ولو حل الاجل فاشتراه بغير الجنس صح
 للمساواة او لا وان كان بالجنس صح مع المساواة
 ولا قوى الجواز مع التفاوت ولا يجب دفع الثمن
 قبل الاجل ولا قبضه ويجب بعد الاجل فان
 امتنع دفعه الى حاكم فان تلف عند الحاكم
 فمن البايع وكن كل حي حالاً ومؤجلاً حل فامتنع
 صاحبه من قبضه ويجوز بيع المتاع حالاً واجلاً
 بازيده من ثمنه او انقص مع علمه بالقيمة ولا يجوز
 تأخير حال بالزيادة ويجوز تعجيل باسقاط بعض
 المطلب الثاني في السليف وفيه بحثان الاول
 في شرايطه وهي ثمانية الايجاب كبعث واسلمت
 واسلمت والقبول وذكر الجنس والوصف والرفع
 لجمالته لا من كل وجه بل من الوجه الذي تختلف

مثلاً لو باع ثوباً من ثيابي وادخل فيه ثوباً من ثيابي

الصاحب المال

الوصف والتميز

البيع والشراء

الاعراض تنفاوته وقبض الثمن قبل التفريق ولو تفريقا
 قبله بطل ولو قبض البعض صح في ما قابله خاصته
 وتقدير المبيع بالكيل والوزن المعلومين ان خلا
 فيه ولو اجمالا على السكيات مجهول القدر لم يصح
 وان كان معينا وتقدير الثمن كذا ولا يكفى التمايز
 ولا يصح في المذروع جزافا ويصح فيه اذرعاً ولا
 يصح في القصب اطيناً ولا الحطب جزافاً ولا الماء
 قديماً ولا المعدود عدداً مع اختلاف قدره ولا
 المحذور جزافاً وتعين الاجل بما لا يحتمل الزيادة
 والنقصان فلو شرط اجل للفواكه لا توجد فيه
 وعدم استناده الى معين فلو شرط الغلة من
 ذرع ارض معينة او الثمرة من شجرة معينة او
 الثوب من غزل امرأة معينة بعينها او نسج بانه فلان
 رجل بعينه او الصوف من نعجة بعينها لم يصح
 البحث الثاني في الاحكام يجب على البائع
 دفع اقل ما يطلق عليه الوصف وعلى المشتري
 قبول الاجود ولا يصح اشتراط الاجود ويصح اشتراط
 بيار خوب

قدوم الحاج او ادراك الغلة لم يجز وعلمته
 وجوه وقت الحول فلا يصح اشتراط
 بهم بره

البيع والشراء

الاردي

الاردي وكلما ينضبط وصفه يصح السلم فيه كالحبوب
 والالبان والسمون والشمع والاطياب والنياب
 والثمار والادوية وفي شاة لبون ويلزم ما من شأنها او انقدر كافتت كشره من
 وحامل وذات ولد ولا يجوز في اللحم والخبز والجلد
 والنبل المعمول والجواهر والآلات والعقار والارض ولو
 قال ابيع حمل على الاول وكذا الخيل الى شهرين
 يحل باخرها والى شهر كذا باؤله وليس ذكر موضع
 التسليم شرطاً لزم والانصرف الى بلد العقد ولا يجوز
 بيعه قبل حوله ويجوز بعده قبل قبضه على البائع وغيره
 ولو رضى باقل صفة او قد رضى ولو دفع اجود وجب
 القبول بخلاف الازيد ولو دفع من غير الجنس
 افتقر الى التراضي ولو وجد به عيب رده واعاد الحق
 الى الذمة سليماً ولو ظهر ان الثمن من غير الجنس بطل
 العقد وان كان منه معيناً كان له الارش والرد ويقدم
 قول مدعي القبض قبل التفريق ولو اخرج التسليم فله المشتري
 الفسخ او الالتزام ويجوز اشتراط سابع مع السلف المطلب
 الثالث في المراجحة والمواضعة يجب تكرار اس المالك
 مثلاً ذكر يفتت آخر يفتت بايع

شرط

مثلاً ذكر يفتت آخر يفتت بايع

قدراً او نقداً فيهما وقد الزج والوضيعة فيقول اشترى
 بكذا او من اس ماله بكذا او تقوم على بكذا او هو على بكذا
 ولو عمل فيه قال اس ماله كذا ولو عمل فيه بكذا ولو
 عمل فيه باجرة جاز ان يقول تقوم على او هو على
 بكذا ويسقط الارش من المال لا ارش الجنانية ولا ما
 يحيط به البايع وثمرة الشجرة ولو فدى جنابة لم
 يجوز ضمها ولو اشترى جملة لم يجز بيع بعضها بمراجعة
 وان قوم الا ان يخبر بالحال وكذا الدال لو قوم
 عليه التاجر ويجوز ان يشتري ما باعه بزيادة او
 نقصه حالاً ومؤجلاً ويكره القبض في المكمل والموزون
 ولو شرط الشرا في العقد لم يصح ويجوز مع الاطلاق
 وان قصد ان يلو باع غلامه الحر سليمة ثم اشترى
 بزيادة جاز الاخبار بالزيادة ولو بائع الثمن اقل
 تخير المشتري بين الرضى بالمسمى والرد ولا يقبل
 دعواه في الشراء بالثمن وينسب الزج الى المبيع فيقول
 هو على بكذا واربع في كل عشرة كذا ولو اشترى نسبه
 اخبر بالاجل فان اهل تخير المشتري بين الرد والا

قبل
 في كل عشرة كذا
 في كل عشرة كذا
 في كل عشرة كذا

فيقول هو على كذا واربع فيه كذا ويكره
 نسبه الى المال صح

خذ

خذ حالاً على راي ولو قال بعثك بمائة وبيع كل
 عشرة درهم فالثمن مائة وعشرة ولو قال بوضيعة
 كل عشرة درهم او مواضع العشرة درهم فالثمن تسعون
 الا جزاء من احد عشر جزاء درهم والتولية البيع
 براس المال فاذا قال ولينك اياه او بعثك بمثل
 ما اشتريت لزم المشتري ما وقع عليه العقد **التصديق**
الرابع في اللواحق وفيه مطالب الاول في الخيارات وفيه
فصلان الاول في اقسامه وهي سبعة خيار المجلس
 ويثبت في البيع خاصة ما لم يفرض اختياراً واشتراط سقوطه
 او وجوبه ولو اوجبه احد سقط خياره خاصة
الخيار الحيوان وهو ثابت مشتري خاصة ثلاثة
 ايام من حين العقد على من عي شرطاه او لا ولو شرط
 سقوطه او اسقطاه بعد العقد او تصرف المشتري سقط
الخيار الشرط وهو ثابت لمن شرط له سواء كان احد
 هما او بهما معاً او اجنبياً او احد بهما معه ويجب ضبط
 المدة وميدان العقد ما لم يشترط غيره ويجوز اشتراط الموازنة
 استرجاع المبيع بعد مدة اذا اراد الثمن فيها **الخيار**

ويحتمل احد وتسعون صح
 يحتمل من احد وتسعون صح

من في مثل ما قال اشترى امضاء العقد وكحه
 ولو قال احد بهما لا اشترى او اشترى فقال الاخر
 اشترى امضاء العقد وان عثت ولم يشر
 اختيار الفسخ انفسع اما الذي خيره ففي التمسك
 شيئاً فهو على خياره ان جعل له مالك من الخيار
 بسقط خياره وفي الردوس لا يسقط ولا
 يسقط خياره وفي الردوس لا يسقط ولا
 يفسق في عدم السقوط بين اوقصر على قوله
 اخر الامضاء او الفسخ او الفسخ قال بذا
 آخر وفي اخر الحديث من التمسك قال بذا
 اذا قصد بقوله اخر تمسك الخيار لصاحبه
 قال ولو لم يقصد له شيء يقصد له يسقط
 خياره سواء اختار الاخر او عثت ولو
 اختار احد بهما الفسخ والاخر الازاه قدم
 الفسخ لا اختار الجميع بينهما تعينا و
 اشتاقا

العيب وهو ثابت للغبون بما لم تجربه العادة ولا
يسقط بالتصريف ولا يثبت به امر **ش** **وخيار**
التأخير فمن اشترى شيئاً ولم يشترط تأخير الثمن ولا قبض
السلعة ولا قبض البايع الثمن تخير البايع بعد ثلاثة
ايام في امضاية افسخه ولو تلف بعد ثلاثة من البايع
وكن اقبلها على راي **والخيار** في ما يفسد الى الليل
فان جاء بالثمن والا فالبايع احق **وخيار** الروية
ثابت لمن اشترى او باع موصوفاً او غائباً بعد مشا
عدة فان خرج على الوصف او العود فلا فسخ والا تخير
البايع ان يرد وصفه والمشتري **وخيار** العيب
سباني انشاء الله **المقصد الثاني** في الاحكام خيار
الشرط في كل عقد عد التكاثر والوقف والابراء و
الطلاق والعنق ويسقط بالتصريف ولو تصريف
احد هما سقط خياره خاصته ولو تصريف او تصريف
احدهما باذن الاخر سقط خيارهما والخيار موروث
ويقوم المولى مقام من تخير وجنونه ويملك المشتري
بالعقد على راي فلو فسخ بعد التما المتجدد فالتما

ان نقص

يثبت

للمشتري

للمشتري وكل بيع تلف قبل قبضه فهو من مال البايع
وبعد القبض وانقضا الخيار من المشتري وان كان
في الخيار فهو ممن لا خيار له ولو كان للخيار لهما معا
فالتلف من المشتري ولو ابرم الخيار في احد المبيعين
صفقة بطل العقد ويجب في بيع خيار الروية ذكر
الجنس والوصف الرفع للجملة فان احمل باحدهما
بطل وان كان ظهري على خلاف ما وصف تخير المشتري
بين الفسخ والامضا بغير الارش ولو كان البايع
باعه بوصف الوكيل وظهر احوذ بالخيار له ولو اشترى
ضئعة شاهد بعضها ووصف له الباقي ولم توافق
تخير في فسخ الجميع وامضائه **المطلب الثاني** في
العيب وهو كل ما يزيد او ينقص عن المجري الطبيعي
ولو شرط المشتري وصفاً ولم يوجد فيه الفسخ وان
لم يكن فواته عيباً للعودة في الشعر واطلاق العقد
يقضي التسليم فان ظهر فيه عيب سابق على
العقد تخير المشتري بين الرد والارش وهو جزء
من الثمن نسبة اليه كنسبة نقص قيمة العيب

او البايع والمشتري

عن الصحيح ولو تكرر البايع في العقد اجمالاً او تفصيلاً
او علم المشتري به او اسقط خيانه سقط الارش
والرّد ولو تصرف سقط الرّد دون الارش سواء
تصرف قبل العلم به او بعده الا وطى الحامل وجلب
المصرّة ولو تجدد قبل القبض فله الرّد ايضاً وفي
الارش خلاف ولو ظهر العيب في البعض فله
الارش او رد الجميع دون المعيب خاصة وكذا
لو اشترى اثنان صنفه لم يكن لهما الاختلاف
بل يتفقان على الارش او الرّد وله الرّد بالعيب
السابق وان اخبره عالمًا به ما لم يصح بصره بالا
سقاط سواء كان غيبه حاضراً او غائباً ولو ادعى
البايع البراءة بالقول فوك المشتري مع اليمين و
عدم البينة وقال البايع في عدم سبق العيب مع
عدم البينة وشهادة الحال وتردّ الامة الحامل اذا
وطهرها مع نصف عشر قيمتها والشاة المصرة
مع اللبن او مثله مع التعذرا والقيمة مع عدم
المثل وتختبر التصويه بثلاثة ايام تثبت الشاة
ازموده

لو تكرر البايع في العقد اجمالاً او تفصيلاً

لو تكرر البايع في العقد اجمالاً او تفصيلاً

والبقرة

والبقرة والناقة على الاشكال في الامة والاثان ولو
صامه التصويه عادة في الثلاثة سقط الخيانه لا بعد
والا باق القديم وعدم الحيض ستة اشهر ممن شيانها
الحيض والثقل في البرد وشمس الخارج عن العادة وبول
الكبير في الفواش عيوباً ما تحير الوجه ووصل الشعر وشي
فليست عيباً لكن يثبت بها الرّد لو شرط اضدادها والارش
ويرد الرقيق من الجنون والجزام والبرص الحادث ما بين
العقد وسنة لا ازيد مع عدم التصرف ومعه الارش
خاصة **المطلب الثالث** في الربا وتحريمه معلوم
من الشرائع انما ثبت في بيع احد المتساويين جنساً بالا
خرم من يادة عينيه او حكمية اذا كان مقدّر بين الكليل او
الونرن والجنس هنا الحقيقة باختلاف النوعية كالنظ
والارض والتمر ولا تخرج الحقيقة باختلاف الصفات
المعارضة والحنطة ودقيقها جنس والتمر وديته جنس
والعنب والزبيب جنس واللبن والمخض والحب
واحد وجيد كل جنس وديته واحد وتمر النخل
جنس وكذا الكرم واللحم مختلفة فكل البقر والجاموس
عنب المختلف

وشره
جنس التليبيس المذكور

فعلى هذا لا يكون بيع العنب ودره دخله متساوياً وبيع
من ذلك بعض العامة لخاصة النخل اجزاوية
وكذا اللبن والمخض وليس يبيع لانهما كانا
جنس جازا ببيع مطلقاً وان كان جنس واحداً
جازع التساوي ع

واحد ولحم البقر والغنم جنسان والحيوان الفلاني
 والحنطة والشعير هنا جنس على ما رأى والالبان
 مختلفة كاللحمان وفرع الشئ واصله واحد كالزبد
 والسمين واللبن والسمسم ودهنه والخلول تابعة لا
 صولها فلا يجوز بيع أحد المتجانسين بالأخر مع زيادة
 كقنير حنطة بقنيرين منها مؤجل ويجوز التفاضل مع
 خلاف الجنس نقد وفي النية قولان وكل ما ثبت
 أنه مكمل أو موزون في عهده عليه السلم بنى عليه والآل
 البلد فان اختلف البلدان فلكل بلد حكم نفسه وما
 لا يدخله الكيل والوزن فلا فيه ربا كثوب بثوبين
 ودابة بدابتين ودار بدارين وببضة ببضتين
 وقيل يثبت الربا في المعدود ولا يجوز بيع الرطب بالتمر
 متفاوتا ولا متساويا لانه اذا جف نقص وكذا كل ما شابه
 به كاللحم الطري بالمشوي والعنب بالزبيب
 وميلول الحنطة وفي أحد هما عقد التين ويصير التراب
 وشبهه وبيع درهم ودينار بدرهمين او بدينارين
 ومثله درهم ودينارين او بدرهمين وكذا ما شابهه
 لا قنير حنطة مقبوض بقنيرين منها
 حنطه

وان

وان يبيع الناقص بمساويه من الزايد ويستوهب
 الزايد ولا بالاول والولد ولا بين السيد وعبده المخص
 ولا بين الرجل ونوجه ولا بين وبين المحرم ويثبت
 بين المسلم والذمي وعلى ما رأى **المطلب الرابع**
 في ما يندرج في المبيع والفاضة ستة **الاول** الارض
 والساحة والبقعة والعريضة فلا يندرج تحتها الشجر
 والزرع والبساتين الكامن ويختار المشتري مع جرائه
 به بين الرد والاخذ بالثمن ويدخل في ضمان المشتري
 بالتسليم اليه وان تعذر انتفاعه به ويدخل في جارة
 المخلوقة فيها دون المدفون وعلى البائع التقليل **الثاني**
 الحفر ويختار المشتري مع الجرح ولا خيار للمشتري
 بترك البائع لها مع انتفاء الضمان **الثاني** البستان
 ويدخل فيه الارض والشجر لا البناء على اشكال
 نعم يدخل في القرية والله يشكره مع الشجر دون الزا
الثالث الدار ويندرج فيها الارض والحصار
 والسقوف الاعلى والاسفل الا ان يستغل الاعلى
 بسكنى عادة والثواب وما ثبت من المرافق
 بل كان

انما ثابت ببيع داران مثل جوهرا
 الخ

كالتسليم المثلث والخشب المستدخل في البناء والابواب
المعلقة والاعلاق ^{او كونه} والرفوف المثبتين ولا يندرج
الاشجار وان قال بحقوقها الا ان يقول وما اعلق عليه
بابه وشبهه والمنقولات ^{فكل كنهه} الا المفاتيح ولا الرجى المنصوب

الرابع العبد ولا يتناول ماله ان قلنا انه يملك با
لتمليك وفي الباب الساترة للعودة اشكال **الخامس** الشجر
ويندرج فيه الاغصان والورق والعروق ويستحق
الابقاء مغروسا ولا يستحق المغرست بل يستحق منفعة
للادباق ويدخل في بيع النخل خاصته الثمرة غير للوثة والنقل
النخل بغير البيع او انتقلت شجرة غيره به او كانت الثمرة
مؤثرة فلا انتقال ولو اوثر البعض انتقال غيره خاصة
وللبايع ابقاء الثمرة الى وقت اخذها وكل من البايع
والمشتري التيقى اذ لم يتقرر به صاحب ولو تقابل
الضرر ان قدمت مصلحة المشتري **السادس** الثمرة
ويستحق المشتري الابقاء الى القطاف ويرجع فيه الى العرف
ويختلف باختلاف الثمار ولو استثنى نخلة فله الدخول
والخروج ومضى جرائدها من الارض وكل ما قلنا بعدم
فان شذم

قوله

دخوله فانه يدخل مع الشرط **المطلب الخامس** في التسليم
يجب على المتبايعين دفع العوضين او لو تيه تقديم من غيرهم
مع اقتضائهم العقد التعجيل ولو اقتضى تأخير احدهما
وجب على الآخر دفع المعجل ^{فلنقول} والقبض في المنقول
القبض باليد وفي الحيوان الانتقال وفي المكيل الكيل
وفي الشجر وفي نحو الارض التحلية وكل بيع تلف قبل
قبضه فهو من مال البايع وكذا ان نقصت قيمة
بجذب او التما قبل القبض للمشتري فان تلف
الاصل يرجع بالتما والتمن ولو باع القابض ما قبضه
وتلف الاخر قبله بطل الاقل دون الثاني فلزم
علايحه المثل والقيمة ولو امتزج المبيع بغيره بحيث
لا يتميز كخبر المشتري بين الشركة والفسخ ولو تلف
بعض الحلة وله قسط من الثمن كعبد من عبيد
فللمشتري الفسخ والاخذ بالحصه ولو لم يكن له
قسط كيد العبد كخبر الرد والاخذ بالارش على راي ^{المشتري}
ولا يجب المبيع مضمنا ولو غصب من البايع فان
استعمل استعاد بسرة والا كخبر المشتري

تسليم

بين الصبر بغير اجرة والفسخ ولو ^{المشترى} لمصلحة منعه البايع لزمه
 الاجرة ويكره بيع ما لم يقبض من البعات ويكره لو
 كان طعاما على رأي ^{المشتري} الا ان يكون توليه ولو باع امر
 يقبض من الميراث والموهوب والصدوق وشبهه
 صح ويصح ان يتوالى الواحد طرفا في العقدة القبض
 واطلاق ^{المشتري} المشتري قبض منه واتلاف الاجنبى ليس
 بفسخ وكذا الوجه في اتلاف البايع وثبت الخيار للمشتري
 فيها **قلت** متفرقة لا يجوز بيع الصبرة محمولة والاجزاء متساوية
 منها ولو باعها كل قفيز بدين هم بطل ولو باع قدره معلوما
 كقفيز صح وبياعه جزاء من المشاهد غير المكيل والموزن
 صح كنصف الدار والثوب ولو باعه كل ذراع بدين هم
 صح مع العلم بقدر الاذرع ^{المشتري} ولو قال بعثك عشرة اذرع
 من ههنا الى حيث ينتهى صح ولو لم يحدد المبدأ ولا
 المنتهى بطل وان كانت الاذرع معلومة ولو باع ^{المشتري} شيئا
 على انها جزأين معينه فنقصت تخير المشتري بين
 الرد واخذ الناقص ^{الاجنبى} بالحصصه من الثمن على رأي
 ولو زاد متساوى الاجزاء فالزيادة للبايع ولو زاد المختلف
 او الارض

بين البايع

٨١
 تخير البايع بين الفسخ والمضاي و يجوز الجمع بين المختلفين
 كبيع واجارة وكساج ^{المشتري} وسلف بعوض واحد ويقسط
 على ثمن المثل واجرة ومهره واذا ادعى المشتري
 النقص ولا بينة فان حضر الكيل والوزن قدم
 قول البايع مع اليمين والا قوله معها واذا سلف
 في موضع وطالبه به في غيره لم يجب دفعه وكذا
 لو طالبه بالقيمة وكذا القرض ولو طالبه بسعره مو
 ضع القرض لم يجبر ولو كان غصبا وجب دفع
 المثل ايسر طلب فان تعذر والقيمة عند المطالبة
 في بلدها واطلاق النقص والوزن يقتدر الى البلد فان
 تعذر فالاعلى فان تساوى بطلان لم يعين ولو
 اختلفا في قدر الثمن ولا بينة فالقول قول البايع مع
 يمينه وكانت السلعة قايمة ^{المشتري} وقيل ان كانت في يده
 وقول المشتري مع التالف وقيل ان كانت في يده ولو
 اختلفا في تاخير الثمن او قدر الاجل او شرط رهن
 من البايع على الدين ^{المشتري} او ضمن او قال ثوبا فقال ثوبا
 بين القول قول البايع مع اليمين ولو قال بعثك

العبد فقال بالالامنة تجا وبطلا ولو قال بعثك
 بعبد فقال بل بجزء وقال فسحت قبل التفريق فانكر
 قديم قول مدعي الضمة مع الشريك واجرة الكيل وزن
 المتاع على البائع واجرة الناقد ووزن الثمن على
 المشتري واجرة الدلال على أمره ولو باع واشترى
 فاجرة البيع على أمره واجرة الشراء على أمره والدلال
 أمين والقول قوله في عدم التفريط والقيمة معه
المطلب السادس في الشفعة وفيه فصلان **الاول**
 في الشرايط اذ باع احد الشريكين حصته كان للآخر
 اخذه بما وقع عليه العقد بشرط ثمانية **الاول**
 ان لا يزيد الشريك على اثنين ولو باع بعض حصته
 فلا خسر الشفعة بكمالها ولو مات الشفيع قبل الاخذ
 فلو مورثه المطالبة ولو عني احد هما وللباقي اخذ البيع
 او الترك **الثاني** انتقال الحصته بالبائع فلو انتقلت
 بغيره بغيره او غيرها من العقود لم يثبت الشفعة سواء
 تضمن العقد عوضا او لا **الثالث** يكون المبيع مما لا ينقل
 ولا يحول كالارضين والبساتين والدور ولا يثبت

في ما ينقل

بطلان البيع

في ما ينقل كالاثاث والحيوان على رأي وثبت
 في النخل والشجر والبناء على الارض لا في الثمرة
 وان كانت على الاصل وبها معا **الثاني** ان يكون
 المبيع مما يصح قسمته فلا شفعة فيما لا يصح قسمته كما
 لحامات والركابين الضيقة والطرف الضيقة
 على رأي ولو كان الطريق والنهر مما لا يتضرر
 بصاحبه بالقسمه يثبت شفعة **الثالث** ان يكون
 البائع شريكا بالجزء المشاع فلو قسم وباع فلا شفعة
 نعم يثبت بالشركة في النهر والطريق والقفاقيه
 وان تميز بالقسمه **الرابع** قدرة الشفيع على الثمن
 فلو كان عاجزا عنه بطلت شفعه وكذا لو ما طل
 او هرب ولو ادعى غيبة الثمن اجل ثلاثة ايام
 فبطل ان لم يحضره فيها واذكر غيبته في بلد آخر لو
 اجل قدر وصوله اليه وثلاثة ايام ما يتضرر له
 المشتري **الخامس** المطالبة على الفور على رأي
 فلو اخل به مع قدرته بطلت ولو اخل لعذر
 عنها لتوكيل او لعدم علمه التوهم كثرة الثمن او
 بازرببار دادن مشتري

بطلان البيع

لنوهر نقد معين او جنس بعينه لم تبطل والمجرب
 على حق معن ومن مع عجزه لا بد منه والمجنون والقبلي
 معن ومن مع اهلها الولي لغير المصلحة لاله
 ولو قدم الغايب العاجز عن الحضور والوكالة
 كان له الاخذ وان يطاول دهره ولم يشهد
 مع امكانه ولا يجب تجاوزه العادة في المثني
 ولا يقطع العبادة المندوبة ولا تترك الصلوة بعد
 دخول وقتها **الثامن** اسلام الشفيع ان كان المشتري
 مسلما فلا تثبت لكافرو ان كان ذميا على المسلم
 ولا اعتبار بالبائع ويثبت للسليم والكافر على
 الكافر **المقصد الثاني** في الاحكام يستحق الشفيع
 الاخذ بالعقد وان اشتمل على خيار البائع فبعد
 انقضاء ولا يملك الا بالاخذ وانما ياخذ الجميع
 او يترك وياخذ بما وقع عليه العقد وان بيع
 باضعة ثمن المثل وبراء المشتري من اكثر حيلة
 لسقوطها ولا يلزم غيره من دلالة وشبهها وفيه
 في مدة الخيار ولو دفع عرضا ينساوي بعض الثمن

اخذ

حكم من يشتري شفيعا
 حكم من يشتري شفيعا

اخذ الشفيع بالمسمى ولو ضم المشفوع بغيره اخذ
 المشفوع بالحصه ولا خيار للمشتري فان كان الثمن
 مثليا دفع المثل والا بقيمة على راي وتعتبر يوم
 العقد ولو تقابل المتبايعان لم تبطل الشفعة
 وكذا الوبايع المشتري وان شاء اخذ من الثاني
 والشفيع ياخذ من المشتري والديار عليه ولا
 يجب على المشتري القبض من البائع ولو تعيب
 بغير الفعل المشتري او بفعله قبل الطلب اخذ
 الشفيع الجميع او ترك والا نقض له ولو تعيب بغير
 بعد الطلب ضمن المشتري ولو غرس فاخذ الشفيع
 فقلع المشتري لم يجب عليه الاصلاح ولو لم
 يقلع كان للشفيع القلع مع دفع الارش والنما
 المتصل للشفيع لا المنفصل ولو باع شقصين الشفيع
 واحد اخذ الجميع او احدهما بحصه ولو كان
 الثمن المعين مستحق بطلت الشفعة بخلاف غيره
 ولو رجع المشتري بارش العيب السابق اخذ
 الشفيع بما بعده ولو اسقط اخذ الشفيع بالجميع

ويملك بقوله اخذت او مملكت مع تسليم الثمن وان
لم يررض المشتري او بدون التسليم مع رضى المشتري
بكونه في ذمة ولو قال اخذت بالثمن وكان عالماً
بقدره صحح والا فلا وان قال هم كان ولا يجب على
المشتري الرفع حتى يقبض ولو كان الثمن مؤجلاً
فله الاخذ في الحال مؤجلاً فان لم يكن ملتبساً اقام كفيلاً
به ولو تعذر انتقا الشفع للثمن بالزرع فله تاخير
المطالبة الى الحصاد والشفعة بورت كالمال ويصح الصلح
على اسقاطها بعوض ولو باع الشفع نصيبه عالماً او
لما سقطت شفعة والفسخ المتعقب للبيع لا يبطل
الشفعة كد البايع الثمن المعين من ذوات القيم
لعينه فانه يرجع بقيمة الشخص لانه ولو رجع البايع
بالايرش لم يرجع على الشفع ان كان اخذه بقيمة
الصحيح ولو باع المدعي الوكالة عن الغايه بولا بنية
لم يكن الشريك الشفعة الا بصرفه ولو اختلفا
في قدر الثمن قدم قول المشتري مع اليقين ولو
اختلف المتبايعان فالقول البايع مع يمينه وباخذ

الشفع

الشفيع بما ادعا المشتري على راي والقول قول
منكر الشفعة لو ادعى الشريك الاتباع او تاخير
ولو تداعيا التاخير تحالفا واستقر بينهما وبطل
الشفعة بالترك مع علم البيع وعند البيع العذر
وان لم يصحح على راي وبالتزول قبل البيع على
راي ولو شهد او بيارك او اذن في الاتباع او
ضمن الدرك او كل في الابطال نظر والا فالكالة يشهد
فسخ لا بيع فلا يشب بهما شفعة وشرطها المساواة
في الثمن ويصح في الجميع والبعض مع التقابل ان
كان العوض موجوداً خذ به والا المثل او القيمة

كتاب الويون وتوابعه وفيه مفاصل الاول

نكره الاستدانة الامع الحاجة ويستحب الاقراض
فانه افضل من الصدقة بمثلها في الثواب والا
بحاج اقضت لك او مائة مثلاً انتفع به او تصرف
فيه والقبول قبلت وشهرته ولو شرط النفع حرم
حتى شرط الصحيح عوض المستر من ولم يفد المالك
ولو تبرع المقترض بالزيادة جاز وكل مضبوط
قريب كره

بما يرفع الجارية من الاوصاف يصح افراضه فان
 كان مثليا يثبت في الذمة مثله والقيمة وقت
 التسليم ولا يجب دفع العين وان كانت مو
 جوده ويملكه المقترض بالقبض ولا يلزم
 تأجيل الى الا ان يشترط في لان لم يجب فيه
 قضا الدين مع غيبة المالك والوصية مع امارت
 الموت وغرله ولو مات المالك سلمه الى ورثته
 او من يتفقون عليه ولو جهله تصدق به عنه مع
 الياس ويجوز اخذ ثمن ما باعه الذي من ثمر
 وشبهه ولا يصح قسمته ما في الذمم ولو باع الدين
 باقل منه وجب على المديون دفع ما عليه الى
 المشتري على راي ولا يجوز بيع الدين وبين
 اخر وان اختلفا ويجوز بيعه بعد حلوله على
 المديون وغيره وبيعه بمضمون حال لا مؤجل
 ومن عليه حق وله مثله تساقطا وان كان
 الحالف افتقر التراضي ولو دفع المديون عروضا
 للقضاي من غير مساعدته احتسبت بقيتها يوم القبض
 دادن

بما يرفع الجارية من الاوصاف

منه
 ست
 وقت

اي المقترض

بما يرفع الجارية من الاوصاف

بما يرفع الجارية من الاوصاف

بما يرفع الجارية من الاوصاف

دعا

وتحل الديون المؤجلة بموت المديون لا المالك
 والدينية في حكم مال المقبول نقض منها ديونه وصاياه
 عند كان او خطأ واذا اذن لعبد في الاستدانة
 لزم للمولى اداة وان اعتقه على م اى ويستوى
 عزماة وعزما المولى في تقسيط التركة واذا اذن له
 في التجارة دون الاستدانة فاستدانة وتلف
 المال لزم في ذمة العبد ولو لم ياذن فيها وكذلك
 ولا يتعدى الماذون والاطلاق ينص الى الابتياع
 بالنقد ولو اذن في النسيئة فالتحق على المولى ولو اخذ ما
 اقترضه مملوك تحبب المالك في الرجوع على المولى والا
 بتاع **المقصود** في الرهن وفيه مطلبان **الاول** عقد
 الرهن والا يجاب كرهنت او هو ثيقة عندك وشبهه
 والقبول كقبيلت ويكفي الاشارة الدالة على الرضا مع
 العجز عن النطق ولا يقتصر الى القبض على م اى
 وهو لان من من طرف الراهن خاصة ويشترط
 كونه عينا مملوكة يمكن قبضه ويصح بيعه فلا ينعقد
 ما هن الدين ولا المنفعة ولا مالا يصح تملكه وان

بما يرفع الجارية من الاوصاف

بما يرفع الجارية من الاوصاف

بما يرفع الجارية من الاوصاف

بما يرفع الجارية من الاوصاف

وضع المسلم الحجر على يدي ذمي ولا الطير في الهواي
والا الوقف ورهن المدبر الا بطل التديرة
وبعض رهن ملكه لو ضم الى ملك غيره ويقف
الاخر على الاجازة ويصح رهن المسلم والمصنف
عند الذمي اذا وضعه على يد مسلم والمسلم رهن
وان كان عن فطرة والحياني عند اخطا وانما يصح
على دين ثابت في الزمة لا على ما لم يثبت وان
وجد سببه كالدية قبل استقرار الجناية ويصح على
مال الكتاب فان فسح المشر وط للعجز بطل ولا
ينعقد على ما لا يمكن استيفاؤه منه كالاجارة المتعلقة
بعين الموجر كخدمته ويصح في العمل المطلق وان جعل
الرهن على دين من هنا آخر ويثرت في المتعاقدين
جوان التصرف والولي الطفل الرهن عنه قبول
المسلم مع لاون اسلافه اذ اقرضه الامع القبلة و
الحاجة في اخذ الرهن ولو تعذر اقرض من النجعة
ويجوز للرهن اشراط الوكالة لغيره ويلزم
وضع الرهن على يد اجبي لومات بطلت

الوكالة

الوكالة دون الرهن ولومات المرتهن ليستقل
الوكالة الى وامرته الامع الشرط ويسلم العبد
اليها او الى يتفقان من عليه ولو غابا سلم الى
الحاكم مع الحاجة لا بد ونها ولو دفع مع الحاجة
الى غير الحاكم من دون اذنها او اذن الحاكم
مع القدرة عليه ضمن ولو وضعه على يد عد
لين لم يفرده احد **المطلب الثاني** في الا
حكام يقدم استيفاؤ دين الرهن منه وان كان
المديون ممتا وقصرت امواله فان افضل شيء
صرف في المديون ودين المرتهن على غير رهن
كغيره ولو اوعض ضرب مع الغد ما بالباقي والمر
تهن امين لا يضمن الا بالتعدي ولا يسقط
بتلفه شيء من الحق ولو تصرف ضمن العين
ان تلف بالمثل في المثل والقيمة يوم التلف
في غيره والاجرة ولم المقاصة لو انفق والمر
الاستيفاء لو خاف الجور من غير اذن من
الرهن فواته ولو ظهر للمشتري من المرتهن

او وكيله عيب رجع على الراهن ولو كان رهن
 مستحقا رجع على المرتهن القايض والراهن
 والمرتهن ممنوعان من التصرف في الرهن
 ولو اذن احد بهما للاخر صح والا وقيل على
 الاجازة الا ان يعتق المرتهن ولو باع الراهن
 رهن فطلب المرتهن الشفعة ففي كونه اجازة
 البيع نظرا ولو احبها الراهن فهي ام ولد وبطل
 الرهن وفي جوانب بعضها قولان ولو اذن المرتهن
 في البيع فباع بطل الرهن ولم تجب رهنية
 الثمن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجل
 لم يجز للمرتهن التصرف في الثمن الا بعده
 واذا حل الاجل باع المرتهن ان كان وكيل
 والا الى اكر الرهن بالاقبايض والابراء واستقام
 حق الرهانة ولو شط ان لم يود في المدة
 كان مبيعا بعد بطل وهو ضمن بعد المد
 لانيها ولو من هن المفصوب عند القاصب
 صح ولم ير الضمان وفوايد الرهن للراهن

رجع رهنه على الراهن

وبطل رهن صح

ولا يدخل الحمل في الرهن وان تجدد على راي
 فاذا قضى دين الرهن لم يجز امساكه على الاخر
 ولو من هن غير المملوك باذن مالكه صح وضمن
 قيمته ولو بيع بان يرد طالبه المالك بالزيادة ولو
 غرس الراهن اجبر على الزالة ولو من هن ما يمتزج
 بغيره كالقطن من الخبار صح وكان شريكا ان لم يميز
 وحق الجناية مقدم فان اقبله المولى في الخطاء بغير
 وان سلبه كان فاضلا لامرئ من هن ولو استوعب بطل
 الرهن ولو جنى على مولاه عمدا اقتض منه وبقي من هن
 ولو كانت خطاء لم يخرج عن الرهن ولو كانت نفسا
 قتل فمعد ولو جنى على مولى من يرثه المولى اقتض منه العبد
 في العمد وانك في الخطاء وقيمة الرهن الماخوذة من
 المتلف والامرئ من هن ولو صار العصير خمر خرج
 عن الرهن ولو عاد خلا عاد ولو من راع المرتهن الحب
 والزرع للراهن من هن والرهانة لا دون الوكالة والا
 ستمان والقول قول المرتهن في عدم التفريط وفي القيمة
 معه وفي ادعاء تقدم رجوعه في اذن البيع المراهن عليه

جائز نكاح ان رهن را از برادر

راهن در ملك خود

اگر عبيد او را بطل ميشود رهن

تلفه شدن عین

مورد نه صح

وقول الراهن في قدر الدين وفي ادعاء الابداع لو ادعى
 جهة ^{منه} الاخر الراهن وفي تعيين القضاء لاحد الدينين و
 في عدم الرد ولو قال ههناك العبد فقال بل لا امر بخارج
 لغا وخارجا عن الرهن **المطلب الثالث** في الحج وفيه مطلبان
 الاول في اسبابه واسبابه ستة **الاول** الصغير ^{في الحج} ويخرج
 على الصغير في نص واقته اجمع الا ان يبلغ ويرشد ويعلم
 بلوغ الذكر بالمني وانبات الشعر الخشن على العانة
 وبلوغ تسع والحمل والحيض دليلان والخش المشكل
 بخمسة عشرة ^{منه} المنى من الفرجين او من فرج الذكر
 مع الحيض من فرج الانثى ويعلم الرشيد باصلاح ماله
 بحيث يحفظ من الاخداع والتخايل في المعاملات
 وتقبل فيه شهادة عدلين وشهادة اربع نسك في الا
 في صنوفه ^{في صنوفه} نثي وصرف المالك في صرف الخير ليس بتدبير
 مع بلوغه في الخير وصرفه في الاعدية النفسية غير
 للولاية بحاله بتدبير ولو طعن في السن غير منقيد له
 بزال ^{منه} **الثاني** الجنون وجميع من النص فاق
 اجمع الا ان يكمل عقله وان كان يعنونه اذواك صح
^{في الرهن}

وبلوغ خمس سنة والانثى
 بالاولين صح

نص فاته وقت افاقته ولو ادعى وقوع البيع
 مثلا حاله جنونه فالقول قوله مع اليقين **الثالث**
 السفيه ويمنع السفيه وهو المميز لانه في غير
 الاعراض ^{منه} الصحيحة عن التصرف في ماله باع او
 وهب او اقرب مال او اقراض لم يصح مع حجر الحاكم
 عليه ويصح تصرفه في غير المال ^{منه} كطلاق
 والخلع والاقراء بالحد والقصاص والنسب
 ولا يسلم اليه عوض الخلع ويجوز ان يتوكل لغيره في
 بيع وهبة وغيرهما ولو اجاز الوالي بيعه صح
الرابع الملك فالعبد والامة محجور عليهما الا بملك
 شيئا ولو ملكهما مولاها ولو تصرفا لم يضر الا باذن
 المولى **الخامس** المرض ويمنع المريض من الوصية باكثر
 من الثلث ماله تجزأ الوصية وفي التبرعات التجزأ ^{منه} امر
 قولان **السادس** الفليس ويحجر عليه بشرط اربعة
 بشوة الذبون عند الحاكم وحلولها وقصود امواله
 عنها ^{منه} وسؤال اربابها الحجر فلو سأل مفلس او تبرع به
 الحاكم او كانت مؤجلة فلا حجر وثبت حجره بحكم
 او كانت امواله مساوية صح
^{منه}

او كانت امواله مساوية صح
 مفلس

ماله وانما يرجع البايع في العين مع تعذر استيفاء
 الثمن بالافلاس فلو وفي المال له فلا رجوع ولو
 قدمه الغراء فله الرجوع لاستثماله على المتعذر
 وتجوز ظهور غريب آخر ولا رجوع لو تعذر بامتناع
 بل يحبس الحاكم او يبيع عليه وانما يرجع اذا
 كان الثمن حالا ويرجع وان لم يكن سواها مع الحياة وله
 الضرب بالثمن مع الغراء ولا اختصاص مع الموت الا
 مع الوفا ولو وجد البعض اخذه وضرب بثلث الباقي وكذا
 لو تعيب بعيب استحق ان يشترط بثلث الثمن
 على نسبة نقصان القيمة لا بأثر الجناية ولو كان من قبل
 نعم او بجناية المفلس اخذ العين بالثمن او ضرب والتماء
 المنفصل للمفلس ولو كان متصلا فالوجه سقوط حقه
 من العين ويقدم حق الشفيع ويضرب البايع بال
 لثمن ويفسخ الموجه وان جدد الغراء الاجرة ولو اخذ
 بعد الغراء يبعث الغراء وس وليس له الاثر له بال
 لاش ولا يطل حقه بالخط بالمساوي والامري
 ويضرب بالثمن لو خلط بالاجود ولو نسج الغنم
 خلوة حوب بافته ربحان

فله

في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع

في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع

في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع

فله العين والغرم الزايد بالعل وكذا لو صبغه او
 عمل فيه بنفسه ويخير المشتري سلكا في الضرب
 بالقيمة او الثمن وللبايع اخذ المستولدة وله بيعها
 دون الولد ويتعلق حق الغراء بدينه الخطا والعهد
 ان قبل ديتته ويثبت الفسخ الذي المعاوضة المحضة
 كالكسح والاجارة ولو كانت الداية في بادية نقلت
 الى مائتين باجرة المثل مقدمه على الغراء ولو ربيع
 ترك بعد الفسخ باجرت المثل مقدمه على الغراء
 ولو افلس الموجه بعد تعيين ما آجره فلا فسخ بل
 يقدم المستاجر بالمنفعة لتعلق حقه بعين الار
 ولو كانت الاجرة واردة على ما في ذمة فله الرجوع
 جوع الى الاجرة مع بقائها **الثالث** قسمه امواله
 ويبارى الحاكم الى بيع المحشى تلفه او لا وبعد
 بالرهن وينبغي احضار كل متاع في شوقه وا
 حضار الغراء والتعويل على منادامين ويقدم
 اجرة به ويجز عليه ثقته وثقته اهله وكسوتهم
 على عادة امثاله الى يوم لقمة فيعطى هو وعياله
 مفلس

في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع
 في البيع والرجوع

ان زكوة كرمه تستلزم

تفقه ذلك اليوم وبقدم كفته الواجب لومات
قبل لقسمه ثم يقسم الى كرم على الاموال الى الالة الثانية
شرعا دون المؤجلة ولو ظهر غريم بعد القسمة
فقضيت وشارك ولو حل المؤجل قبل لقسمه شارك
ولو جنى عبده قدم حق المجنى عليه وليس له فكه ولو
اقتضت المصلحة تاخير القسمة جعل المال في ذمته
ملكي فان تعذر اودع من النفقة **الرابع** ويجوز مع اعساره
الثابت باعتراف الغريم او البينة ولو ما طلع القدر
فلله كرمه جيبه والبيع عليه ولو ادعى الاعسار وكان
له اصل مال او كان اصل الدعوى مالا افتقر
الى البينة فان شهدت بتلف امواله فلا يمن
ولو شهدت بالاعسار افتقر الى اطلاقها على با
طن امره واحلف وان لم يكن له اصل مال
ولا كانت الدعوى مالا قبلت بحمينه بغير
بينة ومع القسمة يطلق ولا يجوز مواجرته
ولا استعماله ولو كان له دار غلة او دابة
وجب ان يواجرها وكذا مملوك وان كانت

اجاره دار داره من غير
توجه ان لا يواجره

اول

ام ولد ولا يباع دار سلناه ولا عبد خدمته ولا فرس
ركوبه اذا كان من اهلها ولا ثيابا تحمل **المقصود**
الرابع في الضمان ومطالبه ثلاثة **الاول**
يشترط في الضمان من جوارب النصف والملاة او
علم المضمون له بالاعسار فلا يصح ضمان القبي
ولا المجنون والمملوك من دون اذن المولى
ومعه ثبت في ذمته لاني كسبه الا ان يشترط
كما لو شرط الضمان من مال بعينه ولا يشترط
علمه بالمضمون له ويشترط رضا المضمون
عنه والضمان ناقض لو ابراه المالك المضمون
عنه لم يبر الضامن ولو برى الضامن بريا
معا ولو ظهر اعساره شحتر في الفسخ ولو تجدد
بعد الضمان فلا فسخ ويجوز حاله ومؤجلا
عن حل ومؤجل ويرجع الضامن على المضمون
عنه بما ادى ان ضمن باذنه والا فلا ولو
دفع عرضا رجع باقل الامرين ولو ابراه من
بعض كرم يرجع به وانما يصح اذا كان الحق

اراعسار مضمون له

ادام حاله مؤجلا فانه كالمضمون

اربعه ارضان من شدة

فيما لو ظهر اعصار الضامن وقت الضمان
وخاصة الحق في الاصل يدفع الى المضمون
عنه لم يقبل الا ان يدفع
فيها جميع المضمون له
جميع الحق عليه ومنها لو
فلس البها من الاصل
وبين فقهه للاضمان باو
الى المضمون زمانها لا
يحصل الفهم بالنو
حال الفلس وهذا
الضمان بسوال وعدمه
اذا كان الضمان بسوال الم
فمن غرض بقصر فتمت عن
الحق فان شهدته لا يقبل
اللا ان يدفع بها عن فقهه
فمن بالزيادة عن فقهه الذي
من الضمان ما حالفه
للفقيه فالتواقيط
بان الضامن قد رفع الح
حكم على الضامن ثانيا
المضمون عنه فاشهد
للمضمون عنه
من ثانيا وارجح الض
قل لما ادرابه ثانيا
الحق بسوال

امرء الصورتين اللتين هما احالة
المشتري البائع بالثمن على التام المثل
واحالة البائع فالتا بالثمن على المشتري
وبطلت في صورتين على ذلك التقدير
لانه اذا دفع منه احد لم يكن هناك ثمن
بحال به او بحال عليه

دور
بیت انہا تابعہ للبیع والبیع قد بطل ورجح حیث ان البیع
تبطل من اصلہ وانما تجزئہ البطلان فلا یؤثر
في الحوالۃ من تفرقه

بالنفس ممتن له حق ويترط رضا الكفيل وا
 وتعين المكفول عنه مكفول الكفيل احدهما او احدا معينا منهما فان
 لم يحضره فاخر بطلت والتعبد في الكفالة بما
 يدل على الجملة كالرأس والبدن والوجه دون
 اليد والرجل ونصح حالة ومؤجلة وتراعى الكفالة
 والاطلاق يقتضي التجمل ويترط ضبط الاجل
 فان سلمه الكفيل بعده تاما بترى والا حبسه حتى
 يحضره او يرضى ما عليه ولو قال علي كذا لي ان
 لم احضره كان علي كذا الزمة ^{للكفيل} الاحضار خاصة
 ولو قال علي كذا لي ان لم احضره وجب المال
 ولو اطلق غريبا من يد صاحبه فهو لازم احتضا
 او اذا ما عليه ولو كان قاتلا لم يلزم الاحضار او
 الدية ولا يجب تسليم الخصم قبل الاجل ولا
 الممنوع من تسليمه بين القهر ويجب بعد الاجل
 والمحبوس شرعا وبير الكفيل بموت المكفول وتسليم
 نفسه وباحضار الكفيل الاخر له ولو كلفه من
 اثنين لم يبرأ بالتسليم الى احدهما وينظر الكفيل
 مهلت

نور

بعد الحل او يقرب الذهاب الى بلد المكفول واحضار
 وينصرف الاطلاق الى التسليم في بلد الكفالة ولو
 عين غيره لزم والقول قول المكفول له لو ادعى الكفيل
 انتفا الحق ولو ادعى الابرا حلف المكفول له فان
 رد بترى من الكفالة دون المكفول من الحق **المقصد**
الخامس في الصلح ويصح على الاقرار والاكراه
 بغير المشروع ومع علم المصطلحين وجوبهما بقدر
 المال المتنازع عليه دين كان او عيناً لا ما وقع عليه
 الصلح ويكفي المشاهدة والموزون ويصح على عين
 بعين ومنفعة وعلى منفعة بعين ومنفعة ولو صالحه
 على درهم بدنانير او بثلثي درهم وان يتقايضا
 وهو لازم من الطرفين لا يبطل الا بالتراضي ولو
 صالح الشريكان على اختصاص احدهما بالرجح و
 الخسران وللآخر براس مال صح ويعطى مدعى
 الدرهمين بينهما احدهما ونصف الآخر ومدعى
 احدهما نصف الآخر والاخر ثلثا وذهب احد
 بهما من غير تقييد ويقسم ثمن الثوبين المشتبهين

وكذا لو ادعاه احدهما اثنين صح
 سبكون

على نسبة رأس المال لو صدق أحد المدعين
 لعين بسبب يقتضي الشركة كالميراث وصالحه
 على نصفه صح ان كان باذن شريكه والعوض لهما
 والآفي الربح وان لم يقتضي الشركة لم يشتركا
 المقر به وليس طلب الصلح اقرار بخلاف يعني او
 ملكني او اجلني او قضيت او برأت ولو بان تخلف
 احد العوضين بطل الصلح ولو صالحه على درهمين
 عما تلفه بقيمة درهم صح ولو صالح المكرم مدعي الدية
 على سكتي سنة صح ولا رجوع وكذا لو اقر ويقتضي المراكب
 دون قابض الاجام على راي ولصاحب الحمل
 ولو تد اعياء الحمل الحامل ولصاحب البت بحكم
 انه لو تد اعياء الغرقة المقوحة الى الاصل صاحب
 البت بحكم انه لو نازعه الاعلى ولصاحب
 القيرقة يحد منها لو نازعه الاسفل وكذا في سقفها
 على راي ولين اتصل ببناء الجدار به لو تد اعياءه
 ولصاحب السقف عليه ولين اليه معك قد القط
 في الخص ولصاحب العلو بالدرجة وبالخراج عن
 برجين في حكم
 ارجين
 زمين

السكر

المسلك الى العلو لصاحب السفلى ويتساويان
 في المسلك والخزينة تحت الدرجة والثوب الذي
 في يد احدهما اكثره والعبد الذي لاحدهما عليه
 ثياب والجدران غير المتصل والحامل ولا ترجح با
 الخواارج والروان فيحكم في هذه الصور مع عدم
 التينة لمن حالف ولو حلفا او تكلا فهو لهما ولا يجب
 على الحار وضع خشب جاره على حائطه بل
 يستحب فان رجع في الاذن قبل الوضع صح ولو
 رجع بعده لم يصح الا بالامش ولو انهم لم يعد
 الطرح الا باذن متانف ويصح الصلح على الوضع
 بعد تعيين الخشب وزنه وطوليه وليس له طيس
 للشريك التصرف في المتترك الا باذن شريكه
 ولو انهم لم يحدوا الشريك على العمارة الا ان
 يهرم به بغير اذن شريكه او باذنه بشرط الاعادة
 وللجار عطف اغصان شجرة جاره الداخلية
 اليه فان تعذر قطعت ويجوز اخراج الماروا
 والاجنحة والميازيب الى النافذة مع انتفا الصر
 نبودن

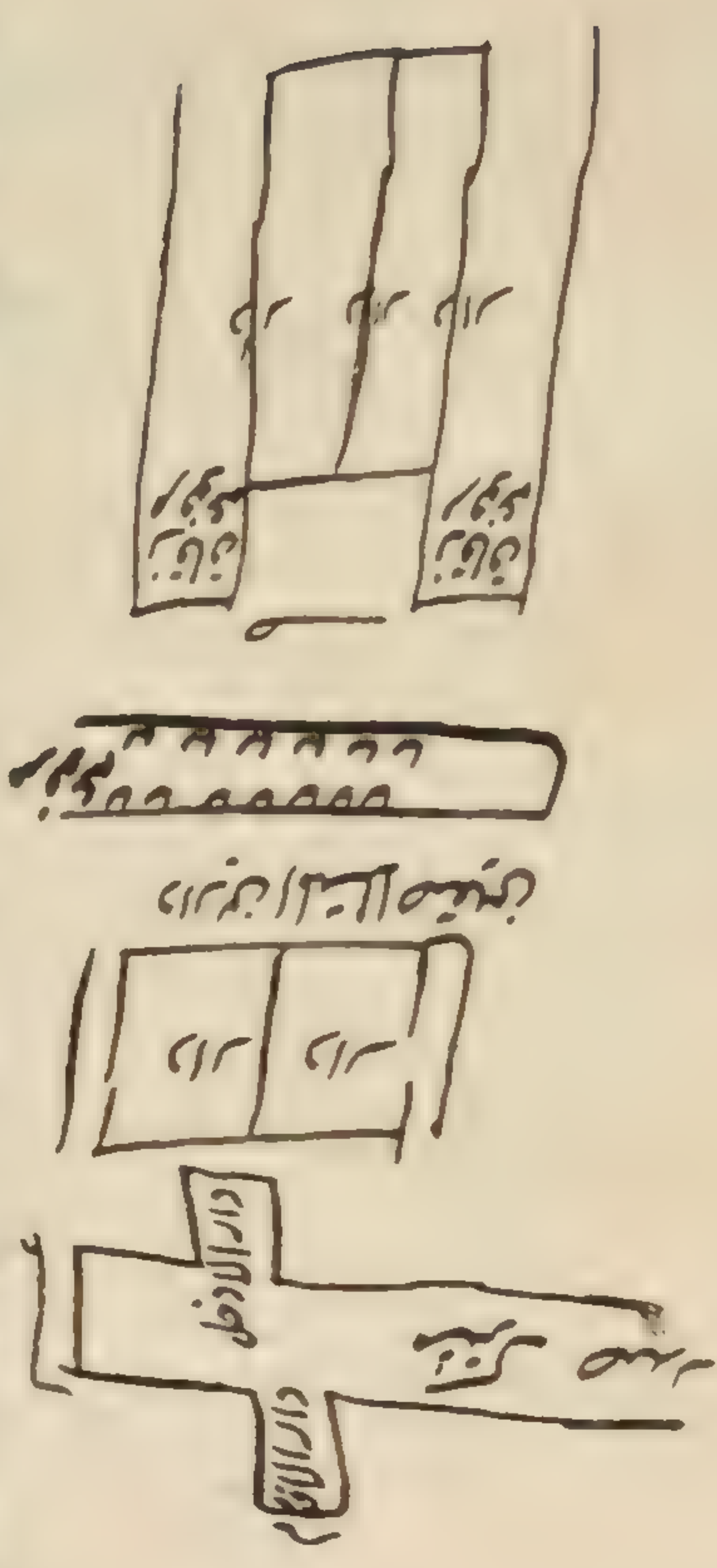
ار وانش يعني جوبه است که از دیوار
 خانه بجانب کوچه بیرون میکنند

نازنه

جوب یعنی بالا که همان است
 جوب خانه میسار از خانه

لو اقر المملوك شبع به ان اعتق وكل من يملك

وان عارض مسلم وفتح الابواب فيما يمنع
مقابله من معارضة وان استوعب الادب
ولو سقط فسبق مقابله لم يكن للاول منعه ولا
يجوز جميع ذلك في المزرعة الا باذن اربابها وان
لم يكن مضراً ولو احدث جاز كل واحد ان لته
ويمنع من فتح باب لغير الاستطراف ايضاً دفعا
للتشبهة ولا يمنع من الروان والشايبك وفتح باب
بين دار به المتلاصقتين اذا كان باب كل واحدة
في زقاق منقطع وذو الباب الادخل بشارك الا
قدم الى بابه والفاضل في الصوران وجد وينفرد بها
بين البابين وكل من الداخل والخارج تقدر بابه
لا ادخالها **المقصود الخامس** في الاقرار ومطلابه
اشان **الاول** في اركانه وهي اربعة **الاول** المقر
بشروط بلوغه ورشده وحرية واختياره وجواب
نصفه لاعدائه ولو اقر الصبي بالوصية بالمعروف
صح على راي ولو اقر السفيف بماله فعليه صح دون
اقراره بالمال ولو اقر بسيرة قبل في القطع خاصة
قطع اعضا



لو اقر المملوك شبع به ان اعتق وكل من يملك

التصرف في شيء ينفذ اقراره فيه كالعبد الماذون
له في التجارة اذا اقر بما يتعلق بها ويؤخذ مما في
يده وان كان اكثر لم يضمنه المولى ويقبل اقرار
المفلس وفي مشاركة الغرماء نظروا اقرار المريض
مع انتفاء التهمة ومعهما يكون وصية وقرار الصبي
بالبلوغ ان بلغ الحد الذي يحتمل **الاول** المقر
وله شرطان **الثاني** ان يكون له اهلية التملك
ولو اقر للحيا لم يصح ولو قال بسببه فهو لما لك
على اسكالي ولو اقر للعبد فهو لمولى له ولو اقر للحيا
صح ان اطلق او ذكر المحتمل كالارث والوصية
ولو ذكر غيرهما الجناية عليه والا قرب الصحة ولا
تؤثر الضميمة فان سقط حيا لا قصي مدة الحمل
ملكه وان سقط ميتا واسنده الى الميراث يرجع
الى الورثة والى الوصية يرجع الى ورثة للوصي
ولو اجمل طولب بالبيان ولو ولد اكثر من
عشرة لم يكن ولو كان اثنين تساويا ولو سقط احد
بملك

ارضى البعده

الجناية على سائرهما او كليهما

ووجه النظر من حيث انه لا ينفذ تصرفه فلا ينفذ
اقراره ومنه حيث عموم قوله اقرار العقل
على انقسم جائز فصح

ميتا فهو للآخر ولو اقر لميت وقال لا وارث له سوا
 هذا الزم التسليم ولو اقر لميت لمسجد القبر او مقبرة
 قبل ان اضاف الى الوقف او اطلق او ذكر شياء
 في الا على استكمال **الثاني** ان لا يكذب المقر له
 فكذب لم يسلم اليه فيحفظه الى ان ياتي به في
 يداء المقر امانة ولو رجع المقر له عن الانكار
 تسلم اليه ولو رجع المقر في حال انكار المقر له
 فالوجه عدم القبول لانه اثبت الحق لغيره
 وبخلاف المقر له فانه اقتصر على الانكار ولو
 قال هذا لاحد يما لزم البيان فان عيّن قبل
 وللآخر خلافه ولو اقر للآخر عزم ولو قال لا
 علم حلف لهما وكانا خصمين ولو انكر اقرار
 العبد قال الشيخ عتيق وليس جسي **الثالث**
 الصبغة وهي الفظ الدال على الاخبار عن حق
 سابق مثل له على او عندي وفي ذمتي بالعربية
 وغيرها وشرطها التي يرفلوقا لك على كذا ان
 شئت او ان قدم زيد وان شاء الله وان
 زود باشد

في قوله ميتا فهو للآخر
 في قوله ولو اقر لميت لمسجد القبر
 في قوله او مقبرة
 في قوله او اطلق او ذكر شياء
 في قوله في الا على استكمال
 في قوله ان لا يكذب المقر له
 في قوله فكذب لم يسلم اليه
 في قوله فيحفظه الى ان ياتي به
 في قوله يداء المقر امانة
 في قوله ولو رجع المقر له
 في قوله تسلم اليه
 في قوله ولو رجع المقر في حال انكار المقر له
 في قوله فالوجه عدم القبول
 في قوله وبخلاف المقر له
 في قوله فانه اقتصر على الانكار
 في قوله ولو قال هذا لاحد
 في قوله يما لزم البيان
 في قوله فان عيّن قبل
 في قوله وللآخر خلافه
 في قوله ولو اقر للآخر عزم
 في قوله ولو قال لا علم
 في قوله حلف لهما
 في قوله وكانا خصمين
 في قوله ولو انكر اقرار
 في قوله العبد قال الشيخ
 في قوله عتيق وليس جسي
 في قوله الثالث
 في قوله الصبغة
 في قوله وهي الفظ الدال
 في قوله على الاخبار
 في قوله عن حق سابق
 في قوله مثل له على او عندي
 في قوله وفي ذمتي بالعربية
 في قوله وغيرها
 في قوله وشرطها التي يرفلوقا
 في قوله لك على كذا ان شئت
 في قوله او ان قدم زيد
 في قوله وان شاء الله
 في قوله وان زود باشد

شهر

شهر لم يلزم ولو قال ان شهد فلان فهو صادق
 لزم في الحال وان لم يشهد ولو قال على الف
 اذا جاء رأس الشهر او بالعكس صح ان قصد
 الاجل لا التعليق ولو قال المدعي لي عليك الف
 فقال رد منها او قضيتها او نعم او اجل او بلي
 او صدقت او لست منكرا له وانا مقر به الزم
 ولو قال في غيرها او خذها وانا مقر ولم يقل به تكويه اقرارا به
 او انا اقرتها لم يكن اقرارا ولو قال اليس لي عليك ما
 كذا فقال بلي فهو اقرار وكذا نعم على اشكال
 ولو قال اشتريت شيئا استوهبت فقال نعم
 او قال ملكك هذه الدار من فلان او غصبتها
 منه فهو اقرار بخلاف تملكها على يده ولو قال
 بعيتك اباك فاذا حلف الوعيق المملوك ولا
 ثم **الرابع** المقر به وفيه بكتان **الاول** في الا
 قرار بالمال ولا يشترط كونه معلوما فلو اقر با
 لمجهول صح ولا ان يكون مملوكا للمقر بل لو كان
 مملوكا للمقر بل لو كان مملوكا له بطل كما لو قال

لا يستلزم ان يصدق

ينشأ من ان نعم فتضمن اعادة السؤال
 فكان الجواب قد وقع على هذا الطريق
 اليس كل عندي لانه ابتداء قال ليس لي
 عليك كذا فاذا قال نعم كانه قال اليس
 على كذا او حيث يستعمل الامر ان استعالا
 ظاهرا فيثبت الحق ارجو

في قوله او غصبتها
 في قوله منه فهو اقرار
 في قوله بخلاف تملكها
 في قوله على يده
 في قوله ولو قال
 في قوله بعيتك اباك
 في قوله فاذا حلف
 في قوله الوعيق
 في قوله المملوك
 في قوله ولا ثم
 في قوله الرابع
 في قوله المقر به
 في قوله وفيه بكتان
 في قوله الاول
 في قوله في الا
 في قوله قرار بالمال
 في قوله ولا يشترط
 في قوله كونه معلوما
 في قوله فلو اقر با
 في قوله لمجهول صح
 في قوله ولا ان يكون
 في قوله مملوكا للمقر
 في قوله بل لو كان
 في قوله مملوكا له
 في قوله بطل كما لو قال

ملكه الى حين الاقرار
بطلت الشهادة ولو قال هذه
الدار لفلان وكانت ملكي الى
وقت اقراره صح

داري لفلا او مالي ولو شهد الشاهد بانه اقر له
بني اير كانت ملكي الى وقت الاقرار اخذ باو
كلامه ويشترط كون المقر به تحت يده فلو اقر
بكرية عبدة لم يقبل فلو اشتراه كان فداء من
ويعاقب جهته جرمة البايع ولا يثبت فيه خيار الشرط والمجلس
ثم يحكم بالعتق على المشتري فان مات العبد
ولا وارث له وله كسب اخذ المشتري الثمن
ولو قال في ميراث ابي او من ميراثي مما ابي او في
هذه دارى هذه اوفى مالي ولو قال في هذه المسائل بحق
واحب او بسبب صحيح ونحوه صح ولو قال
لفلان على شئ او مال قبل تفسيره باقل ما يتموله
ولا يقبل بالحبته من الحنطة ولا بكتب الرهائس
ولا الشئ حين التجسس والجلد الميتة والخمر
والخنزير وركب السلام والعبادة ولو لم يتبين
حبس حتى يفسر فلو فسر بدرهم فقال المدعي
اردت عشرة لم تقبل دعوى الالادة بل له
ان يدعي العشرة فيقدم قول المقر ولو فسر

ماث
فهو اقرار بخلاف
له في ميراث من ابي او من يرثي
من ابي او في داره صح

بالمستولدة قبل ولو قال مال عظيم او نفيس او
كثير او جليل او خطير او مالي مال قبل تفسيره
بالاقل ولو قال اكثر من فلان الزم بقدره وزيادته
ويرجع فيها اليه ويصدق لو ادعي ظن القلة
او ادعي ارادة ان الدين اكثر بقاء من العين
او ان الحلال اكثر بقاء من الحرام ولو قال كذا
درهما وعشرون ولو جزماته ولو رفع قدميهم
ولو قال كذا كذا درهم فاحد عشرون وكذا او كذا درهم
هما احد وعشرون ان عرف ويرجع الاطلاق
الى نقد البلد ووينه وكيله ومع التحد الى
ما يفسره ويقبل تفسيره بغيره ويحل الجمع على اقله
وهو الثلاثة وان كان جمع كثير ولو قال من واحد
الى عشرة ولم يزد فتسعه ولو قال درهم في عشرة ولم
يزد الى حساب فواحد واقرار بالظن وليس
اقرار بالمظن وبالعكس وقال هذه الجارية
فجاء بها حاملا فالجمل له على اشكال ولو قال درهم
درهم او درهم فوق درهم او مع درهم او تحت

يعني اكثر من

او انظر فثبت انه بان
جزء من درهمان فثبت
يا به عكس

درهم او درهم فدرهم فواحد ولو قال درهم درهم
 او درهم درهم فثان ولو قال درهم درهم درهم درهم
 فثلاثة ولو قال درهم ثالث تالكيد الثاني قبل ولو
 قال درهم تالكيد الاول لم يقبل ولو كثر الاقرار في وقتين
 فاما واحد الا ان يضيف سببين مختلفين ولو اضاف
 احدهما المطلق عليه ويدخل الاقل تحت الاكثر ولو قال
 له حمل عيني عليه عمامة فواقرانها بخلاف دابة عليها
 بشيخ ولو قال الف درهم جمع في تفسير الف اليه ولو
 قال خمسة عشرة درهما او الف ومائة وخمسة وعشرون درهما
 او الف ومائة درهم او الف وثلاثة دراهم فالجميع درهم
 ولو قال درهم ونصف جمع في تفسير النصف اليه ولو قال
 له هذا ثوب والعبدان عيني قبل ولو انكر المقر له حلف
 وانتزع اليكم ما اقرب به او جعله امانة ولو قال في هذه
 الدار مائة في تفسير المائة اليه والاقرار بالولد ليس
 اقرار بزوجية الامم **البحث الثاني** في الاقرار بالنسب
 ويشترط فيه اهلية للمقر ويصدق في المقر له ان كان غير
 الابن او كان ابنا بالغاً وان لا يكذب به الحش ولا الشرع
 عقل باورنكند

حمل

له

رجع

٥١

ولا ممانع في الاقرار بالولد فلو اقر بمن هو اكبر منه سناً او
 مشهوراً بالنسب او لم يصدق به البالغ او نازعه آخر لم يقبل
 ولو استلحق جرحاً بالغاً وصدق به قبل ولو كان صغيراً لم يثبت
 في الحال ولا يقبل انكاره بعد بلوغه ولو اقر ببنوة الميت
 قبل صغيراً او كلاً كبيراً ولا يعتبر التصديق وكذا لا تعتبر لو
 اقر ببنوة المجنون ولو اقر بغير الولد افتقر الى البينة او
 التصديق فاذا صدق به توارثا ولا يتعدى التوارث ولو كان
 له ورثة مشهوراً لم يقبل في النسب ولو اقر ولد الميت
 باخر ثم اقر بالثالث فأنكر الثالث الثاني فللثالث النصف
 وللثاني السدس وللأول الثلث ولومات الثالث
 عن ابن مقير دفع السدس الى الثاني ولو كان الأولان
 معلومى النسب لم يلتفت الى انكار الثالث وكان المال
 اثلاثاً ولو اقرت الزوجة مع الاخوة بابين فان صدقها
 الاخوة فللولد سبعة الاثمان والا الثمن وكل وارث
 اقر او الى منه دفع ما في يده اليه وان كان مثله دفع
 بنسبة نصيبه ولا يثبت النسب الا بشهادت عدلين
 ولو شهد الاخوان بابين للميت وكان عدلين ثبت

في الميراث ولو كانا فاسقين اخذ الميراث
 ولهم ثلث النسب ولو اقر باثنين اولى منه دفعة
 فصدة كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب ويثبت
 الميراث وان تناكر بينهما ولو اقر بمواريث اولى منه ثم
 باولى منهما فان صدقة الاول دفع المال كله الى الثاني
 والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقر بمسا ولاول فان صدقة
 فشاركوا الا غرم للثاني نصف الشركة ولو اقر بزوج لذات
 الولد اعطاه ربع نصيبه والا النصف فان اقر باقر الزوج الا
 لم يقبل ولو اكرز اقراره الاول اغرم للثاني ولو اقر
 بزوج له لذى الولد اعطاها الثمن والا الربع وان اقر

النسب والميراث ولادور ولو كانا فاسقين اخذ الميراث
 ولهم ثلث النسب ولو اقر باثنين اولى منه دفعة
 فصدة كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب ويثبت
 الميراث وان تناكر بينهما ولو اقر بمواريث اولى منه ثم
 باولى منهما فان صدقة الاول دفع المال كله الى الثاني
 والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقر بمسا ولاول فان صدقة
 فشاركوا الا غرم للثاني نصف الشركة ولو اقر بزوج لذات
 الولد اعطاه ربع نصيبه والا النصف فان اقر باقر الزوج الا
 لم يقبل ولو اكرز اقراره الاول اغرم للثاني ولو اقر
 بزوج له لذى الولد اعطاها الثمن والا الربع وان اقر

ولو اقر
 بالزوجة

في الميراث ولو كانا فاسقين اخذ الميراث
 ولهم ثلث النسب ولو اقر باثنين اولى منه دفعة
 فصدة كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب ويثبت
 الميراث وان تناكر بينهما ولو اقر بمواريث اولى منه ثم
 باولى منهما فان صدقة الاول دفع المال كله الى الثاني
 والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقر بمسا ولاول فان صدقة
 فشاركوا الا غرم للثاني نصف الشركة ولو اقر بزوج لذات
 الولد اعطاه ربع نصيبه والا النصف فان اقر باقر الزوج الا
 لم يقبل ولو اكرز اقراره الاول اغرم للثاني ولو اقر
 بزوج له لذى الولد اعطاها الثمن والا الربع وان اقر

وعينه الحق به فان ادعت الاخران ولدها المقربة
 ليس ولده حلف لها ولو مات قبل التعيين او بعده
 واشتبه فالوجه القرعة ولو اقر شخص فانكر
 المقر له نسب المقر استحق الجميع توطئا وافقر المقر
 الى البينة واذا تعارف اثنان بما يوجب التوارث
 توارثا مع الجرح بنسبهما ولم يكلف البينة **المطلب**
الثاني في تعقيب الاقرار بالمينا في اذ قال له على الف
 من ثمن خيرا ومبيع هكك قبل قبضه ثمن او مبيع او لم
 اقضه او لا يلزمه وقضته لزمه ولو قال مؤجلة او
 ابتعت بخيار او ضمنت بخيار افتقر في الوصف
 الى البينة ولو قال على الف ناقصة حج اليه في تفسير
 النقصه وكذا لو قال مجبنة ولو قال له على الف ثم
 احضرها وقال هي وديعة او بهن بدلهما اما لو قال لك
 في ذمتي الف احضرها وقال هذه التي اقرت بها
 كانت وديعة لم يقبل ولو قال فغير حنطة بل فغير شعير
 لزم اثنان ولو قال له هذه الدرهم بل فغير الدرهم
 لزم اثنان ولو قال له درهم بل درهم لزم درهم وقال كان له

قبل لا التحدى بصير الوديعه
 مضمونه وكذا كذا في ذمتي لو قال
 لك في ذمتي الف واحضرها
 وقال هي وديعة

نراست بر وزن زار

على الف لزوم ولم يقبل دعوى السقوط ولو اقر بما في يده
لزوم ثم قال بل لم يقبل رجوعه وبغرم لغيره وكذا
لو قال غصبته من فلان بل من فلان ولو قال غصبته من فلان
من فلان وهو لفلان دفعه الى المصوب منه ولا يغرم
وكذا الزيد وغصبته من غيره ويسلم الى الزيد ولا يغرم ولو
قال له عندي وديعة وقد يهلك لم يقبل ولو اتى بكبان
قبل ولو قال له عشرة ابل تسعه لزوم عشرة ولو ادعى الموطاة في
الاشهاد فان شهدت البينة بالقبض لم يلتفت اليه والا كان
له الاختلاف ولو قال له على عشرة الادرها لزوم تسعة ولو دفعه
ف عشرة ولو قال له عندي عشرة الادرها لزوم درهم ولو نصب
لم يكن مقرا ولو كرر الاستثناء كان بحرف العطف او كان
الثاني مساوي للاول او زايدا رجع الى المستثنى منه وحكم عليه بما
بعدهما والاعاد الثاني الاول ودخل تحت الاقرار ولو قال
له على عشرة الا تسعة الاثمانية واللا وهكذا الى الواحد لزوم
خمس ولو قال له هذه الدار والبيت قبل والاستثناء من الجنس
حقيقة ولا غيره يجوز فلو قال له الف الادرها جميعا فجميع
درهم ويصدق لو قال له اراد المتصل قبل طالب تفسير
الف

لو قال هذا
البحر

الا

او الا يستع

الف ويقبل لو بقي بعد الاستثناء شيء ولو قال الف درهم
الا ثوبا طويلا بتفسير القيمة واسقطت فلو استوعب
لم يسع وطول بالمحمل ولو قال الف الاشياء طويلا
بتفسير بها وتقبل مع عدم الاستقراق ولو عقيب
الجليتين بالاستتار رجع الى الاخيرة الا ان يقصد
عوده اليهما ولو قال درهم درهم الادرها باطل
الاستثناء وان رده اليهما وبطل الاستثناء الموالي
ع **المقصود السابع** في الوكالة وفيه مطلبان **الاول**
في اركانها وهي **الربعة الاول** الموكل وشرطه ان
يملك مباشرة ذلك التصرف بملك او ولاية فلا
يصح توكيل الصبي والمجنون والمجور عليه للفلس والتسفيه
في مالهما فعليه صح وللاب والجد له ان يوكل عن الصبي
وكن الوصي وليس للوكيل ان يوكل الا بالاذن الصحيح
او القرينة ولو وكل في شراء نفسه مولا له صح وللخاضع ان يو
كل في الطلاق كالغائب على راي وللحاكم ان يوكل
عن السفهاء وبكرة لذوي المروآت مباشرة الى صوة
مثل مردمان بزرگ

في المال والعبد ولو وكل العبد في الطلاق
والمجور عليه صح
بغير تصرف في مال غيره

لعبد فباعه او اعنته بطل الاذن والاطلاق يقتضي
 البيع ثمن المثل بنقد البلد حالاً وتسويج البيع على وله
 او زجته لا على نفسه الامع الاذن يجوز ان يتولى طرفي
 العقد على ماري ولو قدر له اجل المتسبب ^{في البيع} ان اطلق
 يقتضي بالمصلحة عرفاً وكيل لا يملك تسليم المبيع قبل توقيته ^{البيع} وانكردن
 الثمن وبعده لا يجوز له المنع ولا يملك قبض الثمن وو
 كيل الشرايمك تسليم الثمن وقبض المبيع قبض الثمن
 ولا يملك وكيل الحكومة والاثبات الاستيفاء
 وبالعكس لعكس ولو اشترى معيها ثمن جاهلاً بالعيب
 وقع عن الموكل وعلم افتقر الى الاجازة ولو كان بغيب
 فذلك عالماً كان او جاهلاً ثم ان ذكر الموكل في العقد لم
 يقع عنه ولا عن الموكل الا بالاجازة والا وقع عن
 الوكيل والوكيل الرد بالعيب مع حضور الموكل وغيبته
 ولو رضى الموكل بطل مده واذا قال افعلا ما شئت او
 وكله في مقلاب يجوز عنه اقضى الاذن في التوكيل لا
 ميين ولو قال لم يقع من زيد او في زمان او في شئ غله
 فيه غرض او صرح بالثمن عن غيره او بحال لم يحز العدول
 فيه

بيعه بغير اذن
 في البيع
 في البيع

ولو باع بازيدي او باع حالاً بمثل ما اذن له في التيسر
 او اشترى به بمثل ما اذن له نقداً صح الا ان يصح
 بالمنع ولو قال اشترى شاةً بدينار واشترى شاتين به
 ثم باع احدهما بالدينار صح لكن يفترق في البيع ^{ام الموكل} اجازته
 وليس لوكيل الخصومة الاقرار ولا الصلح ولا الابور
 ولو قال صلح عن الدم الذي يستحقه بخير ففقد العفو
 بخلاف ما للصلح قال على خنزير ولو وصله في شئ لم
 ينتلق في غيره ولو وكله في شراء فاسد لم يملك الصحيح ولو
 وكل في الشراء بالعين فاشترى في الذمة او بالعكس لم
 يقع عن الموكل فان اشترى في الذمة ولم يصحح بالا
 ضافه وقع عنه والوكيل امين وان كان يحال ويقع
 الشراء للموكل لاله وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان
 اضيف في العقد لم يقع عن احدهما والا قضى على الو
 كيل وكذا لو انكر الوكالة ولا يثبت فان كان الموكل كاذباً
 فالملك له باطناً وظاهراً فيقول الموكل ان كان فقد
 بعته منه ولو امتنع استوفى الوكيل بما عزم ويرد الفا
 ضل او يرجع وليس له التصرف بغير ذلك من وطى وا
 ام الموكل

بغير فاعل حصل

والافظاه

نفع ولو وكل اثنين و شرط الاجتماع او اطلق له
 يكن لاحد هما الافراد ولا القسم ولومات احدهما
 بطلت وليس للحاكم ان يضم اليه ولو شرط الانفراد
 جاز ولو قال قبض حقي الذي عليه ولو وكل المديون
 في الشراء بالدين صح ويبرر بالتسليم البايع ولا تثبت
 الا بعدلين اتفقا ولا يشاهد وامراتين ولا يشاهد
 ويمين ولا بموافقة الغريم ولو اختلفا في تاريخ الا
 بقاء او في العبارة لم يقبل ولو كان ذلك في الاقرار
 قبل ويجب التسليم مع المطالبة والقدرة فان اقرض
 ولو وكله في القضاء ولم يشهد به ضمن بخلاف الابعاع
 وللبايع مطالبة الوكيل مع جهل الوكالة والموكل مع علمه
 ويقبل شهادة الوكيل فيما لا ولاية له ولو عزل قبلت في
 الجميع ما لم ينفذ بها او شاع في المنازع **باب**
 النزاع لو انكر المالك الاذن في البيع بذلك الثمن وادعى
 الازيد فالقول قوله مع اليمين ثم يستعاض العين ان
 امكن والا المثل والقيمة فان صدق المشتري الوكيل
 وتلفت السلعة في يده رجع المالك على من يشأ فان
 رجع

اقبح من فلان في فوات
 بطلت بخلاف

او في اللغة

للموكل

رجع على المشتري لم يرجع المشتري على الوكيل وان
 رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري بالانفل
 من ثمنه وما غيبته ولو قال ما اذنت الا بالمشتري
 بعثته وكان الشراء بازيد حلف ويغرم الوكيل الزايد
 ان انكر البايع الوكالة والا ينفع الشراء ولو انكر الغريم
 وكالة الغائب له فلا يمين ولو صدق له لم يؤمر بالتسليم
 اليه والقول قول منكر الوكالة وقول الوكيل في التلف وعدم
 التلفيط والقيمة معه وايضا الفعل والابتاع يؤله للموكل او ص
 وقول الموكل في الرد وان لم يكن يجعل على ما يري لو انكر
 وكالة الترويج حلف والنزم الوكيل بالمرور وقيل با
 البطلان ويجب على الموكل الطلاق مع كذبه ودفع
 نصف المهر وهو جدي واول قبض الثمن وتلف
 في يديه وكان ذلك بعد التسليم قدم قومه له ان المو
 كل يطلب جعله خائبا بالتسليم قبل الاستيفاء ولو
 كان قبل التسليم قدم قول الموكل لان الاصل بقاء حقه
 وكل من عليه حق فله الاقناع من التسليم المستحق
 ووكيله او بالاشهاد ولو اذعى على الوكيل قبض الثمن

وفي قدر الثمن المشتري به على ر

الموكل

فجد فاقم ^{بينة القبض} فادعائها او ردًا قبل
 الجود له يقبل قوله خيانتة ولا بينة بعدم سماع
 دعواه ولو ادعاه الجود ردًا سمعت دعواه ولا يصح
^{لغيره من العين} ولكنه جائز قبل زمة الضمان
كتاب الاجارة وتواجرها وفيه مقاصد **الاول** في الاجارة
 وفيه مطلبان **الاول** في الشرايط وهي سنة
الاول الصيغة والابحاجرتك او اكريتك والقبول
 وهو قبلت ولا يكفي ملكك الا ان يقول سكنها
 سنة مثلاً او اعيتك ولا ينعقد للفظ البيع ويشترط
 فيه جواز تصرف المتعاقدين فلا يجوز بمضي اجارة
 المجنون والصبي المميز وغيره وان اجاز الولي ولا يجوز
 عليه للتفقيه والفلس ولا لعبد الا باذن المولى الثاني
 ملكته المنفعة اما بانفسدها او بالتبعته للاصل ولو
 شرط استيفاء المنفعة بنفسه لم يكن له ان يوجر
 ولو آجر غير المالك وقف على الاجارة العلم
 بها اما بتقدير العمل كخياطة الثوب او بالمدة كما
 الخياطة يوماً ولو جعها بطل وليس للاجير الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم
 بحسبنا ما بيننا وبينكم من
 بسم الله الرحمن الرحيم
 بعد
 خيانتة ويسمع بينة ولو
 ادعى التلف صدقاً

العمل

العمل للغير الا بالاذن ويجوز للمث ترك فان عين
^{مبيدة} المدة صح ما وان تأخر عن العقد والاقتضى
 الاتصال ويمتلك المنفعة بالعقد كما يملك الاجرة
 به واذا اسلم العين ومضت مدة يمكنه الاستيفاء
 لزمت الاجرة وان لم يتفع وكذا لو مضت مدة يمكنه
 فيها قلع الصنيس ولو زال الا عقيب العقد بطلت ولو علم
 تلفت العين قبل التسليم او عقيبه بطلت ولو كان
 بعد مدة بطلت الباقي ولو استأجر للزراعة مالا يخصه
^{لا ينقطع} لم يجز لعدم الانتفاع ولو كان على
 التدرج لم يجز لجماله وقت الانتفاع ويشترط
 تعيين المجهول بالمشاهد او بالكيل او الوزن والرا
 كب والمحل وقد الزاد وليس له البدل مع الفناء
 الا بالشئ ومشاهدة الدابة المركوبة او وصفيها و
 يلزم على الموجه لآلات الركوب كالقنب والحزام
 ورفع الحمل وشدة واعانة التراكيب للركوب والترول
 في المرات المتكررة ومشاهدة التولاب والارض
 المطلوب صحتها وتعيين وقت السير مع عدم
^{مما ينعين} ثوبها وتعيين وقت السير مع عدم

مما ينعين ثوبها وتعيين وقت السير مع عدم
 ثوبها وتعيين وقت السير مع عدم

خاصة ولو انهم المسكين فله الفسخ فيرجع بنسبة
 المختلفة لا يعيده المالك وليس له الا لزم بالعار ^{المستاجر}
 ولا الانتزاع من الغاصب وان ^{المستاجر} يمكن **المطلب الثاني**
 في الاحكام الاجارة عقد لازم من الطرفين لا يبطل
 الا بالتقابل واحد اسباب الفسخ لا بالبيع والعذر
 امكان الانتفاع ولا بالموت من الموجد والمستاجر
 على مري ولا بالعقود ولا يرجع العبد بما بعد العتق
 ونقعة على مولاه على اشكال وبطل بالبلوغ ويصح
 اجارة كل ما يصح اعارته ^{امراة الاجارة لا تبطل} والمشايع والمستاجر
 امين لا يضمن الا بالتقصير او التعدي او تسليم ^{امراة العبد الاجارة}
 العين بغير اذن لا بالتضمن ويصح خيار الشط فيها
 ولو وجد في العين عيبا فسخ او رضى بالاجرة بكمالها وان
 فانت به بعض المنفعة ويجب على المستاجر
 سقى الدابة وعلفها فلو اهل ضمن والقول في
 القيمة مع التقريط ويضمن الصانع كالفصاري ^{سيفه كرون} بحرق
 الثوب او بحرقه والطيب والختان والحجام وغيرهم
 وان كان حاذقا واحتاط واجتهد ولو تلف في يده ^{سورج كرون} ^{احتياط كرون} ^{يا اجتهد كرون}

في هذا الموضع
 لا بد من بيان
 على ما هو عليه
 في هذا الموضع
 لا بد من بيان
 على ما هو عليه

من غير سببه فلا ضمان ولا يضمن الملاح او المكاري
 الا بالتقصير ويضمن المملوك على مولاه الموجد ولا
 يضمن صاحب الحمام الا ما يودع ويفرط فيه ونقعة
 الاجير المنفذ في الحوائج على المستاجر ^{المستاجر} الامع الشط ولا
 يضمن الاجير تسليم صغيرا او كبيرا حرا او عبدا ولو هو
 اجره بعمل له اجرة بالعادة فعليه الاجرة والا فلا
 القول قول منكر الاجارة وزيادة المدة والمستاجر
 والرد والمكتر زيادة الاجرة والتقريط وقول المالك
 لو ادعى قطعه فبأن ادعى الحياط فببها يتوقف
 استيفاء المنفعة عليه فعلى الموجد كالحياط على الحياط
 والمداد على الكاتب وعلى الموجد تسليم المفتاح فان
 ضاع فلا ضمان وليس على الموجد ابدلية ولو عدل من الزرع الى القرس نعتن اجرة المثل ولو عدل من حمار
 من خمسين رطل الى مائة تعين المسى وطلب
 اجرة المثل للزيادة ولو عدل من الاثقل الى الاخف ضررهم
 لم يكن له الرجوع بالتفاوت ولو استاجر دابة معينة
 للركوب فتلفت انفسخت ولو استاجر للركوب
 مطلقا لم تبطل وله ان يركب مثله الامع الشخص ^{امر الشخص} ويركب
^{امر المستاجر}

درخت بن نه
 ولو عدل من حمار
 الى مائة

في المزارعة عقد لازم من الطرفين واليجاب زراعتك
 هذه او سلمتها اليك وما شابه مدة معينة بحصة
 معلومة من حاصلها والقبول قبلت ولا تبطل الا بالتفريق
 بين المزارعة والبيع وشرطها شياع التماء وتعين المدة
 وامكان زرع الارض فلو شرط احد هما التماء لنفسه
 او نوعا من الزرع او قدرا من الحاصل والباقي بينهما
 بطل ولو شرط احد هما فالحظ من غير الحاصل جاز
 ولا يجوز اجارة الارض للزراعة والشعير ما يخرج
 منها ولو مضت المدة المشرطة والزرع باق فللمزارع
 لك ازالته سو كان بتفريط من الزرع او تسبته
 تعالى كغيره الا بهويه وتأخير المياه ويجوز البقية مدة
 معلومة بالعوض ولو شرط في العقد تأخيرها ان بقي
 بعد بطل ولو اهل الزرع حتى خرجت المدة لزم
 اجرة المثل ولو زارعة على مال اياه له بطل الامع عليه

ويجوز للمستأجر ان يوجر المالك ولو باع المستأجر
 صح والا قرب بطلان الاجارة على اشكال **المقصد**
الثاني في المزارعة والمساقيات وفيه مطلبان الاول
 المزارعة عقد لازم من الطرفين واليجاب زراعتك
 هذه او سلمتها اليك وما شابه مدة معينة بحصة
 معلومة من حاصلها والقبول قبلت ولا تبطل الا بالتفريق
 بين المزارعة والبيع وشرطها شياع التماء وتعين المدة
 وامكان زرع الارض فلو شرط احد هما التماء لنفسه
 او نوعا من الزرع او قدرا من الحاصل والباقي بينهما
 بطل ولو شرط احد هما فالحظ من غير الحاصل جاز
 ولا يجوز اجارة الارض للزراعة والشعير ما يخرج
 منها ولو مضت المدة المشرطة والزرع باق فللمزارع
 لك ازالته سو كان بتفريط من الزرع او تسبته
 تعالى كغيره الا بهويه وتأخير المياه ويجوز البقية مدة
 معلومة بالعوض ولو شرط في العقد تأخيرها ان بقي
 بعد بطل ولو اهل الزرع حتى خرجت المدة لزم
 اجرة المثل ولو زارعة على مال اياه له بطل الامع عليه

ولو انقطع في اثناء فسخ المالك فان فسخ فعليه
 اجرة ما سبق وله زرع ما شاء مع الاطلاق ولو عيّن
 فزرع الاخر فسخ المالك في فسخ فياخذ اجرة المثل
 والامضا فياخذ المسمى مع الارش ولو شرط الزرع
 والقدس افتقر الى تعيين كل منهما وكن الزرع بين
 متفاوتي الضم والعامل المشاركة وان يعامل من
 غير اذن ولو شرط التخصيص لم يجز التعدي
 والقول قول منكرين بآدة المدة وقول صاحب
 البذر في الحصة وقول المالك في عدم العارية
 فيثبت الاجرة مع يمين الزارع على انتفاء الحصة
 والوجه الاقل والزرع التيقية ولو ادعى المالك
 الغصب به طالب بالاجرة والارض بشيطة الحف
 والازالة والخارج على المالك الامع الشط والمالك
 اجرة المثل في كل موضع تبطل المزارعة ويجوز الخصم
 ويستق بالسلام ولو كان الغيبس يتق بعد المدة
 فعلى المالك الا بقاء الارش لونه له ولو كان من
 احد هما الارض ومن الاخر البذر والعمل



وان شرط عمله لخاصية ويصح لو شرط عليه اجرة الاجراء
 او خروج اخر حزم منها وكل موضع تفسد فيه المساقاة
 فللعامل الاجرة وللمالك الثمرة ولو ساقاة الا على اثنان
 واختلفا في النصيب صح ان علم حصته كل منهما والا
 فلا ولو ساقاة على بستان على ان يساقية على لا آخرة صح
 ولو كثر العامل ولا بازل جاز له الفسخ والاستحجار عليه
 باذن الحاكم فان تعذر فغير اذنه مع الاثبات لا بد
 ونه والقول قول العامل في عدم الخيانة وعدم التقريط
 ولو ظهر استحباب الاصل فللعامل الاجرة على الامر ويرجع
 المالك على كل منهما بنصيبه وليس للعامل ان يساقى
 في غيره والخراج على المالك الا مع الشرط والغايذ بمالك
 باظهاره والمغالسة باطله والغرس لصاحبه وعليه
 اجرة الارض ولصاحبه ارش نقص القلع ولو بذل
 احدهما للآخر القيمة لم يجب القبول **الفصل الثالث**
 في الجمالة وهي تصح على كل عمل مقصود محال معلوم كان
 او مجرولا ويجب العلم بالعرض بالكيل والوزن المشاهدة
 او عدد ولو جره مثله من دعب فله ثواب او دابة

فاجرة

ان شرط عمله لخاصية
 او خروج اخر حزم منها

فاجرة المثل وكون الجاعل جابر النصف وامكان العمل
 من العامل ويلزم المتبرع بما جعله عن غيره فلا يستحق
 المتبرع بالعمل وان جعل لغيره ويستحق الجاعل التسليم
 وهي جاليزة قبل ^{المتبرع} التسليم ومعها ليس للجاعل الفسخ
 الا مع بذل اجرة ماعمل ويعمل بالمتاخر من الجعالتين
 فلو حصل الضالة في يد قبل الجاعل فلا شيء وجب
 الرد واذا سلم مع الرد وان لم تعين فاجرة المثل الا عين
 في البعير والآبق وبردهما عن غير المصن ما ربعة دنائير
 قيمتهما اربعون درهما ومن المصن دينار وانقصت
 والقيمة ولو استندع الرد ولم يبدل الاجرة فلا شيء
 ولو جعل للرد شيئا فردوه جماعة استحقوا يقسم بينهم
 ولو ولد خول فدخل جماعة فكل واحد ذلك الشيء
 ولو جعل لكل من الثلاثة جعلاً لئلا لا يفرده
 فكل واحد ثلث ما عينه وكذا لو اتفق ولو جعل للبعض
 محبباً وللآخر مجرولاً فكل من معين الثلث والمجرول
 له فلا شيء له والمجرول النصف ولو رد من البعض
 فله بالنسبة والقول قول المالك في عدم الاشتراط

ان شرط عمله لخاصية
 او خروج اخر حزم منها

ان شرط عمله لخاصية
 او خروج اخر حزم منها

دعوى وفي حصول الضال في يد العامل قبل الجعل وفي كون
 الماني به غير المقصود في قدر الجعل وجسه لكن يحلف
 على تقى ما اعاده العامل وح يثبت الاقل الامرين
 من اجرة للثل وما اعاده العامل الا ان يزيد ما اعاده
 الجاعل على اجرة فيثبت عليه ما اعاده **المقصود**
الرابع في السبق والتمايز والتمايز في السهم
 والنشاب والحياب والسيوف والابل والفيول والفرس
 والجار والبغل دون الطيور والقديم والسفن والمصارعة
 وشبهها فان الكفينا بالايجاب فهو جاز والاذم
 ويفتقر المسابقة الى تقدير المسافة وتقدير العوض
 دينا كان اعيانا من احدهما او اجنبى وتعيين ما يسا
 عليه واحتمال السبق وجعل العوض لهما وللجمل
 وللاجنبى على اشكال والترم الى عدده وعدد
 الاصابة وصفها وقدر المسافة والقبض والعوض
 وتماثل جنس الالة ولا يشترط تعيين القبول وال
 السهم ولا المبادىء والمخاطة ولا تساوى الموقوف
 وكما يصح الرهن على اصابة يصح على التباعد وان
 يبرأ

محصول السبق في المال

سبق في السهم والتمايز والتمايز في السهم والتمايز في السهم والتمايز في السهم

والقول في المال المالك المبيع
 والقول في المال المالك المبيع
 والقول في المال المالك المبيع
 والقول في المال المالك المبيع

المادة في السهم والتمايز والتمايز في السهم والتمايز في السهم

يبرأ العوض اجنبى او من يبيت المال وجعله للسبا
 بق او للمحلل او لجعل للسابق من خمسة فتساوى
 فلا شئ ولو سبق واحد اثنان فلها اول وجعل
 السبق للمسبق وان تعدد وجعل المصلحة لمن
 صله وان تكثر ولا شئ للاخر ولو اخرجوا وقال امن
 سبق احدهما او للمحلل فيهما فان سبقا فكل لكل
 ماله وان سبق احدهما او للمحلل فللسابق مال
 نفسه ونصف الاخر والمحلل الباقي ولو شرط المبادىء
 والرشق عشرون فالأربعة خمسة فاصا با خمسة من
 عشرة ليرحب الاكمال ولو اصاب احدهما خمسة منها
 والاخر اربعة فضل صاحب الخمسة ولو شرط المخاطة
 فاصا با خمسة منها تخاطا واکملا ولو اصاب احدهما تسعة
 منها والاخر خمسة تخاطا واکملا ولو اصاب احدهما بعد
 المخاطة الى اكمال العدد مع انتهاء الرشق فضل صاحبه
 وان كان قبله وطلب المسبوق الاكمال اجب مع
 الفائدة كرجا الرجحان او المساواة او القصور عن
 العدد وان لم يكن فائدة ليرحب كالمساواة

والقول في المال المالك المبيع

المادة في السهم والتمايز والتمايز في السهم والتمايز في السهم

يبرأ

عشر فاصابها احد هما والاخر خمسة وبملك العوض
 بتمام النضال ولو فسد العقد فلا عوض ولو خرج العوض
 مستحقا فعلى باذنه له المثل والقيمة **المقصد الخامس**
 في الشركة وفيه بحثان **الاول** الشركة عقد جائز
 من الطرفين ولا يصح شرط الاجل لكن بشرط المنع
 من التصرف لا باذن جديد ويتحقق بمنزج المتسا
 ويين وباستحقاق الاثنين الشيء اما بالاث والحي اترك
 او باتباع جنس من احد المختلفين يجوز من الاخر وانما
 يصح بالاموال دون الابدان والوجوه والمفاوضة
 والحسدان والرجح على قدر راس المالين ما لم يشترطا
 الضيد على راي ولا يصح لاحد منهما التصرف الا باذن
 شريكه وتقضي على الماذون فيضمن لو خاف وله
 الرجوع في الاذن والمطالبة بالقيمة متى شاء وليس
 له المطالبة بالانضام والشريك امين لا يضمن
 بدون التعدي ويقبل قوله في عدم الخيانة واختصاص
 الشراء واشترائه وتبطل الاذن بالجنون والووت
 ولو دفع اليه اثنان دابة ولا روية على الشركة

او يبيع بالاسم
 او يبيع باسم غيره
 او يبيع باسمه وباسم غيره

عدم
 ار لال

الاجرة دائمة ولا بد من اقرارها

لم يصح وللحاصل للشفاء وعليه اجرتهم وقيل يقسم
 اثلاثا ويرجع كل منهم على صاحبه ثلث اجرة ويكره
 مشاركة الكفار ولو باع اسلعة وقبض احد هما نصيبه **صفحة**
 شاركه الاخر **المبحث الثاني** في القسمة فكل من طلب
 القسمة من انتفاء الضر اجبر الممتنع ولو اتفقا التمس
 كاء مع الضر لم يحز ويحصل الضر بنقص القيمة وقيل
 بعدم الانتفاع ولا يصح قسمة الوقيف وتصح قسمة
 مع الطلق وبشرط ايمان القاسم والاسلام لو
 تراض الخصمان به وتكفي القسمة في التعيين بعد
 التعديل ويستحب للامام نصب القاسم وبشرط
 عدالتهم ومعرفة بالحساب ولا يكفي الواحد في قسمة
 الرد الامع الرضا والاجرة يثبت المالك فان ضايق
 فتمهما بالخصص ومتساوي الاجزا تقسمه اجبارا
 وغيره ان التمس المتضرر القسمة اجبر غيره عليها ويقسم
 ما اشتمل على الرد قسمة تراض ويقسم الثياب والعبد
 بعد التعديل والعلو والسفل مع الا بان يفر احد
 بواحد منهما ولا يقسم كل واحد على حدة والارض

او يبيع بالاسم
 او يبيع باسم غيره
 او يبيع باسمه وباسم غيره

او يبيع بالاسم
 او يبيع باسم غيره
 او يبيع باسمه وباسم غيره

او يبيع بالاسم
 او يبيع باسم غيره
 او يبيع باسمه وباسم غيره

الارض المنعقدة

المزبوعة والزروع الظاهر والفرحان المتعددة كل واحد بانفراده لا قسمتها بعضا في بعض والفرح الواحد وان اختلف اشجارا قطاعه بعد التعديل والذكاكين المتجاورة بعضها في بعض قسمتها اجبارا ثم يخرج السهم على الاسماء بان يكتب كل سهم في رقة وبامر اهل اهل باخراج بعضها على اسم احد هما او على السهام بان يكتب اسم كل واحد في رقة وبامر اهل اهل باخراج بعضها على سهم منها وتعديل السهم قيمة لا قدر فلو كانا متساويين وكان الثلث باذ الثلثين جعل الثلث محاذيا للثلثين ولو تساوت قيمة لا قدر بان كان لاهما النصف من تساوى الاجزاء وللآخر الثلث وللثالث السدس سويين على اقلهم وتخرج على الاسماء وتجعل السهما الاول ثاني فان خرج صاحب النصف فله الثلثة الاول فان خرج صاحب الثلثة فله الاولان وكذا في المرتبة الثانية ولو اختلف قدر وقيمة سويين على الاقل وقسمته الرد يفتقر الى الرضا ولو اتفقا عليه وعدلت السهام افتقر بعد

الى اخرهم

الفرقة

الارض المنعقدة

الفرقة الرضا ثانيا ولو ادعى الغلط كان عليه البينة وبطل او الاخلاف ولو ظهر استحقاق البعض بطلت ان كان معين مع احد هما او معهما بالسوية او مشاعا ولو كان معين بالسوية لم يبطل ولو ظهر دين بعد قسمه الوارث فان دفعوه والابطلت **المقصود السادس** في المضاربة وهي جائزة من الطرفين لكل منهما نصيب وان كان بالمال عرض ولا يلزم الاجل ونحو المنع ولا يتعدى العامل الماذون فيضمن لو خالف او اخذ ما يجز عنه او مزج المال بغير اذن ولا يؤثر في الاستحقاق واذا اطلق تولا ما يتولاه المالك من عرض القمار مطلق كفتح تلك الارض بكتبته من عامل بران به من كرون شرا بغيره وطبه واحرازه وقبض الثمن واستجابا اجاره حمال اذن مياجرة العادة له ولو عمله بنفسه لم يضمن يستحق اجرة كما انه يضمن لو استاجر للاول وابتاع المعيب اجرة ويرد به ويأخذ الارش مع الغطه والاطلاق يقضى البيع نقد اثنى المثل من نقد البلد والشئ بالعين فيقف على الاجازة لو خالف ولو اشترى في الذمة ولم يضيف وقع له وبطل بالموت منها والخروج

امر فتن المالك العامل كل واحد منهما في الفسخ جائز

امر المطاع

امر المالك العامل

عن اهلية التصف و يتفق في السقف كمال الثقة من ^{من النصف العامل} ^{من الاصل المال}
 الاصل و يقتسط لوضعه ولا يصح الا بالاثمان الموجودة
 المعلومة القدر المعينة وان كانت مشاعة فلو قال ^{فمنه مال فردا} المصان
 باحد الالفين او بالعموض او بالمشاهد المجرول بالفلوس
 او بالنفقة على اشكال او بالمغشوشة او بالدين وان كان
 على العامل او بمن يبعه له يصح ويصح بالمغصوب ويبرأ
 بالتسليم الى البائع والعامل امين ويقدم قوله في التالف
 وعدم التقطيط الجاف وقدر راس المال والرجح ولا ^{امر العامل}
 يضمن الا مع التقطيط وقول المالك في عدم الرد والحقصة
 ويشترط في الرجح الشاع ولو شرط اخراج معين من الرجح
 والباقي للشركة بطل وتعين حصته العامل فلو قال الرجح ^{امر المساوي}
 بيننا فهو تنصيف ولو شرط حصته لعلامة صح وان ^{امر المالك}
 لم يعمل ويشترط في الاجنبي العمل ولو قال كل نصف ^{امر العاملين}
 الرجح تساوبا ويملك العامل حصته بالظهور ولو ^{امر المصاري}
 شرط المريض للعامل ربحا صح ولو انكر الفاضل
 وادعى التالف بعد البينة او ادعى الغلط في الا
 خبار بالرجح او بقدره ضمن اما لو قال ثم خسرته ^{امر العامل}
 او ^{امر العامل}

منه مال فردا

والخسارة

امر المالك

او تالف للمالك بعد الرجح قبل لو اشترى بالعين اربا المالك
 باذنه فله الاجرة وعقوب والا فلا ولو اشترى زوج الما
 كته باذنها بطل النكاح والابطل البيع ولو اشترى اب
 نفسه عتق ما نصيبه من الرجح ويتسعى في العبد البا
 ولو اشترى جارية جازله وطيرها مع اذن المالك بعد
 لا قبله على ماري والتالف يعنى ذوم له في التجارة وان
 الرجح ولو خسر من المائة عشرة ثم اخذ المالك عشرة ثم
 عمل التساعي فرج فرائس المال تسعة وثمانون الانسعا
 ولو اشترى بالعين قلف الثمن قبل الدفع بطل وان
 اشترى في الذمة بالاذن الزم صاحب المال عوض
 التالف وهكذا دائما ويكون الجميع راس المال وان كان
 بغير الاذن بطل مع الاضافة ولو فسخ المالك فللعامل
 اجرة الى الفسخ وعليه جياة السلف لا الايضاض
 ولو ضارب العامل باذنه صح والرجح بين الثاني والمال
 كس وبغيره لا يصح والرجح بين المالك والاول وعلى
 الاول اجيرة الثاني ولو خسر بعد فسخه الرجح يملك
 رد العامل اقل الامرين وكل موضع يفسد فيه المضاربة

لان الخمس ان يقسم على الخلفين بعده بالسوة فاذا
 ضرب منه المائة عشرة فقد خلف تسعة عشرة يقسم
 العشرة الذاهبة فنصيب كل عشرة دينار وخرو
 من تسعة اجزاء من دينار فلما استعاد المالك
 عشرة تبعتها الدينار والتسع وثمان قبض
 احد عشر دينارا وتسع دنانير فاذا ربح وجب
 ان يتم راس المالك وهو ثمانية ثمانون دينارا
 التساع دينار فما زاد على ذلك فهو ربح هو

اذن صح
 امر المالك

يكون الرجح للمالك وعليه الاجرة **المقصود السابع**

^{امر العاقل} في الوديعة وهي عقد جازم من الطرفين وتبطل
بلجنون والموت ولا بد من ايجاب وهو كل لفظ ^{الوديعة}
يدل على الاستئابة في الحفظ ولا يشترط القبول
لفظاً ويجب حفظها مع القبول بما جرت عادتها
بالحفظ ويختلف الى من كالتصديق للثوب والتقدير
والاصطبل للذابة والمراح للشاة ولا يجب الحفظ
لو طرأ حرج ^{طويل} عنده من غير قبول او اكره على قبض
ويجب سقي الذابة وعلفها بنفسه وبغلامه ولا
يجزها من منزله للشف في الامع الحاجة ولو اهل
ضمن الا ان ينهبها المالك فيزول الضمان لا التحريم
ويقتصر على ما تعينه المالك من الحرز فان نقل ضمن
الاعم الخوف الى احض ولو قال انتقلها ضمن كيف
كان الاعم الخوف وان قال ان تلفت والمستودع
امين لا يضمن بدون التلف ولا ياخذها منه
فهرج ويجوز الخلف للظالم وبؤري ولا يصح وديعة
غير العاقل فيضمن القابض ولا يبرأ بالرد اليه وان

كان

كان مميزاً ولو اودع له يضمن بالتلف ويجوز الشف بها
مع خوف الاقامة بها ولو ظهرت امانة الخوف بالشف لم
يجز ولو انكر الوديعة او انكر التلف او الرد على اشكال
او عدم التلف يبرأ او قدر القيمة فالقول قوله مع يمين
ولا يبرأ بالرد ولو فرط بالرد الى الحرز وبرا بالرد الى المالك
كك او وكيله او الحاكم مع الحاجة او الى ثقة ^{او اعتبار} معها
اذا فقد الحاكم ولو دفعها الى الثقة مع قدره عليه او ^{او وكيل الحاكم}
على المالك ضمن ولو اراد الشف فدفعها ضمن الامع
خوف الميسارعة ولو ادعى الاذن في الدفع الى غير
المالك او انكرها ومات عليه البينة فادعى التلف
او اخر الاحراز مع المكنة او سلم الى زوجة او
اخر دفعها مع الطلب والامكان او فرط بطرحها
في غير الحرز او ترك سقي الذابة او يشب الثوب
او سافر مع الامن او الجوف او ليس الثوب او ركب
الذابة او خلطها بماله بحيث لا يتميز او منج
الكسدين او حملها انقل من الماذون او شق او فتح
نقل المالك فاخذ بعضها ولا يضمن ولو اخذ

البعض من تحت قفله ضمن الماخوذ خاصة
 ولو اعاده ومزجه بحيث لا يتميز ليرى او لا يضمن البا
 ولو اعاده بدله ومزجه بحيث لا يتميز ضمن الجميع و
 يجب ان يشهد لو خاف الموت ولومات ولم توجد
 اخذت من تركته على اشكال ويجب ردها على المالك
 وان كان كافرا لا غاصبا بل يرد على المغصوب منه
 ولو جهل تصدق وضمن او ابقاها امانة ولا ضما
 الغاصب ويكلف لطلبها ولو مزجها الغاصب بماله بحيث
 لا يتميز رده الجميع اليه ولومات المالك سلمت الى وارثه
 فان تعدد سلمت الى الجميع او وكيلهم ولو دفع الى البعض
 ضمن حصص الباقيين ولو اذعان اثنان صدق
 في التخصيص ولو اذعن الاخر عمله او اذعياه مع
 الاشتباه حلف **المقصود الثامن** في العارية وهي جارة
 من الطين وانما تصح من جاز التصدق ولو اذن
 الولي للطفل صح ان يعين مع المصلحة وكما صح
 الانتفاع به مع بقائه صح اعارته ويقتضى المستعير
 على الماذون فيضمن الاجرة والعين لو خالف يصح

استعارة

استعارة الشاة للحلب والامنة للخدمة للاجنبي ويتفق
 المستعير بما جرة العادة به فان نقص من العين
 شئ بالاستعمال او تلفت به من غير تقربط لم يضمن
 الا ان يشترط او يستعير المحرم صيدا او الغاصب
 او يستعير ذهابا او فضة الا ان يشترط سقوط الضمان
 وكذا البحث لو تلفت بغير الاستعمال ولو فرط ضمن
 ولو استعار المحل صيدا من محرم جاز له ان يملكه عنه
 ولو رجع على المستعير من الغاصب جاهلا رجع المستعير
 باجرة المنفعة او بالعين التالفة على الغاصب لا عا
 ومفط ولو رجع على الغاصب رجع على المستعير العا
 ولو اذن في الزرع والغرس جاز الرجوع بالارش ليس
 له قلع الميت بعد الاذن في الدفن ولا قلع الحشيشة
 ان كاطف فرأى في ملكه والعلفت الشجرة ليس له قلع
 زرع اخر الا باذن وليس للمستعير الاعارة ولا الا
 جارة الا باذن ولو تلفت بتفريط بعد نقص القيمة
 بالاستعمال ضمن الناقص لا النقص ويضمن بالحدود
 ويقبل قوله في التلف والقيمة وعدم التلف لا الرد ولو

المعز الصنمان صح
 مستعير كسيت كعاريه مستعير

الاخر صح

علم كن له صح

المستعير

ادعى المالك الاجرة حلف على عدم الاعارة وله الاقل
من الدعي واجرة المثل ولو اختلفا عقيب العقد حلف
المستعير ولا شيء **المقصد التاسع** في اللقطة وفيه
مطلبان **الاول** المحل الملقوط اما انسان او حيوان او مال
وشروط **الاول** الصغى فلا يصح التقاط البالغ العا
قل وانتفاء اب والجد او الملقط ولو غمه وعقله اسلا
على ملى وعن الته ولو اذن المولى للملكه صح وتقر في يد
البيدوى على راي ويجوز اخذ المملوك الصغير دون المميز
وشروط الثاني الملك وانتفاء اليد عنه وعجزه غير السلامة
وانتفاء العمان فلو التقط كلب الهراش والخنزير لم
يتعلق به حكم ولو التقط ما يد غيره عليه الزم بدفعه
اليه ولو التقط ما يمنع عن المودون كالحمل لبعير
اذا وجد في كلاء وماء او كان صحيحا والغن لان
والبياسير في الفلا ترها والتقط الشاة وغيرها مطلقا
في العمران لم يجوز ولا شرط للاخذ سوى الاخذ
فجوز للقبه والمملوك والفاسق والمجنون والكافر
الا لتقاط وشروط الثالث المالكية ولا انتفاء اليد
از برداشتن

عليه

اولا ان يكون احدهم اجبر على اخذه
وحرة المملوطة

على راي

واهلته

از برداشتن

واهل واهلية النسب الاخذ ويتولى الولي
التعريف عن الطفل والمجنون ولو التقط العبد جاز
ويكفي تعريفة في يملك مولى **المطلب الثاني** في الا
حكام يجب اخذ القبط على الكفاية وهو على الاصل حر
مسلم الا ان وجوده في بلاد الشركه وليس فيها مسلم
واحد وعاقبته الامام ولو تولى احدا جاز ويستعين
المملوطة بالسليطان في النفقة فان تعذر فالمسلمين و
يجب عليهم فان تعذر لا يرجع مع نيابة ولا يرجع
لو تبرع او وجد المعين ولو كان مملوكا باعه بالنفقة
مع تعذر الاستفاء ويملك ما يد عليه مما يوجد في
اوتحه او مشن ودافي ثيابه او يوجد في خيمه او دار فيها
متاع او دابة عليها حمل وشبهه لا ما يوجد بين يده او
الى جانبه في الصحر او لا ينفق الملقط من مال الملقوط
الا باذن الحاكم فيضمن مع امكان الاذن ولو ضني
عليه اقتصر له الحاكم او اخذ الزينة ان لم يكن له و
لا غيره ولا الملقط ولا يجب التأخير على ملى ويجوز
القاذف وان ادعى اليه على راي ويقبل اقاربه بالزينة
امر القبط

احكام القبط

انفق مع
خذه نفقه

مع البلوغ والرشد وانتفاء العلم بحريته
 وادعائه ليها وبصدق مدعى ببنوته بدون البينة
 مع الجلالة نسبة وان كان كافراً أو عبداً لكن لا
 يثبت كفو ولا امرقة وبصدق الملتقط في دعوى
 قد من الاتفاق بالمعروف وان كان له مال
 ولو تشاح ملتقطه أقرع وان كان أحدهما
 معترفاً ولو تدعى ببنوته حكم بالبينة فان
 فقدت فالفرقة ولا ترجع ليد الملتقط وفي تر
 جميع بالاسلام والحريه نظر ويمك أخذ البعير
 اذا ترك من حريمه في غير كلاء وماء ولا ضمان
 ويختار أخذ الشاة من الفلاة بين ان يملكها
 والضمان وبين الابقاء امانة او الدفع الى
 الحاكم لبيعها لصاحبها او بحفظها ولا ضمان
 وكذا صغار المتعجات ولو أخذ الشاة في العمران
 حبسها ثلثة ايام فان لم يات صاحبها باعها
 ونصدق بالثمن ولو أخذ غيرها احتفظ بها
 وانفق عليها من غير جوع او دفع الى الحاكم
 رجوع نفقة

ان وجد ولو أخذ غير الممتنع بالفلاة استعمل
 بالسلطان في النفقة فان تعذر انفق ورجع
 مع بينة على ماري وكذا ينفق على العبد لو التقط
 ولو انتفع بالدين او الظهر او الخدمة قاض
 على ماري ولقط غير الحريم ان كانت دون
 الدرهم يملكها الواجد والاوجب تعريضها سنة
 وله ان يعرف بنفسه او بغيره فان جاء صا
 حها أو الاخير المملك والضمان وبين الصدقة
 والضمان وبين الابقاء امانة ولا ضمان وما لا يبقا
 يقومه ويضمن او يدفعه الى الحاكم ولا ضمان
 ويكره أخذ اللفظ والطول مطلقا خصوصا الفاسق
 والبعير وما يتقل قيمته ويكثر نفعه ويستحب الاشهاد
 عليها والمدفون في ارض لا مالك لها او المغاوين
 في الحربة فهو لواجد ولو وجد في ديرة او صندوق
 المختصين بالنصف فهو له والمترك لقطه ولا تملك
 الا بعد التعريف حولا بينة التملك وان بقيت
 احوالا ولا يضمن الابنية التملك او التعدي
 چند سال

صورة التوفيق يعرف في الاسبوع الاول كل يوم مرة
 وفي الشهر مرة كل اسبوع مرة وباقي السنة كل شهر مرة
 الجمع احدي وعشرين مرة ولا يجوز اقل من سنة ويجزى ان كان الله
 بين ضم هذه القدر في اقل سنة ويجزى ان كان الله
 من سنته رحمه الله نعم

ثمن م ولو دفع الى الحاكم فباع دفع الى الملتقط ان
 طلبه وهي امانة في الحول والزيادة فيه للمالك
 ولا يضمن الا بالتفريط وبعده كذا ^{ان كان} كذا ^{ان كان} لم ينوي
 التملك فان نواه ضمن والزيادة المتصلة له
 ولا يجب دفع العين مع المتصلة بل المثل
 او القيمة وقت الانتقال ويضمن المولى
 بتفريط العبد ولو اخذها المولى او امره با
 لا لتقاط ضمن ولا يجب الدفع بالوصف وان
 خفي ولو ردّها به ضمن اقام غيره البينة ويستقر
 الرجوع على الاخذ ان لم يكن اعترف به با
 مملك ولو اقام كل بينة اقرع مع عدم الترجيع
 وان كان دفعها بالبينة وحكم الحاكم الى الاول
 لم يضمنها للثنا والاضمن ولو تملك بعد الحول
 لم يدفع الى المدعي بالبينة العوض ضمن الثاني
 على كل حال ويرجع **المقصود الفاشر** في الغصب
 وفيه مطلبان **الاول** في اسباب الضمان وهي
 ثلاثة مباشرة الا تلاف للعين او المنفعة
 امر تلفت بدون عين

على الاول م

لما

كقتل الحيوان وسكنى الدار والتسبب وهو فعل
 ملزوم العلة كقتل البئر في غيب الملك وطرح
 المعائر في المسالك والقاء الصبي او الحيوان
 العاجز عن القرار من مسيعة فكذا ^{ان كان} قبل الذ
 والعبد المجنون وفتح قفص الطائر وان باخر
 طيريه ودلالة الشئ ف وازالة وكاء الظف
 فيسيل اذ لم يجسه غيره او ما يسيل الارض
 منه او بانقلا بالريح او ازالة الشمس على شكل
 او قبض بالسوم او بالبيع الفاسد او استيق
 في المنفعة بالاجارة الباطل فلو غصب شاة
 فمات ولوها جوعا او حبس ماله ^{ان كان} مشيه
 عن الحفظ فتلفت او غصب دابة فتبعها الولد
 ففي الضمان نظر ولو فتح بابا على مال فسرقت
 او ثقب او ازال قبل ان ^{ان كان} العاقل او منع الما
 لك من العقود على بساطه فتلف او منعه
 عن البيع فنقصت القيمة السوقية او تلفت
 عنه فلا ضمان فلو اتفق المباشر والسبب

مثلا جاه كذا كذا
 انما ضمن كذا كذا

منه
بما
منه
بما
منه
بما

والضمان على المباشرة الامع الاكرهه فالضمان
على القاهر ولو ارسل في ملكه ماء او ارجح ناراً فاحرق
غرق مال غيره او احرق له يضمن الامع التاجر
عن قدر الحاجة اختياراً مع علم خيئه بالتعدي
والغصب وهو الاستقلال بالغير
دون المالك في العقار وغيره ولو سكن
الضعيف عن المقاومة مع غيبة المالك
او اسكن غيره فغاصب ولو كان المالك
حاضراً فلا ولو سكن مع المالك فمراضمن النصف
ولو بمقود الدابة الا ان يكون المالك راكباً او مع
الاجل وقصب الحامل غصب الحامل ولا يضمن
الحذر بالغصب وان كان صغيراً ولو تلف
الصغير بسبب كذا في الحية او وقوع الحائط
قال الشيخ يضمنه ولو استخيم الحذر ضمن اجرة
ولا يضمن بدونه وان كان صانعاً ولو استأجره
لعمل فاعتقله ففي ضمان الاجرة نظراً ولو
غصب دابة او عبد ضمن الاجرة وان لم

بما

يستعملها ولا يضمن الخبز لو غصبها من مسلم
ويضمن بالقيمة غصبها من الكافر مستوراً
وكذا الخنزير ولو تعاقبت الأيدي الغاصب
صبه اختياراً في التضمن **الطلب الثاني**
في الاحكام يجب رد العين وان تعسر
الامع التالف بالترع او يخاط بالمغصوب
جرح ذي حرمه فيضمن القيمة فلا يضمن
تفاوت السوق مع الرد وان تعيب
ضمن الارش وان كان غير مستقر
يحدد ضمان المتجدد وان تلف ضمن
بالمثل في المثل ومع التعذر القيمة وقت
الرفع وفي غيره بالقيمة عند التلف
على راي والاعلى من حين الغصب
الى التلف على راي ويضمن الاصل
والصنعة وان كان ربوبياً ولو كانت
محرمية لم يضمنها وفي اعضاء الدابة الام
ش على راي وبهيمة الغاصب كغيرها

منه
بما
منه
بما
منه
بما
منه
بما
منه
بما

مالهما وتعيين الموهوب وإن كان مشاعاً ولو هب

الدين لمن عليه فهو ابراء ولا يفتقر الى القبول

ولو وهبه لغيره لم يصح الرجوع إن كانت لدى

لذي الرحم والأجاز مال المتصرف المتيقن أو

بعوض أو يتلف العين في الرجوع خلافاً لبيتل

موت المتبرع بمنزلة التصرف اشكال ويجزم

بالانتقال بعد القبض وإن تأخر فالنقل المنفصل

قبله للواهب ولو رجع بعد العيب فلا ارش

والزيادات المتصلة للواهب والمنفصلة للمتلقي

ويستحب لعطيته لذي الرحم ويتأكد في العمود

والسوية فيها ولو باع بعد الإقباض للاجنبي صح

على ماري ولو كانت فاسدة صح إجماعاً وكذا لو

مال باع مؤبداً معتقداً بقاءه ولا يكره إقباض قدم قوله

واعترف بالتملك مع الاستباه **المقصد**

الثاني في الوقف وفيه مطلبان **الأول** في الشروط

يشترط فيه العقد فالإيجاب وقفت إما

حرمية وتصدق فتفتقر إلى القرينة كحرمية

عزم كرم برحه

ويعين كناية
وتسبيلت

مع الإقباض لا يصح

وبل

للمتبرع

ان ص

وسبيلت ونية التفرع وكون الموقوف عيناً

مملوكة معينة وإن كانت مشاعة ينتفع بها مع

بقائها وصحت إقباضها وصدوره من جابر التفرع

وفيه بلغ عشر روايات بالجواز وجود الموقوف عليه

ابتداءً وجواز تملكه وتعيينه وعدم تحريم الوقف

عليه والديوان والتجيز والإقباض وإخراجهم عن

نفسه فلو وقف الدين أو دار غير معينة

أو مالا يملكه مع عدم الإجازة أو الأبق أو وقف

على معدوم ابتداءً أو قبل الميراث ينفصل أو على من

لا يملك أو على العبد أو وقف المسلم على الكافر

والبيع أو على معونة الزنا أو على كنية التوراة والا

أجيل أو قوته بمدة أو علقه بشرط أو يقبض الو

قف حتى مات أو وقف على نفسه ثم على غيره

أو شرط انتفاعه بطل وإذا لم يلزم ووقف المريض من

الثالث ويدخل الصوف واللبني الموجودان و

قته ويصح وقف العقار وكلما ينتفع به مع

بقائه من المنقولات وغيرها ويجوز جعل

نقل كسند وغير نقل كسند

النظر لنفسه أو لغيره فإن أطلق فلموقوف
 عليهم ويصح الوقف على المعين ومن تبعوا ولو
 للموجود^{الموقوف} يبدأ به ثم بالموجود ففي صحته بالموجود قو
 لان وكذا على العبد ثم الحر ويصح على المصالح
 كالقناطر والحق المساجد ولا يفتقر الى القبول
 وكان القبض المناظر فيها ولو وقف مسجد
 او مقبرة صح بصلوة واحد^{او المتولي} ودفنه ولا يصير
 وقفا بالصلوة والدفن من دون الايجاب
 ولا بالايجاب من دونها ودون اقباض
 ولو وقف على من يتقوض غالباً صح حبساً
 عليهم ورجع الى الواقف مع اتقوا^{او المتولي} ضمهم والى
 ورثة على ما لا يشترط في الوقف
 على صغار اولاده القبض كذا الجسد والوصي
 ولو وقف على الفقراء وصار منهم شاركت^{او الواقف}
 ولو شرط عوده عند حاجته صح الشرط وبطل
 الوقف وصار حبساً ويرجع مع الحاجة
 ويورث ولو شرط اخراج من يريد بطل

الوقف ولو شرط ادخال من يولد صح ولو شرط
 نقله الى سبي جدد بطل الوقف ولا يعتبر في البطن
 الثاني القبض وينصب قوماً للقبض من الفقراء
 او الفقراء ولو وقف المسلم على الفقراء المسلمين
 ولو وقف الكافر انصرف انصرف الى فقراء
 عليه ولو وقف على المسلمين فلمن صله
 الى القبلة والوقف على المؤمن او الامامية
 الاثنى عشرية وعلى الشيعة للامامية والجارو
 دية وعلى الموصوف للنسبة ككل من اطلقت
 عليه والزبدية للقابليين بامامة زيد والها
 شميين لمن انتصب الى الهاشمي من ولد
 ابي طالب والجارث والعباس وابي
 لهب والطالبيين لولد ابي طالب ويشترك
 الذكور والاناث مالم يفضل في الجيران
 لمن يطلق عليه عفاً وعلى البر بصف في
 الفقراء وكل مصلحة يتقرب بها وكذا في
 سبل الله ولو وقف على مصلحة فبطلت
 باطل شرطان مصلحت

انصرف الفقراء

صُرِفَ فِي الْبَرِّ وَفِي الْوَقْفِ عَلَى الذَّمِّ
صرف كرده میشود امر نكوبها

الْأَجَنَّبِيُّ قَوْلَاتٍ وَكَذَا الْمُرْتَدُّ دُونَ الْحَرَمِيِّ
امر المرتد الملي

وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْرِفُ أَوْ لَمْ يَجْعَلْ كَأَحَدِ الْمَشْهُودِ
امر العتباد

بْنِ أَوْ الْقَلْبَيْنِ بَطْلٌ وَيَتَسَاوَى الْأَعْمَانُ ثُمَّ وَ
امر قبلتين امر الوقف

الْأَحْوَالِ عَلَى مَا لِيَ إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ وَلَوْ قَفِ
امر المطلق كفتن

عَلَى الْأَقْرَبِ فَهُوَ كَمَا تَبِ الْأَرْثُ إِلَّا أَنْ تَرْتَمِ
يَتَسَاوُونَ مَعَ الْأَطْلَاقِ الْمَطْلَبُ الثَّانِي

في الأحكام

المطلب الثاني في الأحكام الوقف يستقل إلى الموقوف
عليه فلو وقف حصه من العبد ثم اعتق أو اعتق المولى
عليه لم يصح ولو اعتق الشريك حصه أطلق صح و
لم يقوم عليه على أشكال وإذا وقف على الفقراء انصرف
إلى من يحضر البلد ولا يجب التتبع وكذا غيرهم من
الملتزمين ولا يجوز للموقوف عليه الوطي فإن أولادها
كان جزءاً ولا قيمة عليه وفي صيرورتها أم ولد ينفع
بموتها وتؤخذ القيمة من التركة لمن يليه نظر ويجوز
تزويجها والمهر للموجودين وكذا الولد من مملوك
أو زنا ولو كان من حر بوطي صحيح فهو حر ولشبهه الولد
حر وعلى الواطي قيمة للموقوف عليهم والواقف كالأب
جنبى ونفقة المملوك الوقف على الموقوف عليه و
لوجبى بما يوجب القتل فقتل بطل الوقف وليس
للمجنبى عليه استرقاقه وإن كان بدونه اقتضى منه
وكان الباقي قفا ولو كانت خطا تعلقت بالموقوف عليه على
رأى وبالكسب على لى وارث ما يجئى عليه لارباب الوقف
الموجودين ولو كانت نفسا فالقصاص إليهم ولو أوجبت دية

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المقصد الثالث

المقصد الثالث في الصدقة والحبس ويفتر الصدقة
الى ايجاب وقبول واقباض باذن ونية التقرب
فلو قبض بغير رضي المالك لم يصح ومع القبض لا
يجوز الرجوع فيهما مطلقاً وتحرم الواجبة على بنى
هاشم من غيرهم ويجوز منهم ولما وليهم مطلقاً والمنذورة
لهم ويجوز على الذمى وان كان اجنبياً وصدقة السر
افضل الامع التهمة بالمنع ويفتر السكنى الى الايجاب
مثل اسكنتك واعمرتك وارقتك وشهدك والقبول
والقبض فان قرنت بغير احد هما او بمدة معينة لزمة
بالقبض ولو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت جاز
وترجع الى المالك بعد موت الساكن ولو مات المالك
اولاً لم يكن لورثته ان عاجه ولو قرنها بموت نفسه فلا
السكنى مدة حياته فان مات الساكن اولاً لم يكن له ان عا
الورثة مدة حياته ولو اطلق ولم يعين كان له الرجوع
متى شاء ويصح اعمار كل ما يصح وقف ولا تبطل بالبيع
وللساكن بالاطلاق السكنى بولده واهله لا غير الا
مع الشرط وليس له ان يؤجر واذا حبس فرساً وغلّاه

في سبيل الله اوخذ من البيت او المسجد لزوم مادامت العين
باقية ولو حبس على الانسان ولم يعين ثم مات رجعت
ميراثا وكل الوانقضت مدة التعيين **المقصود الرابع**
في الوصايا وفيه اربعة مطالب المطلب الاول
في اركانها وهي اربعة الاول الوصية وهي تمليك
عين او منفعة بعد الوفاة ويفتقر الى ايجاب وهو كل
لفظ دال عليه مثل اعطوه بعد وفاتي اولى بعد وفاتي
او وصيت له مطلقا كهذا او مقيد امثل اعطوه اذا
مُت في مرضي هذا او في سنتي هذا وقبول ولا يستقل
بهما الا بعد الموت ولو لم يقبل لم ينقل بالموت وتلحق
القبول قبله او بعده متأخرا ما لم يرد ولو رد في حياته
جاز ان يقبل بعد الموت ولو رد بعد الموت وقبل
بطلت ولو قبل ثم رد لم يبطل وان لم يقبض على راي
ولو رد بعضا بطلت فيه خاصة ولومات قبل القبول
فلوارثه القبول ولو كان الموصي به ولده فان كان
متمن ينعق على الوارث ورث ان كانوا جماعة وقبل
قبل القسمة والا فلا ولا ينعق على الميت ولا يصح الوصية

في يوم هذام

في معصية
على الكافر

في معصية كسلاعة الظالم والافتاق على البيع والكنائس
وكتبه التورية والاخليل ولا بالمصحف للكافر ولا
بالعبد المسلم له ولو اوصى له بعد كافر فاسلم قبل
القبول بطلت وبعده وبعد الموت يباع عليه وهي
عقد جازية للموصي الرجوع متى شاء بالتصريح او بفعل
المنافي او بتقرف بحيث يخرج عن المسمى كطبخ الطعام
وخبز الدقيق وخط الزيت لا بدق الخبز فتيا ولا يجوز
الوصية **الركن الثاني الموصي** ويشترط فيه اهلية
التصرف ويصفي وصية من بلغ عتراً في المعروف وعلى
راي ولو جرح نفسه بالهلاك ثم اوصى بطلت ولو اوصى
ثم جرح نفسه او قتلها صححت ويشترط في الموصي بالولاية
ان يكون اباً او جاً له ولو اوصت الام لم تصح ولو اوصت
صت لهم بمال وولاية بطلت في الولاية وفيما زاد
على الثلث من المال **الركن الثالث الموصى له** ويشترط
وجوده فلا يصح في المعدوم ولا للميت ظن وجوده
ولا لما تحمل المرأة ويصح للحمل ويملك ان انفصل حياً
ولو سقط ميتاً بطلت ولومات بعد سقوطه هي لورثته الطفل

على الكافر

وليكره

الورثة

ويتضح للاجنبي والوارث والذمي الاجنبي على رأي
 دون المحربي ومملوك الغير وان اجاز مولاه او
 تثبت بسبب الحرية كالدبير والكتابة نعم لو كان ^{مطلقاً}
 وقد ادى شيئاً صالح بنسبة الحرية وبطل الزايد ولو
 اوصى لعبده او مدبره او مكاتبه او امر ولد له او
 مكاتبه المشروطة او الذي لم يؤد شيئاً صالح ثم يقوم ^{مكاتب مطلق}
 بعد اخراج الوصية او ما يحمله الثلث منها فان كان
 بقدرها عتق ولا شيء له وان قصرت قيمته اعتق ^{امر الوصية} و
 اعطى الباقي وان كانت اكثر عتق ما يحمله واستسعى
 في الباقي مطلقاً على رأي ولو اوصى بالعتق وعليه ^{امر الوصية}
 قدم الدين وصحت مطلقاً على رأي فان فضل شيء
 عتق ما يحمله ثلث الباقي وتعتق ايم الولد من الوصية
 لا من نصيب الولد على رأي فان قصرت عتق الباقي
 من النصيب والوصية للذكور والاناث يقتضي ^{امر الولد}
 التسوية الامع التفضيل وكذا الاعمام والاحوال
 على رأي والوصية لا قاربه للمعروفين بنسبة ^{امر المعروف}
 لا لا قرب للوارث ويتزويجون بترتبهم ولا يعطى الا ^{امر الوصية}
 وصية تربي بنت اول ^{امر الوصية}
 يسرع اذان يدر وما در ^{امر الوصية}
 وهكذا انما يثبت ^{امر الوصية}
 بغير خالو ^{امر الوصية}

[illegible]

٣
لأن الوصية بمنزلة التملك فيقتضي تليط الموصلة
على المال تليط المالك ولو عين له المنفعة
تعين شرح لمعه

باجازة العتبة واجازة واحد الوارثين
بان قائل نصف مالهما فلان ١٢

سورة البقرة والذرية

علمه بقصد الموصي ولو اوصى بوجه نفسي الموصي وجها
جعل في البر على رأي ويدخل حلية السيف فيه قيل ورج
الجفن ولو اوصى بصندوق او سفينة او جراب دخل
المظروف على رأي ولو اوصى باخراج وارث بطل على رأي
وصح من الثلث على رأي ولو قال اعطوه احد هذين
تخير الوارث والوصية بالخمس افضل من الربع والربع
افضل من الثلث ويصح الوصية بالحمل ان جاء بسنة اشهر
فادون او العشرة مع الخلو من زوج او مولى لا يزيد وما
تحمل الامة والذابة والشجرة ولو قال ان كان في بطنها
ذكر فادريه ان وانثى فادريه صح فان خرجا ثلثة ولو اتى
بالذي وخرج ابطلت ولو اوصى بالمنفعة مدة او على
التأجيل قومت المنفعة فان خرجت من الثلث والا
فالموصى له بقدره وطريق التقويم في المعينة ان يقوم العين
مسلوبة المنفعة تلك المدة ثم تقوم مع المنفعة تلك المدة
فتعلم القيمة وفي المؤبدة قيل تقوم العين والمنفعة معا
ويخرجان من الثلث لان عبد الامنعة له لاقية له و
قيل يقوم الرقبة على الورثة والمنفعة على الموصي له

الذي لفظ المؤبد

قيل

فاذا قيل قيمة العبد بمنفعة مائة وقيل قيمة ولا تنفع
فيه عشرة فيعلم ان قيمة المنفعة تسعون وليس لأحد
التزويج والموصى له اجارة العين فان تلفها بغير اشتري
بقيمتها مثله ونفقة الموصى بخدمة على الوارث ويصح
الموصى له في الخدمة والورثة في الرقبة ببيع وغيره
ولا يبطل حق الموصى له بالبيع ولو اوصى بلفظ مشترك
فالورثة الخيار ان كان المعينان له او فقل اعنه ولو كان
له احد هما يعين ان اضاف وتحمل الظاهر على ظاهره الا
ان يعين غيره والمبتواطى يتخير الوارث في التعيين با
حد مما جزئياته ولهم اعطاء المعيب ولو قال اعطوه
راسا من ماليكي فما اتوا الا واحد تعين ولو ماتوا بطلت
ولا تبطل بالقتل ولو اوصى بعق عبده ولا شيء غيره
وكه تجز الورثة عتق ثلثهم بالقرعة ولورثتهم بل على با
لاول فالاول حتى يستوفي الثلث ولو اوصى بعق
عبد مخصوص افرع استجابا بالورثة ان يعينوا ولو
اوصى بعق مؤمنة وجب ولو بانته بالخلاف اجازت
ولو تعذني اعتق من لا يعرف بنصب ولو اوصى بعق
العبد المؤمن

الموصى له والوارث

المستاجر

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

الموصى له

بعقوبة رمية بمن معين فوجد بالكلية يجب وتوقع الوجود
 ولو وجد باقل اعتق واعطى الفاضل ولو اوصى بمثل نصيب
 احد الورثة اعطى نصيب الاقل **المطلب الثاني في الاداء**
صيا يشترط في الوصي العقل والاسلام والعلم على رأي
 ولو اوصى الى عدل ففسق بعد موته استبدل به الحكم و
 الحرية الا باذن المولى والبلوغ الا ان يضم الى الصبي بالغاً
 ولا ينفذ تصرفه حال صغره وينفذ تصرف الكبير حتى يبلغ
 ولو مات الصبي او بلغ مجنوناً تصرف الكبير مستبدلاً وليس
 للصبي بعد البلوغ الاعتراض فيما انفذه البالغ مشروفاً ويصح
 ان يوصى الكافر الى مثله والوصية الى المرأة ويعتبر الصفا
 حال الوصية وقيل حال الموت ولو اوصى الى اثنين واطلق
 او شرط الاجتماع لم يحل الانفراد ولا يمضي تصرف احدهما
 لو تشاكاه بل يجبرها الحاكم عليه فان تعذر استبدل ولو
 مرض احدهما او عجز ضم الحاكم اليه معينا ولو مات او فسق
 لم يضم الى الاخر ولو تسوغل اما الانفراد جاز تصرف كل
 واحد منهما منفرداً والقسمة ولو رد الموصى اليه بطلت
 ان علم الموصى والا فلا ولو عجز ضم الحاكم ولو فسق وجب
 اراد التراد

عزله

عزله واقامة عوضه وتصح الوصية بالولاية لمن يستحقها
 كالوالد والجد له ولو اوصى بها على اكبر اولاده لم
 يحز ولو اوصى بالنظر في مال ولده وله اب فالولاية
 للجد دون الوصي ^{اراد الولاية} ومن يتولى مال اليتيم اجرة مثله و
 لو اوصى اليه بالنظر في بيتي خاص لم يتعد غيره ولو مات
 بغير وصي فالولاية للحاكم ولو جاز لبعض المؤمنين
 ولو اذن للموصى ان يوصى جاز والا فلا على رأي والوصي
 امين لا يضمن الا بتفريط او مخالفة الموصى ويجوز له
 استيفاء دينه من تحت يده من غير حاكم وان كان له
 حجة وان يشترى لنفسه من نفسه بمن المثل **المطلب**
الثالث في الاحكام وتجب الوصية على كل من عليه حق
 واما اثبت الوصية بالولاية بشاهدين عدلين و
 يقبل في الوصية بالمال شهادة واحد مع اليمين و
 شهادة اربع نساء في الجميع وواحدة في الربع واثنين
 في النصف وثلاث في الثلث اربع واثنين من اهل
 الذمة ولا يقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه
 ولا فيما يحرضه الولاية ولا اعتبار بما يوجد بخطم
 ولا يقبل شهادة الموصي

تعذر

وله ثلثه اخا من الكسب ولو كان على السيد دين يستغرق^{العبد}
 القيمة والكسب فلا عتق ولو كسب مثل قيمته وعلى
 السيد مثلها من نصفه ونصف كسبه في الدين^{العبد}
 وعتق ربه وله ربع كسبه وللورثة الباقي ولو اعتق
 المستوعب وقيمت عشرة ثم كسب عشرة ومات قبل مو^{ارثته الموصى}
 لاه شيء من نفسه ومن كسبه مثله لولده وللسيد ومن
 شيئاً يساو يان ماله من نفسه فيقسم العشرة اثلاثا للابن
 ثلثها وللسيد الثلثان وعلم عتق ثلثه ونكاح المريض مشروط
 بالدخول فان مات قبله بطل ولدمهر ولدميراث وان دخل
 استقر المهر والميراث **ويكره** ان يطلق فان فعل ورثته^{ارزوجه}
 الى سنة في البايين والرجعي ما لم يبرء او يتزوج بغيره و
 يرثها هو في الرجعية ما دامت في العدة ولا يرثه في
 اللعان ولا في الخلع والمبارات ولا مع سؤاها ولا
 اذا كانت امه وقت الطلاق ثم اعتقت او ذمية فا
 سلمت ولو ادعت وقوعه في المرض قبل قول الوارث^{ارزوجه}
 مع اليمين ولو طلق اربعاً وتزوج باربع ودخل بها
 ورثته الثمان الثمن بالسوية ولو كانت المريضة حية من

الثلث

والذي يدين في الدين

النكاح على خمسة اقسام واجب ككسب
 من يخاف من الزنا ومنه كسب ككسب ولا يخاف وقوعه
 في الزنا ورغبته فيه ومباح ككسب ككسب الزوجة
 زوجة اخرى ومكره ككسب الزانية والعقيم
 ومحرم ككسب من لا يقدر على الجماع كالنفسى
 والمجنون شرح

الثلث فان خرج صحته وانعتق بالاداء وان لم يكن سواه
 صحته في ثلثه وبطلت في الباقي ولو كانت في الصحة ثم
 اعتقه او ابرأ في المرض من مال الكتابة اعتبر الاول^{ارزوجه}
 من قيمة ومال الكتابة فان خرج الاقل من الثلث عتق
 وان قصر الثلث عتق بقدره وسعى في باقي الكتابة فان
 عجز استرقوا بقدر الباقي **كتاب النكاح وفيه مقاصد**
الاول في اقسامه وهي ثلثة الاول وفيه مطالب الاول
في ادائه يستحب النكاح خصوصاً مع شدة الطلب
 ولو خاف الوقوع في الزنا وجب واختيار البكر الولد العفيف
 الكريمة الاصل وصلوة ركعتين والدعاء والاشهاد
 والاعلان والخطبة وايقاع العقد ليلاً وصلوة ركعتين
 عند الدخول والدعاء وأمر المرأة بذلك ووضع يده
 على ناصيتها والدعاء والدخول ليلاً والتسمية عند الجماع
 وسؤال الله تعالى الولد الذكر السوي والوليعة عند
 الزفاف ويجوز اكل ما ينثر في الاعراس مع العلم بشاهد
 الحال بالاباحة ويملك بالادخل ويكره ايقاع العقد
 القمر في العتق والجماع ليلة الخوف ويوم الكسوف

النكاح في اللغة التقابل وفي عقد ثمة السلطة
 ومجانزة الوطى وقيل بالقبول على
 النكاح في اللغة اصطلاح يطلق على العقد
 اذا تقابل وفي الدخول اليه واقتلعه في انه
 المخصوص وعلى الدخول ومجانزة العقد
 مشترك او حقيقة في الدخول ومجانزة العقد
 وقيل بالقبول على

غير اذنها

وعند الزوال والغروب قبل ذهاب الشفق وفي
المحاق وبعد الفجر الى طلوع الشمس وفي اول كل ليلة
من الشهر الا رمضان وليلة النصف وفي السفر مع عدم
الماء وعند الرجح السوداء والصفراء والجماع عاريا و
عقيب الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ولا يكره عقيب
الجماع والجماع وعنده من ينظر اليه والنظر الى خرج
المراة حالة الجماع ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي
السفينة والكلام بغير الذكر وان بطرق المسافر امانه
ليك ويجوز النظر الى وجهه من يريد تزويجها او غيرها او تكرار
من غير اذن والى امة يريد شراؤها والى اهل الذمة
شعورهن بغير ريبة والى مثله عد العورة او التلذذ
والى جسد الزوجة باطنا وظاهرا وعورتها والى المحارم
عد العورة والمرأة النظر الى الزوج وعورته ومحارمها
عد العورة ولا يجوز النظر الى الاجنبية الا للحاجة
والطبيب ان ينظر الى عورة الاجنبية ولا يجوز للمرأة
ان ينظر الى الاجنبي وان كان اعى ولا للخصي النظر اليها
ولا للاعوى سماع صوت الاجنبية ويكره العزل عن الحرة

غير اذنها

غير اذنها ويجب به دية النطقة عشرة دنانير ولو عزل
عن الامه فلا شيء ويجرم الوطى قبل ان تبلغ المراة
سعا ولا تجرم به الامع الا فضاء وان يترك وطى
الزوجة اكثر من اربعة اشهر **المطلب الثاني في**
الركائ وهي الصيغة والمتاع قدان **الركن الاول**
الصيغة ولا بد من الايجاب والقبول بصيغة
الماضي بالعربية مع القدرة والايجاب زوجك
وانكحتك ومعتك ولو قال تزوجنيها فقال زوجك
قبل صح وكذا قيل لو قال اتزوجك فيقول زوجك
ولو قيل له زوجت بنتك من فلان فقال نعم كفي في
الايجاب ولو قدم القبول صح ويكفي الترجمة بغير
العربية مع العج والاشارة معه ولا ينعقد بالهبة
والقليل والادبحة **الركن الثاني المتعاقبان**
وليشترط فيها التكليف والحرية او اذن المولى فلا
اعتبار بعقد الصبي والمجنون والسكران وان افاق

واجاز ويكفي عبارة المراة الرئيسة ولو اوجب
لمرجع او انمي عليه قبل القبول بطل وكذا القبول

اجاز المجنون والسكران في العقد الا ان

الصقة الايجاب

بسم الله الرحمن الرحيم

لو قدم ولا يشترط الولي في الرشيدة ولا الشاهد
ولو اوقعه سراً ونكاحه صحيح ولا يشترط تعيين الزوجة
فلو زوجه احدى بنتيه لم يصح ولو زوجه الاب باحد
بناته ولم يسمها في العقد بل قصد معينة واختلفا في
المعقود عليها فالقول قول الاب لان كان الزوج رهن
والابطل ولو ادعى احد الزوجين الزوجية وصدة
الاخر حكم به وتوارثا والا فنفق المدعى الى البينة وحكم
عليه بتوابع الزوجية ولو ادعى اخر زوجية المعقود
عليها لم يلتفت الا بالبينة ولو اقام بينة بزوجية
امراة واقامت اخرا ببينة بائنها الزوجية قدم بينة
الزوج ما يخل بالاخري او يقدّم تاريخ عقد ها ولو
اذن المولى في ابتاع زوجته له فالعقد باق ان قلنا
ان العبد لا يملك بالتقليد والابطل ولو تحرر بعضه
فاستراها بطل العقد **المطلب الثاني في الدوليا**
وفيه فصلان الاول في اسباب الولادة وهي اربعة
الاول الابوة وفي معناها الجدوة وتنفيد ولادة
الاجبار على الولدين الصغيرين والمجنونين سواء

احد الزوجين

البكر

بسم الله الرحمن الرحيم

البكر والشيب ولا خيار له ما بعد بلوغها ورشد ها
يتوارثا ولا يثبت ولادتها على البالغة الرشيدة
وان كانت بكر ا على راي ولا يسقط ولادة الجديعت
الاب على راي وتزول ولادة الابوة بالارتداد **الثاني**
الملك والمالك اجبار العبد والامية على النكاح ولا
خيار لها معه وان كان كبيرين رشيدين وليس لا
حد بها العقد الا باذن المولى فان باذر ابد وزنه
على الاجازة على راي ولو اذن المولى صح وعليه
ونفقة زوجته وله مهر امته ولو كانا مالكا فنفق
الى اذنها او اجازتها فان عين المهر والا فنفق الى
مهر المثل فان زاد تبع بالزائد بعد العتق وفي زوال
ولادة المولى بارتدادها عن غير فطرة اشكال ولو حق
العبد لم يكن له الفسخ ولا لزوجه وان كانت امية
لواعقت الامية كان لها الفسخ على الفور وان كانت
تحت حر على راي ولو اعتقا معا تخيرت الامية خاصة
الثالث الوصاية ولا يثبت ولادة الوصي على الصغيرين
وان رفض الوصي على النكاح على راي ويثبت ولادته

الزوج

وفي هذه المسئلة خمسة اقوال الاول قبل ان الاب والجد
وليان على النبت وان كانت كبرا والثاني قبل ان
لها عليها وان كانت كبرا والثالث قبل ان
بين الولي والبيت بحيث انه ان كانت لا ينفق
اخذا ان ينفق به والرابع قبل ان كان
بطل عقد دائم عبدا وان كان منقطع
بيد الولي وان كان دائم عبدا

حيث ان الملكية باقية فلا ارتفاع لولاية ومن
جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا

باب في النكاح

على من بلغ فاسد العقل مع الحاجة **الرابع الحكم** وحكم
الحاكم حكم الوصي في انتفاء ولادته على الصغيرين وثبوتها
على المجنونين مع الحاجة ولادته لغيره ولو كالم
والعصبية وليس المحجور عليه للتبذير التزويج الا
مع الضرورة فيستأذن الحاكم فان عقد بدونه بمنزلة
صحح والابطال الزايد **الفصل الثاني في الاحكام لزوج**
صغيرين غير الاب والجد كان موقوفا فان اجاز بعده
البلوغ صحح والا فلا ولو اجاز احد بهامات الاخر قبل
البلوغ بطل ولا مهر ولا ارث ولومات المحض تبلغ
الاخر اختلف مع الاجازة على عدم الطمع وورث ويستحب
للبالغة ان تستأذن ابائها ومع عدمه توكل اخاها استجبا
ولو تعددوا وكلت الاكبر واختارت من يختاره الا
كبر ولو وكلت اخوها فاقع عقد بين شخصين
الاول فان دخلت بالمناخ فرق بينهما والزمان المهر وحقق
به الولد واعتدت الى السابق ولو ادعى الزوج عدم
قدّم قولها مع اليقين وليس لو كليل الرشيدة ان يزوجه
من نفسه الا بالاذن والجد ان يزوجه من ابن ابنة
مباشرة

سنة من بعد بلوغها في النكاح والى غيرها من النكاح

النكاح الاول

الاخر

باب في النكاح

الاخر ولها الاعتراض بعد البلوغ لزوجها بدون
مهر المثل او بالمجنون او الخصى او العنينة وكل الزوج
الطفل بذات عيب ولو زوجها بمملوك لم يكن لها
وكل الزوج وجه بمملوك على رأي ويكفي في اذن البكر
السكوت وتكلف الشيب النطق ويجوز ان تزوج
البالغة نفسها من غير ولي ولا ولادة للكافر والمجنون
والمعنى عليه وان زال المانع عادت الولادة ولا يحل
من تحرر بعضه ولو اختار الاب زوجا والجد آخر قدّم
اختيار الجد فان عقد اقدم السابق فان اقرنا قدم
عقد الجد ولا يجوز نكاح الامة الا باذن مولاه
في الدائم والمنقطع وان كانت امراة على رأي وولد
الرقيقين رق لمولاهما فان تعدد فالولد بينهما ولو
شرطه احد هما ملكه وان كان احد ابويه حر اتبعه
الولد الا ان يشترط المولى الرقية ولو تزوج الحر الامة
بغير اذن المالك ووطئها قبل الرضا عالم بالتحريم فهو الزوج
ذان وعليه الحد والمهر ان اكرهها او كانت جاهلة
والولد رق ولو كانت عاملة فمختارة فلامهر وحل
امر الامة

الامانة

ولو كان جاهلاً بالتحريم أو حصلت شبهة فلا حد ولا
 مهر عليه والولد حر وعليه قيمة مولاه يوم سقط حياً
 وكذا الواحدة الحرة فبعد عليها ولو غر عن القيمة تسع
 وان امتنع قيل ينفقهم الامام من سهم الرقاب ولو تزوجت
 الحرة بعد غير اذن عالمه بالتحريم فلا مهر ولا نفقة و
 الولد رق ولو كانت جاهلة فالولد حر ولا قيمة عليها
 ويتبع العبد بالمرء ولو تزوجت بامة غير مولاه باذن
 منهما فالولد لهما ولو اذن احد هما فالولد للآخر ولو
 زنا فالولد لمولى الامه ولو زوج عبده بامته سجد
 ان يعطيه المولى شيئاً من ماله ولو اشترى حصاة
 من زوجته بطل العقد وحرم وطئها وان اباحه الشريك
 او اجاز العقل على رايه وكذا لو كان الباقي حراً المحل
 له العقل ولا اباحه ولا متعة في ايامها على رايه وطلاق
 العبد بيده وليس للمولى اجباره عليه ولا منع له الا
 ان يزوجه بامته فالطلاق بيد المولى وله الفسخ بغير
 فدية في الطلاق على رايه ولو باعها المالك بعد طلاق
 الزوج اتمت العدة وكفيت الاستبراء ويكره وطئ الفاجرة
 كذا في بعض النسخ

في تزويج المملوك
 في تزويج المملوك
 في تزويج المملوك

الفاجرة ومن ولد

ومن ولد من الزنا ويجوز وطئ الامه وفي البيت
 غيره والنوح بين اثنين ويكره ذلك في الحرة
 الثاني في المتعة وفيه مطلبان الاول في الزنا
 هي اربعة الاول العقد فلا يجاب زوجك وانكحك
 ومتعتك مدة كذا بكذا او كل ما ينفق بالتعليك ولا
 الاجارة والهبة والعارية والقبول قبلت ورضيت
 وشهرها ويجوز نقد يم ويشترط المصنى على رايه وصورة
 من اهلها وللولى الانكاح متعة الثاني المحل ويشترط
 اسلام الزوج او كتابتها على رايه وليس للمسلمة
 ان تتزوج بغيره ولا يجوز الاستماع بالوثنية ولا الثانية
 ولا بالامه لمن عنده حرة بغير اذنها ولا بنت
 امرأة وبنت اجنبا من غير اذن العمه والخالة ويجب
 المؤمنة العفيفة وسؤالها ويكره الزانية والبيكر اذا
 خلّت من اب فان فعل كره اقضا ضيها وللرشيكة
 ان يعقد بغير اذن الاب ولو اسلم الكتابي عن مثله
 لم يفسخ العقد ولو اسلمت قبله اعبرت العدة
 فان اسلم فيها فهو احق بهما مع الاجل والابطل ولو اسلم البقاء
 امر الزوج

في تزويج المملوك
 في تزويج المملوك
 في تزويج المملوك

احد الحرمين بعد الدخول اعتبارت العدة والاجل فان
 خرج احد منهما قبل الاسلام الاخر بطل ولو اسلم و
 عنده حرة وامة ثبت عقد الحرة دون الامة ^{النفقة} الامة
 رضاها الاجل فلو اخل به بطل على راي ويشترط
 تعيينه بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ويجوز اتصاله ^{الاجل}
 وتأخره ولو اطلق انصل ولو لم يدخل حتى يخرج فلها ^{الاجل}
 المهر وحزبت من العقد ولا يصح المرة والمرة ^{دخول بغير زوج} والمرة
 المرات من دون الاجل الرابع المهر ولو اخل به
 بطل ويشترط ان يكون مملوكا معلوما ولو بالمشاهدة او
 الوصف ولا تقدر فيه الاما ترا ضيا عليه ولو
 هبها الاجل قبل الدخول استحققت النصف ^{امر المهر} وبعد ^{امر الزوج}
 الجميع الا ان تمتنع عنه بعض المدة فيسقط بنسبة ^{امر المهر}
 المتخلف ولو ظهر فسد العقد فلا مهر قبل الدخول ^{امر الزوج}
 وبعده ^{امر الزوج} لهما المهر مع جهلها **المطلب الثاني في الاحكام**
 اذا شرط السبايع في العقد لزم لا قبله ولا بعده ويجوز
 اشتراط الاتيان في وقت معين والمرة والمرة ^{امر الزوج}
 والعزل بدون اذنها ويلحق الولد به وان عزل ^{امر الزوج}
 جازمه عزل متى ^{امر الزوج}

ولا يقع بها

ولا يقع بها العان على راي ولا طلاق ولا ظهار على
 راي ولا ميراث وان شرط لها على راي وعقدتها
 بانقضاء الاجل والدخول حيضتان ولو لم تحض
 وهي من اهلها خمسة واربعون يوما وبالوفاة وان
 لم يدخل باربعة اشهر وعشرة ايام والامة بشهرين
 وخمسة والحامل بابعد الاجلين **فيها** ^{النفقة} **الثالث** في النكاح
 الا ما يستباح وطهرت بالملك والعقد والاباحة فالنظر
 في امور ثلاثة **الاول** ^{امر الزوج} **المطلب** يستباح به الوطى ان
 استغنى ^{امر الزوج} ولا يخفى في عدد ولو كانت مشتركة لم يحل
 له وطهرها بالملك ويحل بالتجليل من الشريك على راي
 فان وطهرها قبله وحملت خد مع العلم بالتحريم وقوم
 عليه حصص الشراك في الامم والولد ويجوز الجمع بين
 الامم والبنت في الملك ويجرم في الوطى فان وطى احدهما
 حرمت الاخرى مؤثدا ولا تحرم الامم بملك البنت ويجوز
 لكل من الاب والابن تملك من وطهرها الاخر ويجرم
 وطهرها ولا يجرم وطهرها بملك الاخر من دون الوطى
 وليس لاحدهما وطى مملوكه الاخر الا بعقل او اباحة ^{امر الزوج}
^{امر الزوج}

نعم للادب ان يقوم مملوكه ابنة الصغير ثم يطؤها
 بالملك ولو وطى احد هامن غير شبهه فهو زاني
 ولا يحرم على المالك ويحسد الابن خاصة ويعتق ولد الابن
 على الاب لو وطى بالشبهة لا بالعكس وعلى الاب فله
 اللدني فتعتق وتحرم المملوكه لزوجها والنظر الى ما يحرم
 على غير المالك ما لم يفارق وليس للمولى فسخ العبد بدونه
 بيعها في غير المشتري فلو اشتريها من زوجة فاجاز ولم
 يفسخ مع العلم استقر عقد الزوج فان فسخ على الفور بطل
 وكفاه الاستبراء مع الدخول والمالك باحد الوجه لا يحل
 التكاخ قبل الاستبراء بحضرة او خمسة واربعين يوما
 ان تاخرت الا ان يملكها حايضا او من امرأة او آيسة
 او حاملا او يجبر الثقة بالاستبراء او يعتقها ويعقد
 عليها ولو وطىها واعتقها حرمت على الغير قبل العدة
النظر الثاني في العبد وانما يصح باذن المالك ولا
 يشترط التخصيص فاذا اطلق تخيرت في تعيين من
 شأت ويجوز ان يجعل عتقها صداقها او يبدل بالعق
 على رأي فان استولدها وافلس بالثمن وماتت فاما
 المالك

مملوكه الاخرى

جاء في القصة التي فيها العبد
 يشترط ان يكون العبد
 لا يشترط ان يكون العبد
 لا يشترط ان يكون العبد
 لا يشترط ان يكون العبد
 لا يشترط ان يكون العبد

حزان

حزان على رأي فان طلقها قبل الدخول رجع نصفها رقا
 فان باع الامة بطل العقد تخير المشتري بين الفسخ و
 الامضاء على الفور وكل العبد وان كانت تحتكم
 حرة ولو كانا مالكا فباعها على اثنين مذكرا منهن المنة بين
 الخيار ولو بيعا على واحد تخير ولو باع احدهما فلكل
 من المشتري والبايع الخيار والمهر للبايع مع الدخول
 سواء اجاز المشتري او لا وقبله لادهر مع فسخ المشتري
 ومع الاجازة فالمهر له ولو باع العبد تخير المشتري
 فان فسخ فعلى المولى نصف المهر ولو باع ثم ادعى المالك
 ان حملها منه لم يطل البيع والحق السبب **النظر الثالث**
في الاباحه والصريح التحليل والاباحه على رأي ولا
 يستباح بالعارية وهل يستباح بهيمة الوطى او تسويغه
 او تمليك الا قرب عدم ذلك وهي ملك منفعة لا عتق
 ويجوز ان يبيع امته وام ولد له ومكبرته لمكوكه و
 لغيره ولا يجوز استباحه ما خرج عن اللفظ فلو اباح
 في التقييل حرّم غيره ولو اباح الوطى حل التقييل وشبهه
 ولو اباح الخدمة لم يوطأ وبالعكس وولد التحليل حر

بغير اذن المالك

في الاباحه

المولى لو باع الوطى لم يفسد

اقول في المناسحات قوله من اصل واحد صورة اربع الاول ان يتجدد الوارث والاستحقاق الثاني
ان يتخلف الثالث ان يتجدد الوارث ويتخلف الاستحقاق الرابع ان يتخلف الوارث ويتجدد الاستحقاق
فالاول وهو ان اتحادهما كالوخلف الميت ثلثة اخوة فاصل الفريضة ثلثة اسهم وكل واحد منهم ثم مات احد
الاخوة وخلف اخوه من السهم الواحد لا ينقسم عليهم فيضرب الاثنان في اصل الفريضة ويؤثثة بثلثة ستة فيأخذ
كل واحد منهما سهما من ثلثة الارث من الفريضة الاولى وللميت سهمان ينقسم بينهما فيأخذ كل منهما ارث
الميت ثلثة فلهما يتجدد الوارث والاستحقاق لان وارث الميت الاول هو وارث الميت الثاني وكل منهما
يأخذان بالاخوة والثانية وهو اختلافهما كالوخلف الميت اخوين ثم مات احدهما وخلف الابن فالفريضة الاولى
من اثني عشر لكل اخ سهم والسهم الواحد الذي للاخ الذي مات قبل القسمة لا ينقسم على ابنتين فينقسم على
اثنتين فيضرب الاثنتين في الاثني عشر اربعة اسهم للولد من الذي للميت الثاني سهمان لكل واحد سهم يبقى
سهمان يأخذهما من الميراث الاول فهما يتخلف الوارث والاستحقاق لان وارث وارث الاول
هو الميت الثاني والثاني ابناه وبما يغرسهما والاستحقاق الاول كان بالاخوة والثاني بالنسبة والثالثة
وهو اتحاد الوارث واختلاف الاستحقاق كالوخلف الميت زوج وثلثة اولاد ابن منها ثم مات احد الاولاد
وخلف اخوه وجدة فالفريضة الاولى من اربعة وعشرين للزوج ثلثة وكل واحد من اولاد الابن سبعة
اسهم وللمات احد الاولاد وورثة الاخوان والجددة ونصيب الجدة من تركته خمس سهم للميت لان
الجدة كالأخت والجد كالاخ وكل واحد من الاخوين خمس فينقسم السبعة فيخرج الخمس ضرب الخمس
في اربعة وعشرين تبلغ مائة وعشرين للزوج خمسة عشر وكل واحد من الاولاد الابن خمسة وثلاثون
سهما ومن نصيب الميت الثاني يأخذ المرأة التي هي جدة لهم سبعة اسهم من خمسة وثلثين سهما وكل
واحد من ولدين ابن الميت الاول اربعة عشر من الميت الثاني وخمسة وثلاثون من الميت الاول
فيكون لكل واحد من ولد الابن تسعة واربعون وللزوجة التي هي جدة ولدى الابن اثنان وعشرين
سهما فهما يتجدد الوارث واختلاف الاستحقاق لان الاولاد الثلثة ورثة من الفريضة الاولى بالنسبة
ومن الثاني بالاخوة والمرأة ورثة من الفريضة الاولى بالزوجة ومن الثاني بالجدة ودة الرابعة هو
اختلاف الوارث واتحاد الاستحقاق كالوخلف الميت ابوين وولد ثم مات الولد وخلف ولد الفريضة
الاخر ستة يأخذ الابوين سهمين وولد الميت اربعة اسهم الثاني هو ولد الميت وهو عين حصته
ابيه فهما يتخلف واحد وهو النبوة لكن الوارث مختلف لان الوارث الاول هو الميت ووارث
الثاني غير ابية فاطرب الوقت ان كان بين الفريضتين وفق مثل ان يموت انسان وخلف ابوين وزوجة
ثم مات الام عن سنت بنات والمسئلة الاول من اثني عشر نصيب منها اربعة وهناسة وبين
الاربعة والستة توافق بالنصف فالضرب وفق الفريضة الثانية وهو ثلثة في الفريضة الاولى وهي
اثني عشر بثلثة ستة وثلثين نصيب الام منها اثني عشر وورثها ستة فكل واحد منها سهما حاشية

ان اراد الابن
له
ان يتردد
في
الزوجة
او
الابن
او
الابن
او
الابن

ان اراد
الزوجة
او
الابن
او
الابن
او
الابن

المالك

٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩

حوان على راي فان ط
فان باع الامه بطل
الامضاء على الفور
حررة ولو كانا مالكا
لخيار ولو بيعا على وا
من المشتري والبايع
سواء اجاز المشتري
ومع الاجازة فالمرأ
فان فسخ فعلى المولي
ان يحملها منه لم يطل
في الاباحه والفرج الي
يستباح بالعارية وهل
او تحملكه الاقرب عدم
ويجوز ان يبيع امته وا
لغيره ولا يجوز استبداد
في التقييل حرمة غيره ولو اباح الوطى حل التقييل وسبيله
ولو اباح الخدمة لم يوطأ وبالعكس وولد التحليل حر

ان اراد
الزوجة
او
الابن
او
الابن
او
الابن

ان اراد
الزوجة
او
الابن
او
الابن
او
الابن

المالك

ان اراد باع الوطى لم يوطأ

المفصل الرابع في تفصيل السهام وكيفية الاجماع
السهم المنصوص عليه في النكاح هو فرض البنت الواحدة
والأخت الواحدة للابوين والابن اذا انفك عن ذمها وولدت الزوج
مع عدم الولد وان نزل الربع وهو سهم الزوج مع الولد وان نزل سهم الزوج
مع عدم الولد والنسب وهو سهم الزوج خاصة مع الولد وان نزل والابن
سهم البنتين فضا مع عدم الولد ذكرا او انثى فضا مع الابوين او الابن
مع عدم الاخ من قبل والثلث سهم الام مع عدم الولد وعدم من يجبهان من
خوت وسهم الابنتين فضا مع عدم الام ولد الام والثلث سهم كل من الابوين
مع الولد وان نزل وسهم الام مع اخيهن بالاخوة وسهم الواحد من ولد
الام ذكرا كان او انثى والنصف يجمع مع مثل كالأخت والزوج ومع الزوج
كالزوج والميت والأخت والزوج يجمع مع الميت كالميت والزوجة ولا يجمع
مع الميت لاختلاف العول بل يدخل النصف على الاخوين دون الزوج ويجمع مع
الميت كالام والزوج ومع السدس كالميت والام ويجمع الزوج مع الثلث كالزوج
والبنتين والزوج والأختين ومع الثلث كالزوج والام ومع السدس كالزوج
دائم وبنت وزوجة وأخت لأم ولا يجمع مع الثلث ويجمع مع الثلث كالميت
الزوجة والبنا والسدس كالميت كالميت البنتين لم يجمع مع الثلث ولا الثلث
مع الثلث تسعة ويضم بالقرابة كزوج وابوين ويضم ان الفريضة قد يكون
وفق السهام فلا يحد وقد تزيد وقد ينقص فاذا زادت الفريضة على الفرد
فان كان هناك مساهمة فلهن فيأخذن بالقرابة كما يكون وزوجة او زوجة
للأم الثلث وللزوج النصف او للزوجة الربع والميت للاث فان كان
هناك اخوة يجزون فللأم الثلث والسدس والميت بعد الزوجين للابن وكان
واحد وزوجة او زوجة للابوين الثلثان وللزوج الربع وللزوجة الثلث
واحدة للولد كزوج او زوجة واخوة في الأم واخوة في الابن او زوجة
الابن للزوج النصف او للزوجة الربع والاخوة من الأم الثلث والبنا
لزوجين بالابوين لم يكن مساهول العدم يرث بالتعصيب

ولا يحسن بل يرد إلى قربة ذواته من حيثة فروضهم على الزوجين
فلو طلق أبوين وبناتاً وأخواتاً في الألبان الشدة واللينت
الصفى ولا ينسب إلا في نكاحه باليدس على الألبان والبنات أخا
واذا انقضت فإن كان بسبب وصية بنت العور وإن كان بسبب
لم ينسب لاسيما إن تزوجت الله تعالى ما لا يعرفه وإنما ينقص
الفرقة بغير الزوج أو الزوجة أما مع البنت أو البنت مع
الأخت أو الأخوة من قبل الأبوين أو الألبان مع يدخل النقص
على البنت أو البنات وعلى الأخت أو الأخوات من قبل الأبوين
فإنهما معا دون باقي الورثة فلو طلق زوجاً وابنتين وبناتاً
فلم يلبون الترسان ولو طلق الزوج كما والبنات للبنت وكذا
لو كان يريد منها مع الأبوين أو أحدهما والزوجة وكذا مع
ابوين وبنين وكذا مع الأخوين من الأم وأخوين من
الأب أو الأخت وكذا مع أخت لأب أو أخت من قبل الأم
مع أخوين من قبل الأم
من قواعد الإسلام

حزان على راي
فان ياع الامه
الامضاء على
حرة ولو كانا
الخيار ولو بيعا
من المشتري و
سواء اجاز الم
ومع الاجازة و
فان فسخ فعلى
ان حملها منه لم
في الاباحه والتم
يستباح بالعارية
او تمليك الاقرب
ويجوز ان يبيع ام
لغيره ولا يجوز اس

وفي التقييل حرم غيره وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولو اباح الخدمه لم يطأ وبالعكس وولد التحليل حر
اراد بيع الوطى لم يخرجه

وهي
ان
تقوله امر الابن
دب قلله
ما يحرم
عبد بدو
اولم
ورطل
ولا يحل له
يوماً
يسة
يقدر
العدة
ولا
من
زوج
فيها
م
ان

في عقد النكاح لا بد من العلم والرضا
 والرضا لا يكون الا بعد معرفة العيوب
 والعيوب لا يكون الا بعد فحص العيوب

الا ان يشترط المولى ولا يمتنع على الادب على راي
المطلب الثاني في الصلوات وفيه مطالب
الاول كل ما تصح تملكه عينا او منفعة و
 ان كان اجارة الزوج نفسه مدة معينة صح
 قل او كثر ولو اسلم الزميتان او احد هما بعد
 العقد على خير وجبت القيمة ولو قبضت كافر
 صح ولو عقد المسلم عليه صح ولها مهر المثل مع
 الدخول على راي ويشترط تعيينه بما يرفع الخلاف
 فان اجهل فسد ولها مهر المثل مع الدخول وان لا
 يتضمن اثباته نفيه كما لو اصدق الحرة مرقبة عبده
 وتلفي المشاهدة وان حمل وزنه ولو تزوجها على
 خادم او بيت او دار فلها وسط ذلك ولو تزوجها
 على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم فحسمائه درهم
 ولو تزوجها مهر واحد فسط على مهر المثل على راي
 وكذا الوجب ثلثين تزويج وبيع في عوض ولا يلزم الزوج
 ما يستحقه للادب غير المهر او مهره على راي ولو اصدقها
 تعليم سرقة علمها الجايز فان طلقها قبل الدخول رجع

زوج عبده حرة وجعل صداقها رقبته
 عبده فانه لا يجوز له ان يزوج مرقبة
 العقد تملكها للعبد ويلزم من ماله عليها
 له بطلان العقد ع
 كما لو تزوج المولى حرة بعبده وجعل رقبته
 العبد مهرها ع

عليها

عليها بنصف الاجرة ان علمها والادرجت هي
 وكذا الصنعة وحده لا يستقل بالثلاوة ولو
 نسيت اية الاولى قبل المهر يجب اعادة التعليم
 ولو تعلمت من غيره او تعدت رجعت بالاجرة
 ولو بان الخلع خيرا فالوجه ان لها مثل الخلع وكذا
 لو بان العبد خيرا ولو وجد له عيبا فلا الرد ولو
 حدث بعد العقد فلها الارش ولو تلف قبل القبض
 فلها القيمة وقت التلف ولو عقد سرا وجها بمهرين
 فالصحح الاول ويستحب تقليله ويكره تجاوز
 السنة والدخول قبل تقديمه او بعضه او هديته
 ولها الامتناع من الدخول قبل قبضه وان كان
 معسر لا بعد الدخول على راي وليس لها الامتناع
 لو كان موجلا او امتنعت ثم حل وانما يجب بعد
 بدل له لو كانت مهتاة للاستمتاع فلا تسقطه الى
 المحبوسة او الممنوعة بعد زواجه فاعليه
 له لها للتنظيف والبلوغ والصحة لا للمهر او الحيف
 فانه يستمتع بمادون الفرج **المطلب الثاني في النكاح**

الثاني
 اية الثانية

يلزم تسليم
 امر الزوج من مهر

يض

وهو اخلاء العقل عن المهر بامر مستحق وهو يقع
 في الرشدة دون الصغيرة والسفينة ولو زوجها
 الولي بدون المهر المثل او مفضضة فالقربا الصحة
 مع المصلحة والامهر المثل ولو تزوجها ولم يذكر
 مهر او شرط اسقوطه صح العقد فان دخل فلها
 مهر المثل ويعتبر فيه حال المرأة في الشرف والحال
 وعادة اهلها اما المتيح او زخمائية درهم وان طلق
 قبل الدخول فلها المتعة حرة كانت او امية ويعتبر بحاله
 فالموسر يتبع بالدابة او الثوب المرتفع او عشرة دنانير
 دنانير والمتوسط بخمسة او ثوب المتوسط والفقير بالثياب
 او الخاتم وشبهه ولومات احد بها قبل الدخول و
 قبل التفويض فلا مهر ومتعة ولا عتق ولا عتق
 جاز وان زاد عن مهر او نقص فان طلقها حينئذ قبل
 الدخول فلها نصف ولو باعها مولاها كان فرض المهر
 ثلث الزوج والمولى الثاني ان اجاز النكاح فله المهر
 دون الاول ولو اعتقها فالمهر لها ان اجازت ولو
 تزوجها على حكم احد بها صح ويلزم ما يحكم به الحاكم منها

في المهر
 في المهر

المهر
 الا المهر

الا المرأة فلا يتجاوز السنة فان طلقها قبل الدخول
 الزم من اليه الحكم به ونسبت لها نصف ولومات
 الحاكم قبلها فلها المتعة على رأي ولا شيء على رأي
 والمرأة طلب الفرض ولها حبس نفسها بعد الدخول
 للفرض لا لتسليم المفروض ولو استقطبت حق طلب
 الفرض لم يسقط **المطلب الثالث في الاحكام**
 المرأة الصداق بالعقد ويصرف فيه قبل القبض فان
 طلق قبل الدخول جرح نصف عقت فله الجميع وللاب
 والجدة له العفو عن البعض وان عفى الزوج فلها امر الزوج
 الجميع وليس لوليها العفو عن حقه وان كان ديناً امر الزوج
 او تلك في يدها فالعفو براء الالهية ولو طلق بعد البيع امر المهر
 او الرهن او الكدبرة والعق او التلف وان لم يكن
 من قبلها رجع بنصف مثله في المثل وب نصف القيمة
 في غيره وتلزمها اقل الامرين من القيمة وقت العقد
 والقبض ولو تلف البعض فله نصف الباقي ونصف
 بدل التلف ولو تعيب فله نصف القيمة ولو نقصت
 قيمة السوق او زادت فله نصف العين ولو زادت

مهر الزوجة
 مهر الزوجة

بكر أو سمين أو تعلم صنعة فله نصف قيمة ما دون الزيادة
 والقاء المنفصل لها ولو دخل قبل أو دبر استقر المسمى
 اجمع في دفتته وكان ديناً عليه ولا يسقط بترك المطل
 لبة طويلاً وكذا الوفات احدى ما ولا يستقر بالخلة
 على رأي ولو ابراءته ثم طلقها قبل الدخول وخلعها
 به قبل رجوع عليها بالنصف ولو عوضها بشئ رجع
 بنصف المسمى لا العوض ولو لم يسم وقدم لها شيئاً
 ثم دخل فهو المهر إلا أن تشارطة قبل الدخول ولو
 شرط غير الشايخ مثل أن لا يمسها أو لا يتزوج بطل
 الشرط خاصة ولو بشرط أن لا اقضاض لزم فان أذنت
 بعده جاز ولو بشرط الخيار في الصداق صح ولو شرطاه
 في النكاح بطل العقد ولو يجوز بشرط عدم خروجها
 من بلدها لزم على رأي ولو بشرط زيادة المهر مع ألا
 خراج فان أخرجها إلى بلد الشرك لم يجز جابته و
 لها الزايد فان أخرجها إلى بلد الاسلام لزم الشرط
 ولو زوج ابنة الصغير الموصى فالمهر على الولد ولو
 كان فقيراً فالمهر في عهدة الأب يخرج من صلب
 امرئ الولد

النكاح



التركة سواء بلغ الولد واليس قبل موت الأب وبعده
 فان دفع الأب ثم طلق بعد بلوغه رجع النصف إلى
 الولد وكذا الوتبرع بقضائه عن البالغ وكل من وطئ
 بالسهمة فعليه المهر ولأمر الزانية فان أكرهها الزاني
 فلها مهر المثل **مسائل النزاع** لو اختلنا في قهر
 المهر أو وصفي أو في أن المدقوع مهر أو هبة أو في الواقعة
 على رأي ولا يثبت الزوج مع عينة ولو اختلفا في التسليم
 أو قالت غلشتي غير المهر أو غير إقامة بئنته بالعقد
 مرتين فادعى التكرار قدم قول المرأة مع اليمين ويلزم
 في الأخير مهران على رأي ومهر ونصف على رأي ولو ادعى
 السحبة فأنكرها فالقول قوله ولو أنكرها أصل المهر
 بعد الدخول فالوجه مهر المثل على رأي ولو قال صدقتك
 العبد فقالت بل الأمه تجالفا وثبت مهر المثل مع
 الدخول ولو كان دعواه أصلاً في أيها فكذلك ويعق
 عليه وفيه **المفصل الثالث** في طلاق وفيه مطلبان
الاول في المحرمات بالنسب والرضاع وهي ثمانية
 الأم وإن علت والبنت وإن نزلت وبنات الابن

عت

فقال بل أمها

المراتب
كما خون اخذ الاضيق فان كان
الارضع والرضع من ام ابية فهو
علم او عمة وان الرضع من ام
اه صلا خالا او خالة
المراتب وحسب ما يردى

النزوح الآخر والنزوح القبيح

بلين اضرحت عليها ولو تزوج كل من الزوجين ^{حجة}
الاخر بعد طلاقها ثم ارضعت احدهما الاخرى حرمت ^{الكبيرة}
عليهما والصغيرة على من دخل بالكبيرة ولو ارضعت
زوجته من امه او ابنته وشبههما حرمت وسقط
مهرها الا ان يكون المرضعة تولدت الارضاع فعليها
القضاء ولو ارضعت كبيرة الزوجين صغيرتهما حرمتا
والا ^{مع الدخول} بالكبيرة ولو ارضعت الزوجا الكبيرتان ^{حرمت}
كلهن ولو ارضعت امه الموطوءة زوجته حرمتا ^{وليس}
اختيار المسئلة العاقلة الوضوء للرضاع ^{ويكون الكافرة}
فلو فعل منعها من الحز والخنزير ومن ولدت بالزنا وحكم ^{حكم}
على المقر بالرضاع في حقه ولا تسمع الشهادة به الا مقصدا
ولو شك في العبد فلا تحرم ولو شك في وقوعه بعد ^{الزنا}
غلب اصل الاباحة على اصل البقاء ولا تحرم المرضعة على
اب المرتضع ومن نكح رضيعه حرم عليه المرضعة ولا
تحرم اقرار الولد من الرضاع ^{المطلب الثاني في باقي اسباب}
التحريم وفيه ابواب الاول المصاهرة ^{من عقد على امرأة}
حرم عليه امها وان علت مؤبدا وان لم يدخل وبناتها ^{ان}
وان نزلن

هذا هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة

انما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة

النزوح الثاني

وان نزلن جمعا لعينا فان دخل بالام حرم من مؤبدا ^{ان}
معق ^{عليها} وان لم يدخل على اب العاقل وان علا وابنة
وان نزلن ولو وطئ ^{احدهما} زوجة الاخر بشبهة لم يحرم
على الزوج على رأى ولا يحرم الزانية على اب الزاني وابنة
مطلقا على رأى ولا يحرم ام المزني بها ولا بنتها وان ^{تقد}
الا ان يزني بعته او خالته فان بنتها تحرم ان ابدا ان
سبق الزنا والا فلا وكذا الوطئ بالشبهة على رأى وان
لحق به النسب والنظر الى ما يحرم على غير المالك النظر اليه
لا ينشر الحرمه وان كان الناظر ابا او ابنا على رأى وحكم الرضاع
في جميع ذلك كالنسب ويحرم اخت الزوجت جمعا وبنت اختها
واختها الا ان يمين العمة والخالة فان فعل بطل على رأى
ووقف على الاجازة على رأى وله ادخال العمة او الخالة على
بنت اخيها واختها وان كرهت المداخول عليها ولو تزوج
الاختين صح السابق فان اقترنا بطلا ولو تزوجت ^{الموطوءة}
بالمالك حرمت المملوكة مادامت الثانية زوجة ولو وطئ
الاختين بالمالك حرمت الثانية على رأى ولا يجوز للرجل
ان يعقد على امه ولد الحرة ان ينكح عيها ^{الباب الثاني}
عقد كرهت امه ^{ان} ولد الحرة ان ينكح عيها ^{الباب الثاني}

كذا

الكف

انما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة
فانما هو المصاهرة من عقد على امرأة

٤
 الحلي
 من اليهود وغيرهم
 لا يملك
 في حرم على المسلم غير الكتابية دايما
 عقد من مسلمان
 وفيها قولان اقربهما جواز المنقطع
 عقد المنقطع
 الجوسية كالكتابية والصائبون والسامرة
 عند اليهود والنصارى فكما الوثني وان كانوا
 كتابي ولو اسلم زوج الكتابية بقي على كتابته
 لو اسلمت دونه قبل الدخول انفسح العقد
 امر النزوج
 في ان الكتابية تامة في

الدخول

145

عن مدخول بها وبنتها حرمتا ولو لم يدخل بها حرمت الله
خاصة ولو أسلم عن اختين تخيرا بينهما شاء أو عن امرأة
وعمتها أو خالتها إذا لم يجزرا ولو أجاز تأصح الجمع وكذا
عن حرة وامرأة ولو أسلم عن أزيد من أربع وثلاثين فسبق
اسلام أربع في العدة كان له التريض فان انتضت ولم
يزد ثبث عده عليهن ولا خيار ^{في حق} له في العدة
غيرهن كان له الاختيار من شاء من السابق واللاحق ولو
اسلم العبد عن أكثر من حرتين وثلاثين فاسلم معه اثنتان
ثم اعتق ولحق به الباقي في العدة تخيرا اثنتين لا أزيد من
السابق واللاحق ولو تقدم عتقه على اسلامه تخيرا أربعاً
ولو أسلم عن أربع مدخول بهن لم يكن له العقد على خامسة
ولا على احدى احديةهن الا بعد العدة وبقيهن على الكفر ولو
اسلمت الوثنية في تزوج باختها ومضت العدة على كفره
ثبت عده فان أسلم فيها تخيرا ولا يبطل الاختيار بموتهن
فان اختار أربعاً وماتت ثنتين ولو ماتت بعد هن قبل الاختيار
أقرع ولو مات قبلهن فعليه جمع العدة وترثه أربع ثقات
موقف حصّة الزوجات حتى يصطحن أو يفرغ أو يشرك ^{في}
هن

ولومات قبل اسلامهن لم يرثن وعليه الثقة على المسلم
في العدة حتى يختار وكذا لو أسلم قبله ^{اختار} خاتمة الاختيار
أما بالقليل مثل اخترتك أو مسكتك وأما بالفعل كالوطي أو
التقيل أو اللهس بشهوة على اشكال ولو طلق فهو اختيار
وطلقت دون الظهار والايلاء ولو اختار مرتين ما زاد على
أربع ثبت نكاح الأربع الأول وبطل البواقي ولو علق
اختيار النكاح أو الفراق بشرط لم يصح ولو قال حرمت
المختارات في ست من العشر انحصرن ولو بقي بعد الأربع
المسلمات أربع وثلاثين واختار المسلمات للنكاح صح وان
اختارهن للفرقة لم يصح ويجعل الصحة موقوفة على الأول
لو أسلمت ثمانية على توافيق وهو مخاطب كل واحدة بالفسخ
عند اسلامها تعين الفسخ في المتأخرات وعلى الثاني في المقدمات
ويجس الزوج على التعيين ولومات على أربع كتابيات وان
مسلمات لم يوقف شيء وكذا الوقال للكتابية والمسلمة
أحد يكاطلق ومات قبل التعيين **الباب الثالث العقد**
والوطي إذا التزم غبطة على أربع حراير أو حرتين وامتنين حرمة
الزنايل ولا يحل له ثلث اماء وان لم يكن معهن حرة وعلى العبد

ما زاد على حرتين او حرة وامتنين او اربع امراء ولو استكلا
 العدد في الدائم حل لهما ملك اليمين والمتعة ما اراد
 ولو طلق واحدة من كمال العقد باينا جاز له نكاح غيرها
 واختها على كراهية في الحال ولو كان رجعا حرمت الاخرى
 والاخت الا بعد العدة ولو تزوج خيسا في عقد او اثنين
 ومعه ثلث بطل واذا طلقت الحرة ثلثا حرمت الا بالمحل والا
 تحرر بطلت سواء كانت تحت حرا وعبد فان طلقت
 وان لم يدخل نسعا للعدة ينكحها بغيرها رجلان حرمت ابد او في الامة
 نظر ومن عقد على امراة في عدتها عالما حرمت ابد
 وان لم يخل وكذا ان جهل العدة والتحرير ودخل ولوله
 يدخل بطل العقد واستأنف بعد الانقيضاء فان دخل
 جاهلا لحق به الولد ان جاء لسته فبذل وطبها وفرق
 بينهما وعليه المهر مع جهلها لاعلمها او يتم علة الاول ثم
 يستأنف الاخرى ولو زنا بذات يعل او في عدة رجعية
 حرمت ابد ولو زنا بغيرها لم يحرم وكذا الواضحة امراته
 عليه وان عقد الحرة على امراة عالما بالتحريم حرمت ابد
 وان كان جاهلا فسد عدته ولم يحرم ومن اوقب
 غلاما

وان لم يدخل نسعا للعدة ينكحها بغيرها رجلان حرمت ابد او في الامة
 وان لم يخل وكذا ان جهل العدة والتحرير ودخل ولوله
 يدخل بطل العقد واستأنف بعد الانقيضاء فان دخل
 جاهلا لحق به الولد ان جاء لسته فبذل وطبها وفرق
 بينهما وعليه المهر مع جهلها لاعلمها او يتم علة الاول ثم
 يستأنف الاخرى ولو زنا بذات يعل او في عدة رجعية
 حرمت ابد ولو زنا بغيرها لم يحرم وكذا الواضحة امراته
 عليه وان عقد الحرة على امراة عالما بالتحريم حرمت ابد
 وان كان جاهلا فسد عدته ولم يحرم ومن اوقب
 غلاما

ان كان جاهلا فسد عدته ولم يحرم ومن اوقب
 غلاما

ان كان جاهلا فسد عدته ولم يحرم ومن اوقب
 غلاما

غلاما حرمت عليه امه واخته وبنته ولا تحريم لو سبق
 العقد ومن ادعى امراته حرمت عليه ابد وكذا ان
 قد زنا وهي صماء او خرسا بما يوجب اللعان **تمت** يكره العقد
 على القابلة المبرية وبناتها وان تزوج ابنة بنت زوجة
 المخلوقة بعد نفقة والتزويج بصره الام مع غير الاب
 وبالزانية قبل التوبة وبالامه مع وجود الطول للحرة و
 يحرم نكاح الامه على الحرة الا برضاها فان باءت بدون
 الاذن بطل ويجوز بالعكس فان جهلت الحرة كان لهما
 فسح عقدها ولو جمعها في عقد صح على الحرة خاصة ومن دخل
 بصية لم يبلغ تسعا فافضاها حرمت ابد وعليه الانفا
 حتى يموت احدها ولو لم يفضها لم يحرم وذات العمل
 تحرم على غيره مادامت في حيالة وعدته ان كانت ذات
 عدة **المقصود الرابع** في احوال الاختار وهو العيب والتدليس
الفصل الاول في العيب عيوب الرجل اربعة الخبث
 والنخا والبصر والقرن وهو العنل والافضاء وهو جعل
 المسكين واحدا والعوى والعرج ان بلغ الاقصاد وتنفس المرأة
 بالخبث وان كان ادوا سرا سواء تجدد بعد الوطى او كان سابقا
 غلاما

والعيب عيوب المرأة
 سبعة الخبث والخبث

بات عند الحرة اثنتين وله المبيت في بيوتهن او بيته بالشرع
 والبكر يحق لسبع والثيب بثلاث ولا قضاء وان كانتا
 اميتين ولا قسمة في الزوج **ويسحب** القرعة في تعيين
 معه والتسوية بينهما في الاتفاق والطلاق الوجه ويخص
 صاحبه الليلة بيومها والاذن لها في حضور موت ابيها
 ولو جار في القسمة قضى ولو نكحت احدى الدرع ثم بع
 استيفاء اثنتين اطاعت وفي الثالثة بقدر القسمة والثانية
 بقدر الثلث بين كل ثلث للثالثة ليلة لها وذو الزوجين
 في البلدتين يقيم عند الثانية كما يقيم عند الاولى ولو
 باذنه استحققت القضاء ويختار فيمن يتدى ولو طلق
 الرابعة بعد حضور ليلة ثم تزوجها قبل يجب القضاء
 وفيه نظر **خاتمة** يجب على الزوجة التمكن من الاستمتاع
 وتجنب المنكر وعلى الزوج الميونة فان نشزت وعظما فان
 اجابت والادبها في المصحح بان يحول ظهره في الفراش
 فان افاد والاخر بها غير مبرح ولو نشز الزمة الحاكم ايضا
 جبرها ولو استقطبت بعض حقها من نفقة وقسمة استمالة
 له حل له قبوله ولو نشز معا وحيث الشقاق بعث الحاكم

حكما من

حكما من اهل وحكما من اهلها ويجوز من غير
 ها فان اتفقا على الاصلاح فعلا من غير اذن و
 ان اتفقا على الفرقة لم يحز الا باذن الزوج في
 الطلاق والمرأة في البذل ويلزم ما يشترطه المحاكم
 من الشايخ ولو اغارها او منعها بعض حقها فبذلت
 مالا للخارج حل وليس بالراء **المطلب الثاني**
النفقة واسبابها ثلثة الزوجية والقربى والمملك وفيه فصول
الفصل الاول في نفقة الزوجية وفيه مجتات
الاول الواجب وهو ستة الطعام فقيل هل
 والحق قدر الكفاية من غالب قوت البلد فان لم يكن
 فما يليق بالزوج ويمكها الحن ومونة والطين والخبز
 واصلاح اللحم وله دفع الخبز ولا يلفها الاكل معه
 ولو دخل واستتمت تاكل معه على العادة لم يكن لها
 المطالبة بنفقة **الثاني** الاطعم ويرجع فيه
 الى عادة امثالها من اهل البلد في الجنس والقدم ولو
 تهرمت بجنس ابدله ولها اخذ الدم وان لم تاكل **الثالث**
 الاضرار اما بنفسه او بمن يستأجره او يستريه لها او يتيق

الثاني

الثالث

على خادمها ان كانت من اهلها ولا يلزمه اكثر من
واحدة وان كانت من اهلها وتخدم نفسها ولو
لم تكن من اهل الاضرار الا في المرض فيخدمها
ولو طلبت مستحقة الخدمة نفقة الخادم لتخدم
نفسها لم تجب الاجابة وله ابدال خادمها المأ
لوفه لغير ربية واخراج ساير خدمها الا الواحدة
اذ ليس عليه سكنها ههنا مع منع ابويها من الدخول
ومنعها من الخروج **الرابع** الكسوة وهي في الصيف
قيص وسراويل وخمار وفلعبت ويزيد في الشتاء الجبة
للقطة والخفاف للنوم ويرجع في ذلك الى عادة
امثالها ويزاد على ثياب البذل ثياب الجمال ان
كانت من اهلها جارحى عادة امثالها ولا بد من ملحية
وحصير ومخدة والة الطبخ والشرب من كوز وحبرة
وقدر ومغرفة **الخامس** آلة التنضيف كالشطو
الدهن واللبان ولا يجب الطيب ولا الكحل وله
من اكل مثل النوم وتناول البسم والاطعمة المبردة و
لا يجب الدواء للمرض ولا اجرة الحجامة ولا اجرة

الرابع

الخامس

المزيج
الزيتون

الحمام

الحمام الا في شدة البرد **السادس** السكنى في دار تليق
بها اما بعاسية او اجارة او ملكي ولها المطالبة بالتفد
في سكن عن مشاركة غير الزوج ويدفع نفقة كل يوم
في صحته ولو عاوضها بدراهم جاز فان ملئت في انشاء
النهار لم يسترد ولو نشر استرد ولو دفع نفقة ايام
فماتت استرد الزايل عن يوم الموت ولا يجب في الكسوة
والمسكن واثاث التملك بل الامتناع ولو منعها
النفقة مع التمكن التام استقرت في دفتها ولو دفع
نفقة مددة فانقضت فمكنته ملكها ولا اعتراض
لوانقضت من غيرها واستغضبت ولو اختلفت
قبل المددة المضروبة لم يجب كبدل ولو انقضت و
هي باقية فلها المطالبة باخرى ولو طلقتا استعلاء
الكسوة وما زاد من النفقة عن يوم الطلاق الا ان
تنقضي المددة التي قررت لها قبله ولو مضت مددة
قبل الدخول فلا نفقة الا ان تبذل التمكن التام
ولو حضرت زوجة الغائب وبذلت التمكن عند
الحاكم لم تجب النفقة الا بعد الاعلام وقد روي

او وكيله ولو اطاعت النائرة لم تجب النفقة الا بعد الازواج
علام وزمان امكان الوصول ولو ارتدت سقطت
نفقتها فان عادت وجبت وان لم تعلم وينفق على البائس
مع اعادته الحمل فان ظهر الفساد استعيرت ولو اخر
نفقتها سقط السالف ان قلنا ان النفقة للحمل **الحمل**
في الموجب وهو العقد الدائم بشرط التمكين التام
سواى كانت حرة او امية او كافرة فان امتعت زمانا
من غير عذر او مكانا سقطت والمولى ان ارسل امه
ليلد او نهارا الى الخروج وجبت النفقة والاعلى للمولى
وتسقط بصغر الزوجة بحيث تحرم وطؤها وارتدادها
ونشوزها وطلاد قها باينا الا الحامل ولا تسقط بصغر
الزوج خاصة وعرضا ورتقا وغيرها وعظم الله
مع ضعفها وسفرها في الواجب من اذنه واعتكافها
وصومها والوجيين وحضها وطلاد قها رجعا او باينا
مع الحمل ولو انكر دعواها تاخر الطلاق عن الوضع
بانته منه وعليه النفقة وله مقاصتها بدنية مع
يسارها ويبدأ بالنفقة عليه ثم بالزوجة ثم بالاقارب

الفضل

انجب

دون

نظر كذا زوج وشهوان

انجب

الفصل الثاني في النيب وتجب النفقة على الابوين
وان علوا وللاود وان نزلوا الا غير بشرط فقرهم وعجزهم
عن التكسب وعجزتهم وقدر المنيق على فاضل قوت
يوم له ولزوجته لا الاسلام وليست على غيرها
لا من الاقارب ويتأكد الوارث ويحب قدر الكفاية
من الطعام والكسوة والممكن ويبيع عبده و
عقاره في النفقة ويحب التكسب في نفقة القريب
ولا يحب الاعفاف ولو فانت لم يقض الا ان يامر
بالاستدانة وعلى الاب النفقة على ابنه فان
عجز او فعل على الجلالة وان علوا وان عدوا اجداد
فعلى الدم ومع عدلها او فقرها فعلى ابوها وان
علوا الا قرب فالاقرب ومع التساوى الشركة ولو
فضل عن قوته يكفي احد ابويه تشاركه كل الاب
والولد اما احد الابوين والجدة فينقض به الاقرب
ولو ايسر الاب والابن فالنفقة عليهما بالسوية
اما الاب والجدة الموسران فالنفقة على الاقرب و
يحسبه الحاكم لو ما طل ويبع عليه **الفصل الثالث**

113

نفقة المملوك ويجب نفقة المالك ويختار المولى
 بين الانفاق من خاضعة أو كسبه ولا يقدر برب
 عادة مما يليك امثاله من البلد فان امتنع اجبر عليه
 او على البيع ولو خارجة ولم يكن له الفاضل فالتقا
 على المولى ولا يجوز المخارجة بالكسر من كسبه والفقير
 والمدبر وامن الولد سواء وتجب نفقة البهائم المملوكة
 بالبرعي قصر علفها فان امتنع اجبر على البيع او الا
 تقا او الذبح ان كانت من اهل بيته ولو فتر على ولدها
 كفايته من اللبن مع حاجته اليه **المطلب الثالث**
 في احكام الاولاد من بلغ عتقا فزاد وان كان خفيا
 محبوبا ثم ولد له بالعقد الدائم بعد الدخول قبلا
 او ذبرا او مضى ستة اشهر من حين الواطي الى غيرة
 لحق به لم يجز له نفية ولا ينفي عنه الاب اللعان ولو لم
 يدخل او جاء لاقبل من ستة اشهر حيا كاملا او لاكثر
 من عشرة او كان له دون عشر سنين او كان خفيا وجوبا
 لم يلحق به ولا يجوز له الحاقه به ولو جاءت به كاذبة
 لاقبل من ستة اشهر من حين طلاق الاول فهو الاول

من م

فان م

وان

الحق

وان كان لسته اشهر فهو للثاني ولو وطأها اثنا
 بالمستبهة او احد هما للنكاح الصحيح والاخر للشبهة
 ثم جاء الولد افرغ والحق بالخارج كافرين او مسلمين
 او عبيدين او حريين او مختلفين ويلحق النسب بالنزاع
 المشفرد والدعوى المنفردة وبالفراش المشترك و
 الدعوى المشتركة يقضى بالقرعة مع عدم البينة
 ولو دعا بمولودا على فراش غيره فان ادعا وطأه للشبهة
 وصدقه الزوجان فلا بد من البينة لحق الولد **سخت**
 فانكرت زوجته ولا بد له من البينة لم يلحقها باقرار الاب والقول
 قول الزوج لو اختلفا في الدخول او الولادة ومع شوبها
 لا يجوز له نفية لغيرها ولا ينفي الاب اللعان وكذا
 لو اختلفا في المدة ولو وطأها زان فالولد للزوج و
 لو طلقها فاعتدت وجاءت به لعشرة من حين الطلاق
 فادون لحق به ان لم تطأ ولو اختلفت فزاد ولد لم
 يحل الحاقه به وان تزوجها بعده ولو ولدت امته
 لسته اشهر من حين وطئه الى عشرة وجب الحاقه
 به فان نفاه انتفا بغير لعان فان اعترف به بعد الحق
 فليكره من مكه بلعان

من زمانه م
 من جاءت بولد مخلوق من ما من الزنا لم يلحق
 بالزاني وان كان وقت الولادة صاحب
 الفراش لان الولد من الزنا لا يلحق بالزاني

الحق

اعترف به بعد الحق

به ولو وطى المولى واجنبى فالولد للمولى قيل ولو طعن
 انتفاء له لم يلحق به ولم تليف يوصى له يقطرون نصيب
 الولد ولو انتقلت من واط الى اخر فان ولدت لست
 اشهر فصاعدا من وطى الثاني فالولد له والا فلا سبق
 ولو وطىها الشركاء وتدايعوا الولد للحق بمن يخرج
 القرعة ويغرم حصص الباقيين من قيمة الامة وقيمة
 يوم ولد حيا ولو اتحاه واحد الحق به واغرم ولا يجوز
 نفى الولد المعزل ولو تشبهت عليه وحملت من وطئه
 الحق الولد به فان كانت امه اغرم قيمة الولد يوم ولد
 حيا ولو طعن الموت او الظلاق فاجباردت الى الاول
 بعد العدة والولد للثاني ويجب عند الولادة
 النساء بالمرأة او الزوج ويستحب غسل المولود والاذن
 في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنيكه بماء الزمان
 وتربيته الحسين عليه السلام والتسمية بالاسماء الحسنة
 والكنية ولا يجمع بين ابى القاسم محمد وتكره التسمية بحكم
 حكم وجارث وما لا يار ويستحب يوم السابع حلق
 راسه والصدقة بوزنه ذهبا او فضة والحنان فيه

ويجب

ويجب عند البلوغ وخفض الجوارى وان بلغن والعقبة
 عن الذكور والاذنى بالمثل بشرائط الاضحية ويكونى الصدقة
 بثمنها وتحصن القابلة بالرجل والورك ولا يسط عنه
 استحبابها اهل الاب ولا جوتة بعد الزوال ويكون
 للابوين الاكل منها وكبير العظام كل يوم الحضانة
 والرضاع الامرا حق بحضانه الولد مدة رضاعه
 وهي حولان والذكر في الاذنى مدت سبع سنين
 حرية الامه واسلامها وعدم التزويج فان طلقت علة
 ولومات الاب لم تسقط به واستحققت الحضانة الى
 وقت البلوغ وكذا لو كان الاب كافرا او عبدا فان
 اسلم فهو اولى ولو عدم الابوان فللاجداد فان عدل
 فالاقرب النسب كالارث ولو تعدوا اقرع وتسقط
 ببلوغ الصغير رشيدا لارضاع الغير ولا يجب على
 الام الحرة الرضاع وله الاجرة على الاب ان لم يكن
 للولد مال وله اجبار امته عليه وكما له حولان ويجوز
 الزيادة شهرين ولا اجرة فيها واوله احد وعشرون
 شهرا فان ظلمت الام مثل الغير فهي اولى ولها ان

الطلاق دفعه ولو تجرد عن الشهادة لم يقع وان شهدا
بالاقرار واحد هما به والاخر بالانشاء ولو شهد بعد ايقاعه
فالاخيرة بالاول وحكم عليه بالتاني ان اوقع الصيغة ولو
قصدا لاختار لم يصح ولو شهد بالاقرار حكم عليه ظاهر او
ان لم يجتمعا ولا يشرط تعيين المطلقة على راي فلو قال
لزوجاته احدكن طالق او زوجتي طالق ولم ينو التعيين
صح ويعين له من شاء ولو مات اقرع ولو قال للزوجة
والاجنبية احدا كما طالق قبل قوله في قصد الاجنبية ولو قال
ولو قال للاجنبية انت طالق لظنه انها الزوجة لم يقع و
لو قال يا زينب فقالت عمرة لبيك فقالت انت طالق طلقت
الموتية ولو قصد المجيبة لظنه انها زينب فالوجه عدم
الطلاق ولو قال زينب او عمرة طالق غتر من شاء ولو قال
زينب طالق غتر الاولى والاخيرتين ولو قال زينب طالق
ثم قال اردت عمرة قبل ولو قال زينب طالق بل عمرة طلقتا
المطلب الثاني في اقسامه وهو باين ورجعي فالباين طلاق
غير المدخول بها والياشئة والصغيرة والمختلعة والمبارات
ان لم ترجعا في البذل والمطلقة ثلاثة يرجعين وما عداهن

المرأة وهن ذوات

رجعي

رجعي وينتم ايضا الى طلاق سنة وطلاق عدة وطلاق العدة
ان يطلق المدخول بها على الشرايط ارجعها في العدة ويواقعها
ثم يطلقها في طهر اخر فاذا فعل ذلك ثلاثا حوت الاباحل
تحرم بالتع ينكحها ايها رجلان مؤبدا وطلاق السنة ان يطلق
المدخول بها على الشرايط ولا يراجعها الا بعد العدة بعقد جديد
ولا تحرم بعد التسعة ولو راجع في العدة وطلق قبل الوطء صح
ولم يكن للعدة وان كان في طهر المراجعة وكل حرة مطلقة ثلثا
بينها رجعتان محرمتان بالاحل ولا يجب المطلق للشرك فيه
ولو ادعى الغائب بعد الحضور والدخول الطلاق في الغيبة
لم يلتفت الى بنية وليس للغائب اذا طلق التزوج برابعة
اخرى او باخت الزوجة الا بعد تسعة اشهر الا مع علم خلوها
من الحمل فيكون ثلثة اقراء او ثلثة اشهر ويشترط في المحلل بالغة
واستناد وطية الى عقد دائم ووطية قبل احدى تغيب الحنفية و
ان كان خصيا او اكسل وفي هدم ما دون الثلاث واثبات
وتحل الزمية بتحليل الذمي اذا سلمت وكل امة طلقت
مرتين ينكحها رجعتة تحرم بدون المحلل ولا يكفي وطى المولى
ولا تحل لومكها ولو اعتقت بعد طلاقه بغيبته على اخرى
امر الامة

واللثنته بالمعنى الاخصم

مراده ان المطلق اذا لم يرجع بعقد جديد في العدة
بل تنكحها حتى يخرج ثم تزوجها بعقد جديد وهكذا
ثانيا والثالث فيجوز عليه حتى تنكح زوجها غيره وتامر
لاستفادتها في هدم ثم تحرم المطلق الثالثة
وكذا لو استوفت العدة في الاولى دون الثانية
او الثالثة دون الاولى خلا فالعبد الله حيث
اولى عن علي عم ان الاستفادتها بعد هدم
تحرم الثالثة وهي ضعيف مع ارشاد

قوله انك انك انت من الله دالة على انك انت
 كان رجوعا ومن ان التزوج انما يحل
 الاجنب فيكون ذلك تفر على حكم الطلاق

ولا تحل لو وطئها المحلل بعد الارتداد وفي وطئ المحرم والحائض
 قولان وتصدق الثقة في إغارة الخليل وأنقض العدة مع
 الاحكام وفي ادعائها الاصابة ولو انكرها المحلل فليس في الرجعة
 وهي تصح لفظا كرجعت وراجعت وارتجعت وانكار الطلاق
 واسارة الاخرى من محرمات الشرط وفي تزوجت اشكال
 وفعل كالوطئ والقبلة والتمس بشهوة وتصح مراجعت
 الزميمة دون المرتدة الا اذا رجعت فليست نافذة ولو راجع
 فانكرت الدخول او لا قدم قوله اجمع اليمين وكذا تنص
 لو ادعت الانقضاء بالاشهر ولو ادعت الوضع قبل وان
 لم يكن تحضر الولد ولو ادعت الحمل واحضرت ولد فانكرت
 الزوج الا برين قدم قوله ولو ادعت الانقضاء فادعى
 الرجعية قبله قدم قوله ولو راجعها فادعت بعدها
 بقضاء قبله قدم قوله ولو وصلت منه الامة على الرجعية
 في العدة لم يلتفت الى انكار المولى ويستحب الاشراف به
 فائدة يجوز الحيلولة بالمباح وتحرم بالمحرم وتفيد حكم المباح
 فلوزني بامرأة المحرم على ابيه افاد التحريم ان نشرنا بالزنا ولو
 حلت زوجها على اللواط المحرم عليه اخته وامه وبناته نشرت
 لزوجها ولو كانت

الحرة

وكذا لو طئها المحلل بعد الارتداد وفي وطئ المحرم والحائض
 قولان وتصدق الثقة في إغارة الخليل وأنقض العدة مع
 الاحكام وفي ادعائها الاصابة ولو انكرها المحلل فليس في الرجعة
 وهي تصح لفظا كرجعت وراجعت وارتجعت وانكار الطلاق
 واسارة الاخرى من محرمات الشرط وفي تزوجت اشكال
 وفعل كالوطئ والقبلة والتمس بشهوة وتصح مراجعت
 الزميمة دون المرتدة الا اذا رجعت فليست نافذة ولو راجع
 فانكرت الدخول او لا قدم قوله اجمع اليمين وكذا تنص
 لو ادعت الانقضاء بالاشهر ولو ادعت الوضع قبل وان
 لم يكن تحضر الولد ولو ادعت الحمل واحضرت ولد فانكرت
 الزوج الا برين قدم قوله ولو ادعت الانقضاء فادعى
 الرجعية قبله قدم قوله ولو راجعها فادعت بعدها
 بقضاء قبله قدم قوله ولو وصلت منه الامة على الرجعية
 في العدة لم يلتفت الى انكار المولى ويستحب الاشراف به
 فائدة يجوز الحيلولة بالمباح وتحرم بالمحرم وتفيد حكم المباح
 فلوزني بامرأة المحرم على ابيه افاد التحريم ان نشرنا بالزنا ولو
 حلت زوجها على اللواط المحرم عليه اخته وامه وبناته نشرت
 لزوجها ولو كانت

الحرة واليهن ويكلف من برى بقضاء او ابراء
 على عدم الاستدانة وتجب التوبة في اليمين
 الكاذبة والنية نية المحقق من الخصمين **المطلب**
الثالث في العدة ونحوه فصوله اربعة
الفصل الاول في عدة الحرائر في الطلاق لا عدة
 على غير المدخول بها وان خلا وتجب
 بغيبوبة الحشفة قبلا او دبرا وان كان حصبيا
 ولو كان مقطوع الذكر الخصمين قيل يجب
 العدة لامكان المساحقة ولو حلت اعتن
 قطعاً اما المدخول بها فان كانت مستقيمة
 الحيض فعدة ثلثة افرأ وهي الاطهار
 وبرؤية الدم الثالث يقضي العدة وان
 كانت تحت عبد وتعتد بالقرء المتعقب
 ولو لحظت ولو تعقب الحيض بلا فصل صح
 الطلاق ولم يعد في الاطهار والمزوج في
 الطهر والحيض اليها وقل زمانها ستة وعشرون
 يوما والخطان الاخيرة دالة الخروج وان كانت

قوله الخصمين يعني اذا ادعى رجل شيئا وكان المدعى صادق والدعوى والنكاح
 مطلقا كاذبا ولم يكن للمدعى بينة فاحلق النكاح على عدم ثبوت
 ذلك الشيء في ذمته مخلف النكاح دورى لم يكن بينة اعتبار
 لانه مبطل ولو كان المدعى كاذبا والنكاح صادقا كان البينة
 نية ولن نوى المدعى فيما هو صادق منه

سليم

عدة كغيره

مستقيمة

متعقب

المرح

عدة كغيره

في سن من تحيض ولا حيض لها فعدتها ثلثة
اشهر ولا عدة على اليائسة والصغيرة والمستأجرة
تعد بالاسبق من الاطهار والاشهر ولو رأت
حيضا في الثالث ^{سابق} وتاخرت الثانية او الثالثة
ضربت تسعة اشهر ^{ثلاث اشهر} اكلت سنة ولو آيسته بعد
حيضه اكلت شهرين ولو كانت تحيض في كل
سنة اشهر او خمسة اعتدت بالاشهر والمضطربة
ترجع الى عادت أهلها ^{تعد عدة نكاح} فان فقدت اعتدت
بالاشهر ولو اتيها ^{ثلاث اشهر} ثابت بالحمل بعده العدة جاز
نكاحها لا قبلها ولو ظهر الحمل بعد النكاح بطل الثاني
والجامل تعتد بوضع الحمل وان تعقب الطلاق
تأما او غير تأم مع تحققه ^{عقبه} حلا لامع الشك
ولو اذنته ^{دعوا بكنهه} ضرب عليها تسعة اشهر ولا يخرج
ومن شهت اعتدت بهام بوضع ^{دعوا بكنهه} احد التوأمين ولو طلق الحامل من زنا
اعتدت بالاشهر بعد الوضع ولو مات في
العدة الرجعية استأنف عدة الوفاة دون
البابن والقول قولها لو اختلفا في زمان الوضع

والنفا

وانفق في الطلاق وبالعكس بقدم قوله ^{قول قول زوج} على زمان
ولو اتي بولد لستة اشهر بعد اعتدائها
بالانقضاء لا قرب الحاقه به ^{زوج ولد} مالم يتجاوز
العشرة والفصح ^{العقد} كى الطلاق ولو طوة بثلثه فقد
للطلاق وان مات الواطى ولو تزوجت في
العدة لم تنقطع فان دخل الثاني عالما بالتحريم
فيها في عدة الاول وان حملت من الثاني وان
كان حراما هلكتمت عدة الاول واستأنف
للتاني ولو حملت اعتدت بوضع لمن يلحق ^{امر عدة الزوج الثاني} به
فان كان للتاني اتمت عدة الاول بعد وضعه
وان كان للاول اعتدت بعد وضعه للتاني
بثلثة اقراء ولو انتفى عنهما اتمت بعد وضعه
عدة الاول واستأنف ^{دعوا بكنهه} بعدها عدة الثاني ولو
راجع في العدة ثم طلق او خالف قبل الوقاع استأنف
نفت العدة ولو خالفها ثم تزوجها في العدة وطلقها
قبل الوقاع فلا عدة ولو طهرها بعد البايين بشهر ^{الدخول} ثدا
خلت العدتان ولو حملت من اخري في الرجعية

اكملت عدة الاول بعد الوضع وللزوج الرجوع
 في العدة دون زمان الحمل **الفصل الثاني** في عدتهن
 في الوفاة وعدة الى ابل اربعة اشهر وعشرة ايام ان
 كانت صغيرة او ابنته او لم يدخل او كان صغيرا
 والحامل با بعد الاجلين وعليها الحد وهو ترك
 الزينة والطيب وان كانت صغيرة او ابنته
 او ذمية والا قرب سقوطه عن الكفاية ولو ما
 ت قبل تعيين المطلقة اعتدت اجمع للوفاة ولو
 عين قبل الموت اعتدت للطلاق من وقته ولو
 كان رجعيًا ثم مات اعتدت للوفاة والغايب
 ان عرف خبره او انفق وليه صبرت ابدًا والا
 رفعت امرها الى الحاكم ان شاء ليسب عنه
 اربع سنين فان ظهر خبره صبرت وانفق
 عليها من بيت المال والا امر بها بعدة الوفاة ثم
 تنزح بغيره في العدة فهو املك بها والا فلا
 ويتوارثان في العدة ولو ضامها والى في العدة صح
 ولا نفقه لها في العدة ولو ادعى الوطى ثبوت وجاءت
 بغيرها

بول

بول لسته اشهر من وطى الثاني لم يقبل والذ
 مية في الطلاق والموت كالهرة وتعد للوفاة
 من حين الخبر وفي الطلاق من حين ايقاعه
الفصل الثالث في عدة الامة والا تستبرأ تعتد
 الامة في الطلاق مع الدخول بطهرين واول
 زمانها ثلثة عشر يوما ولحقتان وان لم تحض
 وهي لزم اهلها اعتدت بشهر ونصف وان
 كانت تحت حي ولو اعتقت في العدة الرجعية
 اتمت عدة الحرة والباين تتم عدة الامة و
 تعتد في الوفاة بشهرين وخمسة ايام والحامل
 با بعد الاجلين ولو كانت ام ومولودها وعدتها ولد
 اربعة اشهر وعشرة ايام مات في العدة الر
 جعية استأنف عدة الحرة وان لم تكن ام مملو
 ولد استأنفت عدة امه والباين تتم عدت
 الطلاق ولو اعتقت في عدة الوفاة اتمت عدة
 الحرة ولود برها المولى الواطى اعتدت من وفا
 باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها في حيوتها

استبراء ٣
اعتد بنكته اقراء ولو اشترا زوجته فلا ويكفي استبراء
المملوك في وطى المولى ولو انفسخت الكتابة فلا
استبراء ولو امرت المولى والامة ثم عاد فلا استبراء
ولو طلقها الزوج وجبت العدة وكفت عن الاستبراء
ولو استبرأها جارية او محرما حلت بعد الاسلام
والاحلال بغير استبراء **الفصل الرابع** في النفقة ^{ار نفقة الزوج}
يجب على المطلق رجعيًا نفقة الزوجة مدة العدة
من الاطعام والكسوة والمسكن وان كانت
امة اذا ارسلها مولاه ليلًا ونهارًا او ذمية ولا
يجب في البايين الا ان يكون حملًا وان كانت
من شبهة حتى تضع ولا في المتوفى عنها وان كانت
حملًا وتحرم في الرجعية اخراج الزوجة من بيت
الطلاق الا ان تاتي بفاحشة وادناه اذا اهلها
وتحرم عليها الخروج وان كانت في المند ^{سنة} وتخرج
في الواجبة فان اضطربت الى الخروج خرجت
بعد انقص نصف الليل ورجعت قبل الفجر لا
حرج في الاجر البايين ولا المتوفى عنها ولو انهدم المسكن
^{نفقة موت الزوج}

او انقضت مدة الاجارة خرجت وكذا طلقها
في دون حيا حقها ولو امر بها بالتحويل فطلقها
بعد نقل حلها اعتدت في الاول ولو انتقلت
وبقي حلها اعتدت في الثاني وان رجعت
بعد نقل متاعها فطلقت اعتدت في الثاني
ولو طلقت في الطريق اعتدت في الثاني
ولو ارتحل البادية ارتحلت معوم وان بقي اهلها
خاصته اقامة من الامن ولو ارتحل اهلها خاصة
ارتحلت ولو طلقت في السفينة وهي مسكن
مثلها اعتدت فيها والاطالبة بحقها ولو
سكنت في منزلها ولم يطالب بمسكن فلا اجر
لها وكذا لو استاجر ولو حرج بعد الطلاق فهي
احق بما يسكنه وقبله تضرب مع الغل ماء با
جرة الاشهر والحي ابيض باقل من مان الاقتران
فان انقضت والاضربت بالباقي وكذا الحيا
مل باقله فان وضعت والاضربت بالزايد
المطلب الثاني في الخلع والمباراة وفيه مطلبان
^{ار نفقة شهر} ^{سنة شهر}

الاول في اركا وهي اربعة الصيغة وهي خلعتك
 على كذا او انت او فلانة فخلعة على كذا او انت
 طالق على كذا او هل بمجردة قولان وهل هو فتح او
 طلاق قولان ولا يقع بفاديتك او فاستجيتك
 او ايتك الامح الطلاق ولو طلبت طلاقا بعوض
 فحماها به لم يقع بالعكس يقع الطلاق رجعيًا
 ولا يلزم البذل ولو قال انت طالق وعليك
 الف او باين من غير سؤا لها لم يلزم الفدية
 وان ضمننت بعده وكان رجعيًا ولو قالت
 طلقني بالف فالجواب على الفور فان تأخر
 فلا فدية وكان رجعيًا ويشترط سماع عدلين
 الا بقاء دفعة وتجريد بها عن الشرط الخ
 رج عن مقتضى العقد لا ما يقتضيه فيصح
 ان يقول ان رجعت رجعت او يشترط به
 الرجوع في الفدية اما خلعتك ان شئت
 لم يصح وان شئت وكذا ان ضمننت
 الف او اعطى **الثاني** الموجب ويشترط
 ان يكون الزوج راجعًا

اعطى بر

البلوغ

الطلاق
 البلوغ والعقل والاختيار والقصد ويصح من
 ولي الطفل عند من لا يجعله طلاقا ولا يشترط
 به ومن المحول عليه لسفه او فليس ولا يلزم العوض
 اليه ومن الذي والحربي وان كان العوض خيرا
 فان اسلمها او احد بها بعد الاقباض بريت
 والاضمنت القسمة عند اهل **الثالث**
 المختلعة وهي كل زوجة بعقد دائم جاز النضر
 طاهرة من حيض او نفاس لم يقبض بها فيه
 او كانت من خولا بها من ذوات الحيض وكا
 زوجها حاضرا او بالجمال بشرائطها شرائط
 المطلقة وان يكون الكراهية منها فلو خلعا
 والاخلاق ملتزمة لم يصح ولو طلقها بعوض
 ح فهو رجعي ولا عوض له ويصح من الامل
 وان كانت حايضا وغير المدخول بها كذلك
 واليا نسة حال الوطى والامة فان اطلق المولا
 الاذن لزمه مهر المثل ولو زادت شعت به
 وكذا يتبع بالاصل لو لم ياذن ولو بذلت عينا
 امرأته

الطلاق

فان اذن صح والابطال البذل خاصة وتبعته ^{امه وقت الزاد}
بالمثل او القيمة والمكاتبه المطلقة كالحرة والمشرطة
كالقن والايح ^{ان عين} لو قالت لا دخلت عليك من ^{ان عين}
تكرية بل يستحب ^{الزوج} الفدية وهو كل مملوك ^{درد}
وان زاد عما اخذ ويشترط العلم بالمشاهدة ^{درد}
او الوصف ^{الزوج} الرفع للحالة فان تعين النقص والا ^{درد}
فالبلد ولولم تعين الجنس والا فصدقه او وقع ^{درد}
على الحمل ^{الزوج} الزانية والى ارية بطل الخلع ولو بذلت ^{درد}
بطل خمر ^{الزوج} الا تتبع بالطلاق فيصح رجعا ولو بان الحذر ^{درد}
خلا فله بقده خل ولو بذلت في مرض الموت ^{درد}
صح ما قابل به المثل والزائد من الثلث ويصح البذل ^{درد}
حقها او كيلها وضمن يضمنه باذنها والا قرب ^{درد}
المنع في المتبرع نعم لو قال طلقها على الف من ^{درد}
مالها وعلى ضمها نهرها او على عبدها وعلى ضمها ^{درد}
صح فان لم ترض ضمن المتبرع ولو قال ابوها ^{درد}
طلقها وانت بري من صداقها كان رجعا ^{درد}
ولم يضمن الاب ولو تسلم له الفد ولو بذلت ^{درد}

نفقة

نفقة معينة او رضاعا صح ويؤخذ تدبر كجافان ^{درد}
ماتت اخذ الباقي من تركتها ولو تلف العوض ^{درد}
قبل القبض ضمن مثله او قيمته فلو دفعه ^{درد}
والوصف فله الرد ولو بان المعين معينا ^{درد}
فله الرد او الارش والمطالبة بالمثل والقيمة ^{درد}
ولو بان الابريس كنانا فله قيمة الابريس ^{درد}
ولو بان مستحقا فله الرد بالمثل او القيمة ولو ^{درد}
خلعها بفدية واحدة فعليها بالسوية ولو قالنا ^{درد}
طلقت بالف وطلق واحدة فله النصف ^{درد}
ولو عقب طلاق الاخيرى ونع رجعا ولا ^{درد}
فدية لتاخر الجواب ولو قال طلقني بهذا الا ^{درد}
لف متى شئت لم يصح فان طلق فرجعت ^{درد}
المطلب الثاني في الاحكام مقتضى الخلع البتونة ^{درد}
فان رجعت في البذل في العدة صار رجعا ^{درد}
فله الرجوع فيها ولو رجعت ولا يعلم حتى انقضت ^{درد}
العدة فالوجه صح رجوعها ولا رجعت ^{درد}
له وانما يصح لها الرجوع في موضوع يصح له ^{درد}

نفقة

الرجوع في البضع وليس له الرجوع في البضع ^{امر العوض}
 دون رجوعها في البذل ولو شرط في الخلع الرجعية
 لم يصح ولو أكرهها على الفدية لم يصح ويكون
 طلاق رجعيًا إن عقب به ولو قالت طلقني
 ثلاثا بالف وقصدت الثالث ^{بأنه} ولائاً لم يصح وإن
 فعل وإن قصدت برجعتين ففعل فله الالف
 ولو طلق واحدة فله ثلاثا على رأي ولو قالت
 طلقني واحدة بالف وطلقت ثلاثا ولائاً فله
 الالف إن جعلها في مقابلة الاولى وإن جعلها
 في مقابلة الثانية او الثالثة صح الاولى رجعيًا
 ولا فدية له ولو قال في مقابلة الجميع فله با
 لاو الثالث ولا يخلع وكيلها باز يد من مهر
 المثل ولا وكيله باقل منه فان بذل اريد فسد
 الخلع والبذل وصح الطلاق رجعيًا ولا يضمن
 الوكيل ولو خلع وكيله باقل او طلق به باطلاً
 ولو اختلفا في جنس ما اتفقا ^{امر المثل} على قدره
 او بالعكس ولو قالت طلقني بالف فذمة

زبد

زبد خلعت ولا رجوع على زبد اما لو لم يثبت
 ضمان زبد لم يقبل **ولم ياراه** كاله الخلع في جميع
 الاحكام الا ان الكراهية منها ويجب اتباعه
 بالطلاق ولو اقتص التطلاق على البذل صح ولا
 يحال له الزيد على اعطاء **المقصد الثالث** في الظهار
 وفيه مطلبان **الاول** في اركانه وهي اربعة
 الصيغة وهي قوله انت او هذه اوز وجتي على
 اومني او عندي او معي كظهر امي او مثل ظهري
 امي وكذا لو ترك فقال انت كظهر امي ولو شترها
 بغير الظهر انت كيد امي او شعرها او بطنها
 لم يقع ولو قال كاسي او رجلي او قصد الكرامة
 لم يقع وإن قصد الظهار قيل يقع ولو يدك
 او رجلك او ثلثك او نصفك على علي كظهر
 امي لم يقع ويشترط في وقوعه سماع عدلين
 دفعة وجعله يميناً او عقلاً بانقضاء الشهر لم
 يقع وفي وقوعه بالاضطرار قول بال منع والا فوي
 وقوعه مع الشرط ولو علقه بمشبه الله لم يقع

صلحت
لفظ صدر

علقه

امر الظهار
ان الله نعم

قال الشيخ ره ولا يقع مقبول بالمدّة ولو قال انت
 طالق ظهري امي وقع الطلاق خاصة ان قصد
 التاكيد وان قصد الظهار وقع ان كان رجعيًا
 ولو قال انت حرام كظهر امي وقع الظهار ان قصد
 ولو ظاهر من احداهما ان ظاهر الاخر انما ظاهرها
 وقع ولو ظاهرها ان ظاهر فلان الاجنبية او اجنبية
 وقع النطق وقع عنده وان قصد الشعي لم يقع
 فلو قال فلانة من غير وصف قتر وجهها فظاهرها
 وقع **الثاني** المظاهر ويشترط بلوغه وعقله واختياره
 وقصده فلو نوى الطلاق لم يصح ويصح ظهري
 والخصي والمجنون ان حرمنا غير الوطى مثل
 الملازمة **الثالث** المظاهر منها ويشترط ان يكون
 منكوحه بالعقد فلو علقه على تكاثرها لم يقع من
 ذوات الحيض ولو كان غايبا الغيبة التي معها تصح
 الطلاق او حاضرا وهي او صغيرة صح وفي اشراط
 الدخول قولان ويكفي الدبر عن المشترط والاقوى
 وقوعه بالمستمتع بها وبالموطوءة ويقع بالترتقا والمرضية
 امر الدخول

والعبد

وطهرها من حيض ونفاس لم يغير بها فيه
 بجمل ان كان رجلا وجها

بالمكدم

والصغيرة

والصغيرة والمجنونة **الرابع** المنبهة بها وهي التي
 اجماعا وفي غيرها من المحرمات بالنسب او بالز
 ضاع قولان وشبهها بغير الام بما عدا الظهر لم
 يقع ولا قال انت على كظهر اجنبية ولا كظهر الملا
 عنه ولا كظهر ابني **الخامس** ولا كظهر امي او زوجة
 ابني ولو قال انت هي انت كظهر امي لم يقع **المطلب**
 في الاحكام يحرم في المطلق الوطى حتى يكفر سو كان
 بالطعام او غيره ويقتل بحرم القبلة والملازمة
 قبل الكافة فان كثر فكل وطى كفارة ولو طهرها با
 خلال الصوم استأنف وفي المشروط لا يحرم الا
 بوقوع الشرط وان كان هو الوطى ولو عجز استغفر
 الله نعم ويطأ ولا يجب الكفارة الا بعد العود
 وهو ارادت الوطى ولا تستقر بل يحرم الوطى بدو
 نها فان طلقها رجعيًا ثم راجعها حرمت حتى يكفر
 وان تزوجها بعد العدة او كان باينا او تزوجها
 فيها فلا كفارة ولو ارتد احداهما او مات او
 اشتراها ان كانت امه واشترها غيره وفسخ

واخي

على

فان قبل الكفارة ولم يزوج

زوج

العقد سقط **المزاهر** ان صبرت فلا اعتراض
 عليه وان رفعت امرها الى المحاكم خيرة بين التكفير
 والطلاق وينظره ثلاثة اشهر من حين الترافع فان
 انقضت ولم يجر حيسه ويطبق عليه طعامه وشرابه
 حتى يحتاج احدهما ولا يطلق عنه ولا يجبر على احدهما
 عينا ولو كثر الظاهر تكرار الكفارة وان تابعه ولو
 طهرها قبل التكفير لم بكل وطى كفارة واحدة ولو كفر
 قبل نيت العود له **بجز المقصد الرابع** في الايلا وفيه
 مطلبان **الاول** في اركانه وهي اربعة **الاول** الى الف
 وانما يصح من البالغ العاقل المختار القاصد وان
 كان مملوكا او ذميا او خصيا او مجبوا او مريضا
 او مظاهرا فان طلق بعد مدة الظهار فقد خرج
 من الحقين والالزم الكفارة والوطى ثم يكفر بعد
 للايلاء **الثاني** المحلوف عليه وصريحه تغيب
 الحشفة في فرج امزاته المدخول بها والالاج الذكر
 والمباشرة والنبيك اما الجماع والوطى والمباشرة فان قرن
 بها بنية وقع والا فلا ولو قال اجمع راسك وماسى
 قسم خورون

ولو قال لا ربع انتن على كظهر اى فعن
 كل واحدة كفارة مع

لا

مخدة سكا ولا ساقفتك ولا طسلى غيبتي او
 نعدى قال اقرب عدم وقوعه مع الذل له ولو قال
 لا جمعتك بالحيض او النفاس او الدبر او علقه
 بشرط على راي ولو قال لا اخرى شركتك مع من الاي
 منها وفي غير اضراكا لا اصلاح اللبن وتدبير
 المرض لم يقع ويقع على الحرة والمملوكة والذمية
 والمطلقة رجعا ويجنس زمان العدة من زمان
 المدة دون المستمع بها على ملى والموطوعة بالملك
الثالث المحلوف به وهو الله نعم مع التكليف ولا
 يقع بغيره كالطلاق والعنف والصوم والصلاة
 والصدقة والتحریم وان قصده ولا بقوله على
 كذا ان اصبتك ويقع بكل لسان مع القصد ولو
 اتجدد عن النية لم **الرابع** المدة وتقع على الاما
 متناع مطلقا وعلى مدة تزيد على اربعة اشهر
 فلو حلف لما يجامعها اربعة لم يقع ولو قال لا اثبتك
 حتى ادخل الدار لم يكن موكلا لا مكان بخلافه مع
 الوطى بالدخول ولو قال لا اصبتك سنة لم الامر

ولو حلف في آخر شهر مرة اخرى لم يقع صح
 امر الى آخر سنة

طيلت
طو كسدين

فليس بمول في الحلال فان وطى وقع فان بقي قدر
التربص فصاعدا ^{التي تسمى} فبعته والابطل ولو قال لا وطيتك
حتى يقدم زينا كان ظن تأخير عن المدة وقع ^{ارايلا}
والا فلا **المطلب** في الاحكام اذا وقع الايلا فان
صبرت فلا اعتراض وان رافعه الى الحكم
خيرة بين الفقة والطلاق وينظره حرا كان المحكم
اربعة اشهر ^{زوج} حرة كانت او امة من حين الترافع
فع على ملى فان انقضت وطلق وقع رجعا
وان فاء ووطى لزمته الكفارة واما تراض للمولى
على امة في المرافعة لضرب المدة المدة المطالبة
بالفقة ولو امتنع بعد المدة من الامرين حبسه ^{بعد هام}
وظيق عليه حتى يختار احدهما ولو ما طلق ^{زوج باطلاق}
حتى انقضت مدة الايلا سقطت الكفارة ^{معتل كره}
بطل حكم الايلا ولو اسقطت حقا من المطالبة
لم يسقط لانه متجدد ولو وطى في المدة الترض
وجبت الكفارة ولو وطى سائرها او مجنونها واشبهت
بطل الايلا ولا كفارة وفيه القادر غيبوبة الحشفة

في القبل والعاجزا ظهار العثم على الوطى القدرة
ومهر القادر حتى يخفى الماكول او ياكل او يستريح
والقول قول من عى بقاء المدة ومن يدعى تأخير ^{امر مع المهرين}
الا يلا وقوله لو ادعى الاصابة وليس لها المظا
لبة بعد الا نقضا مانع الحيض والمرض بفترة ^{مع م}
القادر وتنقطع الاستدانة بمجرد ادعائه في
المدة دون ادعائه فيجب مدة جنونه وينتظر ^{عدة جهار ماه}
حتى يفيق ومدة رده ويلزم المحرم بفترة العا
جز فكذا الصائم ولو وطى حراما اشترى وقا ويخير
الحاكم بين الحكم في مذهبي الزميين اذا توافعا ^{كنا كاست}
البناء بين ردهما الى حاكمها ويجب ان يحكم
لو كان احدهما مسلما ^{زوج} واشترى ^{زوج} احدهما بعد الايلا
ثم اعتراها وتزوجها بطل الايلا وكذا لو اشترى ^{زوج}
بعد الايلا ثم اعتقته وتزوجت به ولانها ولا
تكرر الكفارة بتكرره وان قصد غير التاكيد
والاربع والله لا وطيتك ^{امر الزوج} جاز له ثلث فتعين ^{لو قال}
الايلاء في الرابعة ولو ماتت احداهما قبل ^{امر الزوج}

وطيها بطل الابلاء بخلاف طلاقها فان الابلاء
 ثابت في الباقي لا مكان وطى المطلقة ولو شهده
 قال لاوصم ولو طيها واحدة منكن تعلوا لابلها بالجميع
 ويكنس بوطى واحدة منهن ويحل في الباقي
 ولو طلق واحدة فالابلا ثابت في الباقي بصدق
 لو ادعى تعينه ولو قال لاوطيها كل واحدة منكن
 فبطل واحدة مولى منهما فمن طلقها وفاءها حقها
 وبقي الابل في البواني وكذا لو وطىها **الفصل الخامس**
 في اللعان ومطالبه ثلثة **الاول** في السبب وهو امران
الاول قذف الزوجة المحصنة المدخول بها بالزنا
 قبل او بعد نكاح دعوى المشاهدة وعدم البينة فلو
 قذف الاجنبية والزوجة من غير مشاهدة اجدو
 لا لعان ولو قذف المشهورة بالزنا او اقام بينة
 فلا حد ولا لعان وليس له العدول الى اللعان
 عن البينة على مري ولو قذف بسابق على النكاح
 لا عن على مري ويلاعن لو قذف الرجعية لا البابن
 وان اضاف الى من الزوجة ولو قذف بالسخو حد ولا
 صله

لعان

لعان اكار ولد وضعته زوجته بالعد لعقد الدين
 لسته اشهر منذ الدخول الى عشرة اشهر ولو ولدته
 لاقل من ستة اشهر تاما انتف بغير اللعان ولو اختلفا
 في زمان الحمل بعد الدخول تلاعن عن من بلغ عشر
 النصف الولد بعد بلوغه واذا اعترف بالولد ايا صريحا
 او نحو لم يكن له بعد ذلك نفيه ويجوز له نفيه ولا
 لعان وكذا الولد ينكره مع حضوره وبمكنته على اشكال
 ولو امسك حتى وضعت كاليه نفيه اجماعا ولو
 اجاب عن برك الله لك في مولودك بالتأمين او
 بمشية الله نعم او ينعم فهو اعتراف بخلاف برك
 الله فيك او احسن الله اليك ويجوز النفي للمشهورة
 ولا للظن سبب في الفة الصفات ويجب النفي
 عند اختلاف احد شرط والحق واللعان ولو
 نفي ولد الشبهة انتف ولا لعان ولو طلق فادعت الد
 خول والحمل منه واقامة بينة باذنتي فلا لعان ولها
 لامر ولا حد ولو جمع السنين واقام بينة سقط الحد
 واقصر في نفى الولد الى **المطلب الثاني** في اركانه وهي

بارخاء السرم
 خلوت كمنودة

اللعان م

الزوجة
 الزميمة

ثلاثة **الاول** الملاعن وبشروط بلوغه ورشده و
وبصيرة في لعان القذف ولا في نفي الولد وعلية
لاظنه وان اخبر الثقة او شاع لا الاسلام والحرة
ويصح من الاخرس بالاشارة المعقولة ولو انقطع

كلامه بعد القذف لا عن بالاشارة وان رجي
عود بنطقه **الثاني** الملاعنة وبشروط بلوغه ورشده
ودوام زوجتها والدخول بها على ما يولي وللعان
الحامل ولا تصير الامة فراشا بالملك ولا بالوطي فان
نفي ولدها انتفى ولا للعان وان اعترف بالوطي ولو
قذف المحبونة حد بعد المطالبة فان اناقة صح
اللعان ولا يطالب الولي بالحد وكذا اليس للموا
مطالبة زوج امة بالتعزير الا بعد الموت ولا
ينتفى ولي المطقه بائنا الا باللعان اكان يلحقه ظا
هرا ولو تزوجت فانت به لدون ستة اشهر من وطى
دون الثاني ولا اكثر من عشرة من وطى الاول لم ينتف
عن الاول الا باللعان **الثالث** الصيغة وهي
ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما

والسلامة من الصم والنحس فيصح
بين الحر والمملوكه على ماري صم

فليس لهما وان كان لدون ستة
اشهر من وطى الثاني ولعشرة فما دون
من وطى الاول صح

الرجل ص

بمنها

رسمتها به اربع مرارة ثم يقول لعنه الله على ان
كنت من الكاذبين فاذا قال ذلك سقط الحد عنه
ووجب على المرأة فاذا قالت اشهد بالله ان
لمن الكاذبين اربع مرارة ثم قالت ان غضب
الله على ان كان من الصادقين سقط الحد عنها
ووجبت عليه ابد او يجب التللفظ بالشهادة ولا
يكفي العلم والخاف وقيام الرجل والمرءة عنده و
وبدانة الرجل ثم المرأة وتعينها والنطق بالعن بيته
مع القدره ومع القذف بمن ترجمين والترتيب
كما قلنا ووقعه عند الحاكم واو من نصبه كذلك
ولو تراضى بعامى فلا عن حاز ولو شئ من الفاظ
الواجبة بطل وان حكم به الحاكم ولو قال زنا بك
فلا ينسقط حدها باللعان ويستحب جلوس
الحاكم مستديرا القبلة ووقوف الرجل عن يمينه
والمرأة عن يمين الرجل وحضور سامعين والو
عظ بعد الشهادات ان لهما قبل اللعان والغضب
ولو كانت غير البرية لم تقب من مستوفى الشهادة

اخذ ص

الحاكم ص

المطلب الثالث في احكامه اذا نلنا سقط
 الحضانة وانتفى الوالد عنه دونها وزال الفراش
 وجبت عليه ابداً فان نكح في الاثناء او اكل
 نفسه حذ ولم يحرم ولو اقترن او نكحت رجعت
 ولم يزل الفش ولا حرم وان اكل ب نفسه
 بعد اللعان ورثه الولد ولا يرثه هو ولا من يقرب
 به الولد ولم يعد الفراش ولا يزول التحريم والا قرب
 سقوط الحضانة ولو اعترفت بعد اللعان فلا حضانة عليها
 الا ان تقر اربعاً على مري وقرقة اللعان فسخ
 ولو كان الزوج احراً لامر بعة ففي القبول نظر
 ولو اقامت بينة بقذفه فانكر تعيين الحضانة عليه
 ولو اقترن قبل اللعان سقط حضانة الزوج بالمرّة
 ولا يثبت عليها الا بارج مرّة ولا يكفي تضاد
 الزوجين على القذف في نفى الولد بل يقتضي
 اللعان على اشكال وفي الاكتفاء شاهدان على
 الاقرار نظراً ولو ما ثبت قبل اللعان سقط
 وتورثها الزوج وحده للوارث فان اقام بعض
 الزوج وارث زوج ميسرة

اهلها

اهلها ولا عنه فلا حضانة وفي الميراث نظر ولو حذر
 بالقذف ثم قذف فالا قرب وجوب الحضانة
 لو كثر القذف بعد اللعان فالوجه سقوطه
 ولو قذفها الاجنبى حذ الا ان تقر به به
كتاب العتق وتوابعه وفيه مقاصد **الاول**
 العتق وفيه مطلبان **الاول** الصيغة ولا يقع
 بالكنائيات بل بالصريح وهو عبارة ان التحمير والا
 عتاق دون فكي الرقبة والسائبة وشبهها
 ولو قال يا حرة عتقت فان قصدت نكاحها قال
 باسمها القدير او الصفة قبل ولو قال انت حرة
 واسمها ذلك فان قصد الانشاء تحريمات
 فان قصد الانشاء الاخبار او اشتبهته لم يعتق
 ولا يقع بالاشارة والكتابة مع القدرة ويقع مع
 العجز وعلم القصد ولا يقع بشرط ولا في يمين
 ولو قال يدك حرة او رجلك او وجهك
 او اسكلم يقع وفي يدك وجهك حر تنظر
 وعتق الحامل لا يقتضي عتق الحمل والا قرب
 بالملك

عدم اشتراط التعيين فلو قال احدى عبيدي
 حر او عيني من شاة ولو قصد واحدا يعينه
 انصرف العتق اليه ويصدق ولو عيني
 المطلق نذر عدل لم يصح ولو مات قبله عيني
 الوارث ولو اشبه المعين انتظا لذكره فان
 ذكر صدق وان بعد ذلك لم يذكر لم يقع الا
 بعد الموت ولو ادعى الوارث العلم بجمع اليه
 وان ادعا احد بهم انه المراد والقول قول المالك
 مع اليمين او الوارث ولو اعتق ثلث السنة
 استخرج بالقرعة ويعدل بالقيمة دون العدد
 فان تعذر اخراج على الحرية حتى يستوفي الثلث
 وان كان مجزئ من آخر ويشترط في المعتق البلوغ
 والعقل والاختيار والقصد ونية التقرب
 وانتفاء الحجر والاسلام على ملى وفي الاسلام
 على ملى والملك وعدم الجناية عمدا لا خطأ
 لا طهارة المولود على ولو اجاز المالك عتق الفضول
 لم يقع ولو قوت عبيد ولده الصغير واعتقه صح
 لم يقبل

والا

والا فلا ولو شرط عليه السابغ لزم فان شرطه
 عوده مع المخالفه بطل العتق على ملى ولو اجاز بيق
 المدة المترتبة للخدمة لم يعد رقاً وعليه الاجرة
 ويستحب العتق خصوصاً من اتى عليه سبع
 سنين واعانة العاجز عن الكسب ويكره عتق
 المخالف ومن يعجز عن التكسب مع عدم الاعانة
مسائل في العتق لو نذر عتق امية ان وطبها فوطبها
 عتقت وان اخرجها عن ملكه انحلت اليمين وان
 ملكها بعد ولو نذر عتق كل عبيد قد يرد من مضي عتق
 في ملكه ستة اشهر فصاعداً فلو نذر عتق كل مملوك عتق اول
 يملكه فملك جماعة فلا عتق على راي والقرعة
 والتخير على ملى ولو نذر اول ما تكلمه فولدت
 توأمين عتقا ولو اجاب معتق بعض عن سوال
 بنعم اعتقت مما ليك لم ينصف الى غير من
 اعتقه فلو كان للعبد مال فهو لمولاه وان علمه ولو
 اعتق عن غيره باذنه انتقل الى الامر بالعتق
 ولو عفى العبد او اجزم او اقعده عتق ولو اسلم

العبد قبل مولاه وخرج قبله الى الاسلام عتق ولو
مثل بعده عتق ولو مات وليس له وارث حر
اشترى وارثه واعتق ^{العبد} **المطلب الثاني** في خواصه
وهي ثلثة **الاول** السلبية فمن اعتق جزء مشاعاً من
عبده سراً العتق فيه اجمع ولو اعتق يده او رجله
لم يقع ولو اعتق حصته قوم عليه بشروط اربعة
الاول اليسار بماله فاضل عن قوت يوم ودست
ثوب كما في المديون ولو كان عليه دين بقدر ماله
فهو موسر والمريض معسك الا في الثلث والميت
معسر فاذا قال اذا مت فنصبي حر لم يسر لانه
نقص ماله الى الورثة ولو كان موسراً البعض
سراً ^{امر الميت} ^{سرى} ولو كان معسراً استسقى العبد
في حصته الشريك فان امتنع هابه الشريك
وتناولت المعتاد والتأدي ^{العبد} **الثاني** ان يعتق
باختياره ولو ورث نصف ابيه لم يسر على ابي
ولو اتهم او اشترى سراً **الثالث** ان لا يتعلق
به حق يمنع البيع كالوقف والديور على ابي
العبد

الرابع ان يتقرر عتق نصيبه اولاً فلو اعتق نصيب
شريكه اولاً لم يقع ولو قال اعتقت بنصف ^{بالاولاد}
هذا العبد انصف الى نصيبه كما لو باعه او اقرب
وهل يعتق بالاداء وبالاعتاق قولان وقيل ان
اذا تبيّن العتق ولو اعتق اثبات قومت حصه
الثالث عليها بالسوية والتفاوتا وتعتبر القيمة و
قت العتق وينظر قدوم المعتق لو هرب ويسأ
لو اعتق ويقدم قول الغام في اليه القيمة على راي وقول
الشريك في السلامة من العيب ولو ادعى كل من
الشريكين عتق صاحبه حلفا واستقر الملك
كما كان ولو قال اعتقت نصيبك وانت موسر
حلف المنكر وعتق نصيب المدعي كما لو وكل
حلف واستحق القيمة ولم يعتق نصيب المنكر
الثاني عتق القليلة فمن ملك احداً باعاضة من
اصوله او فروعه عتق عليه وكذا لو ملك الرجل
احد المحرمات عليه نسباً او رضاعاً ولا يعتق
على المرأة سو العودين ولا يشتري للطفل قريبه
^{الاب والاولاد} ^{الاب والاولاد}

بالتصية له ان لم تجب نفقته ولو انصب المريض
اباه او اوصى له عتق من الاصل وكذا يعتق على
المفلس ولو اشترى المدينون المريض اباه لم
يعتق الا بعد الذين من الثلث ولو اشترى
نحايه عتق قدر الحيا به ولو اشترى جزء من
قوم عليه يعتق عليه ويسرى مع الشايط ولو ورث
لم يسرى ولو اختار وكيله فكاختياره ولو اوصى
له بالبعض قبله سري وقوم عليه الخاصة
الثالث الولاء كل من اعتق منبراً فوالاه المعتق
له رجلاً كان او امرأة الا ان يتبرأ من ضمان
جبرته وقت المتولوا عتق في واجب كالكفارات
والنذر او يتكبر به فلا ولاء ولا ولاء بالاستيلاء
والكتابة بنوعها ويثبت بالتدبير واللاء المحمية
كل حمة النسب فان المنعم سبب لوجود المعتق
لنفسه كنسبه الاب ولا يصح بيعه ولا بهيته
ولا اشتراطه للغير ولا نفيه ويسرى الولاء الى
اولاد المعتق واحفاده ومعتق معتقه الا ان
فرز زاده

يكون في الاولاد منه الرق فلولاه عليه الامعتقه
او عصيات معتقه ويفيد الولاء الميراث وتحمل العقل
فان مات للعتق ورثه المنعم رجلاً كان او امرأة
ولو كان المنعم جماعة فالولاء لهم بالخصص فان
فقد المنعم قال الشيخ رحمة الله يكون الولاء لاولاده
الذكور خاصة ان كان رجلاً وان كان امرأة فلعصتها
ويرثه الابوين والاولاد ولا يشترط كهما احد
من الاقارب وولد لو لم يقوم مقام الولد مع عدمه
وباخذ منهم نصيب من يتقرب به ومع عدم
الابوين والاولاد يرثه الاخوة والاجداد وهل
يرث الاخ من الابن الاب مع الاخ من الابوين
اشكال وفي استحقاق الاناث منهم اشكال
فان عدموا فالاعمام الاقرب يمنع الا بعد ولا
يرثه من يتقرب بالام كالاخوة من قبلها والا
خواله والاجداد فان عدمت قرابة المنعم فوالاه
المولى فان عدم فقرابة مولى لاپيه دون امه
ولومات المنعم ولا وارث له لم يرثه المعتق

بل الأم ولو مات المنعم وعن ذكرين ثم أحدهما ^{فات} ^{ابن}
 ثم المعتق فيراثه للولد وورثة الاخران قلنا ان
 الولد لا يرث ويخرد الولد من مولى الأم الى مولى الأب
 فان لم يكن فلغصبة المولى فان عدم فلمولى غصبه
 المولى فان عدم موافق الامام به ولا يرجع الى مولى
 الأم فلو تزوج مملوك بمعتقة فان مات الأب
 مملوكا واعتق الجدة الجدة المولود الى معتقه ولو
 كان الأب باقيا ثم اعتق الجد قبله انجذ المولود الى
 معتقه فان اعتق الأب بعد ذلك انجذ المولود
 الى معتق الأب ولو كان ولد المعتقة رقاً
 فولاه لمعتقه فان كان حراً ولو حصلت به بعد
 عتقها فولاه لمعتقها ان كان ابوه رقاً وان كان
 حراً في الاصل فلا ولا لمعتق الأم وان كان ابوه
 معتقاً فولاه لمولى ابيه فلو اعتق الأب بعد
 ولادته انجذ المولود من مولى الأم الى مولاة ^{اب} الأب
 ولو اعتق ولد المعتقة من مملوك عبداً فـ ^{المراة}
 شترى ابو المنعم واعتقه فبطل من الولد

فولاه اولادها المولاه فان اعتق
 الأب انجذ المولود الى معتقه صح

والعبد

والعبد مولاً لصاحبه ولو اشترى اباه فاعتق
 الأب عبده ثم مات العبد بعد الأب ورثته
 بالولاء ولو اشترى ابنتا المعتقة ابائهما ثم مات
 فيراثه لهما بالتسوية ^{امر بنتان} ^{المراة} والترداد لا يجامع الميراث بالولاء
 والنسب فان ماتا فاقوى ان مولى أمهما يرثهما
 لعدم انجذ المولود اليهما اذ لا يجتمع استحقاق الولاء
 بالنسب والعتق ولو اعتق واحد ولديه مملوكهما الأب
 ثم مات العبد بعد الأب فللشريك ثلثة ارباع
 وللآخر الربع ولو اعترف المعتق بولده من المعتقة
 بعد لعانه لم يرثه الأب ولا المنعم عليه بل مولى
 أمه وان المعتق اولى من معتق الأب ومعتق معتق ^{امر المعتق}
 المعتق اولى من معتق اب المعتق ^{امر المعتق} ^{المعتق} ^{والاجنبى}

المقصود الثاني

في التبرير وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وهي اثنان
 اللفظ وصريحه انت حر بعد وفاتي او عتق او معتق اذ امنت فانت حر
 ولا يقع بالكناية أنت مدبر او دبرتك والمقيد كما
 مطلق مثل اذ امنت في مرضي بهذا او في سفري ^{هذه}
 او في سنة كذا او ان قبلت فانت حر فالوجه وقوعه

مثل زيد اعتق عبدك خالد او الخالد ابعتق
 شخص اجنبى فبطلت خاله لزيد لانه اولى من الا
 جنبي الذي اعتق اب الخالد لان زيد معتق
 المعتق والاجنبى معتق اب المعتق ابراهيم

ولود برة بعد وفات غيره لزوج المملوكه ومن
 جعل له الخمة ولو قال الشريكان اذا امتا فانت
 حر ليرتفع بموت احد بهما حتى يموت الاخر
 وليس للوارث بيعه قبل موت الشريك بشرط
 تجريده عن الشط ^{البيد} وبطل لو قال ان قدم المسافر
 فانت حر بعد وفاتي او اذا اهل شوال او قال بعد
 وفاتي يوم او انت اديت الى اولى ولدي كذا
 فانت حر بعد وفاتي **الثاني** المباشرة ويشترط
 بلوغه وشره وعقله وقصده واختياره وجواز
 تصرفه فلا يصح تدبير الصبي وان بلغ عشر على راي
 ولا يتخير المجنون ولا السكران ولا الكساحي والغالط
 والمكره والا قرب عدم اشتراطه بنية القربة
 فيقع من الكافر وان كان حرياً مدبره بيع عليه
 فاذا مات مولا قبل البيع عتق من ثلثه فان عجز
 بيع الباقي على الوارث الكافر واستقر ملك المسلم
 ولود برة نصيبه من عبيد مشترك لم يسرى الى الباقي
 ولا يبطل الوارث بعد تدبيره وعتق من ثلثه بعد
 امر المولى ^{البيد}

ولو اسلم
 امر العبد الكافر
 امر المولى
 ان عتق

موته وان كان عن فطرة على اشكال ولا يصح تدبير
 المردن عن فطرة ويصح لا غيرها ويصح من الاخرس
 بالاشارة المعقولة **المطلب الثالث** في احكامه التدبير
 وصيته يصح الرجوع فيه في بعضه متا شاء المدبر
 ولو قال اذ امت في مرضي فانت حر فهو رجوع عن
 المطلق ويبطل بازاله ملكه كالرهبة والبيع على راي
 والعتق والوقف والوصية وليس الانتكاح جوعاً
 وان حلف المولى ولا الاستيلاد وان قصر الثلث
 عتق الباقي من نصيب ^{حامل} ولدها واذا مات المولى عتق
 من الثلث فان قصر عتق ما يحمله ولو لم يكن
 سوا عتق ثلثه ولود برة جماعة دفعه فان خرجوا
 من الثلث والاعتق ما يحتمل الثلث بالفرعة ولو
 رتب براء بالاول فالاول فان اشتبه افرغ ولو
 استوعب الدين التركة بطل ولو فضل شيء عتق
 من المدبر بنسبة ثلث الباقي ولو كان له مال غائب
 فالوجه تخرجه عتقه ثلثه قبل تسلط الوارث على مثله
 ثم كل ما حصل شيء عتق بنسبه ولو حلت بعد التدبير

من مملوكه بعقد او شبهة او زنا سر كالتدبير
 في الاولاد وله الرجوع في تدبيرهم كالام وليس
 الرجوع عن احد بهما رجوعا عن الآخر ولد المدبر
 المملوك مدبر ولو دبر الى ام لم يسر وان علم بالحمل
 ولو ولدت لاقل من ستة اشهر من حين الرجوع في
 تدبيرها فهو مدبر ولو كان لسته اشهر فلا ولو
 ادعت الحمل بعد تدبيره والقول قول المولى مع
 يمينه ولو دبر الحمل صح ولم يسر الى الام فان جاء
 لدون ستة اشهر حكم بتدبيره والافلا وابق
 الام المدبر ابطال التدبير واولاده بعده رق وقبلة
 مدبرون ولا تبطل لوابق مدة الخدمة المجعولة
 للغير اذا حرم بعد موته ولا يارتد العبد وكسب
 المدبر قبل الموت لمولاه فلو ادعى الوارث لكسبه الحيوان المولى
 قدم قول المدبر مع اليمين فان اقام بيمينه حكم
 للوارث وارث ما يجني عليه للمولى ولو قتل قوم لم
 لاه مدبرا وشركا يطل تبطل التدبير ولو جني بيع
 فيها فان فاته مولاه لم تبطل التدبير ولو لم يستوعب
 فدا بيمينه

الجنابة

الجنابة قيمته ما يحتمل ويقي الباقي مدبرا ولو مات
 المولى قبل فكه عتق وعليه ارش الجنابة للمولى
 ولو اكتسب بعد المولى فالجرح له من ان خرج من
 الثلث والا بقدر ما يجزئ منه والباقي للوثبة ولو
 دبر المكاتب فاذا مال الكنابة عتق والا بالتدبير
 ان خرج من الثلث والا ما يحتمله الثلث فيسقط
 من مال الكنابة بنسبة وكان الباقي مكاتبا ولو كاتب
 المدبر بطل التدبير بخلاف ماله وقاطعه على مال
 ليحل عتقه **المقصود الثالث** في الكتاب وفيه مطلبان
الاول في الاركان وهي اربعة **الاول** الصيغة
 فلا يحاب كاتبتك على كذا توديه وقت كذا و
 القبول كل لفظ يدل على الرضا ولا يفتقر الى قوله
 في الايجاب فاذا اذيت فانك حر مع قصده
 على راي فان اقتصر على ذكر العوض والاجل
 والعقد والنية فهي مطلقة وان قال فان عجزت
 فانك ردي في الرق فهي مشروطة فامطلقة وان
 يتحرر عنه باداء ما يؤدى من العوض ولا يتحرر

فان عجز
العبد

في المشروطة منه الاداء لجميع وجوه تاخير
النجم عن محله على راي او يعلم من حاله العجز
كان للمولى فسخها ولا يرد عليه ما اخذه ويستحب
للمولى الصبر وهي بنوعها لازمة وتبطل بالتفريق
بلا يموت المولى والكتابة مستحبة مع الامانة
والتكسب ويتأكد بمسؤول العبد وليست عتقا ولا
بيعاً ولو باع نفسه بثمن حال او مؤجل لم يصح وينتقل
الى الاجل على راي ولا يتعلق بالفاسدة وحكم
ويلزم ما يشترطه السيد في العقد من المباح ولو
قالت انت حر على الف وقيل يلزمه الالف
حالا **الثاني** السيد وشرطه البلوغ والعقل
والاختيار والقصد والملك وجواز التصرف
فلا تنقد كتابة الصبي والمجنون والمكره والساير
والسكران وغيره المالك والمجور عليه لفليس
اوسفه ولو كاتب الكافر صح الا ان يسلم العبد
او لا ولو اسلم بعدها ففي الانقطاع اشكال
ولو كاتب الحر في صح فان قرره السيد بملكه
العبد

ولو كاتب في الطفل صح مع
الغبطة صح
مصلحة دران باه

قبل

قبل العتق وبعده ويصح كتابة المرتد لا عن
فطرة للكافر لا للمسلم ولو كان عوض الكافرين
خيرا وتقابضا يرى المملوك ولو اسلما قبله
فعليه القيمة **الثالث** العبد وشرطه العلف
التكليف والاسلام على راي ويجوز ان يكتب
بعضه سوا كان الباقي ملكه او ملك غيره او
حرًا ولو كاتب بغير شركه صح ولا يجب
التقديم فلو كاتباه على مال واحد صح وبسطت
النجوم على قدر مالهما ولو شرطا تفاوتا في القيمة
صح ولو عجز فازاد احد بهما الا بقاء الآخر الفسخ
صح وكذا لو عجز احد الوارثين واقرة الآخر وليس
له الدفع الى احد بهما بدون اذن الآخر فان دفع
كان لهما **الرابع** العوض وشرطه اربعة ان
كان ديناً متجماً على راي باجل معلوم وان كان
واحداً ويضبط وقت الاداء بما لا يجرى الشركة
فلو كاتبه على ان يؤدى في سنة كذا بمعنى انهما
ظرف الاداء بطلت ولو كاتبه ان يؤدى مائة
درهم في سنة

انما الدينار

في عشرين سنين افتقد الى تعيين محل كل نجم وان
 باوصافه كان معلوما يرفع الجرم الى ^{في قدره} وعينه في نصف
 التقدير نصف النسبة والعوض بوصف التسليم
 وان يكون العوض مما يصح تملكه للمولى ويكره
 مجاوزة القيمة ويصح على المنفعة فان مرض ^{العبد}
 مدة الخدمة بطلت ^{العبد} ولا يشترط اتصال الاصل
 بالعقد ولو حبسه لزم اجرة تلك المدة ولو ^{العبد}
 مع بيع او اجارة صح وقسط العوض على ثمن المثل
 واجرته ولو كاتب اثنين بسط العوض على
 قدر قيمتهما وقت العقد ويعتق احدهما باداء
 ما يخصه وان عجز الآخر لودفع قبل الاجل لم
 يجب القبول **القصر** في الاحكام اذا عجز
 المشروط كان مولاه مده في الترق والصبر وان
 عجز المطلق وجب على الامام فكه من سرهم
 الرقاب وان مات المشروط قبل اداء بطلت
 وورثه المولى واسترق اولاده وان مات المطلق
 تحرر منه الجميع بقدر ما ادنى وكان الباقي
 رقا

رقا مولاه ويقسم ميراثه بين المولى وورثته على النسبة
 ويؤدى الوارث من نصيب الحرية ما يخلف من
 مال الكتابة ويعتق وان لم يكن مال سعى في الباقي
 واعتق بالاداء ولو اوصى للمطلق صح بقدر ما تحرر نصيب
 منه ويجد من حر الاحرار بنسبة الحرية وحد الما
 ليك بنسبة الرقية فان زنا بها المولى سقط نصيبه
 وحده الباقي ولا يدخل الحمل الموجود في كتابته الاثم
 فان تجدد مملوك دخل ويعتق منه بحساب ما ادنى
 ولو جلت من مولاه وبقي عليها مال اعتقت من
 نصيب ولدها فان لم يكن لها ولد سعت في مال
 الكتابة للورثة ولا يتصف ما ينافي الاكتساب
 كالهيبة والمجابهة والقضى والرهن والعتق الا
 بالاذن وله البيع بالمال بالموجل الا بزيادة في جمل
 بضمن المثل والشراء بالمثل والكين وينقطع نصرته
 للمولى عنه الا بالاستيفاء فلا يطاق بالملك ولا بالعقد
 فان وطئ لشبهة فعليه مهرها ولو وطئ امه المكا
 تب فكذا لك وكل ينسب المكاتيب فهو له فان

رقا مولاه
 رقا مولاه

والقراض
 مضافا اليه

ولا المكاتب ^{تب}
فسخ صار للمولى ولا تنزوح المكاتب ولا يطاء المكاتب
الا باذنه وان كانت مطلقه ويكفر بالصوم ولو اذن
مولا ^{مولا} غيره فالوجه الجواز ولو ظهر العوض معيبا
رده المولى وبطل العتق ولا يمنع المتجدد مع الارش
الرد بالقدير ولو قصر ما في يده عن الدين والنجوم
فستط بالنسبة في المطلق ودفع في اليد الدين في المشروط
فان ما المشروط بطلت وقسم ما ترك للدين بالخصص
ولا يضمن المولى الباقي ولو ابراء الوارث من نصيبه
عتق ولا يقوم عليه ^{الدين} وتجب الاعانة ان وجب
الزكاة منها والا استجبت العطية ولا يجبر المتع
على المراهية ولو تحجر بعضه والكسب بالنسبة و
لو اشتبته المؤدى من المكاتبين ضرر للتذكر فان
مات المولى اقرع ولو ادعى عليه حلف واقرع
ولو اختلفا في المال المدّة فالنجوم قول منكر
زيادة المال المدّة ويجوز بيع ما الكتابة فان اذاه
عتق والا استرق ان كان مشروطا ويصح بيع للمشروط
بعد العجن والفسخ ولو ورثت زوجها المكاتب

بطل النكاح ويصح ان يقبل الوصية له بابه مع عدم
الضرر فان ادى عتقا والا استرقا وليس له ان
يقبله مع الضرر ولا يشترط مطلقا الا باذن وللمكاتب
تب فك الى انى بالارش مع الغبطة ويقتص
المولى منه لو جنى عليه في العمد او على مكاتبه الاخر
مع التساوى في قدر الحرية ولا يبطل الكتابة الا
مع قتله في الخطا يفدى بنفسه ويبدا بالارش فان
فصلوا الا بطل ولو عجز عنها ففسخ المولى بطل الكتابة ^{اكت بد}
والاستحقاق ولو جنى على اجنبى فقتله بطلت وله
ان يفدى نفسه بالارش فان عجز بيع في الجاني
وان فداه السيد فالكتابة بحالها ولو ملك اياه
فقتل عبده لم يكن له ان يقتص لو جنى بعض
عبده على بعض ولو قتل المكاتب فهو كالموت ولو جنى
عليه مولا لم يقتص ولا في الطرف وله الارش
وكذا الحر اما العبد والمساوى فله القصاص وليس
له ان يقتص من عبده مولا لو جنى عليه الا باذن
المولى ولو كان خطاء لم يكن للمولى منه من

الارش ولو ابراه تووقف على الارش ويقتض
 المحرم من المطلق المقتضى ^{بنيته} ^{ار المولا} والمساوية لللقين
 والاقل حريته ويؤخذ من نصيب الحرية بنسبة
 من الارش ويتعلق برقبة بقدر الرقبة وفي
 الخطأ يؤخذ من العاقلة بقدر الحرية ومن رقبة
 بقدر الرقبة فان قدي المولى نصيب الرقبة بقي
 المحرم مكاتب ويقتض له من العبد لا ولله يد حرية
احكام في الوصية لو قال ^{العبد} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} فهو وصية
 بازيد من النصف ولو قال مثله فهو وصية بالجميع
 وبطلت في الزايد ولو قال ^{ابن} ^{او بنو} ^{او بنو} ^{او بنو} فان ابقا شيئا
 وان قل صح والا فلا على لى ولو قال ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب}
 سط مجزئة وفيها وسط قد اوعى داتعين
 ولو اجتمعا اقرع ولو فقد اجمع بين مجمين فيؤخذ
 الثاني والثالث من الاربعة ولو اوصى برقبة
 لم يصح ولو قال ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب} ^{ار المولا} ^{بنيته} ^{مكاتب}
 له به صح ولو اوصى بما عليه صح ويصح لو جمع ما وبا
 كعكس لو كانت فاسدة ولو اوصى بما يقتض

منه صح ولو اوصى بعقده ولا غيره عتق ثلثه مع
 فان ادى ثلثي المال عتق ولو اوصى بالنجوم صح من
 الثلث وللوارث نجمة وانظره للموصي ولو اوصى
 برقبة عند العجز فلموصى له نجمة فان انظره الوارث
المقصد الرابع في الاستيلاء كل من استولى جارية
 في ملكه فانت بولي ظهر عليه خلقه ادى اما حيا
 او ميتا سو كان علقه او مضيقه او حيا او عظاما قال
 الشيخ وكذا النطفة وفيه نظر في ام ولد وفايدة
 غير الحي العدة وابطال سابق النصف فان فلو اولد
 امه غيره مملوك ثم ملكها لم تصر ام ولد وكذا لو
 اولد لها حرة على رأي ولو وطى المربوثة فحلت في ام
 ولد ولا تحل لام الولد وان كان حيا ولا يموت
 المولى بل من نصيب ولدها بعد موت مولاهما
 فان قصر السعت نعم لا يجوز للمولى بيعها
 مادام ولدها فان تصارت طليقا يجوز بيعها
 وغيره الا في ثمن رقبتهما فتباع فيه اذاله
 يكن سواها وان كان المولى حيا ولو اسلمت

بالاستيلاء
 حاطة كرون

أم ولد الذي بيعت عليه على رأي أو وضعت
 على يد امرأة ثقة على رأي ولو جنت ^{جنت بكسر الجيم} دفعها المولى
 إن شاء وفكرها بالإقل من الإرش والقيمة على رأي
 ولو جنت عليها فالإرش للمولى ومن غصبها ضمها
كتاب الإيمان وتوابعه وفيه مقاصد **الاول**
 في الإيمان وفيه مطلبان **الاول** في نفس الإيمان
 ولا ينعقد إلا بالله نعم أو اسمائه المختصة أو الفا
 لب دون المشتركة ولو حلف بقدره الله نعم
 وعلمه وقصد المعاني لم ينعقد ^{اسمها مركبة مشتركة بألف} إلا ان يعقد
 لو قال عظمته الله وجلاله وكبريائه واقسم بالله
 وحلف بالله أو أقسمت بالله أو حلفت بالله
 أو أشهد بالله أو لعن الله دون أقسمت مجردا أو أشهد
 أو أعزم بالله وكذا لا ينعقد بالطلاق ^{أن من طلاق يارث} ولا بالعناق
 ولا بالظن ولا بالتجريح ^{أن من جرح يارث} ولا بالكعبة ولا بالمصيف
 ولا بالنبى ولا بحق الله ^{أن من جرح يارث} ويشترط صدقها من
 بالغ عاقل مختار قاصد مجردة عن مشيئة الله نعم
 فلو لم ينو أو علقها بالمشيئة لم ينعقد ولو أخرج التعليل
^{قد أخرج}

بما لم تجز به العادة انعقدة وكذا لو استثنى بالنية دون
 اللفظ وينعقد من الكافر ولا من الولد إلا بأذن ^{تتقدم}
 والده ولا الزوجة إلا بأذن زوجها ولا من المملوك
 إلا بأذن مولاه إلا في فعل واجب أو ترك قبيح ^{فصل في زوجه واجب} ويقسم
 بحروف القسم وبها الله وأيمن الله وأبهر الله ^{تقسم كمن يمينه وكمن يمينه}
 من الله ومن الله وحلف ليدخل ^{الدار} أو ليدخل ^{الدار}
 علق على المشيئة فان شاء انعقدت وان لم يشاء
 أو جرح بموت وشبهه لم ينعقد ولو حلف ليدخل
 إلا أن يشاء من يد فقد عقق ^{اليمين} وجعل الاستثناء مشيئة
 زيد فان شاء عدم الدخول وقفت ولو قال ادخلت
 إلا أن يشاء الله زيد فشاء أن يدخل وقفت
 ولا ينعقد على الماضي نفيا أو اثباتا ولا يجب الحنث
 فيه كفارة وإن تعد الكذب ولا بالمتأشبه وهو
 أن يقسم غيره عليه وإنما ينعقد على المستقبل
 بشرط وجوبه أو نفيه أو كونه ترك مكروه أو ترك
 مباح قبيح أو مباحا يتساوى فعله أو تركه في الدين
 والدنيا أو يكون البراءة ^{تكون} فان حلف الله ولزمته

الكفارة ولو حلف على ترك ذلك او على استحلاله ^{للفت}
وان كان ^{اليمين} العزم عن الممكن لم ينعقد ^{المقصد الثاني}
فيما يقع به الحنث ويتبع فيه مقتضى اللفظ وهو
انواع **الاول** العقد وهو الايجاب والقبول
فلو حلف لبيع عيني او لغيره لم يترأى الا بهما او
انما ينصرف الى الصحيح فلا يترأى بالفاسد ^{النافس}
المباشرة فلا يترأى بالتوكيل ولو حلف لا ببيع ^{بناظره كذا}
فاستاجر البئر او امره حنث على راي للعرف
وكذا السلطان لو حلف لا يضربن بخلاف غيره ولو حلف
لا باع خراج فباعه حنث ^{ان قصد الصورة والا}
فلا ولو حلف لغيره قيل يترأى بالوقف والصدقة
والنحلة ^{والهدية والعهد ولو حلف على ما اشتراه زيد}
لم يحنث بما ملكه بهبة او صلح او شفقة او
رجع اليه باقائه او رد عيب او قسمة ويحنث
على ^{بالسلم والنسيئة ولو خلط ما اشتراه زيد بغيره}
حنث باكل ما يعلم دخول ما اشتراه زيد فيه
ولا يحنث بما اشتراه زيد فيه ولا يحنث

بما اشتراه زيد وعمر وان اقتسماه ولو حلف
لا اشترى فوكل عيني الوكيل له لم يحنث ولو
توكل حنث ولو قصد الشراء لنفسه في يمين لم
يحنث اذا اضافه الى الموكل او نوي ان يملكه
حلف لا يبيعك اشتريه زيد فكل من اشتريه فلا
وكيل زيد لم يحنث ويحنث لو حلف لا يبيعك
عبد زيد **الثاني** الاكل والشرب لم يحنث الا
بالجميع ولو حلف لو شرب ماء البئر حنث
بالنقص ولو حلف لا يشرب ماء الكوز لم يحنث
بالنقص بخلاف لا يشرب ماء للنهر ولو حلف
لا اكل اللحم والعنب لم يحنث الا يجمعهما ولو
حلف لا اكل الراس لم يحنث براس الطير والله
والسمك ويحنث براس الطير ان اعتيد
في المكان ولا يحنث بالبيض يبيض السمك
والعصفور ويحنث ببعض النعام ويحنث
بالخبز يخبز الارز في موضعه ولا يحنث باللحم
بالشحم بل بالثمين وفي الاكبية والسناء اشكال

فلو حلف لا يشرب ماء الكوز لم يحنث

ولا يحنث بالامعاء والكبد والكبرش بل بالقلب
 على اشكال ويحنث على التزبد بالشمين وفي العكس
 اشكال ولا يحنث على الشمين بالاديهان بل
 بالعكس ولا يحنث على الاكل بالشرب وبالعكس
 ولا يوضع السكر وفيه حتى يذوب ولا على العنب
 بعصيرة ولا يحنث على الشمين لوجعله في عصيرة
 ولا يظهر له اثر ولو ظهر حنث ولا يحنث على
 الخمر الشكناج ويحنث لو اصابه به وعلى الفاكهة
 بالعنب والزمان والبطيخ على اشكال ويباين
 غداً الفاكهة لا بالقفا ولو وزر ولو حلف لياكلها
 اليوم او تلفه لزم الكفارة معجلاً ولا يستمر كل ما يؤتى
 مايعام به وان كان كالذي يشرب ويحلى ولو قال لا شربت
 لك ماء من عطش فقي صرفه الى العرق او الحقيقة
 اشكال **الثالث** دخول الباب فلو حلف لم يحنث
 بصعود السطح ولا يدخل الطاق خارج الباب ويحنث
 بالدخول ولو حلف على لم يدخل بالصدود على السطح
 ويحنث على عدم دخول البيت بيت الشعبة الخيمة

وشبهه

وشبهه ان كان بيتاً او معبداً سكناه ولا يحنث
 بالعبادة والجمام واذا كان الفعل كالاستدانة حنث
 بهما ولو حلف لا اسكن الدار ولا ساكنة زيداً ولا
 اسكنه حنث بالابتداء والاستدانة فان عقيب خرج
 اليه من بيت وان لبث في ساعته حنث وكذا ان اخرج
 اهله فكنث ويبرأ لو خرج وترك اهله ولو انشترى
 لنقل المتاع كما المعتاد فاشكال ولو خرج وعاد لنقل
 يحنث ولو قال لا اسكن زيداً ففارقه زيداً لم يحنث
 ولو كان في خان وانفرد كل بيت لم يحنث استدانة ولو انفرده كل بيت في دار حنث
 الطبيب ولا ليس كما بدايها وان تغاير لم يحنث
 على الفعل بالاستدانة كما لو حلف لا دخل داراً وهو
 فيها لم يحنث في البيت والا قرب في التطيب المغايرة
 ولو حلف لا يبعث الدار ولا وهبتها ولا اجرته يحنث
 بالابتداء خاصة **الرابع** الاضافات والصفقات فلو
 خلف لا يدخل داراً من يد لم يحنث بمسكنه الذي لا
 يملكه ويحنث بدخول الدار التي لا يسكنها ولو حلف لا
 يدخل مسكنه حنث بالمستأجر والمستاجر لا بالملك

الذي لا يسكنه ولا يسكنه الذي غصبه على اشكال
ولو قال لا دخلت دار زيد ولا اكلت عبيده او زوجة
فالتحرير تابع للملك فان خرج عن الملك لا التحريم
وكذا الادخلت دار زيد هذه على اشكال ولو اشار الى
سجله وقال لا اكلت لحم هذه البقرة حنت بلحمها
تغليباً للاشارة ولو حلف لا دخلت من هذا الباب
فحوت قد خلا الى حنت اذا لا عبرة بالحنث ولو
حلف لا دخلتها من بابها ففتح لها باب متانق
حينئذ بالدخول به ولو حلف لا دخلت دارا فصارت
دارا لم يحنت ولو قال لا دخلت هذه الدار حنت ولا
يحنت على الدخول بتزول السطح ولو حلف لا اركبت
دابة العبد لم يحنت الا ان قلنا انه يملك بالتملك
لو حلف ويحنت ولو قال لا اركبت دابة المكاتب ولو حلف لا
ركبت سرج الدابة حنت بما هو منسوب اليها بخلاف
العبد ولو حلف لا يلبس ما غزلته حمل على الماضي فلو
حلف لا يلبس ثوبا من غزلها تناول الماضي والمستقبل
ولا يحنت بما خيط من غزلها ولا بما سواه منه دون
الحم

الحم

الحم في حنت في لبس الثوب لو ائتم بقميص او ارتداه
لا بالنوم عليه والتدثر ولو حلف لا يلبس قميصا
فارتد بقميص لم يحنت ولو حلف على لحم هذه السجدة
فكبرت او تكلم هذه العبد فعنت فحنت فاشكال
ينشاء من تقابل الاشارة والوصف ولو حلف لا
يخرج الا باذنه ولم يسمح للاذن فاشكال **الخامس**
الكلام فلو قال والله لا اكلت كفتي حنت بالاحيرة
ولم يحنت بالكتابة والاشارة ويحنت على المراجعة
بالكتابة ولا يحنت على الكلام بقراءة القرآن وفي التهليل
اشكال ويحنت بتزويد الشعر مع نفسه فلو حلف
للمبشر فهو لا قول فخير بالسائر فان تعدد قسم عليهم
ولو حلف للمني بشارك الاخير فلو حلف لا سلمت
على زيد فسلم عليه وهو في ظلمة وهو لا يعنفه لم يحنت
ولو سلم على جماعة وهو معرهم واستثناءه نية او لفظا
لم يحنت ولو لم يستثنه حنت ولو حلف لا دخلت
على زيد فدخل جماعة وهو منهم حنت ولو استثنى
ولو لم يعلم لم يحنت **السادس** الخصومات فلو

اليمين

حلف ليرفعين المنكر الى القاضي ^{شأنه} احتمل الموجد ^{بما نفاضه}
 عتيرم والجنس ^{من} لو غزل في الزرع اليه اشكال ولو بادى ^{بما نفاضه}
 ومات فك قبل الا انتهاء اليه لم يحنث ولو راى
 القاضي المنكر بعد اطلاع في الرفع اليه اشكال ولو حلف
 لا يفاقر في غريمه ففارقه الغريم فلم يتبعه لم
 يحنث وكذا لو مشا ثم وقف ومشى الغريم الا
 ان يقول لا يفترق ولو حلف ليرفعين عبدا مائة
 سوط انصرف الى الآلة المعتادة فان خاف الضرر
 الشغل على اجزائه ^{بما نفاضه} الفضل ويكس جمع الشبان ^{بما نفاضه} ولا يشترط
 ان يمس آحادها بذنه هذا في التعذيب والحكم امانى
 العفو والكتابة التأديب الاموال الدينية فالأولى ولو حلف ليرفعينه ^{بما نفاضه}
 حقه فلما فابراعه انحلت اليمين ولا كفارة ولو مات
 المستحق انحلت اليمين اما لو قال لأقضي حقه
 فانه يدفع الى الورثة ^{بما نفاضه} **خاتمه** اذا حلف على نفي الفعل
 دعواه حلف اقتضى التأييد ويقبل في نية التعيين ولو
 حلف ليفعلن كذا المنة ولا يجب الفور ويتحقق
 عند ظن الموت ولو حلف لا شربت الماء اقتضى العموم

ارجع الماء
 قبل ان يكثر

ولو

ولو حلف ليصدق بجماله دخل الدين والعين ولو
 قال لا أول من دخل دارى فللاول وان يدخل
 سواء ولو لا آخر داخل فهو للاخير من يدخل قبل موته
 ويشتمل الى الخاتم وللؤلؤ والتسري وطى الامنة
 المحذرة ويحقق الحنث بالمخالفة اختيارا وان كان
 بفعل الغير كما لو دخل السفينة وهو اوركب دابة ^{بما نفاضه} فيها
 فدخلت بيتا حلف على عدم دخوله ولا يتحقق
 بالاكراه ولا بالنيان ولا بالجهل **المقصود الثاني** في النذر
 وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وهي ثلثة **الاول** النذر
 وشروطه البلوغ والعقل والاسلام واذن الزوج
 في المرأة في التطوعات والوالدين في ولد والمولى في العبد
 والقصد والقربة ولو نذر المملوك قبل الاذن لم
 يقع وان تحرر ولو اجاز المالك فاشكال ولا يقع نذر
 الكفار لكن يستحب له الوفاء لو اسلم ولو نذر
 المسلم ولم يقصد التقرب به الى الله نعم لم
 يقع **الثاني** الصيغة وهو ان يقول شفى الله
 مريضى او رزقنى ولدا وما اشبهه من النعم

امر النعم

وان لم اقلهم

ودفع النعم او ان زينت وما شبهه من التوعيد
في الزجر فلله على صلوة او صوم ولو قال الله على
ان اصوم ابتداء فقولان ولو عقب النذر بمشية الله
تعالى لم يقع ولو قال الله على صوم ان ربي يشاء
زيد لم يلزم شيء وان شأ زيد ولا بد ان يكون
الشرط طلب نعمة او دفع نعمة او زجر عن فحش
لو قصد الشكر عليه لم يقع ولو كان مباحا و
كان فعله مباحا ولا للترك له في امور الدنيوية
لزم وان كان التارك الى لم يلزم ولا بد ان يكون
الجزأ طاعة **الثالث** الملتزم وهو كل عبادة مقدرة
للتأذير كالصوم والصلوة والحج والهدى والصدقات
والعتق وفروض الكفايات كالجهاد وتحرير المولى
ويلزم الصفات المشترطة فلو نذر الحج ما شيئا
او التزم طول القلعة وجب الوصف ولو نذر
المشي في حجة الاسلام او طول القلعة في الفايض
وجب ولو التزم المباحات كالاكل والنوم لم
يصح ولو نذر الجهاد في حجة تعيين **المطلب الثاني**

من بغداد وغيره

في الا

في الاحكام الملتزم انواع منها الصوم فلو نذر
المطلق كفاه يوم ولو صوم شهر متفق قاله يلزم
التفريق ولو تعين الصوم في يوم تعين ولو شرط
التتابع في شهر لم يجب في قضائه ولو نذر صوما
سنة معينه لم يلزمه قضاء العيدين ورمضان
ويجب قضاء ايام الحيض والمرضى على اشكال
وما افطره في السفر فان افطر لغير عذر قضاءه
وبني ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرطه استا
وقبل ان لم يتجا وز النصف ولو كان لعذر بني ولا
كفارة والسفر الصوري عذر ولو نذر صوما سنة
وجب اثنا عشر شهرا ولا يجب التتابع ولا يتخط
ايام رمضان والعيدين عنه ولو نذر صوما **يقدم** ٢
زيد لم ينعقد نذره ابدأ بطل يوم قدومه ووجب
ما عداه ولو نذر المتطوع اتمام اليوم لزمه ولو نذر
بعض يوم لم ينعقد ولو نذر يوم الاثنين ويوم
يقدم زيدا ابدأ فقدم يوم الاثنين لزمه الاثنين
خاصة ولا يجب الاثنين الواقعة في رمضان
امر يوم الاثنين

ساقط فيشرد

امر الناذر

زيد

ببداية

من غير نذر

ولو قال آتي عرفة لم يجب مع غير النسيك ولو
قال آتي مكة لم يلزم إلا مع قصد النسيك **ومنها**
العتق ولو نذر عتق مسلم وجب عتق البالغ المسلم
ولو نذر عتق الكافر مطلقا لم يصح وفي المعين خلاف
ولو نذر عتق ^{رقيقته} أجزاء الصغير والكبير والمعيب ^{امر خلاف العبد الكافر}
ولو نذر إلا يبيع مملوكه وجب الإباح ^{بذره} **ومنها**
الصدقة ولو نذر الصدقة واقتصر وجب الأقل
ويستعين لو عين بقية ^{أمر المال} أو زمان أو جنس أو
مستحق أو مكان فيعذر لو خالف ولو قال بما لا كثير فهو
شما ^{بشناه} نون درهم ولو قال خطير أو جليل فستر عما أراد
ولو نذر الصدقة بجميع ماله وخاف الضم
قومه ونصديق شئ فشيء حتى يستوفيه ولو
نذر الأخراج في سبيل الخير تصدق على فقراء
المؤمنين أو أخيه في حج أو زيارة أو مصلحة للمسلمين
ومنها الهدى إذا نذر هدى بدنة انصرف
إلى الكعبة ولو نوى منى لزم ولا يلزم لو نوى في
غيرهما ولو نذر الهدى إلى بيت الله ^{بالحج}

ولو نذر الهدى وأطلق وجب
أقل هدى من النعم
أمر النعم

غير
على

غير النعم بطل على من يبيع في مصالح البيت على من يري
وان كان مما لا ينقل ولو نذر ان يهدي عبده أو جارية
أو دابة يبيع وصر في مصالح البيت أو المشهد ومعه
الحاج والزائر ولو نذر بركة أو عني وجب التفتة
بها ولو نذر بغيرها فاللزم ومن وجبت عليه بدنة لوجب
في نذره ولو لم يجد غير لزمه بقية ولو لم يجد فبيع شيئا ولو
نذر التضحية ببغداد وجب التفتة بها وحل يجب
الذبح فيه اشكال ولو نذر ان يسير الكعبة أو يطيرها وجب
وكذا في مسجد النبي ^{بأمره} والاقصى **مسائل** بحسب الكفار
بحسب النذر عدا اختيارا ولو اتقى أحد ههما لم يجب
ولا ينعقد نذر المعصية كزج الولد ولا يجب به كفارة
والى عجن عن المنذر سقط كما لو صدق عن الحج وروى
الصدقة عن كل يوم نذر صومه وعجن بمذبح حكم العهد
حكم البهمن وصورة نذر الله أو عاهد الله ^{بالحج}
أنه حتى كذا فان كايما عاهد عليه واجبا أو ندبا
أو ترك فبج أو ترك مكروه أو مباح متساويا أو كالبراء
حج في الدنيا وجب ^{أمر النذر} والأفلا وكل من حلف أو نذر

فعل كذا

او عهد على فعله وكان الاول تركه في الدين او الدنيا
او بالعكس فليعمل الاولى ولا كفارة ولا ينقض الثلثة الا
بالنطق دون اللبث وان ^{امر الله واليهين} **المقصود** في اقسامها وهي اما مرتبة
في الكفارة وفيه باب **الاول** في اقسامها وهي اما مرتبة
او مخيرة او كفارة الجميع فالمرتبة كفارة الظهار و
قبل الخطاء ويجب فيها العتق فان عجز فصوم شهرين
متتابعين ان كان حرا وعلى العبد شهر متتابع
فان عجز فالطعام ستين مسكينا وكفارة قضاء ر
مضان بعد الزوال اطعام عشر مساكين فان
عجز صام ثلثه ايام متتابعات والمخيرة فطهار
رمضان والا قرب ان خلف نذر الصوم كرمضان
وخلف نذر غيره كاليامين وكذا العهد وكفارة اليمين
عتق رقبة او اطعام عشر مساكين او كسوتهم فان
عجز عن الجميع صام ثلثه ايام متتابعات وكفارة
الجميع في قتل المؤمن ظلما عمدا وفي افطار شهر رمضان
عمدا بالحكم وهو عتق رقبة وصيام شهرين متتا
بعين واطعام ستين مسكينا ومن حلف بالبداءة
بمرشدة

من الله نعم او من رسوله او احد الائمة ثم وخالف
وجب كفارة الظهار على من ^ي فان عجز كفا اليمين
وقيل يا ثم ولا كفارة في جلالة شعرها بالمصاب قيل
كفارة رمضان وقيل الظهار وقيل يا ثم ولا كفارة و
لو نكت شعرها بالمصاب او خدشت وجهها
او شق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته
فكفارة يمين ومن تزوج امرأة في عدها فارق
وكف بجسده اصواع من دقيق ومن نام عن العشاء
الاخرة حتى خرج وقتها اصبح صائما ومن نذر صوم يوما
فحجز اطعم مسكنا مدين فان عجز نص في استطاع
والوجه استباح الثلثة **الباب الثاني** في خصايلها و
النطق في ثلثة **الاول** العتق ويجب في المرتبة على
المالك الرقبة او الثمن في امكان الشراء ويشترط
اسلام العبد او حكمة ولا يجزئ الحمل ولا مزاحق من
الكافرين وان اسلم ويفرق بینه وبين ابويه ولو
اسلم بالاشارة اجزا ويشترط في الاسلام الاقرار
بالشهادتين دون الصلاة والتبني من غيره ولا ينفع
بمرشدة

المُتَّبِعُ السَّامِي فِي الْإِسْلَامِ وَإِنْ تَقَرَّرَ بِهِ عَنْ أَبِيهِ الطُّفْلِ
عَوْنُ أَحَدِ أَبِيهِ ^{أَبِيهِ كُنْهٌ} وَجَزَى الْعَيْبُ أَنْ لَمْ يَوْجِبِ الْعَيْبُ
وَوَلَدُ الزَّامِ الْعَتَقُ وَبِحُجُوزِ النَّظَرِ وَالْمَنْ بَرَّ أَنْ لَمْ يَنْقُضْهُ وَالْمَكَ
تَبِ الْمَشْرِطُ الَّذِي لَمْ يُوَدِّ شَيْءًا إِلَّا بَقِيَ مَعَ جَهْلِ مَوْتِهِ
وَأُمُّ الْوَلَدِ وَشَقِصٌ مِنْ عِبْدٍ لَهُ أَوْ مَشْرُكٌ مَعَ إِبْرَاهِيمَ
أَوْ فَقْرُهُ إِذَا مَلَكَ النَّصِيبُ وَنَوَى بَعْتَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ
وَأَنْ تَفْرِقَ الْعَتَقُ وَالْمَرْهُونَ وَأَنْ أَجَازَ الْمَرْهُونُ
وَالْقَاتِلُ خَطَاؤُونَ الْعَهْدِ وَالْمَأْمُورُ بِعَقْدِهِ عَنِ الْأَمْرِ
وَالْعَوَضُ لَا يَشْتَرِطُ فَيَلْزِمُ أَنْ عَيْنٌ وَمَعَ الْأُطْلَاقِ
الْقِيَمَةُ وَلَوْ أَطْلَقَ الْأَمْرُ لَمْ يَجِبِ الْعَوَضُ وَلَوْ ذَكَرَ
عَوَضًا مُحَرَّمًا لَمْ يَلْزِمُ وَنَفَذَ الْعَتَقُ وَلَا يَجِبُ
الْقِيَمَةُ وَلَوْ أَعْتَقَ الْوَارِثُ عَنْ الْمَيِّتِ لَأَمِنَ مَالُ
الْمَيِّتِ وَقَعَ لِلْمَيِّتِ وَتَبَرَّعَ الْأَجْنَبِيُّ قَالَ الشَّيْخُ يَقَعُ
عَنِ الْمُعْتَقِ فَكَذَا الْحَقُّ وَيَشْتَرِطُ تَحْرِيدُهُ عَنِ الْعَوَضِ
فَلَوْ قَالَ أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ كَذَا لَمْ يَجْزِ عَنِ الْكُفَّارَةِ
وَكَذَا لَوْ قَالَ آخِرُ عَتَقَ عَبْدَكَ عَنْ كُفَّارَتِكَ وَعَلَيْكَ كَذَا
فَاعْتَقَهُ فَقِي عَقْدُهُ أَشْكَالٌ فَإِنْ قَلْبُنَا بِهِ لَزِمَ الضَّامِنُ

البذل

البذل لَوْلَوْ دَهْمُ الْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِهِ لَمْ يَجْزِ عَنِ
الْكُفَّارَةِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ السَّبَبُ حُزْمًا كَتَنَكِيلٍ
وَلَوْ نَوَى بِهِ الْكُفَّارَةَ وَالنَّبِيَّةُ فَلَا يَقَعُ مَجْرَدًا عَنْهَا وَنَبِيَّةُ
التَّقَرُّبِ فَلَا يَقَعُ مِنَ الْكَافِرِ وَتَعْيِينَ مَعَ تَكْفِيرِ السَّبَبِ
وَأَنْ تَجَانِسَ الْكُفَّارَاتُ خِلَافًا لِلشَّيْخِ فَلَا يَكْفِي بَنِيَّةُ
التَّكْفِيرِ مَا لَمْ يَعْينَ عَنِ الْكُفَّارَةِ خَاصَّةً وَلَوْ شِئِيَ السَّبَبُ
كَفَّاهُ بَنِيَّةُ الْمَهْمِ التَّكْفِيرِ وَلَوْ شَكَّ بَيْنَ نَذِيرٍ فَظَمَرٍ
لَمْ يَجْزِ لَوْ نَوَى التَّكْفِيرَ وَلَا تَجْزِي لَوْ نَوَى الْعَتَقَ وَتَجْزِي لَوْ نَوَى الْأَبْرَارَ
مَجْرَدًا وَلَا مَعَ نَبِيَّةِ الْوَجُوبِ وَلَوْ نَوَى ذَوَا الْكُفَّارَتَيْنِ
بَعْتَهُ كُلُّ نَصْفٍ مِنْ عَبْدٍ عَنْ كُفَّارَةٍ صَحَّ وَكَذَا لَوْ
أَعْتَقَ نَصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كُفَّارَةٍ عَتَقَ أَجْمَعًا عَنْهَا
وَلَوْ أَعْتَقَ نَصْفَ عَبْدَيْنِ مَشْرُكَيْنِ لَمْ يَجْزِ وَلَوْ
اشْتَرَا أَبَاهُ وَنَوَى الْعَتَقَ عَنِ الْكُفَّارَةِ لَمْ يَجْزِ عَلَى مَرِي
النَّظَرُ الثَّانِي فِي الصَّوْمِ وَيَجِبُ فِي الْمَرْتَبَةِ بَعْدَ الْحُجْرِ عَنِ
الْعَتَقِ وَلَوْ أَحْتَاجَ إِلَى خِدْمَةِ الرَّقَبَةِ أَوْ إِلَى غَيْرِهَا
لِلنَّفَقَةِ أَجْزَاءُ الصَّوْمِ وَلَوْ وَجَدَ رِخْصٌ لَمْ يَجِبُ
بَيْعُهُ وَلَا بَيْاعُ الْمَسْكَنِ وَلَا ثِيَابُ الْبَدَنِ وَبَيْاعُ فَاضِلٍ

وَتَجْزِي لَوْ نَوَى الْأَبْرَارَ
بِهِمْ

ذلك ولا يجب استبدال ما خص من المسكن واذا دجه
 الثمن فاضلا عن قوت يوم وليلة له ولعاليه فهو
 واحد واذا افطت الحامل والمرضع خوفاً انفسهما
 اذا الولد لم ينقطع التتابع وكذا لو اكره على الافطار
 ونسيان النية يقع التتابع على اشكال وكذا لو
 لو وطى ان يطاهر وان كان ليلا والاعتبار فالانيسار هو
 قتل الاداء ولو كان المال غائبا لم يعد الى الصوم
 ولو حنث العبد بغير اذن صام على اشكال ان حلف
 بالاذن ولو اذن له بالعتق الصلوة اجزاء
 على راي ولو حلف بغير اذن لم يجب بالكفارة وان
 ولو حنث بعد الحزبة فكالحز وكذا لو اعتق بعد
 الحنث ولو اعتقه نصفه فسطه على الكفارة ويجب
 نيته الكفارة وتعين جهرتها على راي لا بنية التتابع
 ويجزى شهر ان اهليته فان فاته بعض الشهر
 اكمل لمكثر ثلثين **النظر الثالث** في الاطعام ويجب لكل مسكين
 مداً على راي من اوسط ما يطعم اهله او غالب
 قوت البعده البلد من حنطة او دقيق او خبز ولا

يقطع

يجزى

استثنى مسكين البكر

تجزى القيمة ولو اعطى القدر المادون العدد ولا
 التكرار عليهم من الواحدة الامع العذر والاطعام
 الصغار منفردين ويجوز متضمنين ولو انفردوا احتسب
 الاثنان بواحد ولا اطعام الكافر ولا الناصب
 ولا المخالف ويجوز اعطاء العدد مجتبعين ومنفرد
 قين واطعام الفاسق ويستحب اطعام المؤمنين
 واولادهم والادام واعلاء اللحم واوسطه الخل
 وادناه الملح والكسوة لكل فقير ثوب وقيل ثوبان و
 يجوز الفقير لا الفلسوة والخلف **مسائل** كفارة
 اليمين والابلاء والعهد واحدة على راي والمعتبر
 في المرتبة بحال الاداء فلو عجز بعد القدرة عن
 العتق صام ولو دخل العاجز في الصوم ثم وجد
 العتق استحب الرجوع ولا يدفع الى من يجب الكفارة
 نفقة عليه ولا الى الطفل بل الى وليه ولا يجزى
 المحيرة التصفيف في الاحناس ومن وجب عليه
 شهران متتابعان فحرم صام ثمانية عشر يوماً فان
 عجز تصدق كل يوم بمد وان عجز استغفر الله تع

كبره طاهراً
 او عاملاً
 او غريباً
 او مسكيناً
 او كافراً
 او ناصباً
 او مخالفاً
 او كافراً
 او ناصباً
 او مخالفاً

عليه من شهرين متتابعين
 او من شهرين متتابعين
 او من شهرين متتابعين

ويجوز الاصطياذ بجميع الالة لكن بشرط فيه
 التذكية وان كان فيه سلاح سوا كان بالشرك
 او بالجمالة او السهم الخالي من نصل اذا لم يخرج و
 السباع كالقرد والنمر والجوارح كالصقير والبار
 وغير ذلك **المطلب** في الاحكام الاعتبار
 في حل ما يقتله المعلم بالمدرسل لا المعلم فيحل لو ارسله
 المسلم وان كان المعلم كافرا اذ العكس والصيد الذي
 يحل يقتل الكلب او السهم هوكل محتج وان كان
 اهليا وكذا النردى والصليل اذا تعذر ذبحهما في
 موضع الزكوة كفي عقره بالسيف وغيرها في غيره
 ولا يحل لورعي الفرخ غير الناهض ولو تقاطعت
 الكلاب الصيد حل فلو قطعت الالة منه شيئا
 حرم المقتطع وذكر الباقى ان كان حيا مستقرا والا
 حلا معا ولو قطعه نصفين حلا الا ان يتحرك
 احدهما حركة مستقرة الحيوة فيذكريه ويجرم الآخر
 ولو اصطاد بالمقصوب لم يجرم الصيد وعليه الاثم
 والاجرة ويجب غسل موضع الغضة من الكلب

ولو ارسل كلبه او شقه فعليه ان يسارع اليه فان
 ادرك حيوته مستقرة وجبت التذكية ولو تركه
 حتى مات فحتم ولا تعذر بان لا يكون معه مؤنة
 او سقطت منه او ثبتت في الغنم او غصبت
 منه وانما يباح اذا ادركه ميتا او في حركة المذبوح
 وقيل ان لم يكن معه ما يتركه يترك الكلب حتى
 يقتله ولو كانت حيوته غير مستقرة فكالمذبوح
 ولو لم يتطعم الزمان للتركه حل يقتل الكلب و
 ان كانت حيوته مستقرة ولو صيره الرامي غير
 محتج ملكه وان لم يقبضه وكذا الواشي في التكا
 لجمالة والشبكة وكل ما يعتاد الاصطياذ به وان
 انقلت ولا يملكه يتوخله في ارضه ولا يتعشيه في
 داره ولا يؤثوب السمك بالسفينة وفي ملكه باغلاق
 باب او ينصيره في مضيق لا يتعذر قبضه او يتوخله
 في ارض اتخذ بها ذلك اشكال ولو اطلق الصيد
 من يده فاطعا لنية التملك لم يخرج عن ملكه ولا
 يملكه بالاصابة اذا تعذر قبضه الا بسرعة غزوه

لم يشع صم

ولو كسر جناح ما تمتنع يا مريم كسر الآخر من جلده
وهو الثاني على راي ولو وجد الصيد ميتا بعقرهما
حل ان يذبحاه او ادركت ذكاته والا فلا احتمال
قتل الثاني بعد الاثبات ولو رمى صيدا ظنه غير
او رمى سهمين فاتفق الصيد من غير قصد او ارسل
كلبه ليلا فقتل ليرجل وكل انريدل على التملك لا يمكنه
معه الثاني كقتل الطير والحمار الحلقه في راجله ولو انتقلت
الطير من برج الى آخر لم يملكها الثاني ولو جرح المذبذب
من الجرحين افرغ ولو اقبلتاه معا فلولها ولو اقبلتاه
احدهما وجرحه الاخر دفعة فهو للمذبذب ولا شيء على
الجرح ولو اقبلتاه الاول فصيرته في حكم المذبذب ثم
قتله الثاني فهو للاول والشيء على الثاني ان لم يفسد
لحمها وجلده ولو لم يثبت الاول وقتله الثاني فهو
له ولو اقبلتاه الاول ولم يصير في حكم المذبذب وقتله
الثاني فهو متكلف وعليه الدرش ان اتلفه بالذكاة
والا فالقيمة معيبا بالاول ان لم يثبت قيمته والا الارش
وان جرح الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكاته فهو حال
ار الاول

والا

والا فقيمة فان لم يتمكن من تذكيته وجب على الثاني
كالمعيب بالاول وان اهل مع القدره حتى سب
الجنايات سقط ما قبل الاول وعلى الثاني نصف
قيمتها معيبا ولو كان مملوكا لغيرهما وقيمتها عشرة
وجناية كل واحد بدرهم وسواء فبعض الاحتمال
بسط العشرة على تسعة عشر منها على الاول وتسعة
على الثاني وبعضها ايجاب نصف العشرة على
الاول ونصف التسعة على الثاني ولا اعتبار بهذا
التقصان على المالك وبعضها على الاول خمسة
ونصف وعلى الثاني خمسة فبسط العشرة على
عشرة ونصف وبعضها ايجاب اربعة ونصف
على الثاني لا يمكن زيادة عليها وعلى الاول
تمام العشرة **المقصود الثاني** الذبح وفيه مطلبان
الاول في الاركان وهي اربعة الذابح وشروطه **الاول**
الاسلام او حكمة فلا تحل ذبيحة الكافر وان كان
ذميا ولا الناصب ويحل ذبيحة المسلم والخم خايه كونه
والخالف والحايض والجنب واطفال المؤمنين

لان الجنايتين سترتا وصارتا قبل ان يذبحوا
التيمة الا ان القيمة يوم جنايته الا عشرة ودرهم
الثانين في غير كل واحد منها نصف قيمته يوم جنايته
زبد الدين
كل اذا قطع رجل يذبحه ومات فمده الجراح لا يلزم
الرجل بغير ذبيحة بشره لان الارش به دخل تحت الذبيحة
وجه ان يفرق بين عشرة وعشرة تبلغ مائة وعين
فعلى الاول مائة جزء من تسعة عشر ذبيحة درهم
من كل تسعة عشر جزءا فطبيعة ذبيحة درهم
وخمسة اجزاء من تسعة عشر جزءا وهو اربعة
وعلى الثاني تسعون جزءا وهو اربعة
درهم واربعة عشر جزءا وهو تسعة
جزءا من درهم واربعة عشر جزءا وهو تسعة

ار الذبح بكسر ذال المعجمة كشدن مكر

اعضاء
اربعه

الكيفية ويشرط فيها
امور خمسة الاولى

محطان م

الثالث

البرية
البرية

مستقر **الاستقرار** الحركة الدالة على الحيوة بشرط بعد
 الذبح او خروج الدم المسفوح ولا يكفي التشاقل
الاستقرار في الاحكام يجوز شرعا ما يوجد في اسواق
 المسلمين من اللحم ولا يحجب التسؤال وما يوجد في يد
 مسلم ويكره الذبابة ليل اختيارا ونهار الجمعة قبل
 الزوال والتنجع وقلب السكين ليذبح الى فوق وان
 يذبح واخر ينظر اليه ويكره ابانة الرأس وسلخها قبل
 الموت على مري او قطع شيء منها ولو انقلب الطير
 جاز رميه بالسهم والرمح ويستحب في الغنم ربط يديه
 واخذى رجله والاعساذ على صوفه او شعره حتى
 يهرؤ وفي البقر عقل يديه ورجليه واطلاق ذنبه وفي
 الابل ربط احفافه الى ابطه واطلاق من جلبيه والطير
 ارساله بعد الذبح ذكاة السمك اخذ من الماء حيا
 فان وثب واخذه قبل موته حيا حل والا فلا ويشترط
 في مخرجه الاسلام ولو وجد في كافر لم يحل الا مع مشا
 هدة اخراج له حيا ولو اعيد في الماء فمات فيه لم
 يحل وان كان في الالة ولومات البعض في الشبكة للنصو
 دام

فالاقرب

فالاقرب الحرمة في الجميع مع الاشتباه وابطاحه
 اكله حيا ويكفل ما يقطع منه بعد اخراج به وان
 وقع في الماء مستقرة الحيوة وذكوة الجمل واخذ حيا
 ويشترط في اخذه الاسلام ان علم اخذه قبل موته ولو
 مات قبل اخذه لم يحل ولو احترق الاجنة لم يحل الجراد
 المحترق فيها وان قصد احراقه ولا الذبا قبل استقلاله يحل
 بالطيران وذكوة الجنين ذكوة امه انمت خلقت
 ولو ولجته الروح وجبت تذكية وان لم يمت خلقت
 لم يحل **المقصد الثاني** في الاطعمة والاشربة وفيه بابان
الاول في حال الاختيار كلها خلقه الله من المعطومات
 فهو مباح الا ما يستثنى وهو على اقسام خمسة **الاول**
 البهايم ويحل الابل والبقر والغنم ويكره الخيل واشد منها كراهية
 الحير واشد منها البغال وما يربط ويحل من الوحشية
 البقر والكلب والش والحمير والغزلان والخنزير وحمير
 الكلب والخنزير وكل سبع وهو ماله طفر اوزاب والسورم
 كالاسد والتمر والفهد والزئيب والثعلب
 والضبع وابن اوى والحشار اجمع والعقرب في الفأرة
 كشال

الماء المستقر

والمشقة في الثالث حيوان البحر
ويحرم كله الا السمك خالفلس الرابع
المبيعات ويحرم منها الخمس وكل مسكر كالنبيذ
وشبهه والفقاع والعصير وغيره كدم الضفادع
والقراد الاما يستخلف في لحم مما لا يدفع المذ
بوح والبول كله الا بول الابل للاستشفاء والبن
المحرمات كالقردة والهيئة ويكره لبن المكروه
كالان وكل ما خالفه شيء من المبيعات المحرم
اكله اذا لم يمكن تطهيره الخامس الجامدات وكلها
مباحة الا الميتة ولبنها على مري ونجس العين كا
لعذرة وما خدج بالنجس مما لا يمكن تطهيره
او باشره الكافر بطوبى والطين الا قدرا لخصه
من تربة الحسين عم للاستشفاء والسموم القا
تل قليلها وكثيرها وما لا يقتل قليلا يجوز التناول
ما لا ضرر فيه ويحرم من الذبحة الطلي والقضب
والفرج والفرث والدم والانشيان والمانية
والمرارة والمشيمة قيل والنخاع والعلاء والغدد
والزبد

البحر في البحر
البحر في البحر

الثاني

البحر في البحر
البحر في البحر

والجند والخنافس والصرصور وبنات ورد
والقمل والبراغيث ويحرم الالب والضب
والضفادع واليربوع والوبر والخنزير والفنك
والسموم والسنباب والعظاة ولككة الطيور
ويحرم منها كل ذي مخالب كالباري والقفص
والعقاب والشاهين والنسر والرخمة والبنقا
والغراب الا يقع والكبير ساكن الجبل دون غراب
الزريع على مري ويحرم الخفاش والظا ووس
والزناير والزباب والبق وما كان صفيقه
اكثر من فيقة وما فقد القانصة والحوصلة والصفيقة
ويحل ما كان صفيقه اقل او مساويا وجد له
احد الثلثة والجمام اجمع كالقمارى والدببسى
والورشان والفيح والقطا واليهوج والذباب والظب
والدكاو الكركى والكروان والصعوة وطير الماء ان
كان فيه احد الثلثة او كان دفيقه اكثر من فيقة
او مساوى ويكره الهدد والخفاف والفا
خنة والقبور والحبارى خصوصا الضب
والصوام

البحر في البحر
البحر في البحر

البحر في البحر
البحر في البحر

البحر في البحر
البحر في البحر

والصوام واليشق في الثالث حيوان البحر
ويحرم كله الا السمك خالفلس الرابع
المبيعات ويحرم منها الخمس وكل مسكر كالنبيذ
وشبهه والفقاع والعصير وغيره كدم الضفادع
والقراد الاما يستخلف في لحم مما لا يدفع المذ
بوح والبول كله الا بول الابل للاستشفاء والبن
المحرمات كالقردة والهيئة ويكره لبن المكروه
كالان وكل ما خالفه شيء من المبيعات المحرم
اكله اذا لم يمكن تطهيره الخامس الجامدات وكلها
مباحة الا الميتة ولبنها على مري ونجس العين كا
لعذرة وما خدج بالنجس مما لا يمكن تطهيره
او باشره الكافر بطوبى والطين الا قدرا لخصه
من تربة الحسين عم للاستشفاء والسموم القا
تل قليلها وكثيرها وما لا يقتل قليلا يجوز التناول
ما لا ضرر فيه ويحرم من الذبحة الطلي والقضب
والفرج والفرث والدم والانشيان والمانية
والمرارة والمشيمة قيل والنخاع والعلاء والغدد
والزبد

اذا غلا واشتد الا ان ينقلب خلا او
يذهب ثلثاه وما خرج بشئ من هذه
والدم المسفوح ص
الزكرم خون روان

النجسة

البحر في البحر
البحر في البحر

البحر في البحر
البحر في البحر

منها ما لا يجوز
منها ما لا يجوز
منها ما لا يجوز

القلب والعروق

وزايت الاشجاع وخرزة الدماغ والحدق فيكره
الكلاء واذا نأى والبلور ولا يحرم اللحم المتوى الطحال
وان فوقه او لم يكن القلب الطحال مثقوباً
سائل البض تابع فاذا اشتبه ببض السمك كل
الحسن وان اشتبه ببض الطير اكل ما اختلفت
طرافه لاما اتفق واغتذى الحيوان بعدسة
الانسان خاصة حرم حتى يستبرأ بان يطعم علفاً
طاهراً فالناقة باربعين يوماً والبقرة بعشرين
والشاة بعشرة والبطّة وشبهها بخمسة والدجاجة وثلاثة
بثلثة والسمك بيوم وليلة وما عداها بما يزيل
حكم الجلال ولو شرب شيء من الانعام لبن خنزيرة
ولم يشترك به ويستبرأ استحبها بسبعة ايام
وان اشتد حره حمله ونسله ولو شرب اخيراً
غسل لحمه واكل ما في جوفه ولو شرب بولا غسل
ما بطنه واكل وتحرم موطوعة الانسان ونسلها و
يقصر لو اشتبه حتى لا يبقى الا واحدة وتحرم
المنجى وهي الموضوعة غرضاً والمصبورة وهي
المرجومة

المرجومة

المرجومة تجلس حتى يموت ويحل من الميتة مالا
تحل له الحيوة كالصوف والشعر والوبر والريش
مع الجزا وغسل موضع الاتصال والقرن والظلف والظفر
والسنيين والبيض اذا اكتسب الغش لثاني الاعلى والافحة
ويحرم المشتبه بالميتة وان بيع على مستحلية قصد
المذكي والمقطوع من الحي ميتة يحرم وان كان في
الاستصباح ولا يظهر المرقق الواقع فيه يسير الدم
بالقليان ويفسل اللحم والتوابل ولو وقعت نجاسة
غير سارية في جامد كالذئب والعسل والسمن القيت
النجاسة وما بها وحل الباقي ويجوز الاستصباح بالدهن
النجس تحت السماء لا تحت الظلال وهو تعبد فانه
دخان ولو بيع ما يقبل التطهير حل مع الاعلام ولا النجس طاهر
يظهر العجين بالنجس تحت السماء الا بالاحالة لا بالخبر
وبصاق شاربي طاهر ما لم يتغير لونه به وكذا الدم
في الكحل النجس ويكره اكل ما باشره الجنب والحائض مع التهمة ومن
مع القيمة ولا تبقى النجاسات وسقى الدواب
المسكس والاسلاف واستيمان من يستحل شربه
سم ذئب

منها ما لا يجوز
منها ما لا يجوز
منها ما لا يجوز

لبنها

ازيد من ثمن المثل قيل لا يجب بذل الزيادة
 واشتراه بها دفعاً لضرب القتال ولو اضطر
 الى الميتة وطعام الغيران بذله ولو ثمن مقدور
 عليه يعين والآن يخرج فصل يحرم الاكل على الشيع ^{بشعة م}
 ويحرم ما يذبح يشرب عليها شيء من المسكرات
 والفقاع ويكره الاكل على الشيع ^{بشعة م} ويرتجى حرم الاكل
 باليسار مع قدرة اليمين والاكل متكياً ويستحب
 غسل اليد قبل الاكل وبعد التسمية ابتداءً على كل
 لون والحمد ينتهائاً ^{بشعة م} وابتداء المالك وتاخره الاكل
 عن الطعام وابتداء على يمينه بالغسل والدور
 عليهم وجع الغسالة في اناء والاستلقاء وجعل بعده
 رجله اليمنى على اليسرى **كتاب الميراث**
 وفيه مقاصد **الاول** في اسبابه وهي شيان
 النسب والسبب النسب ثلاثة مراتب
 الاباء والاولاد ثم الاخوة والاجداد ثم الا
 عممام والاخوان والسبب من وجبة ودلاء
 والولاء ثلاثة المعتق وضامن الجيرة والامام

شرف م

المقصد
 كذا علم ذلك من جميعهم

المقصد الاول في الابوين والاولاد وكل من الا
 بوين اذا انفرد اخذ المالك لكن للام الثلث
 بالتسمية والباقي بالرد ولو اجتمع فللأثر الثلث
 مع عدم الاخوة والسادس مع ^{ابوين} عدم الاب والباقي
 فان انفرد الابن اخذ المالك فان كان اثنين
 فصاعداً شازكوا بالسوية فان انفردت ^{ابنت} الواحدة
 البنت فلها النصف تسمية والباقي ^{ابنتان} رداً
 وان كانتا اثنتين فصاعداً فلكن الثلثان
 تسمية والباقي ^{ابنتان} رداً ولو اجتمع الذكور و
 الاناث فللذكر مثل حظ الانثيين ولكل
 من الابوين مع الذكور او الذكور والاناث
 السادس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا
 ذكورا والافللذكر مثل حظ الانثيين وللا
 بوين مع البنت السادسان ولهما النصف
 والباقي يرد عليهم اجاساً ومع الاخوة يرد على
 البنت والاب ^{ابوين} ارباعاً ولا حد لهما معها السادس
 ولها النصف والباقي يرد ارباعاً ولا حد لهما ^{ابوين}

المقصد

مع البنتين فصاعداً ^{احد الابوين} السدس والبنات
 الثلاث والباقي يرد ^{احد الابوين} اخماساً وللأبوين
 مع البنتين فصاعداً ^{اصل الفريضة} السدسان والباقي
 للبنتين فصاعداً وللزوج وللزوجة مع
 احد الابوين ^{اصل النصف من الزوج} حصّة العلياء والباقي لاحد
 الابوين ومع الابوين له ذلك وللأم
 ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والسدس
 معهم والباقي للاب وللزوج وللزوجة
 مع الاولاد حصّة الدنيا والباقي للاولاد
 على ما فصل ^{اي تفصيل} وللزوج مع الابوين والبنات
 حصّة الدنيا وللأبوين ^{اي الزوج} السدس والباقي
 للبت وان كانت زوجة ^{اي كاه زوج بمرد وزوج بها} فالفاضل عن
 السهم يرد على البنت والابوين اخماساً
 ومع الاخوة على البنت والاب ارباعاً ^{اصل الفريضة} ولا
 حد بهما مع احد الابوين ^{اي الزوج} حصّة الدنيا ولا
 حد الابوين ^{اي الزوج} السدس وللبنات النصف
 والباقي على البنت واحد الابوين ارباعاً
 ولا حد بهما

والبنات

ولا حد بهما مع الابوين والبنتين حصّة الدنيا
 والباقي يرد ^{اي الزوج} اخماساً وللأبوين ^{اي الزوج} السدسان والباقي للبنتين
 وللزوج مع احد الابوين والبنتين حصّة
 الدنيا ولا حد الابوين السدس والباقي
 للبنتين ولا عول في المسكتين وللزوجة مع
 احد الابوين والبنتين الثمن ولا حد الابوين
 السدس وللبنات الثلاث والباقي
 يرد على احد الابوين والبنات اخماساً
 ومع فقد الاولاد يقوم اولادهم مقامهم
 في مقاسمة الابوين وكل نصيب من يتقرب
 به فليبت الابن الثلاثان ولابن البنت الثلث
 ولو انفرد ابن البنت فله النصف والباقي
 بالرد ويرد عليه مع الابوين كما يرد على البنت
 ولولد الابن جميع المال ان انفرد ذكر كان
 او انثى والفاضل عن الفرائض ان شارك ولا
 يرث ولد الولد ذكر كان او انثى مع ولد
 الصلب ذكر كان او انثى وكل اقرب يمنع

على المتقرب بالام والمتقرب بالاب على النسب
 على مري ويقوم اولاد الاخوات ^{او اولاد الاخوات}
 مقار اباؤهم مع عدمهم ولكل نصيب من يتقرب
 به فان كانوا من قبل الاب او الابوين فللمذكر
 مثل حظ الانثيين والاف بالسوية والاولاد الا
 خت للاب او لهما النصف للذكر ضعف
 الانثى والباقي لهم بالتد ان فقد المذكر
 والاولاد الاختين الثلثان لكل منهم نصيب
 من يتقرب به ويقوم مقامهم مع عدمهم او
 لاد الاخوة للاب ودخل النقص بدخول الزوج ^{او اولاد الاخوات}
 والزوجه عليهم دون التقرب بالام ولا اولاد
 الاخت من الام السدس بالسوية ولا اولاد
 الاختين فصاعدا الثلث لكل نصيب من
 يتقرب به ولو اجتمع الكلالا مع الزوج
 او الزوجة فللزوج والزوجة نصيبه الا على
 ولا اولاد الاخت للام ثلث الاصل ولا اولاد
 لاد الاخوات من الابوين الباقي وسقط المتقرب
^{او الميراث}
 بالاب

بالاب ولو فضل عن السهام ^{او اولاد الاخوات}
 بالابوين خاصة ومع عدمهم يرد على المتقرب
 بالام وعلى المتقرب بالاب بالنسب على رأي
 ويقاسمون الاجداد كابائهم يمنع الاخوات واولادهم
 وان نزلوا والاجداد وان علوا والاعمام
 والاخوان واولادهم **المقصد الثالث**
 في ميراث الاعمام والاخوان للعم المال اذا
 انفرد وكذا العمات والاعمام بالسوية ان
 كانوا ذرية واحدة وكذا العمات والعمات
 والعمات ولو اجتمع الذكور والاناث فان
 كانوا من قبل الاب او الابوين فللمذكر ضعف
 الانثى والانساء واولادهم بالاب مع المتقرب
 بالابوين ان نساوا وبالذرية ولو اجتمع هاء
 المتقربون فالمن تقرب بالام السدس
 ان كانوا واحدا للذكر والانثى والباقي للمتقرب
 بالابوين للذكر مثل ضعف الانثى ويسقط
 المتقرب بالاب ويقوم المتقرب بالاب

لا يورث من السهام
 لا يورث من السهام
 لا يورث من السهام

المتقرب

وثبت ان كان اكثر

مقام المتقرب بهما عند عدمهم ذكرهم
 ضعف انسابهم والا قرب بدرجة وان كان
 من جهة واحدة يمنع الابعد وان كان من جهتين
 الا في مسألة اجماعية وهو ابن العم من الابوين
 يمنع العم من الاب ولو كان معهما خال او عمه
 او كان عوض العم عمه او عوض بنتا والا قرب
 اولى وللخال المال اذا انفرد وكذلك لان والا
 خوال والنخالة والالتان والاخالات مع تساوي
 الدرجة ولو اجتمعوا فالذكر والانثى سواء
 ولو اختلفوا فمن تقرب بالامر السدس
 ان كان واحدا والثالث للابوين والباقي
 للمتقرب بالابوين الذكر والانثى سواء
 ولا شيء للمتقرب بالاب ويقام المتقرب
 بالاب مقام المتقرب بالابوين عند عدم
 مهم كهمسيتهم والا قرب ان كان واحدا
 تقرب يمنع الابعد وان تقرب بمجتبين
 ولو اجتمع الاعمام والاقوال فالثالث للخال

اول النخالة

اول النخالة اوليها بالسوية والثلاثان للعم والعمه
 اوليها ولو اجتمع الاخوان المتقربون مع الاعمام
 المتقربين فلمن تقرب بالامر سدس الثالث
 ان كان واحدا وثلاثة ان كان اكثر والباقي من
 الثالث للمتقرب بالابوين بالسوية وسقط
 المتقرب بالاب وللعمومة من الامر ثلث
 الثلثين بالسوية وان كان فسدس والباقي واحد
 للمتقرب بالابوين للذكر مثل ضعف انثى وسقط
 المتقرب بالاب واولاد العمومة والعمات والحولة
 والنخالات ياخذ كل نصيب من يتقرب به فللاولاد
 العم للامر السدس بالسوية ولاولاد العمين من الامر
 الثالث لكل نصيب من يتقرب به والباقي بالسوية
 لبني العم او العمومة للابوين لكل نصيب من
 يتقرب به للذكر مثل ضعف الانثى ومع عدم
 مهم لبني العمومة من الاب كذلك وكذا اولاد
 الحولة وعموم وعماتهن وخولاته واولاد الميت
 بهم وان نزلوا بمنعون عمومة الاب وعماتهن

المشتبه بين من وقع الاشتباه ولا يرث على
 الزوج او الزوجة الا مع عدم كل وارث ^{مسبب}
 ومناسب ولا ينقصان عن ادين الشهيدين ^{في} فزوج ^{بزوج}
 الولد من زوجها ترث منه جميع تركته فان لم يكن لها
 منه ولد لم ترث من رقبته الارض شيئا ^{ولا}
 واعطيت من حلالها حصتها قيمة الآلات والآ
 بنية ^{والتنزيل} والشجر على ماري **المقصد الخامس**
 في الولاء لا يرث المعتقد ^{وجده} النسب وان
 بعد وللدزوج او الزوجة نصيبا ^{للعله} والباقي
 للمعتق فان عدم المنعم ومن يرث الولاء انتقل
 اماله الى ضامن الجارية ^{وهو كل من ضمن جارية غيره}
 وحديثه ويكون وللاء ^{ويثبت} بذلك الميراث
 ولا يتعدى الضامن ولا يضمن ^{الا سيائية ولا يرث} الارض من جارية
 الا مع فقد المناسب ^{ومسبب} حتى المعتقد ^و
 باخذ مع احد الزوجين ما فضل عن نصيبه فان
 عدم ضامن الجارية فهو للامام ولا يرث الا
 مع فقد كل مناسب ^{ومسبب} مكان امير المؤمنين
^{ار النسب} ^{ار النسب}
 يضعه

من انما اراد ان يرث

من انما اراد ان يرث

من انما اراد ان يرث

يضعه في فقره ببلده وضعفا جيرانه تبرعا
 منه ^{اعطا} ومع الغيبة يقسم في الفقراء والمساكين
 فان خفت ^{دفع} الى الظالم وكل من مات ولا
 وارث له ان كان حربيا فميراثه للامام
 ولا يتركون المشركون خوفا من غير حرب وللامام
المقصد الخامس في موانع الارث وهي خمسة
الاول الكفر فلا يرث الذمي والحربي والمتردد
 مسلما ويرث المسلم الكافر ورثته كافر ومسلم ولو كان لكافر
 فالميراث كله للمسلم وان بعد كضا من الجيرة
 وقرب الكافر كالولد فان لم يخلف مسلما
 ورثته الكافر ان كان اصليا فلو خلف مع الكافر ^{الولد}
 زوجة مسلمة فلها الثمن والباقي للولد وان
 كان مرتدا ورثته ولو كان وارث المسلم كافرا ^{الامام}
 والميراث للامام والمسلمون يتوارثون وان
 اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان
 اختلفوا في الملل ولو اسلم الذمي على ميراث قبل القسمة
 شارك ان كان مسلما ^{او ارضه} واخص به ان كان
^{ار النسب}

اولي وان بعد بها او كان الوارث واحدا
 فلا شيء له ولو كان الوارث الامام فهو يورث
 ان لم ينقل الي بيت المال والزوج كالواحد
 على رأي وكذا البت لو كان الميت كافرا
 والورثة كفار لكن هذا لو اسلم قبل القسمة
 اختص به وان كان مسايويا والطفل تابع لاحد ابوين
 في الاسلام والمتحد دفان بلغ وامتنع عن الا
 سلام فغير عليه فان امتنع كان مرتدا ولو
 خلف الكافر اولادا صغارا لاحظ لهم في الا
 سلام وابن اخ وابن اخت مسلمين فالملوك
 لهما دون الاولاد ولا اتفاق على رأي ولو اراد
 احد الورثة فنصيبه لورثته وان لم يقسم
 بالورثة الميت **الثاني** الرق فلا يرث ولا
 يرث اذ لا ملك له سواء كان قنبا او مدبرا
 او مكاتبا مشركا او مطلقا لم يؤدى او اقر ولد وتاتي
 فلو كان احد الوارثين رقا اختص الحر وان
 كان بعد كالمعتق وضامن الجارية ومنع العبد
 وان

والزوجة كالمعتق وعلى رأي
 امر اربع قسمة البت لها

الاصح

من الميراث
 ان الميراث يورث

وان قرب كالولد ولا يمنع ولد بقرينة والكفر
 ولو اعتق قبل القسمة شارك ان تساوى واختص
 وان كان اقرب ولو اعتق بعد بها او كان الوا
 رث واحدا فلا شيء له ولو قسمة بعض التركة
 ثم اعتق او اسلم شارك في الجميع ولو لم يكن
 وارث سواء العبد اشترى من التركة واعتق
 واخذ الباقي ويقيم المالك على البيع سواء كان ابنا
 او ابنا او غيرها حتى الزوج والزوجة على رأي فان
 قصر المال لم يجز الشراء وكان المال للامام وكذا
 لو كانا اثنين وقصر عنهما لم يجز الشراء وكان
 احدهما وان فضل عنه ولو قصر نصيب احدهم
 اشترى الاخر فخذ المال ولو تجرد بعضه ورث واعتق
 من نصيبه بقدر حريته ومنع من الباقي وكذا
 يورث منه ومع ظهور الامام لو قصر الزوج
 ووفيت التركة ففي الشراء نظير **الثالث**
 القتل ويمنع القاتل عمدا ظلميا وفي قولان اقربها
 المنع من الدية لا التركة ولو تجرد العمد عن
 الميراث

الولد يورث ابويه
 الميراث كالميراث

الثالث

الخطاوم

الظلم كالقصاص والحج لم يمنع ولو لم يكن
 سولو القاتل لميراثا للامام ونطالب بالفود ^{القصاص}
 الولدية ولا عفو ولا يمنع ولد الولد بجنايته
 ابية ويرث الدية كل مناسب ومسائب
 وفي المتقرب بالام قولان ولا يرث الزوجان
 من القصاص فان رضى الورثة بدية العهد
 ورثا منها **الرابع** اللعان وهو يقطع الميراث
 بين المتلاعنين وبين الملاعن وكل من يتقرب
 به وبين الولد ويرث الولد وهل يرث
 المتقرب بابيه قبل نعمة وفيه نظري وبقي الا
 رث ثابتا بين الولد وامه ومن يتقرب
 بها ولو نفى باللعان توامين توارثا بالاخوة
 الاقر ولو خلف ولد الملاعنة اخوين احدهما
 لابويه والاخر لاقر تساويا ولو لم يخلف
 سواء امه فلها الثلث تسمية والباقي ردا
 ولو كان معها ابن فلها السكس ولو لم يخلف
 وارثا من قبل الاقر لم يرثه الاب ولا من بعده
 يتقرب

فان اعترف به الاب لم يرثه هو
 ولا من يتقرب به

يتقرب به بل ميراثه للامام واما ولد
 الزنا فلا يرثه ابواه ولا من يتقرب بهما وكذا
 هو لا يرثهم وانما يرثه الزوجان والاولاد و
 ان تولوا فان فقدوا فالامام ومن تبرأ
 عند السلطان من جريرة ولده وميراثه لم
 يصح على راي **الخامس** الاشتباه في التقدم
 والتاخر الا في الغرق والهدم ولو مات جماعة
 يتوارثون واشتبه المتقدم او علم الاقتراب فلا
 توارث بينهم بل يرث كل منهم ورثته ولو ادعى
 زوج الميتة موتها قبل ولده والدعي اخوها
 التاخر ولا بيينة فيرثها بين الزوج والاخ
 وميراث الولد لابيه اما في الهدم والغرق
 فانهم به يتوارثون ان كان لهم اولادهم
 مال وكانوا يتوارثون واشتبه المتقدم فلو اتقى
 المال او التوارث وان كان من احدهما او
 علم الاقتراب او تقدم فلا توارث ومع الشرايط
 يرث بعضهم من بعض من تركته لابما ورثه

انما يرثه من تركته

احدهما

من الآخر ويتقد الاضعف في توريث تعبدًا ^{استحب}
 ولو لا وجوب غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج
 أولاً فللزوجة نصيبها والباقي لورثته ^{ورثته الزوج}
 تفرض موتها فللزوجة نصيبها وما ورثته لورثتها
 وكذا غيرها ولو كان منهنما اولى من ورثة الآخر
 الملبى ورث كل منهما جميع ما تركه الآخر فانقلت الى
 ورثته فاخذ اخوة ابن من الابن ^{اخر} جميع ما
 تركه الاب وياخذ اخوة الاب جميع ما تركه
 الابن ولو نسباً وبالفلا تقديمه كاخوين وينتقل مال
 كل واحد منهما الى ورثة الآخر ولو لم يكن لاحد منهما
 وارث انتقل ما صار اليه عن اخيه الى الامام ^{اخر}
 ولو كان لاحد منهما مال انتقل الآخر ثم الى ورثته ^{اخر}
 ولا شيء لورثته ذي المال ان كان الاخر اولى
 منهم ولو غرق الابوان والولد فرض موته
 أولاً فنترث الابوان نصيبهما من تركته وتورث
 الاب عما ورثته من الولد ولا يرث الولد
 منه ثم يفرض موت الام فيورث الابن ^{اخر}
 والولد

كأب لأخوة من أم وأب لأخوة
 لاب فالأول ينقل الى الاب وال
 الاب ينقل الى الابن ^{زايه}

الى م

اول است ازهم ورثه برادر مال دار
 اولى است ازهم ورثه برادر مال دار

والام نصيبهما من تركته وتورث الام ^{اخر}
 الولد لمن تركتهما ويرث كل منهما ما ورثته من الولد ولا يرث الولد من تركتهما
 من الآخر ^{اخر} **خاتمة** المفقود ينتظر مدة لا يمكن
 ان يعيش مثله اليها غالباً ثم تقسم تركته
 بين الموجودين وقت الحكم ولو مات له ^{اخر} ^{اخر} ^{اخر}
 توقفتا في نصيبه وقدر حيوته في حق الحا
 ضرين وللملح يرث بشرط انفصاله حياً وان
 كان بجنائية ان علم استناد حركته الى الحية
 ولا يشترط حياته عند موت المورث ولو سقط
 ميتاً او نصفه حياً ونصفه ميتاً ^{اخر} ^{اخر} ^{اخر}
 وبأخذ الموجد دون باضر الاحوال فيقدر بالحمل
 ذكرين فيأخذ الابوان الشدين والبنت ^{اخر}
 الخمس فان سقط ميتاً اكل لهما ودية الخمين ^{اخر}
 لا بويده ومن يتقرب بهما بالاب نسباً ^{اخر}
 ونسباً ومن مات وعليه دين مستوعب ^{اخر}
 فلا ميراث وان لم يكن مستوعباً والفا
 ضل للوارث تمسكه في الحجب كل اقرن حجب
 يمنع الا بعد فلا يرث ولد ولد مع الصلب ^{اخر}

والام نصيبهما من تركته وتورث الام
 الولد لمن تركتهما ويرث كل منهما ما ورثته من الولد ولا يرث الولد من تركتهما
 من الآخر ^{اخر} **خاتمة** المفقود ينتظر مدة لا يمكن
 ان يعيش مثله اليها غالباً ثم تقسم تركته
 بين الموجودين وقت الحكم ولو مات له ^{اخر} ^{اخر} ^{اخر}

في الميراث

الا المسئلة الاجماعية والمتقرب بالابوين يمنع
 المتقرب مع تساوي الدرجة والاخوة تحجب
 الاقر عما اذا عن السكس بشرط خمسة وجود
 الاب وان يكون ارجلين او رجلا وامرأتين او
 اربع نساء او اربع خنثى وان لا يكونوا كفارا ولا
 عبيدا ولا قبله وان يكونوا من الابوين او من الاب
 او يكونوا منفصلين لاجل ولا تحجب اولاد الاخوة
نكتة العول عندنا باطل بل يدخل النقص على البنت
 والبنات والاب ومن يتقرب به او بالابوين
 ولا ارث بالتعصيب بل بالقرابة والنسب فاما
 ان يرث خاصة كالامر الآفي الرد والزوجة
 او بالفرض تارة والقرابة اخرى كالاب والبنت
 والبنات والاخوة والاخوات وكلالة الامر
 او بالقرابة خاصة وهم من عدلهم فان كان
 الوارث لا فرض له فالمال له ان لم يشاركه غيره
 كابن وان شاركه مثله فلها ولو اختلف التسبب
 فكل نصيب من يتقرب به كالاخوال والاعمام
 وان

بالفرض صح

الاخوال اثنتان

في الميراث

وان كان ذافرض ياخذ فرضه ويرد الباقي عليه
 ان لم يشاركه مساو كالبت والاخوة ان ساواه
 ذو فرض اخذ فرضه فان فضل ولا مساو رد عليهما
 بالنسبة الامع حاجب لاحدهم او زيادة في الوضلة
 وان نقصت فالنقص على من ذكرنا اولاً وان
 كان المساوي غير فرضي فالباقي له **المقصود الرابع**
 في اللواحق وفيه فصول **الاول** الخنثى من فرج الذكر
 والانثى فيلحق بمن سبق البول فان اتفقا الحق بمن ينقطع
 عليه اخيرا فان تساويا اعطى نصف سهم ذكر ونصف
 سهم انثى فان انفرد فالمال له وان كان معه مثله
 تساويا وان كان معه ذكر فرض تارة ذكر وتارة
 انثى وضربت احد الفريضتين على احد التقديرين
 في الاخرى على الاخر ثم ضربت المجموع في اثنتين وله
 المجموع من نصف السهمين وللمذكر الباقي وكذا
 لو كان معه انثى او بهما معا فتضرب لواجتهما
 معه اربعة في خمسة ثم اثنتين في المجموع فللخنثى
 ثلثة عشر وللمذكر ثلثا الباقي وللانثى الثلث

الخنثى من فرج الذكر

الخنثى من فرج الذكر

ولو اتفق زوج او زوجة صححت الخنثى ومشاركتهما
ثم ضربت مخرج الزوجين في المجتمع فتضرب اربعة
مخرج نصيب الزوجين في اربعين فللزوجة اربعون
وللخنثى تسعة وثلاثون وثلاثا الباقي للذكر والمختلف
للانثى ولو كان مع الخنثى ابوان فلهما السدسان تارة
والخمسان اخرى تضرب خمسة في ستة للابوين
احد عشر وللخنثى تسعة عشر ولو كان مع احداهما
خنثيان فالضرب واحد لكن تضرب اثنتين
في ثلاثين لان لاحد الابوين نصف الرد فله من
ستين احد عشر نصف اربعة الاخماس وخمسة
الاسداس ولو كان مع الخنثى والانثى احد الابوين
فله تارة السدس واخرى الخمس فله مع السدس
نصف التفاوة فتضرب خمسة في ستة ثم
اثنتين في المجتمع ثم ثلاثة في الستين فللاب
ثلاثة وثلاثون وللانثى احد وستون وللخنثى
سبعة وثمانون ولو كان الاخ والاعم خنثى فكما لو ولد
قال الشيخ وكذا زوجا او زوجة فله نصف ميراثهما

وللخنثين

ولو اتفق زوج او زوجة صححت الخنثى ومشاركتهما
ثم ضربت مخرج الزوجين في المجتمع فتضرب اربعة
مخرج نصيب الزوجين في اربعين فللزوجة اربعون
وللخنثى تسعة وثلاثون وثلاثا الباقي للذكر والمختلف
للانثى ولو كان مع الخنثى ابوان فلهما السدسان تارة
والخمسان اخرى تضرب خمسة في ستة للابوين
احد عشر وللخنثى تسعة عشر ولو كان مع احداهما
خنثيان فالضرب واحد لكن تضرب اثنتين
في ثلاثين لان لاحد الابوين نصف الرد فله من
ستين احد عشر نصف اربعة الاخماس وخمسة
الاسداس ولو كان مع الخنثى والانثى احد الابوين
فله تارة السدس واخرى الخمس فله مع السدس
نصف التفاوة فتضرب خمسة في ستة ثم
اثنتين في المجتمع ثم ثلاثة في الستين فللاب
ثلاثة وثلاثون وللانثى احد وستون وللخنثى
سبعة وثمانون ولو كان الاخ والاعم خنثى فكما لو ولد
قال الشيخ وكذا زوجا او زوجة فله نصف ميراثهما

وفاقد

وفاقد الفرجين يورث بالقرعة وذو الراسين
واليدين يوقظ احد هما فان ابنتها فواحد والا
فاثنتان **الفصل الثاني** في ميراث المجوس واختلف
فيهم فمن علم ان يورثهم كالمسلمين ومنهم من يورثهم
بالسبب الصحيح والفساد والصحيح خاصة ومنهم
من يورثهم بالصحيح منها والفساد فلو تزوج
بأمه فلو ولد لها بنتا فلا ميراث نصيب الزوجة
والام والبنت نصيبها ولو كان احد هما مانعا
ورث باعتبار المانع كبنيت هي اخت وبنت هي من امه
بنت بنت وعمية هي اخت من اب وعمية هي
بنت عمية ولو ولد من بنته بنتا ثم مات ورثته
العليا والسفلة بالنسبة ولومات العلواء بعده
فقد خلفت بنتا هي اخت لاب فترث من
جدة البنت ولومات السفلة فقد خلفت اما
هي اخت لاب فترث من جمة الامومة ولو
ولد من السفلة بنتا ثم ماتت الوسيطى بعده
فقد خلفت اما وبنتا هما اختان لاب فللام

ان يكون من اهل البيت عليا ويورث بالبنت
وان كان من اهل البيت سفلا ويورث بالبنت
ان يكون من اهل البيت عليا ويورث بالبنت
وان كان من اهل البيت سفلا ويورث بالبنت

[illegible]

الرَّبْعَ وَلِلْبَنَاتِ الْبَاقِي أَمَّا الْمُسْلِمُ فَلَا يَرِثُ بِالسَّبَبِ
 الْفَاسِدِ وَيَرِثُ بِالنَّسَبِ صَحِيحِهِ وَفَاسِدِهِ فَإِنْ وَطِئَتْ كَيْفَهُ
 الشَّبَهَةُ كَالصَّحِيحِ فِي لِحَاقِ النَّسَبِ **الفصل الثالث**
 فِي السَّهَامِ وَهِيَ سِتَّةُ أَلْصَفِ مِنْ اثْنَيْنِ وَالرَّوْبِ
 مِنْ أَرْبَعٍ وَالثَّمَنِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالثَّلَاثِ وَالْثَلَاثَانِ
 مِنْ ثَلَاثَةِ وَالسَّكْسِ مِنْ سِتَّةٍ فَإِذَا اجْتَمَعَ الرَّبْعُ
 وَالسَّكْسُ فَمِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالثَّمَنِ وَالسَّكْسِ
 فَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ الْفَرِيضَةَ
 وَلَمْ تَزِدْ فَإِنْ صَحَّةً كَالْأَبَوَيْنِ وَبَنَتَيْنِ وَالْأُزْجَ
 عِدَدٍ مِنْ أَنْكَسَرِ نَصِيْبِهِ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ إِنْ لَمْ
 يَكُنْ بَيْنَ نَصِيْبِهِمْ وَعِدَدُهُمْ وَفَقْدَ كَابَوَيْنِ وَخَمْسِ
 بَنَاتٍ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَقْفٌ فَاضْرِبِ الْوَقْفَ
 مِنَ الْعِدَدِ وَلَا مِنَ النَّصِيْبِ كَابَوَيْنِ وَسِتْ بَنَاتٍ
 فَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ فَرَّقَ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ سَهَامِ
 كُلِّ فَرِيقٍ وَعِدَدُهُ وَقْفٌ فَارْزُقْ كُلَّ فَرِيقٍ إِلَى جِزْءِهِ الْوَقْفِ
 وَأَنْ كَانَ لِلْبَعْضِ خَاصَّةٌ فَرِّدْهُ إِلَى جِزْءِ الْوَقْفِ
 وَاتْرَكَ الْآخَرَى بِحَالِهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَشَيْءٌ مِنْهَا وَقَفَ
 أَوْ عَدَدُ الْآخَرِ

[illegible][illegible]

فاتركي عدد كل بحاله ثم ان تماثلت الاعداد في
الاقسام الثلاثة اقتضت على احدهما وضربته
في الفريضة كاربعة اخوت من اب ومثلهم
من امه وان بداخلت وهي التي يقف اقلها الاكثر
مرتين او مرارا فاضرب الاكثر مثل ثلثة اخوة من
ام مع ستة من اب واتوا فقت وهي التي اذا
اسقط الاقل من الاكثر مرة او مرارا بقي اكثر من واحد
كالعشرة اذا اسقطت من اثني عشر بقي اثنان فاذا
اسقطهما من العشرة مرارا فثبت بهما فاضرب
احدهما في وفق الاخر والمجتمع في الفريضة كاربعة
زوجات وست اخوة ثباتت هي التي اذا
اسقطت احدهما من الاخر بقي واحد فضرب
احدهما في الاخر والمجتمع في الفريضة كاخوين
من ام وخمسة من اب **الفصل الرابع** في المناسبات
اذا مات احد الوارث قبل القسمة صحى فريضة
الاول فان وارثا الثاني هو وارث الاول من غير
اختلاف والفريضة واحدة كاخوين واختين

اصل الفضة سبعين واثنتين

مات له واخنت عن الباقي ولو استخلف الاستحقاق
 او الوارث او احد منهما فقد ينهض النصب
 بالفريضة الثانية كزوجة مع بنت واب
 خلفت ابنا وبنتا وقد لا ينهض فتضرب وفق
 الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت الثاني
 في الاولى ان كان بين نصيبه الثاني من فريضة
 الاولى والفريضة الثانية وفق كزوج مع اخوين من ام
 واخوين من اب مات عن ابن وبنتين ولو اقبان
 بين النصيب والفريضة الثانية في الاولى
 كزوج واخوين من اقر واخ من اب مات
 عن ابنتين وبنت وكذا البحث لو تضاعفت
كتاب القضاء وفي مقاصد **الاول** في صفات القاض
 الاول الحاكم يشترط فيه البلوغ والعقل والايمان والعدا
 لة وطهارة المولود والعلم والذكور والقطر
 والبصر على راي والحريية على راي والعلم بالكتابة على راي
 واذن الامام او من نصبه ولو نصب
 اهل البلد لم قاضيا لم تثبت ولايته
 ولو

الميت صح

ضربت الفريضة صح

وادابه وفيه مطلبان م

ام حفظ بترت

ولو تراضى خصمان بواحد من الرعية
 وحكم بينهما الزم الحكم ويشترط فيه ما في
 القاضي المنسوب من الامام وفي حال
 الغيبة قضاء الفقه من علمائنا الامامية
 الجامع الشرايط الفتوى والقضا واجب على
 الكفايت ويستحب للقيام وعليه ويتعين
 ان لم يوجد غيره ويتعين تقليد الاعلم
 مع الشرايط ولا ينفذ حكم من لا تنفذ شهادته
 كالولد على والده والعبد على مولاه والخصم
 ولا حكم لمن لا يستجيب الشرايط وان اقصت
 المصلحة تولية ولو تجدد مانع الانعقاد انقض
 كالجنون والفسق وللامام ونايبه عزل جامع
 الشرايط المصلحة لا محانا ويتعزل عوت الامام
 المنسوب والمنوب ويجوز نصب قاضين
 في بلد يشتركان في ولاية واحدة او يختص
 كل واحد بطرف ولو شرط اتفاقهما في كل
 حكم لم يحز فان تنازع الخصمان في الترافع

ان جاز ان كان امام نصبك دهستان قاضي

تنفذ صح

امراة دارة جارية قضا

امراة من عبيته حكم كمن جاز في شهادته

امراة من عبيته حكم كمن جاز في شهادته

له بخرج

القاضين

^{الصلوات}
 اذن أقدم اختيار المدعى وان له في الاستحسان ^{الصلوات}
 جاز والأفلا الأمع الإمارة كاستماع الولاية
 وتثبت الولاية ^{الصلوات} بشاهدين كمال استفاضة
 ولا يجب قبول قوله من دونهما وان حصلت
 الإمارة ولو كانت الدعوى على القاضي في ولا
 يته رفع الى خليفته **المطلب الثاني** في الآ
 داب يستحب سكناه في وسط البلد والاعلام
 بقدمه والجلوس بادئاً مستدبر القبلة
 استعلام حال بلده من اهله وبالبداءة
 ياخذ الحج من المعزول والودائع والسؤال
 عن سبب الحبس ^{الصلوات} واحضار غرما عنهم والنظر
 في صحة السبب وفاسده ولولم يظهر لاحد من غريمه
 بعد الاشاعة اطلقه وعن اولياء الايقام
 واعتماد ما ينبغي من عزل او ضم او تضمين او
 ايقاع وعن امتاء الحكم والضموال وبيع ما يراه
 منها وتسليم المعترف حولا الى ملتقط ان طلبه
 واحضار العلماء حكمه ليرجع اذا انتهاه على
 الغلط

الغلط فان ائلف خطأ فالضمان على بيت
 المال ويعزّر المتعدّي من الغريمين ان لم
 يرجع الآية ويكره الحاجب وقت القضاء والقضا
 وقت الغضب والجوع والعطش والغم والفرح والوجع
 ومدافعه الاخبثين والنعاس وان يتولى
 البيع والشراء لنفسه والحكومة والانقضاء
 واللين ويتعين قوم للشهادة وان يضيف
 احد الخصمين والشفاعة في اسقاط او ابطال
 وتوجه الخطاب الى احديهما وحكم المساجد
 على راي دايم لا يكره متفرقا وان يغتبت الشهود
 العارفين والصلح ولو ارتاب فترق بينهم
 وتحرم عليه الرشوة ويأثم الدافع توصل الى
 الباطل وعلى المبرئ عاذاً فان تلفت ضمن
المقصد الثاني في كيفية الحكم واذا حضر الخصمان
 بين يديه سوى بينهما في السلام والقيام و
 الكلام والنظر والنوع الاكرام والانصاف والعدل
 في الحكم ولا يجب التسوية في الميل القلبي ولا بين

ولا تزعمه ولا إيقاف عزم الغريم عن الاقرار
 الا في حقوقه تعالى واذا سأل الخصم احضار
 خصمه مجلس اجيب مع حضوره وان لم يحضر
 الدعوى فالاجاب في الغياب الامع التحريم
 وكان في غير ولايته اثبت الحكم عليه وان كانت
 امرأة بررة كلفت الحضور والا انقذ من يحكم
 بينهما ويكتب ما يحكم به في كتاب ولا يجب عليه
 دفع القرطاس من ماله بل ياخذ من بيت
 المال او الملتبس ولو اعتق تحريم الشفعة مع
 الزيادة طمأنت حمل له اخذها يحكم من يعتقد
 لكن لا يمنع من الطلب بناء على معتقده ولا
 يحل له ان يحكم بما يحده مكتوباً بخطة دون
 الذكر كالشهادة ولو كان الخط محفوظ عنده
 وامن التزوير ولو شهد شاهدان بقضائه
 ولم يذكر فالوجه القضا ولو تمكن المدعى من
 انتزاع عنه ولو قهره فله ذلك من دون الحاكم
 الضمن ولو كان الدعوى ديناً والغريم باذل

مقر

القرطاس من المدعى
 او الملتبس عن وفاء
 او لا يجوز

مقر له يستقل من دون تعيين او تعيين الحاكم
 مع المنع ولو كان جاحداً او هناك بينة ووجد
 الحاكم فالاقرب جواز الاخذ من دون ولو فقدت
 البينة او تعذر الحاكم جاز الاخذ ما مثلاً او قيمة
 فان تلفت العين قبل بيعها قال الشيخ لا ضمان ولو
 كان المال ^{او دونه} ودیعة كره الاخذ على ماري ولو ادعى
 ما لا يد لأحد عليه فهو اولى به ولو انكسرة سفينة
 فيها اخرج البحر فهو لاهله وما اخرج بالغوص فهو
 لمخرجه **المطلب الثالث** في الدعوى وفيه مطالب
الاول في تحقيق الدعوى والجواب يشترط في المدعى
 التكليف وان يدعى لنفسه او لمن له ولاية عليه
 كالاب والوصي والوكيل والحاكم وامينه ما يصح تملكه
 وان كان مجهولاً لازماً فلا تسمع دعوى الهبة مجردة
 عن القبض ولا دعوات هذا بنت امته او ضمة
 ولد ترافي ملكي ماله يصح بدعوى ملكية البنت
 بذلك وكذا هذه ثمرة نخلي ولو اقر الخصم بذلك
 لم يحل عليه ويحكم عليه لو قال هذا الغزل من فطنه

ولا يسمع البينة صح

لا يجوز
 او لا يجوز
 او لا يجوز

المطلب الثالث

الاول

او الدقيق من حنطته ولو قال ^{اراد} ليت هذا زوجي
 كفي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعى حقوقها
 ولو ادعى عليه المشهود له بفسق الشاهدين
 او الحاكم او الاقرار او اتيه قد حلف في اليمين
 اشكال لانه ليس عن الحق بل ينتفع فيه وليس
 له حليف الشاهدين والقاضي وان نفعه
 تكذيبهم انفسهم وسمع الدعي بالدين المؤجل ولا
 تقتقر الدعوى الى الكشف الا في القتل ولو ادعى
 سمعت افرسا وهل يشترط الجزم اه يكفي الظن اشكال
 ولو احاط الدين بالتركة فالمحاكمة الى الوارث فيما
 يدعيه للميت فاذا ادعى وسأله المدعي المطالبة
 بالجواب ^{او بان جزاء دعوى بيمين} طولب الخصم فان اعترف الزمان
 يقول الحاكم او حكمت بقضيت او اخرج حقه مع
 التماس المدعي والايثب الحق ولو طلب ان يثبت
 عليه اجيب ان عرفه الحاكم او عرفه عدلان
 وله ان يشهد بالحلية فيطالب السيد بجواب
 القصاص والارشاد للعبد فان ادعى الاعسار
 وعرف

او الدقيق من حنطته ولو قال ليت هذا زوجي
 كفي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعى حقوقها
 ولو ادعى عليه المشهود له بفسق الشاهدين
 او الحاكم او الاقرار او اتيه قد حلف في اليمين
 اشكال لانه ليس عن الحق بل ينتفع فيه وليس
 له حليف الشاهدين والقاضي وان نفعه
 تكذيبهم انفسهم وسمع الدعي بالدين المؤجل ولا
 تقتقر الدعوى الى الكشف الا في القتل ولو ادعى
 سمعت افرسا وهل يشترط الجزم اه يكفي الظن اشكال
 ولو احاط الدين بالتركة فالمحاكمة الى الوارث فيما
 يدعيه للميت فاذا ادعى وسأله المدعي المطالبة
 بالجواب طولب الخصم فان اعترف الزمان
 يقول الحاكم او حكمت بقضيت او اخرج حقه مع
 التماس المدعي والايثب الحق ولو طلب ان يثبت
 عليه اجيب ان عرفه الحاكم او عرفه عدلان
 وله ان يشهد بالحلية فيطالب السيد بجواب
 القصاص والارشاد للعبد فان ادعى الاعسار
 وعرف

او الدقيق من حنطته ولو قال ليت هذا زوجي
 كفي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعى حقوقها
 ولو ادعى عليه المشهود له بفسق الشاهدين
 او الحاكم او الاقرار او اتيه قد حلف في اليمين
 اشكال لانه ليس عن الحق بل ينتفع فيه وليس
 له حليف الشاهدين والقاضي وان نفعه
 تكذيبهم انفسهم وسمع الدعي بالدين المؤجل ولا
 تقتقر الدعوى الى الكشف الا في القتل ولو ادعى
 سمعت افرسا وهل يشترط الجزم اه يكفي الظن اشكال
 ولو احاط الدين بالتركة فالمحاكمة الى الوارث فيما
 يدعيه للميت فاذا ادعى وسأله المدعي المطالبة
 بالجواب طولب الخصم فان اعترف الزمان
 يقول الحاكم او حكمت بقضيت او اخرج حقه مع
 التماس المدعي والايثب الحق ولو طلب ان يثبت
 عليه اجيب ان عرفه الحاكم او عرفه عدلان
 وله ان يشهد بالحلية فيطالب السيد بجواب
 القصاص والارشاد للعبد فان ادعى الاعسار
 وعرف

وعرف صدق بالبينة او اعترف خصمه انظر
 حتى يوسع الله عليه ^{او صورة} والاطول اليد بالبينة ان
 كان ماله ظاهرا او كان اصل الدعوى مالا والا
 حلف وان انكر طولب المدعي بالبينة فان قال
 لا بينة لي فطلب خلاف المنكر احلف وبيته واثمه
 لو اعاد المطالبة ولا يحل له المقاصة فان ردا ^{او رد المبيع}
 او نكل حلف المدعي فان ردا او نكل بطل حقه ولو
 حلف المنكر من عنده من غير مسئلة الاحلاف المدعي
 وقعه لا غنة وان كانت بامر الى كره ولو اقام الدعي
 بيته بعد احلاف الخصم لم يسمع وان لم يشترط
 سقوط الحق باليمين او شيها نعم لو اكد بالخالف
 نفسه طولب قوصص ^{او شيها نعم} لو امتنع المنكر من اليمين
 والرد وقا له الحاكم ان حلفت والا جعلتك
 ناكرا ^{او الدعي} ثالثا فان حلف والا حلف المدعي على راي
 وقضي عليه بالنكول على راي ولو بذل المنكر بينة
 بعد النكول لم يلتفت اليه ولو قال المدعي لي
 بينة واحضرها بساء لها الى الحاكم ان التمس

او الدقيق من حنطته ولو قال ليت هذا زوجي
 كفي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعى حقوقها
 ولو ادعى عليه المشهود له بفسق الشاهدين
 او الحاكم او الاقرار او اتيه قد حلف في اليمين
 اشكال لانه ليس عن الحق بل ينتفع فيه وليس
 له حليف الشاهدين والقاضي وان نفعه
 تكذيبهم انفسهم وسمع الدعي بالدين المؤجل ولا
 تقتقر الدعوى الى الكشف الا في القتل ولو ادعى
 سمعت افرسا وهل يشترط الجزم اه يكفي الظن اشكال
 ولو احاط الدين بالتركة فالمحاكمة الى الوارث فيما
 يدعيه للميت فاذا ادعى وسأله المدعي المطالبة
 بالجواب طولب الخصم فان اعترف الزمان
 يقول الحاكم او حكمت بقضيت او اخرج حقه مع
 التماس المدعي والايثب الحق ولو طلب ان يثبت
 عليه اجيب ان عرفه الحاكم او عرفه عدلان
 وله ان يشهد بالحلية فيطالب السيد بجواب
 القصاص والارشاد للعبد فان ادعى الاعسار
 وعرف

او الدقيق من حنطته ولو قال ليت هذا زوجي
 كفي في دعوى النكاح من غير توقف على ادعى حقوقها
 ولو ادعى عليه المشهود له بفسق الشاهدين
 او الحاكم او الاقرار او اتيه قد حلف في اليمين
 اشكال لانه ليس عن الحق بل ينتفع فيه وليس
 له حليف الشاهدين والقاضي وان نفعه
 تكذيبهم انفسهم وسمع الدعي بالدين المؤجل ولا
 تقتقر الدعوى الى الكشف الا في القتل ولو ادعى
 سمعت افرسا وهل يشترط الجزم اه يكفي الظن اشكال
 ولو احاط الدين بالتركة فالمحاكمة الى الوارث فيما
 يدعيه للميت فاذا ادعى وسأله المدعي المطالبة
 بالجواب طولب الخصم فان اعترف الزمان
 يقول الحاكم او حكمت بقضيت او اخرج حقه مع
 التماس المدعي والايثب الحق ولو طلب ان يثبت
 عليه اجيب ان عرفه الحاكم او عرفه عدلان
 وله ان يشهد بالحلية فيطالب السيد بجواب
 القصاص والارشاد للعبد فان ادعى الاعسار
 وعرف

المدعى فان واقفت الدعوى وسئل المدعى الحكم
حكم بها ان اعرف العدل عدالة فان خالفت
الدعوى طرحها ولو اقر الخصم بعدالة الشاهد
لم يجب التزكية والا احتج الى عدلين يزكيان
الشهود ولا يققن للزكيان عن العدالة بل يثبت
اليها انه مقبول الشهادة لاحتمال الغفلة ولو
ولو قال لا بينة لي ثم احضرها سمعت ولو ادعى
المنكر المخرج انظر ثلاثة ايام فان تعذر حكمه
ولا يستخلف المدعى مع البينة الا ان تكون الشها
على ميت او صبي او مجنون او غائب فيستخلف
على بقاء الحق استظهارا وايضا واحدا وان تعدد
الوارث ويكفي اليمين مع الشاهد الواحد عنها
ولا يجب التعرض في اليمين لصدق الشهود
وللمشهود عليه الامتناع من التسليم حتى يشهد
القابض وان ثبت اعترافه ولا يجب على
المدعى دفع الحجّة ولا على البايع دفع كتاب
الاصل ولو قال ان البينة غائبة خير من القبر

انما التزكية بيمينين

اي عين الاستظهار

والا
انظر

والاحتملاف ولا يجب الكفيل وان سكت المنكر
عنادا حبس حتى يجيب وان لافنة توصل الحاكم الى
افهامه فان احتاجه الى المترجم وجب عدلان
وان قال هو لفلان انذفت الحكومة عنه
وان كان المقر له غائبا ويجاب المدعى لو اطلب
اخلافه على عدم ملكية فان نكل اغرم ولو اقر العلم
المجهول لم يرفع حتى يبين فان انكر مقر له الحكومة
حفظها الحاكم **المطلب الثالث** في الاستخلاف
وفيه بحثان **الاول** في الكيفية ولا يصح
اليمين الا بالله نعم وان كان كافرا نعم
اوراء الحاكم اخلاف الذي بما يقتضيه
دينه اريد عازا ويستحب الوعظ والتحذير
والتغليظ في الحقوق كلها وان قلت الا
المال فلا يغلظ على من نصاب القطع ولا
يجبر على التغليظ وهو قدما للفظ مثل والله الخالف
الطالب الغالب الضار النافع المدر
المهلك الذي يعلم من الشر ما يعلم من العافية

انما التزكية بيمينين

احفظ الدين

انظر

العلانية ونحوه وبالمكان كالمسجد وبالزمان
 كيوم الجمعة والعيد وبعد العصر ^{أو التخليط} يحلف
 الآخرس بإشارة ولا يستحلف أحد ^{أو التخليط} إلا
 في مسجد بلجس الحكم إلا المعذور والمرأة
 غير البرزة وإنما يحلف على القطع الأعلى
 نفى فعل الغير فإنها على نفى العلم ويحلف
 على نفى الاستحقاق أن شاء وأن حلف
 على نفى الدعوى جاز ولا يجبر عليه وإن
 أجاب به ولو قال لي عليك عشرة فقال ^{أمر المدعي عليه} بليني
 العشرة حلف أنها لا تلزم ولا شيء منها ولا يكفيه
 الحلف على أنه لا يلزمه عشرة فإن اقتصر كان
 ناكلاً فيما دون العشرة وللمدعي أن يحلف على
 عشرة لا شيئاً إلا في البيع كما لو ادعى أنه باع
 بخمسين فحلف أنه باعه لا بخمسين لا يمكنه
 الحلف على الأقل ^{أمر المدعي عليه} **الحث الثاني** في الحالف
 وهو إما المنكر أو المدعي فالمنكر يحلف عدم
 البينة الأمع أقامتها في كل موضع يتوجه

الجواب

الجواب عن الدعوى فيه ولو اعرض المدعي
 عن البينة والتمس ليمين أو لا سقطت البينة وتفت باليمين
 جاز له الدوجوع فلا يمين على الوارث الأعم
 ادعاء علمه بموت مورثه وبالحق ويتركه
 ما لا ولو ادعى على المملوك فالغريم مولا ^{أمر البنت}
 في المال والجناية ولا يمين في واحد ويحلف
 منكر السرقة لا سقاط الغرم ولو نكل حلف
 المدعي والزم المالك لا القطع ويصدق
 الذي في ادعاء الاسلام قبل الحول والحربي
 في الابنات بالعلاج لا بالسنة ليتنجس القتل
 على اشكال وأما المدعي فيحلف في أربعة ^{أمر المدعي عليه}
 مواضع إذا ذكر المنكر عليه الحلف فاذا نكل
 وإذا أقام لوثاً بالقتل ولو بذل المنكر اليمين ^{أمر المدعي عليه}
 بعد الدد قبل الاحلاف قال الشيخ ليس
 له ذلك الأبرض المدعي ولو ادعى المنكر إلا
 براء أو الاقباض انقلب مدعي ولا يحلف
 الأمع العلم ولا يثبت مال غيره فلو أقام ^{أمر البنت}

شاهد واحد بدعواه وإذا أقام ^{الراج}

غريم المييت والمفلس شاهدا حلف العاثر
او المفلس واخذ الغريم ولا يحلف اليمين
الغريم ولو اقام المدين شاهدا بمكيته
الراهن حلف الراهن **المطلب الثالث**
في القضاء على الغائب يقتضى على الغائب
في مجلس الحكم مسافرا كان الحاضر تعذر
عليه الحضور او لا على راي في حقوق الناس
لا في حقهم يقتضى في السرقة بالغريم دون القطع
ولو ادعى الوكيل على الغائب واقام بينة
فلا يحلف بل يسلم المالك بكفيل ولو قال
الحاضر لو قيل الغائب المدعى ابراني مو
كلت او سلمته والا قرب الزامه ثم ثبت
دعواه ولو حكم على الغائب ثم انتهى حكمه الى
حكم ^{الحكم الاول} اخذ ان ينفذه بشرط ان يشهد
عدلان على صوة حكم الحكم ويسمعا الد
عوى على الغائب واقامة الشهادة والحكم
بما شهد به ويشهد بهما على الحكم ولو لم
يحضر ^{ارعدلان}

^{الان} يحضر الواقعة واشهد بهما بان فلان ادعى على
فلان الغائب بكنا او اقام فلان او فلان
وبهما عدلان ^{الان} فحكمت بكنا عليه فني
الحكم اشكال اقربه القبول وكذا لو اخطب
الحاكم الاول الثاني بذلك ولو كان الخصم
حاضرا ويسمع الشاهدان الدعوى والا
نكار والشهادة وحكم الحاكم عليه بهما على حكمه واشهد بهما
انفذ الثاني ^{الحكم الاول} لانه يحكم بصحة في نفس الامر ولو
اثبت الحاكم الاول بشهادة الشاهدين ولم
يحكم به ينفذ الثاني ذلك ولو مات الاول
او عزل لم يقدح في العمل بحكمه بخلاف الفسق
ولو سبق الانفاذ لم يغيره ولو قال ما في هذا الكتاب
حكمي لم ينعقد ولو قال المقرر ^{الحكم الاول} شهد بك على ما
في هذه القبالة وانا عالم به والا قرب
الاكتفا حتى اذا حفظ الشاهد القبالة
او شهد على اقراره جاز ويجب ان يذكر في
الحكم المحكوم عليه متميزا باسمه ونسبه بحيث

بغير
أمر الله
أن كان
دعواه

يتميز عند غيره فان اقر المسمى انه المشهود
عليه الزم وان انكر واظهر المساوى بالنسب
فان اعترف انه الغريم اطلق الاول والاوقف
الحاكم ولو كان ميتا قضت الامور براءته لم
يلتفت اليه والاوقف الحاكم حتى ولو كانت
الشهادة بالحيلة المشتركة فالقول قول المنكر
ولو كان الاشتراك نادرا قدم قول المدعى مع
اليمين ولو انكر كونه يسمى بذلك الاسم
حلف عليه على انه لا يلزمه شيء لم يقبل
انهى الاول سماع البينة لم يكن الاخر ان يحكم
وان حكم بالغائب فان كان دينكا او عقارا
يعرف بالحد لزم وان كان عبدا او فرسا ففي الحكم
على عينه اشكال ينشأ من جوانب التعريف
بالحيلة كالمحكوم عليه وفي احتمال تساوى
الاوصاف فيكلف المدعى احضار الشهود
الى بلد المدعى العبد ليشهد واعلى العين
ومع التعذر لا يجب حمل العبد فان حمله الحاكم

شبهه

أمر التعذر الشهود الى بلد العبد

لمصلحة

بغير
أمر الله
أن كان
دعواه

لمصلحة وتلف قبل الوصول وبعده ولم يثبت
المدعى دعواه ضمن قيمة العبد واجرته ومؤنه
الاحضار والرد ويحمل مع حكم الحاكم بالصفة
الزاهر المدعى بالقيمة ثم يشترط ان ثبت ملكه
ولو انكر وجوده مثل العبد في يده افتقر المدعى الى
البينة فان اقاما حبس المنكر حتى يحضره او يدعى المنكر
التلف فيحلف **المقصود الرابع** في المتعلق باختلاف
وفيه فصول **الاول** فيما يتعلق بالاعيان اذ ادعى
عينا في يد يدها ولا بينة حكم لهما مع التحالف
وبدونه ويجلفان على اتقي والاثبات فاذا حلف
احد بهما ونكل الاخر احلف الاول على الاثبات
واخذ الجميع ولو نكل الاول الذي عينه القاضي
بالقرعة حلف الثاني يمين النقي للنص الذي في
يده ويمين الاثبات الذي في يد شريكه وللنصف
يكفي الواحدة الجامعة بينهما ولو تشبث احدهما
خاصة حكم له مع اليمين ولو كانت في يد ثالث
حكم لمن يصدق مع اليمين ولو صدقتهما

أمر العيان

أمر تقي الاثبات
در دست يميني
أمر تقي الثالث
أمر العيان

فلهما ويجلفان ولو دفعهما اقرت في يده بعد
 يمينه ولو اقام احدهما بيئته فان امكن التوفيق
 وقف والا تحقوا التعارض فان كانت العين
 في يد يدهما قضي لهما وان كانت في يد احد هما
 قضي للخارج على راي ان شهدتا بالملك المطلق
 او بالسبب لو شهدت احد هما بالسبب فهو اولى
 ولو كانت في يد غيرهما قضي لاحدهما فان تساوى فلا اكثر
 فان تساوى اقرع وحلف الخارج فان امتنع احلف الآخر واخذ
 وان نكلا قضي لهما والشاهدان كالشاهد وامرأتين
 وبما اولى من الشاهد واليمين ولو تداعيا زوجة
 اقرع مع البنتين والشهادة بتقديم للملك اولى
 من الشهادة بالحادث وبالا قدم اولى من القديم
 وبالملك اولى من الدين وثبت للملك اولى من التصرف
 ولو شهدت بملكه في الامس لم يسمع حتى يقول
 وهو ملكه في الحال او لا اعلم زواله ولو قال لا ادري
 زال امره لا يقبل اما لو قال هو ملكه بالامس استراه الله
 من المدعي عليه او اقر له به او غصبه من المدعي

حكم له ولو اقام
 كل بيئته صح
 امره العبد

في يد النازح

والتاخره

او استأجره منه قبل ولو شهد بالاقرار الماضي ثبت
 وان لم يعترض الملك بالحال ولو قال المدعي عليه
 كان ملكا بالامس انتزع من يده ولو شهد انه كان
 في يده بالامس ثبت اليد وانتزعت من يد الخصم
 على اشكال ولو ادعى ملكية منذ مدة فدل ثبوتها على
 اقل قطعاً او ظاهراً سقطت بيئته ولو ادعى رقية
 بحول النسب الصغير الذي في يده حكم له فلو بلغ
 واكثر احلف ولو كان كبيراً حلف بالحرية ولو سكت
 جاز ابتياعه وان لم يقر على اشكال ولو ادعاه اثنيان
 فاعترف لهما قضي لهما وان اعترف لاحدهما
 حكم له ولو تداعيا ثوبين في يد كل واحد منهما
 احدهما واقام بيئته حكم لهما بما في يد الاخر
 ولو قال اقام بيئته بعين في يد غيره انتزعت له
 فان اقام الذي كانت في يده بيئته انتها له لم
 يحكم على راي اما لو ادعاه ملكاً لا حقاً فالوجه القضاء
 له ولو تداعيا الزوجان متاع البيت حكم الذي
 البيئته فان فقدت حلف كل لصاحبه

ان ينتزع من يدهم
 امره العبد

اللابه صح
 سن الدابة

فانكرم

امر الزوج والزوجة

وحكم لهما سواء كانت الدار لهما او لاحدهما
 وسواء كانت الزوجة باقية او لا على رأي وحكم
 للرجل بما يصلح لهما له وللمرأة بما يصلح لهما ويقسم
 بينهما ما يصلح لهما على رأي **الفصل الثاني** في
 استأجر الدار بعشرة وادعى المجران ^{امر الزوج والزوجة}

حكم ببيئة المجر على وبالقرعة على رأي للتعارض
 ولو تقدم تاريخ احدى بطلت الاخرى ولو قال
 استأجر الدار بعشرة فقال بل اجرتك البيت بها وانفق
 التاريخ اقرع سواء اقاما ببيئة او لا ولو تقدم تاريخ
 البيت حكم باجاريته باجرة الدار بالنسبة من الا
 جرة ولو ادعاء كل منهما الشراء من المثبت وايقاء
 الثمن واما ببيئة حكم للسابق ولو اتفقا حكم للا
 عدل فالازيد فمن تخرجه القرعة يمينه ولا تقبل
 قول البائع لاحد بما ويعيد الثمن على الاخر ولو
 امتنع الخارج بالقرعة من اليمين احلف الاخر وا
 خذ ولو امتنع اتسمت ويرجع كل نصف الثمن

وكل

استأجر الدار بعشرة وادعى المجران
 حكم ببيئة المجر على وبالقرعة على رأي للتعارض
 ولو تقدم تاريخ احدى بطلت الاخرى ولو قال
 استأجر الدار بعشرة فقال بل اجرتك البيت بها وانفق
 التاريخ اقرع سواء اقاما ببيئة او لا ولو تقدم تاريخ
 البيت حكم باجاريته باجرة الدار بالنسبة من الا
 جرة ولو ادعاء كل منهما الشراء من المثبت وايقاء
 الثمن واما ببيئة حكم للسابق ولو اتفقا حكم للا
 عدل فالازيد فمن تخرجه القرعة يمينه ولا تقبل
 قول البائع لاحد بما ويعيد الثمن على الاخر ولو
 امتنع الخارج بالقرعة من اليمين احلف الاخر وا
 خذ ولو امتنع اتسمت ويرجع كل نصف الثمن

ولكل خيار الفسخ فاذا فسخ اخذ الثمن واخذ الآخر
 العين ولو ادعى شراء ثالث من كل منهما واقاما
 ببيئة فاعترف لاحد بما قضى له عليه بالثمن
 وان اعترف لهما بالثمنين وان انكر واختلفت
 التاريخ او كان مطلقا قضى بالثمنين ايضا وان
 اتفقا اقرع ويقض للخارج مع يمينه فان نكل
 احلف الاخر فان نكل اقسمت الثمن بينهما ولو
 ادعى شراء من يد واقباض الثمن وادعاء
 آخر مثله من عمرو والاقباض واقام ببيئة
 مساوية في العدالة والعدد وتاريخ احلف
 من تخرجه القرعة وقضى له فان نكل احلف
 الاخر فان نكل اقسمت بينهما ويرجع كل على بايعة بنصف
 الثمن فان فسح صح وزجعا بالثمنين فان فسح
 احد بما رجع الاخر الجميع ولو اقام العبد
 ببيئة بالسر لعق واقام الاخر ببيئة بالشراء
 وتحدد الزمان فان امتنع من اليمين تحدد بنصفه
 والاخر للمدعى فان فسح احد بما رجع الاخر لعق

امر نفس الاخر في العبد
 امر العبد والاول

اقرع م

اجمع وفي الشراية اشكال ينشأ من قيام البينة
 بمباشرة العتق ومن الحكم بالعتق قهراً ولو
 ادعى شرا ما في يد الغيد من آخر فان شهدت
 له ^{بينة} بالملكية او للبائع او بالتسليم تنزع له
 والا فلا على ولو اقام بينة بايداع ما في يد الغير
 منه اقرع مع التساوي ولو قال غصبتى وقال
 الآخر اقر بها واما ما بينة حكم للمغصوب
 منه ولا ضمان **الفصل الثالث** في الميراث
 لو ادعى ابن المسلم تقدم اسلامه على
 موت ابيه وصدقه الآخر ادعى لنفسه
 ذلك فانكر الاول احلف على نفى العلم
 بتقديم اسلام اخيه وكذا اخذ المال
 وكذا المما يكون لو اعتقا واتفقا على عتق تقدم
 احد بهما على الموت واختلفا في الآخر اما لو
 اسلام احدهما في شعبان والآخر في رمضان
 فادعى المتقدم سبق الموت على رمضان
 والآخر التاخير فالتركة بينهما ولو ادعى ما يد
 انما اخر الموت للاب

واخر بينة باستجارها بغير منه

على موت ابيه

ابن عبد الكافر

الغير

ابن مسلم والناجيه

الغير انه ماله ولا خيه الغايب بالارث
 واقام بينة كاملة فان شهد بنفى وارث
 غيرهما سلم اليه النصف ولو لم تشهد
 بنفى الوارث ^{الارث} سلم اليه النصف بعد
 البحث والتضمين وبقي النصف الاخر في
 في يد الغير او سلم اليه الحاكم من ثقة ولو اد
 عت الاصدقاء وادعى الولد الارث
 واقام بينة حكم للزوجة ولو اقام كل من
 العبد الثالث بينة بعتق المريض له اقرع
 ولو شهدا جنبيان بالوصية بعتق غانم
 ووارثان بالوصية بعتق سالم والرجوع عن
 غانم فالتهمة هذا تدفع شهادة المورثة
 والوجه عتق الاول ثلثي الثاني **الفصل الرابع**
 في نكحة متفرقة البينة المطلقة لا توجب تقدم
 زوال الملك على ما قبل البينة ولو شهد على
 دابة فتتاجح قبل الاقامة للمدعى عليه
 والتمرة الطاهرة كذلك والجنين وهل اذا
 على الشجرة

ابن الجنين من الانثى او الحيوان
 قبل البينة المدعى والانشاء المدعى
 والام كان الجنين والنما عن المدعى عليه
 وتعلق للمدعى

هنا

سقط اعتبارها بالنظر الى ما في يده ^{تقبل} وفيما يدعي
مما في يد الغير فيجمع بين كل ثلاثة مما في يد
الرابع وللمستوعب من الثاني عشرة ويقع بينه
وبين الثالث في ستة فان نکلا قسم بينهما ويقع
بين المستوعب والرابع في اثنين ويحلف الخارج
فان نكل فالأخروان نکلا قسم بينهما فللمستوعب
من الرابع اثنان ويقارع الثاني في عشرة فيقسم
بعد النكول ^{للمستوعب} في ستة فيقسم
وللثالث ستة وللرابع اثنان فيكمل من مستو
عب النصف الثاني سدس وتسع وللثالث
سدس وللرابع سدس لثالث ولو خرج المبيع
مستحقا فله الرجوع على البايع فان خرج في نزع
المدعي في ملكية البايع فلا رجوع على أشكال ولو
حصل الحجة ^{بأنه} كذب نفسه فلو دحر ^{الحال} الولد ^{الجارية}
المستولدة وعليه قيمتها ومهر وقيمة الولد
للمقر له ويحمل أن الجارية ^{للمقر له} ان صدقته
ولو قال المدعي كذبت الشهودى بطلت بليته

لادعوا

فان امتنع من الميمين قسم بينهما والمستوعب
سته من الثالث ويقارع الثاني عشرة
فيقسم بعد النكول ويقارع الرابع في
اثنين صحيح
حلف
ويعارع الثالث في ستة فيقسم بعد النكول

لادعوى ^{لها} المقصد الخامس في الشهادات
وفيه مطالب **الاول** في الصفات وفيه فصلان
الاول الشروط العامة يشترط في الشاهد امور
سته **الاول** البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي وان
راهق ^{الاجح} بشرط بلوغ ^{سنة} عشرين ^{وعده} فصاعدا
تفرقه في الشهادة واجتماعهم على المباح
الثاني العقل فلا يقبل شهادة المجنون ويقبل مكل
ممن يعتونه حال افاقته وكذا معتاد السهو و
المتغفل لا يقبل شهادته الا اذا علم انه في موضع
لا يحتمل الغلط **الثالث** الايمان ولا يقبل شهادة
غير المؤمن وان كان مسلما ولا تقبل شهادة على مثله ^{الذقي} ولا
الا في الوصية مع العدول **الرابع** العدالة وهي هيئة
راسخة في النفس بعد عت على ملازمة التقوى وتزول
بمواقعة الكبائر التي وعد الله النار كالقتل والزنا ^{عليها}
واللواط والغصب ^{بالاصرار} على الصغار او في
الاغلب ولا يقدر النذر فان الانسان لا ينك
منها والمخالف في الفروع اذا اختلف للاجماع

سقط اعتبارها بالنظر الى ما في يده وتبين عيه
 مما في يد الغير فيجمع بين كل ثلاثة مما في يد
 الرابع وللمستوعب من الثاني عشرة ويقع بينه
 وبين الثالث في ستة فان نكلا قسم بينهما ويقع
 بين المستوعب والرابع في اثنين ويخلف الخارج
 فان نكل فالأخروان نكلا قسم بينهما فللمستوعب
 من الرابع اثنان ويقارع الثاني في عشرة فيقسم
 بعد النكول وللثاني مما في يد المستوعب عشرة
 وللثالث ستة وللرابع اثنان فيكمل من مستو
 عب النصف الثاني سدس وتسع وللثالث
 سدس وللرابع سدس الثالث ولو خرج المبيع
 مستقافله الرجوع على البايع فان خرج في نزاع
 المدعى في ملكية البايع فلا رجوع على شكل ولو
 حصل بحجة ثم أكذب نفسه فلو دحر فالولد والجارية
 المستولدة وعليه قيمتها ومهر وقيمة الولد
 للمقرله ويحمل أن الجارية للمقرله ان صدقته
 ولو قال المدعى كذبت الشهودى بطلت بئينة
 لادعوا

فان امتنع من المبيع قسم بينهما والمستوعب
 ستة من الثالث ويقارع الثاني عشرة
 اربعة اربعة اربعة
 فيقسم بعد النكول ويقارع الرابع في
 اثنين صحيح

ويقارع الثالث في ستة فيقسم بعد النكول

جارية

ار اول ماه تاده روز مهر روز اس دعا
 لادعوى
 وفيه مطا
الاول
 ستة
 راهق الا
 تفرقه
الثاني
 ممن
 المتغفلا
 لا اية
 غير الم
 الا في
 راسي
 بموا
 واللو
 الاغبي
 منها والمخالف في الفروع اذا عالج للاجماع
 لادعوا

و دعا اينت بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم احرف عنا البئنة والخطيئة
 في هذا الشخص الصف ختم
 بالخير والظفر بمئة نيتا محمد
 سيد البشر و امتنا المعصومين
 الاثنى عشر صل عليه وعليهم
 الحايوم المحشر اس دعا بزره مهر روز اس دعا
 الله الله اعوذ بك من شر هذا الزمان هيتة
 ومن شر هذا الشهر ومن كل بئنة ي وتزول
 وشدة التي قد قدرت فيه لادعوى والزنا عليها
 ياديتها ياديهور يا ازل يا ابد يراو في
 الاغبي ان يا كين يا مبدى يا معيد لا ينك
 منها والمخالف في الفروع اذا عالج للاجماع
 لادعوا

فصاعدا

جارية

لادعوا

سقط اعتبارها بالنظر الى ما في يده ^{تقبل} وفيما يدعيه
 مما في يد الغير فيجمع بين كل ثلاثة مما في يد
 الرابع وللمستوعب من الثاني عشرة ويقرب بينه
 وبين الثالث في ستة فان نكلا قسم بينهما ويقرب
 بين المستوعب والرابع في اثنين ويحلف الخارج
 فان نكل فالأخروان نكلا قسم بينهما فللمستوعب
 من الرابع اثنان ويقارع الثاني في عشرة فيقسم
 بعد النكول وللثاني مما في يد المستوعب عشرة
 وللثالث ستة وللرابع اثنان فيكمل من مستو
 عب النصف الثاني سدس وتسع وللثالث
 سدس وللرابع سدس الثالث ولو خرج المبيع
 مستحقا فله الرجوع على البايع فان خرج في نزاع
 المدعي في ملكية البايع فلا رجوع على ^{في} شكل ولو
 حصل بحجة ثم اكدب نفسه فلو دحر ^{جارية} الولد والجارية
 المستولدة وعليه قيمتها ومهر وقيمة الولد
 للمقرله ويجعل أن الجارية للمقرله ان صدقته
 ولو قال المدعي كذبت الشهودى بطلت بئينة
 لا دعوى

فان امتنع من الميمين قسم بينهما والمستوعب
 ستة من الثالث ويقارع الثاني عشرة
 فيقسم بعد النكول ويقارع الرابع في
 اثنين صحيح
 حلف
 ويقارع الثالث في ستة فيقسم بعد النكول

يا ذا العرش المحمد انت تفعل ما تريد
 اللهم خدش بعينك التي لا ترام
 نفسي واهلي ومالي وولدي
 وديني ودنياي التي ابتليتني
 بصحتها بحق الأبرار الأخيار
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله أجمعين ^{أورده} حوله فزده ^{بأد} باده
 اللهم فوجنا بدخول الصفر واختمه ^{بأد} بالمثل الذي دلام
 بالخير والظفر وأصرف شره ^{بأد} عتاهي هيتة
 وعن جميع المؤمنين والمؤمنات ^{بأد} من الذناب عليهم
 برحمتك يا أرحم الراحمين ^{بأد} يا رب اوف
 ن لا ينك
 منها والمخالف في الفروع اذا لم يخالف للاجماع
 لا دعوى

لا دعوى
 وفيه مط
 الاول
 ستة
 راهق
 تقرقها
 الثاني
 ممن
 المتغ
 لا ي
 غير
 الآف
 راس
 ساء
 بمو
 والا
 الاس
 منها والمخالف في الفروع اذا لم يخالف للاجماع
 لا دعوى

فصاعدا

تقبل شهادته تكونا ارباب الصنايع الدينية كالحايك
والحجام والزبال والصايغ وبائع الرقيق واللاعب
بالحمائم من تركها بن وترد شهادته اللاعب بالآلات
القمار كلها كثره والشرطي والاربعة عشر وان
قصده الحزق وشارب الخمر وكل مسكر اذا غلا وان لم
يسكر قبل ذهاب ثلثه وسامع الفينا وهو مد الصوت
المشتمل على الترجيع المطرب وان كان في قران وقاعله
والشاعر الكذاب والذبحجوبه مؤمنا او تشبب
بامارة معروفة غير محلبة ومستمع الزمر والعود
والقبح والدق الآفي الاملاك والحنان خاصة
وجميع الهو والحاسد وباغض المؤمن ظاهرا
ولا بغير الحريم من الرجال والذهب والقاذ قبل
التوبة وحدها الاكذاب كنفسه او الخطبة
مع الصدق ظاهرا ولو صدقه المقذوف
او اقامة بيئته فلا فسوف ويجوز اتخاذ الخمر تحليل
طهارة المولد فيرد شهادته ولد الزنا وان قلد
السادي ارتفاع التهمة ولها اسباب احدها ان يجد
الى

والفقاء والعصر

آلات

فلان جرحك في كذا وكذا

الحمام

الى نفسه نفعا او يدفع ضرره كشهادة الشريك لشريكه
فيما هو شريك وصاحب الدين للمحج عليه السيد
للماذون والوصي فيما هو وصي فيه او ان فلانا
جرح مورثه قبل الاند مال او العاقلة يحج شهود
الجناية او الوكيل الوصي بفسق الشهود على الكول
والموصي ولو شهد بمال لمورثة المرحوم او الميراث قبل
ولو شهد الرجلان بوصية وشهد الشاهدان
باخرى من التركة قبل الجميع وثانها العداوة الد
نيوية وتحقق بالفرح عند المصينة والغيب بالسور
او بالتقاذف اما الدينية فلا تمتع وتقبل شهادة العدو
لعدوه ولو شهد بعض الرفقة لبعض على قاطع
الطريق لم يقبل للتهمة اما لو قال العريض والنا واخذوا
اولئك قبلت ومنها دفع غار الكذب فلو تآ
الفاستق لي قبل به شهادته لم تقبل وقال الشيخ تقبل
لو قال ثبت اقبل شهادتيك وترد شهادة المتبرع
قبل السؤال للتهمة الآفي حقوقه تعالى والمصالح
العامة على اشكال ولا يصير بالتبرع مجروحا ولو

نفي
عن
الزنا
او
الزنا
او
الزنا

اخفى نفسه ليشهد قبلت ولا تحمل على المحرم
ومنها مهانة النفس كالتسائل في كفه الا نادرا او
المأجن والمركب ما لا يليق به من المباحات
بحيث يسخر به وتارك الشئ اجمع والنسب
لا يمنع الشهادة وان قرب كالوالد لولده وبا
لعكس والزوج لزوجته وبالعكس والاخ ل اخيه
وكذا تقبل شهادة النسب على التسبب الا الولد
على والده خاصة على راي والصدقة لا يمنع
الشهادة وان تاكدت الملاطفة وتقبل شهادة
الاجير والضيف **الفصل الثاني** في الشروط الخاصة
وهي خمسة **الاول** الحرية فلا تقبل شهادة المملوك
على مولاه وتقبل له ولغيره وعلى غيره على راي وكذا
المدبر والمكاتب المشروط والمطلق قبل الاداء ولو ادى
البعض قال الشيخ تقبل بنسبة ما تحرر ولو اعتقت
قبل مولاه ولو اشهد عبده على حمل امه ابنة
ولده وانما اعتقها ومات فيملكها غيره فردت
شهادتهما **اعتقافا** قاما بها قبلت ورجعا

منه
جميع
الوجوه
التي
يجوز
فيها
الاعتقاف

الزنا
او
الزنا
او
الزنا

عبد

الثاني

عبد من لكن يكره للمولدا ^{اربعين} اشترا قاتهما الذكورة
فلا تقبل شهادة النساء في الحد ومطلقا الا في الزنا
ولو شهد ثلث رجال وامرأتين يثبت الرجم
على المحصن ولو شهد رجلان واربع نسوة
يثبت الجلد عليه خاصة ولا يقبل الشهادة في
جل وست نساء او اكثر ولا يقبل ايضا في الطلاق
والخلع والوكالة والوصية ^{اربعين} الية والاهل والاقرب
قبول شاهد وامرأتين في النكاح والعق والقصا
واما الديون والاموال كالقرض والقراض و
الغصب وعقود المعاوضات والوصية ^{اربعين} والجنابة
الموجبة للدية على اشكال فثبت شاهد وامرأتين
تدين وبشاهد ويمين وامرأة الولادة والاستهلال
وعيوب النساء الباطنة والرضاع على اشكال
فتقبل شهادتهن وان فردن وتقبل في الديون
والاموال شهادة امرأتين ويمين ولا يقبل شهادتهن
منفردات وان كثرن وتقبل شهادة الوحدة
في ريع ميراث المستهل ^{اربعين} وربع الوصية من غير

والنسب

والوقف

اربعين

اربعين

اربعين

يمين وشهادة امرأتين في النصف وهكذا ولا
تقبل شهادة ما دون الأربع فيما يقبل فيه شها
دتهن منفردات **الثالث** العدول لا تقبل شهادة
الواحد الا في هلال رمضان على ربي اما الزنا
واللواط والشح فلا تثبت بدون الأربع ويثبت
ما عداه ذلك من الجنايات الموجبة للحد
وكل حقوقه تعالى شاهدان خاصة وكذا
الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب
والاهلية والجرم والتعديل والاسلام والرد
والعدة **الرابع** العلم وهو شرط فيما جميع ما
يشهد به الا النسب والملك المطلق والموت
والنكاح والوقف والعقود والولاية فقد اتفق
في ذلك في الاستفاضة بان يتوالى الاخبار
من جماعة من غير مواعدة او يشهد حتى يقارب
العلم قال الشيخ ولو شهد عدلان صار السامع
شاهدا اصل لان ثمة الاستفاضة الظن
ولا يجوز للشاهد بالاستفاضة الشهادة

بالسبب

بالسبب كالبيع والهبة نعم لو اعزاه الى الميراث
صح **الخامس** حصول الشرايط العامة في الشاهد
وقت التحمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره
فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق
ثم زالت الموانع فاقاموا بها سمعت في غيره غير الطلاق
وكذا لو شهد اربعة عدلين ثم اقاموا به بعد مع سماع
زوال المانع سمعت وان كانت قد مررت
او لا ولوردت شهادة الولد على والده ثم
اعادها بعد موته سمعت **المطلب الثاني**
في مستند الشهادة وهو العلم اما استثنى اما با
لمشاهدة فيما يفقر اليها وهو الادعاء كالغصب
والقتل والرضا والزنا والولادة وتقبل ذلك شهادة
الاوصية والاخرس اذا عرفت اشياء يتفقان جهلت
اعتمد الى كم على عدلين عارفين بها ويثبت
الحكم بشهادته اصلا لا بشهادتهما معا واما
السمع والبصر معا فيما يفقر اليهما كالاقرار
الصادرة عن المجهول عند الشاهد مثل العقود
امر مثل العقد والنكاح

الشهادة في لغة الاخبار عن اليقين وشرعا اجبا
جازم عن حق لازم لغيره واقع من غير حاكم
او بالنفس

فان السمع يفتقر اليدهم ^{اللفظ} واللفظ والبصر لمعرفة
 الملتقط واما السماع وحده كالا قول الصادقة عن
 المعلوم عند الشاهد فان الاعشى تقبل شهادته
 اذا عرف صوت الملتقط بحيث لا يعتبر به الشك
 ولو لم يعرفه وعرفته عدلان عنده فكالمعارف وكذا
 لو شهد على المقبوض وتقبل شهادته على شهادة
 غيره وعلى ما يترجمه للحاكم ويجوز ^{الاعشى} التنبؤ بشهد
 على عينه فان مات احضر مجلس الحكم فان
 دفن لم ينشر وتعذر الشهادته ان عرف نسبت
 المشهود عليه رفعة الى ان يتخلص عن غيره
 ويجوز ان يشهد بالحلية الخاصة او المثل تركه
 نادرا وان جهل افتقر الى معرفتين ذكرين عدلين
 ويكون شاهد اصل لا فرع عليها ولو سمع رجلا
 يستحق صبيها او كبرا ساكتا غير منكر لم يشهد بالنسب
 واذا اجتمع في الملك اليد او التصرف بالبناء والهدم
 والاجارة وشهد ذلك بغير منازع جازة الشهاد
 بالملك المطلق وهل يكفي اليد بالشهادة بالملك
^{الملك المطلق}

الشهادة ويجوز كشف وجه المرأة
 للشهادة ثم صح

لا يثبت من اليد والكيفية بالنسب

المطلق

المطلق الاقرب ذلك ويشهد بالا عسار مع
 الخبرة بالباطن وقرائن الاحوال كصبره ^{البركة} الضمير
 والجوع في الخلوة **المطلب الثالث** في الشاهد واليمين
 ويثبت بذلك ^{الام} كتمان كان او المقصود منه المالك
 لمعاوضات كالبيع والهبة الموجبة للدية ^{والجناية}
 كالخطا وشبهه وقتل الوالد ولده والهاشمية وفي
 النكاح والوقف اشكال ولا يثبت بذلك الحدود
 ولا الخلع والطلاق والرجعة والتدبير والكتابة ^{والعقود}
 والنسب والوكالة والوصية اليد وعيوب النساء
 ويشترط الشهادة او لا وشبوت العدالة الشهد
 ولو حلف قبل ذلك وجبت اعادتها بعد ها وهل
 يطمع القضاء عليه بالشاهد او باليمين او بهما
 اشكال تظهر فائدة في الرجوع ولو اقام الجماعة
 شاهدا بحقهم او بحق مورثهم او بوصية الميت لهم
 فمن حلف استحق نصيبه خاصة ولو كان فيهم
 صغيرا او مجنونا اخر نصيبه حتى يحلف بعده
 رشده ولا يؤخذ من الخصم ويحلف وارثه ^{ار حصة من ميراثه}

لو مات قبله ولو اخى العاقل اليمين كان لوارثه
 الحلف والاخذ بعد موته وفي وجوب اعادة
 الشهادة اشكال اما لو نكل لم يكن لوارثه غايب
 حلف اذا حضر من غير اعادة الشهادة وكذا
 اذا بلغ للصبى ولو اقام شاهد بن استوفى نصيب
 المجنون والصبى الذي لم يدع ويؤخذ نصيب
 الغايب ان كان عينا او يوضع في يده ان مرأه
 الحاكم ذلك ولو استوفى في الحاضر حصته في الدين
 لم ساهمه الغايب وان كان عينا ساهمه واذا
 ادعى ان اباهما وقف عليهما وقف يشريك
 ثبت الوقف اليمين وشاهد فان نكل احدهما
 لم يستحق الآخر فاذا ماتا نصيب الحالف لا يستحقه
 البطن الثاني ^{او وقف الملك} واليمين ونصيب الناكل للبطن الثاني
 ان حلفوا ولو نكلا معا حلف البطن الثاني اذا ماتا
 فلو حلف الاول والثالث ثم صار لاحدهم ولد
 صار ارباعا فيوقف له الربع فان حلف بعد
 بلوغه اخذ وان امتنع قال الشيخ يرجع الى الثلثة
 امر الولد من اليمين

الحلف ولو كان في الورثة

يستحق

بغيره

ومار

ومات احد هم قبل بلوغه عن له الثلثة من
 حين الموت فان حلف اخذ الجميع والا كان
 الربع الى حين الوفاة لورثة الميت والاخوين
 والثلث من حين الوفاة للاخوين وفيه نظر
 ولو ادعى وقف الترتيب كفت بينهما عيدين
 البطن الثاني ولو ادعى بعض الوقف حلف مع
 شاهده ويثبت وان نكل كان نصيبه طلقا
 في الحق الديون والوصايا فان فضل له شيء كان
 وقفا ونصيب الباقيين طلقا ولو نكل البطن الا
 قول عن اليمين كان للبطن الثاني الحلف ولو ادعى
 عبدا في يد غيره وانه اعتقه لم يثبت بالشا
 هده واليمين ولو اقام شاهد بقتل العمد كان
 لو ثبات اثبات دعواه بالقسامة لا باليمين الوا
 حده ولو ادعى في جارية ولدها انها مستولدة
 حلف مع الشاهد وتثبت ملك المستولدة و
 عقت عند موته باقراره ولا يثبت نصيب
 الولد وحضر بيته **المطلب الرابع** في الشهادة
 امر شاهدين فتن شاهدين كبارا وشهادت بدهر

الورثة

امر الملك يشود

امر حاكم

امر حاكم

امر حاكم

على الشاهد والنظر في امور اربعة **الاول**
 المحل فيثبت في حقوق الناس وان كانت عقوبة
 به كالقصاص من غير عقوبة كالطلاق والعق
 والنسب او مالا كالقراض او عقد معاوضة
 كالبيع وما لا يطلع عليه الرجال العيوب النساء
 والولادة واستهلال وفي حد السرقة والقتل
 خلاف ولا يثبت في غيرهما من الحد وداجمعا
 ويثبت الاقرار بالتواط والزنا بالعمة والحالة
 او وطى البهيمة شاهدين والشهادة على الشهاد
 لا الاثبات الحد بل لا ينشأ رجمة النكاح وتحريم
 الاكل في الماكول ووجوب بيع غيرها الاستماع
 وكلمة ايقول شاهد الاصل **الثاني**
 اني اشهد بكذا ودون ان يسمعه يشهد عند
 الحاكم واذا دون منه يسمعه يقول اشهد ان
 لفلان على فلان بكذا السبب كذا في هذه الصورة
 يجوز التحمل ولم يذكر السبب لم يجوز ولو قال
 عندي شهادة مجزومة لفلان كالسبب وله
 ان

الثاني مع

اصل برشاهد في حق
 ارض برشاهد في حق

ارشاهد الاصل

ان يقول في الاولي اشهدت على شهادتي في
 البواقي شهدت على شهادتي وشهادتي
 فلان شهد **الثاني** العدد ويشهد على كل واحد
 شاهداً ولو شهد الاثنان على شهادة كل
 واحد منهما او شهد الاصل مع اخر على شهاد
 الاصل الثاني او شهد الاثنان على ازيد من
 اثنين او كان الاصل شاهداً وامراتين او
 اربع نساء فيما يجوز فشهد الاثنان على كل
 واحد منهم قيل وهل يقبل شهادة النساء
 على الشهادة فيما يقبل فيه شهادتهن خاصة
 كعيوب الباطنة والاستهلال وفيه نظر **الرابع**
 في شرط الحكم بها ولا يسمع شهادة الفرع الا
 عند تعذر شاهد الاصل لمريض او لغيبته
 والظابط فيها المشقة ولا يثبت بموت شاهد
 الاصل وغيبته ومريضه وجنونه وتردده وعماه
 وظهرا فسق او عداوته ورده طريحت وكواثر
 الاصل طريحت على راي ولو علم يشاهد الفرع
 ان

شهادت به به يمينه
 شهادت به به يمينه

ارشاهد الاصل

ارشاهد الاصل

ثم حضر الاصل لم يقدح في الفتنة ولا غير ^{امر غرامت بر فخر}
ويشترط تسمية الاصل لا التعديل فان عدله ^{امر لا عدل}
او عترف الحاكم العدالة حكمه والا تجتنب ^{امر لا عدل}
وليس عليه ان يشهد على صدق شاهد ^{امر لا عدل}
الاصل **المطلب الخامس** في الرجوع وهو ^{امر لا عدل}
اما عن شهادة العقوبة او البضع او المال ^{امر لا عدل}
الاول العقوبة فان رجع قبل القضاء ^{امر لا عدل}
لم يقض ووجب حد القذف ان شهد ^{امر لا عدل}
بالزنا ولو اغلظنا احتمل سقوطه ولو لم ^{امر لا عدل}
يصرح بالرجوع بل قال للحاكم توقف ثم عاد ^{امر لا عدل}
فقال لا اقض فالاقرب القضاء وجود الاعادة ^{امر لا عدل}
اشكال فان رجع بعد القضاء وقبل الاستيفاء ^{امر لا عدل}
نقض الحكم سواء كان حقه لله او لادعي ولورج ^{امر لا عدل}
ولو اختلفا في العامد القصاص وعلى المخطي ^{امر لا عدل}
الدية وللولي قتل الجميع مع تعمد ^{امر لا عدل}
ودفع ما فضل عن دية صاحبه اليهم ^{امر لا عدل}
وقتل البعض ودفع فاضل دية صاحبه ^{امر لا عدل}
وعلى ^{امر لا عدل}

وعلى الباقي من الشهود الاكمل بعد اسقاط ^{امر لا عدل}
حق المقتولين ولورج ^{امر لا عدل}
خاصة فعليه نصف الجناية فان اقتض ^{امر لا عدل}
الولي دفع نصف الدية والا اخذ نصف ^{امر لا عدل}
الدية ولا سبيل على الاخر ولورج ^{امر لا عدل}
الزنا بعهد الزوج ^{امر لا عدل}
الباقون اقتض منه خاصة ويدفع الولي اليه ^{امر لا عدل}
ثلاثة ارباع الدية ولورج ^{امر لا عدل}
المباشرة فعليه القصاص ولورج ^{امر لا عدل}
قصاص وعليه الدية ولو قال الشاهد تعمدت ^{امر لا عدل}
ولكن لم اعلم انه يقتل بقولي فالاقرب الدية اما ^{امر لا عدل}
لو ضرب المريض ضربا يقتل مثله دون الصحيح ولو ^{امر لا عدل}
يعلم بالمرض فالقصاص ولو ثبت انه شهد ^{امر لا عدل}
بالزور نقض الحكم فان قتل اقتض من الشهود ولو ^{امر لا عدل}
رجع شاهد الاحصان فاقرب التبريك وهل يجب ^{امر لا عدل}
الثالث او النصف اشكال ولورج ^{امر لا عدل}
شاهدي الاحصان ففي قدر الرجوع اشكال ^{امر لا عدل}
الثاني ^{امر لا عدل}

ارجعنا بدين في شهادته
الطلاق او التمسك

ارجعنا بدين في شهادته

البضع اذا رجعا عن الطلاق قبل الحكم بطلت
وبقيت الزوجية والوارث ولو رجعا بعده لم
ينقض وغر ما نصف المسمى ان لم يدخل ولو
دخل فلا غرم ولو رجل وعشر نسوة وعن الشهادة
بالرضاع المحرم فعل الزوجا السكس وعلى كل امرأة
نصف سدس **الثالث** المال ولو رجعا قبل بطلت
ولو رجعا بعده لم ينقض وان لم يستوفى او كانت
العين قائمة على راي ويفرم الشهود ولو رجع
الرجل والمراتان فعل الرجل النصف وعلى كل
امراة ربع ولو كانت عشر نسوة فعل الرجل السكس
وعلى كل امرأة نصف السكس ولو شهد ثلثة ورجع
واحد فالوجه الرجوع عليه بالثلث ولو ثبت
تزويره استعيدت العين ولو تعذر غرم
الشهود ولو ظهر كونهما عبيدين او كافرين او صبيانا
بطل القضاء ولو كان قبل وجبت الدية على بيت
المال **الطلب السادس** في اتحاد الشهادة يشترط
توارد الشاهدين على واحد ولو قال احدهما
موافق بالمرح والشاهدان برحمته بكم

عصب

المطلقات

عصب والاخر انتزع قهرا ثبت ولو اختلفا معني كان
يشهد احدهما بالبيع والاخر بالاقرار به لم يصح **الشاهد**
وله ان يحلف مع ايها شاء ولو شهدا بالسرقة
في وقتين لم يحكم سواء تحدى العين او لا وكذا لو اختلفا في عين المسروق واختلفا في م
قدر الثمن في المبيع وله الحلف مع من شاء ولو
شهدت له مع شاهد ثبت الثمن الزائد ولو كل واحد مع
شهادته بما باقر الالف والاخر باقرار الفين في زمان
واحد فكذا لك وان تعددت ثبت الالف **الشاهدان**
وحلف مع شاهد الالفين على الزيادة ان شاء
وكذا لو شهد احدهما بان قيمة السروق درهم
والاخر درهما ثبت الدرهم بهما وحلف مع
الاخر ولو شهد احدهما بالقذف او القتل غداة **الشاهد**
والاخر عشية **المقصد السابع** الشهادة
في مسائل متعددة ليست شرطا في شيء من العقود سوى الشاهد مع
الطلاق ويستحب في النكاح والرجعية والبيع والحكم
تبعالها فان كانت كاذبة في نفس الامر لم يحل
للمشهود له الاخذ ما لم يعلم صحت الدعوى

المسألة السادسة

واجبة

او يجهل كذب الشاهدين الاقامة بالشهادة على
الكفاية الاضطرر غير المستحق وكذا التحمل ولومات
الشاهدان قبل الحكم حكم بهما ولو جهل العدالة
زكيا بعد الموت ولو حكما فسقا بعد الاقامة قبل
الحكم حكم بهما الا في حقوقه نعم ولو شهد لمورثها
فمات قبل الحكم لم يحكم ولو حكما ثم جرحا مطلقا
لم ينقض ولو عين الجراح الوقت وكان متقدما
على الشهادة ينقض والا فلا ولو كان الحكم قتلا
او جرحا فالدية في بيت المال وان كان المباشرا
الولي مع اذن الحاكم ولو حكم ولم ياذن ضمير الولي
الدية ولو كان مالا ردده ولو تلف ضمنه القابض
ولو شهد وارثان ان الله رجع من الوصية لزيد
بالوصية لهي فالوجه عدم القول خلافا للحكم
للشيخ ولو شهد اجنبي بالرجوع عنها اوصى به لزيد
الى عمره مع شاهده وحكم له وان ثبت الاولى
شاهدان تعارض وكو سأل العبد التفقة
حتى يزكي شهده وعقده او سأل مقيم شاهد بالمال
امرنا انك شاهد بياض كمن اراد

وحلف العزم

اذلام

حبس

حبس الغريم حتى يكمل الاقامة قال الشيخ اجبان
وفيه نظرا **كتاب الحدود** وفيه مقاصد **الاول**
في الزنا وفيه فصول **الاول** الزنا عايلاج ذكر
الانسان حتى تغيب الحشفة في فرج امرأة
قبلا او دبر من غير سبب صحيح ولا يشهد ويشترط
في الحد العلم بالتحريم والبلوغ والاختيار ولو توهم والعقل
العقد على المحرمات المؤبدية صحيحا سيقط ولا يسقط
بالعقد مع العلم بفساده ولا باستجارها بالوطى
ولو توهم الحبل به او بغيره كالا باحات فلا حد ولو
تشبهت عليه حدث به دونه ولو اكرهما او
احديهما فلا حد ولو ادعى الزوجية او ادها احد
يهما سقط عنه وان كذبه الآخر من غير بينة ولا
يمين او ادعى الشبهة ولو زنى المجنون بعاقلة حدث
دونه وبالعسك ولو كان مجنونا فلاحد ويجد الاعى الا
مع الشبهة ويصدق ولو عقد فاسدا توهم الحبل
به فلا حد ولا حد بالتحريم كالحيض والاحرام
والصوم ويشترط في الشروط السابقة الاحصان
او بركانه لانهم يباينون

رسال العبد التفقة او سأل العبد مقيم شاهد بالمال

وهو التكليف والحرية والاصابة في فرج المملوك ^{اراد احصان} بعدد ^{اراد احصان} دأبهم او ملك يمين متمكن منه يغدو عليه ويروح ^{اراد احصان} والمرأة كالرجل والفساد شبهة لا يحصان ولا يخرج ^{اراد احصان} المطلقة رجعية عن الاحصان ويخرج بالباين ^{اراد احصان} ولو تزوجت الرجعية عالمة بالتحريم رجعت ويجد ^{اراد احصان} الزوج مع علمه بالتحريم والعدة ولو جهل احدهما فلا ^{اراد احصان} حد ولو علم احد الزوجين اختص بالحد التام ^{اراد احصان} ويقبل مع ادعاء الجهل من المحتمل في حقه ولا يشترط ^{اراد احصان} الاحصان في حق الوطين بل لو كان احدهما محصنا ^{اراد احصان} رجعة وجلد الاخر ويشترط في احصان الرجل عقل ^{اراد احصان} المرأة وبلوغها فلو زنا المحصنة بغيره فلا رجم ^{اراد احصان} وفي احصان المرأة بلوغ الرجل خاصة فاذا زنت ^{اراد احصان} المحصنة بغيره فلا رجم ولو زنت بجنون ^{اراد احصان} رجعت ويشترط وقوع الاصابة بعد الحدية ^{اراد احصان} والتكليف رجعت المخلع ^{اراد احصان} في ثبوتها واذا ثبت باحد امرين الاقرار ^{اراد احصان} ويشترط فيه ^{اراد احصان} النعدي وهو اربع مرات ولو ^{اراد احصان}

انق

اقرار فلاحد وعزروا بلوغ المقر وعقله واختياره ^{اراد احصان} وحريته سواء الذكر والاثنى وفي اشتراط ايقاع ^{اراد احصان} كل اقرار في مجلس قولان ويقبل اقرار الاخرس ^{اراد احصان} بلا اشارة ولو نسب له لم يثبت في حقه الا اربع ^{اراد احصان} ويحد بالمرأة للقدف اشكال ولو لم يبين المقر ^{اراد احصان} به ضرب حتى ينهي او بلغ مائة ولو انكر ^{اراد احصان} اقرار الرجم سقط الحد ولا يسقط بانكار ^{اراد احصان} غيره ولو تاب تحير الامام في الاقامة وعدمها ^{اراد احصان} جلدا او رجمًا والحمل من الخالية عن بقيل لا ^{اراد احصان} يوجب الزنا ولا يقوم التماس ترك الحد والهن ^{اراد احصان} والامتناع من التمكن مقام الرجوع ^{اراد احصان} ويشترط العدد وهو اربعة رجال عدل او ثلثة ^{اراد احصان} وامرأته اثنى ولو شهد رجلان واربع نسوة ثبت ^{اراد احصان} الجلد دون الرجم ولا يقبل دون ذلك بل يحد ^{اراد احصان} الشهود للقريبة ولو كان الزوج احدهم فلا حد ^{اراد احصان} حد هم للقريبة والمعاينة للايلاج فلو شهدوا ^{اراد احصان} للقريبة وبالزنا من دونها حد والقريبة ^{اراد احصان}

القدف من الذنوب الكبار روى انه صلوات الله عليه
اجتنوا السبع الموبقات قيل وما هن يا رسول الله
قال الشرك بالله والسرقة وقتل النفس التي حرم الله
واكل الربوا واكل مال اليتيم والتولي يوم الرحف
وقذف المحصنات حرمي

اراد احصان

اراد احصان

اراد احصان

اراد احصان

ويكفي ان يقولوا لان علم سبب التحليل والاتفاق
في جميع الصفات فلو شهدوا بعض في المعينة
والباقي بدونها او بعض في زمان او زاوية والباقي
في غير ذلك حد والفقرية وشهد اثنان باكره
واثنان بالمطوعة حد والشهود على راي
والذاني على راي واحد عليها ولو سبق
احدهم بالاقامة حد للتدفك لم يرتقب
اتمام الشهادة ولو شهد ابناء قديم سمعت
وكذا لو شهدوا على اكثر من اثنان وينبغي
تغريق في الاقامة بعد الاجتماع فلو شهد
اربعة فشهد اربع نساء بالكتابة فلا حدة ولا
على الشهود على راي ويسقط بالتوبة قبل البينة
لا بعدها ويحكم الحاكم بعلمه ولو شهد بعض
وردت شهادة الباقيين حد الجميع وان
رتب **الفصل الثالث** في العقوبة وهي اربعة
الاول القتل ويجب على الذاني بالمحرمات
نسبا كالام والامراة الاب وعلى المكرة

في الزنا
في الزنا
في الزنا

بالزنا

للزنا

للزنا وعلى الذني بالمسلمة سواء الشيخ والشاب
والحر والعبد والمحصن وغيره والمسلم
والكافر **الثاني** الرجم والجلد ويجبان
على المحصن والمحصنة واشترط الشيخ
الجميع في الشبوخة ووجب على الشاب
الرجم خاصة وكذا لو اجتمعت الحد وابدأ وابدأ بالجلد
بما لا يفوت عنه الاخر ولا يتوقع براءة جلده
ويدفن المرحوم الى حقويه والمرأة الى صدرها
فان فرأعيان ثبت بالبينة والا لم يعد
وقبل تشترط اصابة للحجارة ويبدا الشهود
بالرجم وجوبا وفي المقري ببدء بالامام ويسحب
الاشعار واحضار طائفة واقلمها واحد في الجلد
وصغر الحجارة ولا يرجم من عليه حد ثم يدفن
بعد رجمه ولو غابوا الشهود او ماتوا لم يسقط الحد
ويرجم المريض والمستحاضة **الثالث** الجلد
والجز والتغريب وهو واجب على الذكر والغير
المحصن وهل يشترط ان يكون موكبا قولان ويجلد

في الزنا

في الزنا

والتوبة من الذنوب
والزكاة من المال
والصيام من الشهوة
والحج من العبادات

مائة ويجز رأسه ويُقرب عن مصره سنة
ويجلد مجزداً قائماً أشد الضرب ويقرب
على جسده ويبقى وجهه ورأسه فوجه
والمرأة تضرب جالسة قد رُبِطت عليها
ثيابها ولا يقام في شدة الحر والبرد بل ينظر
التوسط ففي نهار الصيف طرفاه وفي الشتاء
سطه ولا في أرض العدو ولا في الحرم للميت بل
تضيق عليه في الطعم والمشراب حتى يخرج ولو
جنى فيه حد ولا يسقط باعترا الجنون والارتداد
ويؤخر الموضع ولا يؤخر إلى ابيض والمساخضة إلى البرء فان
اقتضت المصلحة التقدير ضرب بالصلية
المشتمل على العدد ولا يشترط وصول كل شيء
إلى جسده وتؤخر الحمل في الجلد والرجم حتى
تضع وتوضع ان فقد الكافل ولو زنى في زمان
شريف أو مكان شريف عوقب زيادة أيامها
الحاكم الرابع الجلد خاصة وهو ثابت في حق
المرأة وغير المملك على رأي والعبد ويجلد الحر

والحر

الرابع

والحر مائة والعبد والامة خمسين وإن كانا
محصنين ولو تكرّر من الحر الزنا ثلثاً قبل في الرابعة
او الثالثة على خلاف ومن المملوك ثمانى قبل في
التاسعة ولو تكرّر من غير حد فواحد الامام ويختير
في رفع الذمى الزانى مذهبه الى حاكمهم بينهم
بشرع الاسلام ومن وجد مع زوجته رجلاً
يربى بها فله قتلها ولا يصدق إلا بالبينة او
تصدق وليها ومن اقتض بكرة اصبح فعليه
مهر نسائها ولو كانت امة فعشر قيمتها ومن تزوج
امه على حرّة مسلمة ووطى قبل الاذن فعليه ثمن
حد الزانى **القصد الثاني** في اللواط وما ذكر ان فان وهو وطى

او قب قتلها معاً ان كان بالغين عاقلين حريين
كانا او عبيدين مسلمين او كافرين محصنين او بالتفريق غيرهما
على رأي ولو ادعى المملوك الكراه مولاه صدق ولو لواط
مجنون بصبي او مجنون قتل العاقل وادب الصبي
ولو لواط مجنون بعاقل قتل العاقل وادب المجنون
ويختير الامام في القتل بين خديته بالسيف والتحرى
ار لا نط

القصد الثاني

او احدهم حر والاخر عبيد وفس على هذا
او احدهم كافر والاخر مسلم

والرجم والالقاء من شهاق والقاجدار عليه
 والجمع بين احدها منع الاحواق وان يوتوب
 جلدًا مائة حزين كانا وعبد بن مسلمين او
 كافرين محضين او غيرهما او بالتفريق على راي
 مسلم فانه يقتل ولا لاطم الا الذي اذا لاط بمشقة مختار الحاكم بين روعة
 الى اهله نخلته وبين اقامة الحد بشرعنا ولو
 تكرر الحد قتل في الرابعة او الثالثة على خلاف
 وثبت بالاقرار اربع مائة من البالغ العاقل
 المختار الحر وبشهادة اربع رجال بالاعانة فلو
 اقر دون الاربع عزرو ولو شهدوا دونها حدوا
 للتفريق ويجزم الحاكم بعلمه والجمعة في ازار
 واحد محتردين ولا رجم بعد من من ثلثين
 الى تسعة وتسعين فان فعل لهم ذلك
 مرتين حدوا في الثالثة ويعزرو من قبل غلام
 اجنبيا بشروط والتوبة قبل البينة تسقط الحد
 لا بعدها وبعد الاقرار بتخير الامام في السحق
 والقيادة بجلد المساحقة البالغة العاقلة
 كسرى من مساعي نيكند

القصر الثالث

للزنا او بين الرجل والرجل او بين الرجل والنساء

مائة

مائة جلده حرّة كانت او امة مسلمة او كافرة
 فاعله او مفعوله محضته او غيرها على راي
 فان تكرر الحد ثلثا قتل في الرابعة والتوبة
 تسقط الحد قبل البينة لا بعدها ويخير الامام
 لوتابة بعد الاقرار ويعزرو الاجنبيا بالجمعة
 في ازار محتردين وان تكرر التعزير مرتين في حدنا
 في الثالثة ولو اقلت ماء الرجل في رحم البكر
 جلدت او غرمت مثل مهر البكر ولحق الولد با
 لرجل ويجلد القواد وهو الجامع بين الرجال وامثا
 لهم للمواط وبنيهم وبين النساء للزنا خمسا
 وسبعين جلدة ويخلو راسه ويشهر ولا سواء الحر
 والعبد والمسلم والكافر والمراة الا في الحر والشبهة
 والنفي فليسقط عنها وتثبت بالاقرار مرتين
 من البالغ العاقل المختار العدلين **المقصود** وبالشهادة
الثالث في حد القذف وفيه مطلبان **الاول** في اكانه
 وهي ثلثة **الاول** الصيغة وهي الترمي بالزنا
 واللواط مثل انت زاني او انت لاط او منكوح

الزنا او بين الرجل والنساء

وبالشهادة

في ذنبه اوزيت اولطت ايا زاني او يلا يظ
 او انت زانية اوز زاني بك او ما شبه ذلك
 باي لغة كان ^{معهم} معرفة وكذا لنت بولدي
 لمن اعترف به اولست لا يلك ولو قال زنت
 بك امك او بابن الزانية فخذف للامر ولو قال
 زنا بك ابوك او يا ابن الزاني فلاب او يا ابن
 الزانيين او زنا بك ابوك فليها او ولدتك امك
 من الزنا فخذف للامر وولد من الزنا فخذف ^{ارقت} لها
 على اشكال ويا زوج الزانية او يا اب الزانية او يا اخا
 الزانية فخذف للمنسوب اليه دون المواجهة او
 زنت بفلان اولطت بفلان فخذف للمواجهة
 والمنسوب اليه على اشكال ولو قال يديوث او الكشي
 او قريان وفيهم افادة الرمي للاخت والاول زوجة
 خديتان ^{خديتان} حد والاعتران افادة الشتم والافلا ^{دشنام داد} الثاني
 القياذف ويشترط فيه البلوغ والعقل سواء الذ
 كرو الانثى فيعزر الصبي والمجنون وان قذف كلفا
 وفي المملوك قولان احدهما انه كالحر والا

خران

في ذنبه اوزيت اولطت ايا زاني او يلا يظ
 او انت زانية اوز زاني بك او ما شبه ذلك
 باي لغة كان معرفة وكذا لنت بولدي
 لمن اعترف به اولست لا يلك ولو قال زنت
 بك امك او بابن الزانية فخذف للامر ولو قال
 زنا بك ابوك او يا ابن الزاني فلاب او يا ابن
 الزانيين او زنا بك ابوك فليها او ولدتك امك
 من الزنا فخذف للامر وولد من الزنا فخذف لها
 على اشكال ويا زوج الزانية او يا اب الزانية او يا اخا
 الزانية فخذف للمنسوب اليه دون المواجهة او
 زنت بفلان اولطت بفلان فخذف للمواجهة
 والمنسوب اليه على اشكال ولو قال يديوث او الكشي
 او قريان وفيهم افادة الرمي للاخت والاول زوجة
 خديتان حد والاعتران افادة الشتم والافلا الثاني
 القياذف ويشترط فيه البلوغ والعقل سواء الذ
 كرو الانثى فيعزر الصبي والمجنون وان قذف كلفا
 وفي المملوك قولان احدهما انه كالحر والا

خران عليه النصف وكذا الخلاف في الامة
 ولو ادعاه اصدق مع الجمل وعلى الحرية البينة المدعي صح
^{ارقت في الشهادة القذف بشرط الحرية} الثالث ^{دشنام كرده} المقتوف ويشترط فيه البلوغ والعقل
 والحرية والاسلام والعقبة فلو قذف صبيا
 او عبدا او مجنونا او كافرا او متظاهرا بالزنا عزر
 ولو قال المسلم حيا ابن الزانية وكانت كافرة ^{ادم}
 او امه عزر على راي ولو قال للكافر وامه مسلمة
 حرة حد ولو قال لابن الملا عنده او لابن الحدو
 بعد التوبة حد لا قبلها ويعزر الاب لو قذف
 ولده او زوجته الميثة او كان هو الوارث ولو
 كان غيره حد له تائما ويجد الولد بقذف الوالد
 والامر ويقذف الولد وبالعكس ^{المطل} الرابع
 في الاحكام يجب بالقذف مع الشرايط ثمانون
 جلدة متوسطا يثيبه ويشهد ^{شهرت دادن} لتجذ شهادته
 ويشب بالاقرار المكلف الحر المختار مرتين ^{اجتناب کردن} وبشهاد
 عدلين ولو نقاذ فاعزرا ولا يسقط الا بالبينه
 المصدقة او تصديق المقذوف او العفو ويسقط ^{ارقت الرجلان}

المدعي صح
 ارقت في الشهادة القذف بشرط الحرية

ادم
 ابرام نور احمد زده بودند

بذلك وباللعان وكل تعرض بما يكبره هذه
 المواجهته بوجوب التعزير كانت ولد حرام
 او حملت بك في حيضها اوله اجد عزرا او اجملت
 بامك البارحة او فاسق او ياكفر او خنزير او ياحقل
 او ياضيع او ياجزم او يابرص ولو كان المقوله
 مستحقا فلا تعزير ولو قذف جماعة بلفظ
 واحد وجاءوا به مجتمعين فحد واحد وان
 تفرقوا به فكل حد ولو قذفهم على التعاقب
 فكل حد ويرث حد القذف وارث المال
 من الذكور والانثى عد الزوج والزوجة ولو
 ورثه جماعة فعفى عنهم كان للباقي الجميع
 وان كان واحدا وللمستحق العفو قبل الثبوت
 وبعده ولا يقيم الحالك الا بعد مطالبة ولا
 مطالب الاب ولو قذف الولد البالغ الرشيد
 ولو تكرر الحد ثلثا قتل في الرابعة ولو قذف
 الولد فحد وقال الذي قلت كان صحيحا
 عزر وكذا او كثر الوطى فحد واحد ولو تناوب
 القذف
 الكفارة

بذلك وباللعان وكل تعرض بما يكبره هذه
 المواجهته بوجوب التعزير كانت ولد حرام
 او حملت بك في حيضها اوله اجد عزرا او اجملت
 بامك البارحة او فاسق او ياكفر او خنزير او ياحقل
 او ياضيع او ياجزم او يابرص ولو كان المقوله
 مستحقا فلا تعزير ولو قذف جماعة بلفظ
 واحد وجاءوا به مجتمعين فحد واحد وان
 تفرقوا به فكل حد ولو قذفهم على التعاقب
 فكل حد ويرث حد القذف وارث المال
 من الذكور والانثى عد الزوج والزوجة ولو
 ورثه جماعة فعفى عنهم كان للباقي الجميع
 وان كان واحدا وللمستحق العفو قبل الثبوت
 وبعده ولا يقيم الحالك الا بعد مطالبة ولا
 مطالب الاب ولو قذف الولد البالغ الرشيد
 ولو تكرر الحد ثلثا قتل في الرابعة ولو قذف
 الولد فحد وقال الذي قلت كان صحيحا
 عزر وكذا او كثر الوطى فحد واحد ولو تناوب
 القذف
 الكفارة

الكفار عزروا ان خشى المقتضا او سباب النبي ص واحدا لائمة عليهم السلام يقتله السامع
 ممن ظاهره الاسلام وعامل الشجر المسلم مع امن القرير ومدعي النبوة والشا
 يقتلون ولو عمل به الكافر ادب موكل من فعل في نبوة نبينا عليهم السلام مع
 محرم او تركه واجب عزرة الامام بما يراه ولا
 يبلغ حد الاحرار ان كان حرا او حد العبدان
 كان عبدا ولا يؤدب الصبي والمملوك اكثر من عشرة
 اسواط ويستحب ضرب عبده جدا في غيره عتقه
 وكلما يحب به التعزير لله تعالى ثبت بشاهدين عدلين
 او بالاقرارين اهل مرتين ويعذر من قذف امته
 او عبده ولا يسقط الحد باباحة القذف لما فيه
 من عصابة حق الله ولا يقع موقعة لو استوفاه
 المقذوف لكن الاغلب حق الادعي بسقوطه
 بعفوه وانتقاله بالارث وانما يجب الحد بقذف
 ليس على صورة الشهادة ولو شهد الفاسق حد
 ولو رد القاضي شهادة الاربعة لاداء اجتهاد الى
 بلفظ الشهادة مع الشرايط وما عداه قذف المقصد
 المجلس

الشكر في نبوة نبينا عليهم السلام

الكفارة

في الشارب
الاول الشارب

في حد الشرب وفيه مطلبان **الاول الشارب**
والمراد به المتناول لشرب واكل ^{شربا} ^{فما} ^{يتمزجا}
بالادوية والاعذية وشروطه البلوغ والعقل والا
سلام والاختيار والعلم فلا حد على الصبي بل
يعزرو ولا المجنون ولا الحرابي ولا الذمي مع الاستناد
فان ظهر بها ولا على المكره ولا على ^{اضطره} ^{اصطوره} العطش او اسغة
اللقمة ولا جاهل التجرير ولا جاهل المشرب وثبت
على العالم بهما وان جهل وجوب الحد **الثاني**
المسكر وهو كل من شأنه ان يسكر وان لم يبلغ حد
الاسكار سو كان خمر او نبيذا او نقيعا او خمر
او غيرها من المسكرات والفقاع حكمه حكم المسكر ^{او نبيذا}
والعصير اذا غلا واشتد وان لم يقذف بالزبد
ولا اسكر حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا ولو
غلا الثمن او الزبيب ولم يسكر فلا محريم
المطلب الثاني في الاحكام يجب الحد ثمانون
جلده رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا عاريا
على ظهره وكتفيه بعد افاقتها ولو حد ثلثا قتل
في الرابعة

او شارب
او شارب
او شارب

في الرابعة ولو تكرر الشرب من غير حد فواحد
ويثبت الشرب بشهادة عدلين ذكرين وبالاقرار
مترتين من اهل ولو شهد احد بهما بالشرب
والاخر بالقي حد ويلزم منه الحد لو شهد بالقي ولا
يعزل الحاكم على النكسة ويكفي ان يقول الشاهد
شرب مسكرا او ما يشرب غيره فسكر والا فوا
الحكم بارتداد من شرب الخمر ويقتل من غير استخام
توبة ان كان فطرة ولا يقتل مستحل غيره بل يحد
وبايع الخمر مستحلا يستتاب فان رجع والا قتل
ويعزرو لو لم يستحل وما عذاه يعزروا ان استحل
لم يستب البينة تسقط الحد لا بعدها وبعد
الاقرار قيل يتخير الامام وقيل يجب الحد هنا
ومن استحل المحرمات المجمع عليها كالميتة والخمر
وحمل الخنزير والربا من ولد على فطرت يقتل
فان فعله محرما عزرو **المقصد السادس** في السرقة
وفيه مطلبان **الاول السارق** وشروطه البلوغ
والصبي يؤدب وان تكرر منه والعقل فلا
ولو سرق الصبي لم يعذب ^{او سارقا} ^{او سارقا}

والراجح
او يترد

منه ما يخرج من المجرى من غير ان يملكه المالك
 من غير ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك
 من غير ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك

قطع على المجنون وارتفاع الشبهة فلو توهم
 الملك فبان اضلاف او سرق من المشترك وانظروا
 ما نصيبه فزاد فلا قطع وكذا الغنمة او سرق ملك
 نفسه من المستاجر والمرتهن وهيتك ^{بشكائ}
 الحرز منفردا او مشاركا فلو يهلك غيره فهو
 فلا قطع واخراج المتاع بنفسه او بالشركة
 او بالمشاركة او بالنسب كوضعه على دابة ^{مال السروق}
 او جناع طائرا وعلى وجه الماء او امره للصبي
 باخراجه ولو نقب واخراج في ليلة اخراجه
 الامع اهبال المالك بعد اطلاعه ولو
 اشترك في النقب والاخراج قطعا ان بلغ
 ولو اخرج الاخر نصيب كل واحد منها نصابا واشتركا في
 النقب واخرج احدهما اختص بالقطع لو
 اخرج احدهما الى حد النقب واخذ
 الاخر قطع الاول خاصة فوجعله في وسط
 النقب فاخذه الاخر فالاقرب سقوط القطع
 عنهما اذ لم يخرج احدهما عن كمال الحرز او
 ايتبع

منه ما يخرج من المجرى من غير ان يملكه المالك

ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك

ولو اخرج الاول الى ظاهر النقب
 قطع الاول خاصة

بما اخرج

منه ما يخرج من المجرى من غير ان يملكه المالك

منه ما يخرج من المجرى من غير ان يملكه المالك
 من غير ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك
 من غير ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك

ايتبع جوهره ولم يقصد الانفصال عنه
 فلا قطع ولو قصد قطع ويشترط ان لا يكون
 والدان من ولده فانه لا قطع وكذا يقطع الام ^{بالعكس يقطع}
 لو سرق مال الولد وان ياخذ قهرا او با ^{سرقا فلو اخذه}
 لخيانة لوديعة فلا قطع ولا فرق بين المسلم
 والكافر والحر والعبد والذكر والانثى وغير
 هم ولا يقطع الرهن ولا المودع ولا عبد
 المسروق من بين المسلمين وان كان للغنمة بل
 يؤدب ويقطع الاجير لا لو اخرج من دونه
 والضيف كذلك والزوج والزوجة و
 لو ادعى السارق الهبة او الاذن او الملكية
 قد مر قول المالك ولا قطع ^{المطلب الثاني}
 المسروق وشرطه ان يبلغ قيمته ربع دينار
 ذهب خالصا مضربا به سكت المعاملة
 قطع بالاختيار المقوم من اي نوع كان المال
 ولو يقطع في خاتمة وزنه سدس وقيمه ربع ولو
 ظن الدينانير فلو سأل تبلى نصابا قطع ولو

منه ما يخرج من المجرى من غير ان يملكه المالك

ان يملكه المالك من غير ان يملكه المالك

ولو اخرج الاول الى ظاهر النقب
 قطع الاول خاصة

بما اخرج

سرق في قبضه قيمته اقل وفيه نصابا لا
يعلمه ففي القطع اشكال ولو اخرج نصف
الثوب من الثقب ولا قطع وان كان الخرج
اكثر من نصاب ولو اخرج من ثوبين فلا قطع
وان يكون محرزا بقفل او علق او دفن فلا قطع
في المأخوذ من غير حرز كالحمامات والمساجد
وان راعاه المالك ولا في سائر الكعبة على
راي ولا في سارق من الخبز او الكزبة الظاهرين
بل يقطع من الباطنين ولا في عمدة الشجرة عليها
بل محرزة ولا على شرف ما كولا عامما جماعة
ولا على سارق الجمال والغنم في الصحراء
مع اشراق المالك عليها ويقطع سارق
الصغير للمملوك حدا ولحرمة مع بعه
دفعاً لفساده ولو لا نقيب يئته واخرج
مال المستاجر والمستعير قطع لامال الغاصب
ومن سرق الوقف مع مطالبته الموقوف
عليه او باب الحرز على راي والمالك من البات

سرق في قبضه قيمته اقل وفيه نصابا لا يعلمه ففي القطع اشكال ولو اخرج نصف الثوب من الثقب ولا قطع وان كان الخرج اكثر من نصاب ولو اخرج من ثوبين فلا قطع وان يكون محرزا بقفل او علق او دفن فلا قطع في المأخوذ من غير حرز كالحمامات والمساجد وان راعاه المالك ولا في سائر الكعبة على راي ولا في سارق من الخبز او الكزبة الظاهرين بل يقطع من الباطنين ولا في عمدة الشجرة عليها بل محرزة ولا على شرف ما كولا عامما جماعة ولا على سارق الجمال والغنم في الصحراء مع اشراق المالك عليها ويقطع سارق الصغير للمملوك حدا ولحرمة مع بعه دفعاً لفساده ولو لا نقيب يئته واخرج مال المستاجر والمستعير قطع لامال الغاصب ومن سرق الوقف مع مطالبته الموقوف عليه او باب الحرز على راي والمالك من البات

الموقوف عليه لانه مملوك له

المفتوح

المفتوح مع حراسة المالك على اشكال وسارق
الكفن وان لم يكن نصابا على راي ولو نبش
ولم ياخذ عذره فان تكررت وفات السلطان
قتل ولو سرق نصابا قطعاً على راي ولو اخرج
النصاب في دفعتين وجب القطع واحرث
ما ينقصه على نصاب كقطع الثوب قبل
الاخراج فلا قطع اما لو نقصت قيمته بعده
قبل المرافعة تثبت القطع ولو قال المسروق
منه هو لك فانكر فلا قطع ولو قال السارق
هو ملك شريك في السرقة فلا قطع فان انكر
شريكه لم يقطع المدعي في المنكر اشكال ولو
قال العبد هو ملك سيدي فلا قطع وان
الذبه السيد ولو سرق مستحق الدين
من غريمه المماطل فلا قطع ولا مستحق النفقة
ويقطع لو سرق من التودعي والوكيل والمهر
تهن ويسرق مباح الاصل كالماء والخطب
بعد الاحراز **القصد السابع** في الحد

وان قطع سارق الكفن لان القبر حرز له
ارنبش القبر
الحزن واخرها النصاب على
بان وهذا ايدى بها عليه واخرجه
اما لو اخرج كل واحد منها نصف نصاب على
حدته فلا خلاف عدم القطع في ذلك

ارواجه النقد

ار المسروق

ويجب بأول مرة قطع الاصابع الاربع من يد
 اليمنى ويترك الراحه والابهام وان كانت
 شلله او كانت يده شلاوين فان سرق
 ثانيا قطع من جلده اليسار من مفصل القدم
 ويترك عقبه فان سرق ثالثا خلد في
 الحبس فان سرق فيه قتل ولو تكررت
 السرقة من غير حد فواحد ولو كان له اصبع
 زائدة في احدى الاربع قطعت ان لم يكن
 قطعها منفردة ولو قطع الجلاذ اليسار قصدا
 اقتصر منه ولم يسقط قطع اليمنى ولو ظهر
 اليمنى فالدية عليه ولا يسقط القطع ولو له
 يمين قيل يقطع اليسرى والرجل اليسرى ولم
 يكن له يمين قطعت يمينه ولو كان له يمين
 فذهبت لم يقطع يساره ولو سرق ولا
 يذله ولا رجل حبس ولو كان له كفان قطعت
 اصابع الاصلية وثبت بشهادة عدلين
 او الاقرار مرتين من اهله او بالمره ثبت
 اربالغ وعاقل بودن وغيرهم

قبل القطع

الغرم

الغرم خاصة ولو رد المسكره على الاقرار السرقة
 لم يقطع على راي ولو رجع بعد الاقرار مرتين
 لم يقطع ولو تاب قبل الثبوت سقط لا بعده
 ويستحب الجسم بالزيت ويجب رد العين
 فان تعذر غرم المثل او القيمة ان تعذر المثل
 او لم يكن مليا ولو تعيب ضمن ولو مات فالى المالك
 الورثة فان نفذوا فالامام **سائل** من هذ
 الباب لو شهدوا امرأتان ثبتت الغرم خاصة
 ويشترط في الشهادة التفصيل ولو سرق ولم
 يقدم عليه فسرق ثانيا غرم المالكين ولو
 قطعت بالالى خاصة ولو شهدت البينة
 فقطع ثم شهدت بعده باخرى قيل يقطع رجله
 ولا يقطع الا بعد مطالبة المالك وان قامت
 البينة اقر ولو وهبه المال او عفى عن القطع سقط
 ان كان قبل المرافعة بعد ما ولو ملكه بعد المرافعة
 لم يسقط ولو اعاده الى الحرز قيل لا يسقط ويشكل
 حيث توقفه على المرافعة وكذا لو كذب بالشاهد

ولو رد السرقة بغيرها بعد
 الاقرار بالسرقة فانه لا يقطع
 ولا يقطع منظر الا حمله
 الى الاقرار اذ ان المالك
 ان يكون المالك به من غير
 السرقة وهذا احسن

ولو رد السرقة بغيرها بعد
 الاقرار بالسرقة فانه لا يقطع
 ولا يقطع منظر الا حمله
 الى الاقرار اذ ان المالك
 ان يكون المالك به من غير
 السرقة وهذا احسن

فيمن شهد له السرقة
 اربعة اشهر
 اربعة اشهر
 اربعة اشهر

اقتصر ونفى وان اسهر السلاح خاصة نفى
ولوتاب قبل القديرة عليه سقط الحد دون
المال والقصاص ولوتاب بعد هاله بعد له
يسقط ولا يعتبر في قطعه اخذ النصاب ولا
الحرز ولو فقد احد العوضين اقتصر عن الآخر
ولو قتل للمال اقتصر منه ان كان المقتول كفوا
ولو عفى الولي قتل حدا وان لم يكن كفوا ولو قتل
لاله فهو عامدا امره الولي ولو جرح للمال اقتصر الولي
فان عفا سقط **خاتمة** ولا انسان ان يدفع عن
نفسه وماله وحريمه بقدر المكنة ولا يجوز
التخطي الى الاشيق مع افادة الاسهل فيقتصر
على الصباح ان افادوا الا فالضرب باليد او
العصا او السلاح مع الحاجة والمدفوع هدر
والدافع شهيد مضمون ولا يبيد الدافع الا
مع القصد فان ادبر كف عنه فان عطله
قاصدا مقبلا لم يذفع ولو قطع يده مقبلا
فلا قصاص وان سرت فلو ضربه اخرى

ضمن

اقتصر
وان سرت الا واثبت قصاص الثانية
خاصة وان سرت الثانية ثبت قصاص
النفس فان قطع يده مقبلا ثم رجله مذبذبا
يده مقبلا وسرى الجميع او يديه مقبلا او
رجليه مذبذبا فالنصف بينهما على رأي ولو
وجد مع زوجته او غلاما او جاريتها من ياله
دون الجماع فهو هدر وان لم يندفع بالدفع
وله زجر المطلق فان اضرب فرماه بحصاة او عود
فهدر ولو باء من غير زجر ضمن او ما ذا الر
حد بعد الزجر الا ان تكون المرأة مجردة ولو تلفت
الدابة الصائلة بالدفع فلا ضمان ولو انتزع
المعضوب يده فسقطت اسنان فلا ضمان وان
افتقر الى الجرح بالسكين او الكمة جاز وتعمد
على الاسهل وجوباً مع الامتناع به فيضمن لو
تخطاه ويضمن الزحفيان العاديان فان كفا احدهما
وصال الاخر ضمن ولو دفعه الممسك فلا ضمان

ار او عود فنجي ذلك عليه كانت المجانية هدرية

ان ادى الدفع الى جنابة ولو بتجارحا وادعى
كل الدفع مخالفا وضمنا ولو كرهه الامام بالصعود
على منجاة او النزول في بئر فالضمان على بيت المال
ان كان المصلحة عامة ولم يكن له فائدة ولو
ادب زوجته او ولده ضمن للجنابة ولا ضمنا
على المأمورة بقطع الاب والجد والاجنب
عن الصغير والمجنون ضمنوا للدية ولو ادعى
القاتل اذاعة نفسه او ماله واقام البينة
بدخوله مع سيف مشكك مقبلا على صاحب
المنزل فلا ضمنا **المقصد التاسع** في الارتداد وهو
قطع الاسلام من مكلف اما بفعل كالسجود
للصنم وعبادة الشمس والقمر المصحف في القاذورات
وشبهة ذلك مما يدل على الاستهزاء او
اعتقادا وبغيره يرد الصبي والمكره والمعتق
المسكران ولو كذب الشاهدين بالردة لم يقبل
ولو ادعى الاكراه قبل مع الامانة لم يقبل الشاهد
لفظ قصد قت وادعى الاكراه قبل اذ لا تكذب

سلعة ولو
نظر
في
المنزل
فلا ضمنا
في
الارتداد
وهو
قطع
الاسلام
من
مكلف
اما
بفعل
كالسجود
للصنم
وعبادة
الشمس
والقمر
المصحف
في
القاذورات
وشبهة
ذلك
مما
يدل
على
الاستهزاء
او
اعتقادا
وبغيره
يرد
الصبي
والمكره
والمعتق
المسكران
ولو
كذب
الشاهد
ين
بالردة
لم
يقبل
ولو
ادعى
الاكراه
قبل
مع
الامانة
لم
يقبل
الشاهد
لفظ
قصد
قت
وادعى
الاكراه
قبل
اذ
لا
تكذب

فيه

فيه بخلاف الشهادة بالردة فان الاكراه ينفي
الردة دون اللفظ ولا تسمع الا مفضلة ولو كره
الكافر على الاسلام قبل منه ان لم يكن ممن يقتر
على دينه والا فلا ولو صلا بعد ارتداده لم
يحكم باسلامه والمرتب امان فطرة وهو
المولود على الاسلام فهذا يجب قتله ولا توبة
وتعتد بالحال زوجته عدة الوفاة وتنقل تركته
الى ورثته واما عن فطرة ويوم من اسلم عن
كفر ثم ارتد فيستتاب ثلثة ايام فان تاب
قبلت توبته ولا يزول ماله بل هي باقية
عليه الى ان يقتل او يموت وتعتد زوجته في الحال
عدة الطلاق فان رجع في العدة فهو املك
بها والا بانته وبودي من امواله وديونه
ما عليه من النفقات مادامه حيا ولو قتل
او مات فميراثه لورثته المسلمين فان لم
يوجد مسلم فلا امام وولد المرتد يحكم
المسلم فان بلغ مسلما والا استيب فان تاب

الشهادة
المرتب
المولود
على
الاسلام
فهذا
يجب
قتله
ولا
توبة
وتعتد
بالحال
زوجته
عدة
الوفاة
وتنقل
تركته
الى
ورثته
واما
عن
فطرة
ويوم
من
اسلم
عن
كفر
ثم
ارتد
فيستتاب
ثلثة
ايام
فان
تاب
قبلت
توبته
ولا
يزول
ماله
بل
هي
باقية
عليه
الى
ان
يقتل
او
يموت
وتعتد
زوجته
في
الحال
عدة
الطلاق
فان
رجع
في
العدة
فهو
اكثر
ملك
بها
والا
بانته
وبودي
من
امواله
وديونه
ما
عليه
من
النفقات
مادامه
حيا
ولو
قتل
او
مات
فميراثه
لورثته
المسلمين
فان
لم
يوجد
مسلم
فلا
امام
وولد
المرتد
يحكم
المسلم
فان
بلغ
مسلم
والا
استيب
فان
تاب

او ان لم يكن له وارث مسلم فهو لامام

اي فلا بحث ان اختار
الفر بعد بلوغه استيب

والأقرب ولو قتله قاتل قبل وضعه بالكفر به ^{كفر}
سواء قتله قبل بلوغه أو بعده ولو ولد بعد
الردة من مسلمة فهو بحكم المسلم وإن كانت
مرتدة والحمل بعد ارتداد أبيها حكمها ^{دله}
ولا يقتل المسلم بقتله ولو ولد بعد الردة من
مسلمة فهو بحكم المسلم ^{دله} وفي استيراقه إشكال
ويجوز الحاكم على أموال المرتد تبليغها فإن عاد
فها ولي بها وإن التحق بدار الحرب ^{المتبع} احتفظت
والمرأة المرتدة لا تقتل وإن كانت عن فطرة
بل تحبس دائما وتضرب أو فوات الصلوات
ولو تكررت الارتداد قتل في الرابعة وما يتلفد
المرتد على المسلم في الدارين ^{أرثلت} بضمه قبل انقضاء
الحرب وبعده بخلاف الحربية على إشكال ولو
جن بعد الردة عن غير فطرة لم يقتل ولو تزوج
بمسلمة أو كافرة لم يصح وكلمة الاسلام
لو شهد أن لا إله إلا الله ومحمد رسول الله
ولو جحد عهوم بنوته عليه السلام وأوجده
^{أمر الحاكم بقتله كمن يشاهد}

لثام

والأقرب ولو قتله قاتل قبل وضعه بالكفر به

أمر الحاكم بقتله كمن يشاهد

بنيته على ذلك ولو قتل المرتد مسلما عمدا به ^{قتله} فان عفو الولي قبل حداثته
وإن قتل خطأ في ماله مخفية ^{أرثلت} ويقتله أو موته ^{مخلة}
ولو قتله من يعتقد بقاءه بعد توبته ففي
القصاص إشكال ولو طلب الاستيرشاد ^{المن} احتمل
عدمه الإجابة بل يكف بالاسلام ثم يستكشف
ويملك ما يكتسبه حال دونه عن غير فطرة وعينها
إشكال **المقصود العاشر** في وطى البهائم والاموات من
وطى العقلاء البالغين دابة مأكولة اللحم عذرة
وغرم قيمتها إن لم تكن له وحومت لبنها وذبحت
واحوت وإن كانت غير مأكولة اللحم كالخيل
والبقال والحمير أخرجت من البلد ويبعث في غيره
وأغرم ثمنها المالكها ويتصدق بما تباع به على رأي
ودفع اليد على رأي ويثبت بعدلين أو بالاقرار مدة
إن كانت ملكه والأثبت التعزير ويقتل مع التعزير
ثلثا ووطى الميتة كالحيّة بل تغلظ في العقوبة به
في غير المحسن ولو كانت من وجهه عذرة ويثبت
بما يثبت به الزنا على رأي وبعدلين أو بالاقرار مرتين

أي في رواية يضرب خمسة وعشرين سوطا
وفي الأخرى الحدة وفي الأخرى يقتل
والمشهور الأول

أمر الحاكم بقتله كمن يشاهد

على الولي بالملية كالحى ويغلب لوليه يوقب ويعزى المستثنى
بيده ويثبت بعدلين او الاقرار مرة ^{في} لا كفاية
في حد ولا شفاعاة في اسقاطه ولا تاخير مع الا
مكان ولاديه لمقتول الحد او التعزير على راي ولي
بنيت المال على راي ولو ظهر فسق الشاهد بين بعد
الحد فالدية في بيت المال ولو انفذ الحاكم الى حامل
لاقامة الحد واجتهدت خوفا فدية الجنين
في بيت المال ولو امر الحاكم بالضرب باز يد من
الحد فمات ضمن نصف الدية في ماله ان
لم يعلم الحد ولو كان سهواً والنصف على بيت
المال ولو زاد الحد عمداً مع امر الحاكم بالاقتصار
على الواجب فالنصف عليه وان كان سهواً
فعله عاقلة وسراية الحد غير مضمونة وان
اقسم في حق وبر ^{اي عاقلة الجور} **كتاب الجنائيات** الجنائية اما على
نفس او طرف ^{اي الجنابة} ^{اي الجنابة} وهو اما عمد محض ويحصل بقصد
المكلف الى الجنابة بما يؤدى اليها ولو نادراً لا
بالقصد الى الفعل الذي يحصل به الموت ان لم

اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه

يكن قاتلاً كضرب الحصا والعود الخفيفة واما خطأ
محض وهو ما لا قصد فيه الى الفعل كالوزلقة
فسقط على غير او ما لا قصد فيه مما لورى صيداً
فصاب انساناً واشبه عمداً بان يقصد الفعل
ويخطى بالقصد كالطبيب الذي يقصد العلاج
ويؤدى الى الموت او المؤذي الذي يقصد التآ
ذيب فيتلف وهنا مقاصد الاول في قتل
العمد وفيه مطالب **الاول** في تشبيهه واما
مباشرة كالذبح والخنق وسقي السم والضرب
بالسيف والسكين والحجر الفايوز والجرح في المقتل
ولو بغدر الابرة ولما تسبب كرمى بالشهم والحجر
والخنق بالخنجر حتى يموت او الضرب بالعصا مكرراً
مالاً يحتمله مثله او يحتمله لكن فاعقبه مرضاً ومات
به او الحبس عن الطعام والشراب مدة لا يضر
مثله او طرأ في النار فاحترق وان قدر على
الخروج الامع العلم بالتجاوز او سرت جراحته
وان ترك التدوى في النار فاحترق وان قدر

اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه

اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه

اي راي راي ان عليه
اي راي راي ان عليه

على التداوى اتخاذ لا او قصده فلم ينقطع
الدم حتى مات الا ان يترك شيعة الموجب
للقطع او رماه في الماء وله يمكنه الخروج الا ان
يمسك نفسه تحته مع القدرة على الخروج او
او وقع نفسه او غيره على انسان قصدا فمات
ولو كان الوقوع لا يمكن يقتل مثله غالباً فشيعة
عمدا او اقرانه قتله بسحره ولو قدم اليه طعاما
به مسموما فاكله عالما فلا قصاص ولا دية فان
جرم القود ولو جعل السم في طعام صاحب
المنزل فاكله قال الشيخ عليه القود ولو حفر بئرا
في طريق وذا غيره مع الجهل بوقوع فمات قتل
ولو دأب جرحه بسمي كجرح فاعلى الجرح قصاص
الجرح خاصة وان كان غير مجروح الغالب التلف
او السلامة فعليه نصف دية النفس ولو القاه
الى الحوت فابتلعه فاقود ولو القاه الى البحر فالتقىمة
الحوة قبل الوصول ففي القود ونظر ولو القاه الى اسد
ولا يخرج او اغرى العقور به فقتل او انشئت
او سردادن

قبل الوصول في القود نظر

حي

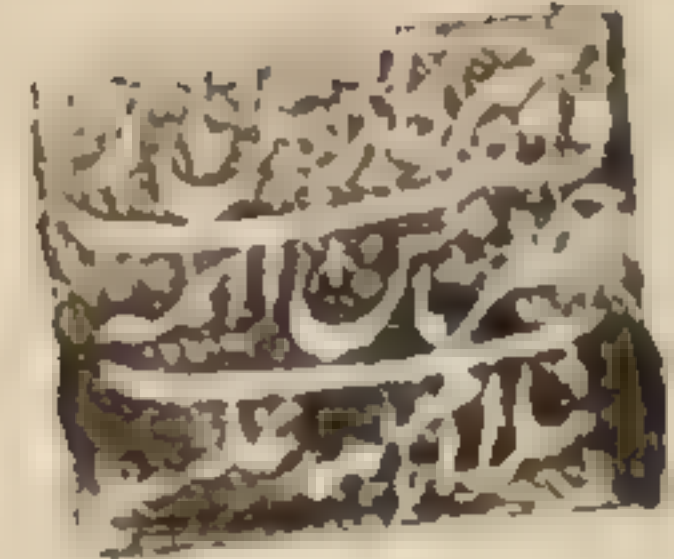
حيّة قاتلا حية قاتله فمات وطرحها عليه
فنهشته فاقود ولو جرحه وعصيته الاسد وسرنا
قبل الجرح بعدد نصف الدية وكذا لو شاركه
الاب او شارك حوفا عبدا في عبده ولو القاه مملوكا
في ارض مسبعة فافتريسه لا يستأقفا فالدية ولو
كان به بعض الجوع فيحبسه عالما بجوعه حتى مات
جوعا فالقصاص كالوضرب المريض بما يقتل مثله
المريض دون الصحيح ولو لم يجوعه احتمل القصاص
او الدية او نصفها واما شرط كحفر البئر فان
التردى علة المشي عند الحفر لا بالحفر ولا يتعلق
القصاص بالشرط **المقصد الثاني** في اجتماع العلل
لا اعتبار بالشرط مع المباشرة كالتمسك مع القاتل
والخاف مع الدافع وان اجتمع المباشرة والسبب فقد يغلب السبب
بان يباح المباشرة كقتل القاضى مع شهادة الزور
فالقصاص على المشهود وقد يغلب المباشرة
كالواقاه من عال فقده انسان نصفين فلا
قصاص على الدافع بخلاف الموت ولو اعتد لاه

اي ارض مسبعة بالية
اي ارض مسبعة بالية
اي ارض مسبعة بالية

اي فلا تود وفي الدية
اي جرحه علة جمع شوه
اي سبب

كالأكراه على القتل والقصاص على المباشرة ويجبس
 المكبره دايمًا ولو أكرهه على صعود شجرة فذليق فعلينه
 قال المذبة قلو أو قتلني والآن قتلتك سقط القصاص
 والمذبة دون الاثم ولو اجتمع المباشرة مع مثله
 قد مر الاقوى فلو جرحه حتى جعله كالمذبوح
 وقتله الثاني فالقود على الاول ولو قتل من يزرع
 احشاءه وهو يموت بعد يومين او ثلاثة
 قطعًا فالقود على القاتل استقر في الحياة بخلاف
 حركه المذبوح ولو قطع احد بهما يده من الكوع
 والاخر من المرفق فسد تائبًا وبأى ولو قطع
 احد بهما يده وقتله آخر ان قطعت سرية
 الاول ولو قتل مريضًا شديداً فالقود ولو امسك
 واحدا وقتل ثانٍ ونظر ثانياً قتل القاتل وخلد
 السجن الممسك وسلبت عين الناظر ولو قهد الصبي
 والمجنون على القتل والقصاص عليه لانهما
 كالة ولو كان مميزا غير بالغ حرًا والمذبة على
 عاقلة ولو كان مملوكًا فالمذبة في رقبته
 اي عاقلة الصبي اي الصبي
 ويحقق

ويتحقق الاكراه فيما دون النفس فلو أكرهه
 على قطع يد احد سما فاختار فالاقرب القصاص
 على الامر ولو اجتمع سببان ضمن من سبق
 سببه بالجناية كما وضع الحجر في الطريق لو
 عثر به فوقع في بئر جفرها آخر في الطريق
 فالضمان على واضع الحجر ولو كان احد سما عاديًا
 اختص بالضمان ولو نصب سكينًا في بئر مخفوة
 في الطريق فوقع انسان فقتله السكين فإ
 الضمان على الحافرة ولو قال الي متاعك في البحر
 فوقع لتسليم السفينة وعلى ضمانه ضمن وان
 شاركه صاحب المتاع في الحاجة ولو اختص
 لم يحل له الاخذ بخلاف مرق ثوبك فعلى
 ضمانه ولو قال الي متاعك مجردًا فعلى ضمانه
 ولو قال علي ضمانه مع الركبان فامتنعوا
 فقال اردت التساوى الزم بحصته خاصة
 ولو ادعا اذ نهم حلفوا ولو للمميز اقتل نفسك
 فلا شيء على الملمزم والا القود ولو أكرهه العاقل
 او المكره



على قتل نفسه فلا ضمان عليه اذ لا يتحقق هذه
الاكراه ولو علم الولي بالتزوير ^{او القتل} ^{بشر} القصاص
فالقود عليه دون الشهود ولو جرحه فاندمل
جرح احد سما وسرى الآخر قاتل يقتل بعد دية
دية الجرح والاول جرح ولو صدق الولي مدعى
ان دمه مال جرحه لم يقبل في حق الآخر فعلى
الآخر نصف الجناية وعلى المصدق جناية
الجرح **المقصد الثالث** في العقوبة تجب
بقتل العمد ^{او رد ما فيه دية كرفق} والعدوان كفارة الجرح والقصاص
على ما سبق والقصاص مع الشرايط الاتية
ولا تجب الدية الاصلح فلو عفى عن القصاص
ولم يشترط المال سقط ولا دية ولو عفى
على مال لم يسقط القود ثم اخذ على ان رضى
الجاني سقط ووجب المال والا القود ولو لم
يرضى الولي بالدية جاز ان يفدى بالكثير
ولو لم يرض الجاني بالدية فالقود الا
ان يتراضيا على الاقل ولو هلك قاتل
العمد

فالاخر

العمد فالدية على راي وكذا الموهوب فلم
تقيد عليه حتى مات ولم يكن له مال
سقطت وتوخر الجاني حتى تضع وتضع
ان فقد غيرها وان يجد دمه بها بعد
الجناية ولو اذعتة وتجردت دعواها
عن شهادة الغوايل فالوجه التصديق
ولو بان الجاني بعد القصاص والدية
على القاتل مع علمه ولو جهل فعلى الحاكم
ان علم ولا يضمن المقتضى سرية
القصاص مع عدم التعدي فان اعترف ^{فما هو طرف} ^{في نصيبه}
بالتعمد اقتصر في الزائد وان اعترف بالخطأ اخذت دية ويصدق في الخطأ
مع اليقين وتثبت القصاص في الطرف لكل
من ثبت له القصاص في النفس لا يقتصر
الا بالسيف غير الكيل والمسموم ان قتل بغيره
ويقتصر قتله على ضرب العنق من غير تمثيل
وان قد فعله واجرة القصاص على بيت
المال فان ضاق فعلى القاتل بالقصاص ولو شدة مع اليقين لا مع اشتباه التلف بغير
الجناية ويقتصر في الجرح خاصة
ويثبت القصاص والدية

لو ارث المال بعد الزوج والزوجة في القصاص
 ويرثان من الدية ان رضى الاولياء بها ولو
 عفى المولى عن القصاص فلا دية لهما ولو
 عفى عن دية الخطاء فلهما نصيبهما ^{والمستحب}
 للامام احضار عارفين ^{من} عند الاستيفاء
 ولو اتحد مستحق القصاص فالاولى اذن
 الحاكم وليس واجبا على راي وان تعدد ^{دور} وجب
 الاتفاق او الاذن ولا يجوز لاحد ^{ارعارفين} بما لم يوافق
 على راي فان با در ضمن حصص الباقيين ولو
 كان المستحق صغيرا فله ^{صاحب القصاص} الى استيفاء حقه على راي
 فلو اختار بعض المتعددين الدية ورضى القاتل
 فللباقين القصاص بعد نصيب المفادى ولو برض
 القاتل جاز القصاص بعد نصيب شريكه من
 الدية ولو عفا البعض جاز للباقي القصاص
 بعد نصيب الباقي ^{او بعض ودية المقتول} من الدية على القاتل
 ولو اقتصر مدعى العفو على شريكه على مال
 فصدقه اخذ المال والا الجاني والشريك على راي
 ولو

نصيبها

اراد الحاكم في القصاص

على حاله في شركة القصاص
 وللمولى القصاص من دون
 ضمان الدية للديان

ولو اقتصر لوكيل بعد علم العز او فعليه القصاص
 والا فلا شيء ولو استوفى بعد العفو جاهلا بالدية
 ويرجع على الموكل ولو عفا مقطوع اليد فقتله الفا
 طع قتله بعد مردة دية اليد على اشكال وكذا لو طع
 قتل مقطوع اليد قصاصا او اخذ ديتها والا
 فلا رد ولو قطع كفا بغير اصابع قطعت كفه بعد
 رد دية الاصابع ولو برى بعد الاقتصاص
 في النفس من ظن الموة فان ضربه المولى بالمنوع
 منه اقتصر بعد القصاص منه والا قتله من
 غير قصاص ويدخل قصاص الطرف في قصاص
 من النفس مع اتحاد الجاني والضرب ولو تكرر
 الجاني او ضربة الواحد ضربتين لم يدخل دية ويدخل
 الطرف في دية النفس مع اتحاد الجاني **المقصد**
الرابع في الاستيفاء مع الاشتراك او من لا يقتصر ولو اشترك الاب
 منه اقتصر من الشريك بعد مردة الاخر عليه
 فاضل جنايته وقيل الشرفير ما فضل من دية المقتول
 ويرد الباقيون دية جنايتهم على المقتولين وقيل
 ان من نذر ذكروا به او ابنه نذر له ولي قتل كرهه بود مبداه
 ان نذر ذكروا به او ابنه نذر له ولي قتل كرهه بود مبداه

ولو كان الشريك سبيارة الولي
 ولو اشترك جماعة في قتل واحد
 فلولي قتل واحد ويرد الباقيون
 ما فضل عن جنايته صح صح

في المقتول

ان نذر ذكروا به او ابنه نذر له ولي قتل كرهه بود مبداه

عن دينة القنول

ان شئ من ذرية قتلها قتل
الرجل فاضل ميتة

الجميع ويرد ما فضل فياخذ كل منهم ما فضل من دينهم
عن جنابته ولو قتله امرأتان قتلناه ولا رد
ولو كن ثلثا قتلن ورد الولي نصف الدية
بين الثلاث ولو قتل اثنين ردت الباقية
ثلاثي دينها عليهما ولو قتله رجل وامراة وقتلها
الولي رد دية المرأة على الرجل خاصة ردت
المرأة على ورثة الرجل دينها ولو قتل المرأة
خاصة اخذ من الرجل نصف الدية مع
التراضي ولو قتله حر وعبد فقتلها الولي رد
نصف دية الحر عليه والزايد من قيمة العبد
عن النصف مال الميتا وز دية الحر على مولاه
وان قتل الحر دفع المولا العبد الى ورثته
ان لم يتجاوز قيمة النصف وما سوا النصف
ان زادت او يفدي بدينه بنصف الدية مع
التراضي وان زادت اعاد الحر على مولاه الزيادة
فان كملت الدية ^{السنة} والا اخذ الولي التماس
ولو قتله وامراة فقتلها الولي فلا رد ان لم
يتجاوز

ولو قتل الرجل

وان قتل العبد ولم ترد قيمته على
النصف اخذ من الحر نصف الدية

يتجاوز قيمة العبد النصف والامر والزايد
على مولاه ان لم يتجاوز دية الحر ولو قتل المرأة
اخذ العبد ان لم تزد القيمة على النصف
او قدر النصف وان قتل العبد ولم تزد قيمته
على النصف اخذ من المرأة دينها وان زادت
ردت المرأة الزيادة مال الميتا وز دية الحر
فان نقصت فالتمام للمولى ويقدر الرد على الا
ستيفاء وتحصيل الشركة بفعل كل منهم ما يقتل
لو انفردا ويكون له شريك في السراية مع قصد
الجناية ولا يشترط تساوي الجناية فلو جرحه
واحد جرحا واخر مائة وسرا الجميع تساويا
ولو قطع يدي رجل وقيل اخر قدم القطع وان بداء
جدا بالقتل فان سري القطع اخذت نصف
الدية من تركته ولو اقتص من فاطع يديه ثم سرت
يذ جراحتة فلولي القصاص في النفس ولو قطع
يحد يدي مسلم فاقص للمسلم وسرت جراحتة
فللولي قتل الذمي ولو طلب الدية اخذ الا دية

ارفع يدها او قصاص بينهما

ارفع يدها في موته

الجاني

الجاني

يد ذمى ولو اقتصر الرجل من يد المرأة ثم سرت
جراحته فلولي القصاص ولو طلب الدية
أخذ الآل أربع ولو قطعت يده فاقطع
الرجل من يد المرأة ثم سرت فلولي القصاص لا الدية لاستيفاء
الجناية ما يقوم مقامها وفي الكل أشكال ينشاء من ان النفس
دية والمستوفى وقع قصاص ولو اقتصر من
قاطع اليد ثم مات المجنى عليه بالسراية ثم
الجاني وقع القصاص بالسراية موقعه ولو
تقدمت سراية الجاني فهدم وياخذ
الولي نصف الدية على أشكال فلو قتل الجاني
حرين فلوليهما قتله جامة فان قتله احدهما
فلا خرا دية ولو قتلهما عبدا دفعة تساويا
وعلى التعاقب يشتركان ان لم يحكم به للاول
فيكون للثاني ويكفي في الحكم للاول اختيار الولي
واسترقاقه وان لم يحكم الحاكم ولو قطع الجرح
يمين رجلين قطعت يمينه للاولى ويسراه للثاني
فلو قطع يده ثالث قيد الدية وقيل الرجل ولو

لم

لم يكن له يد ولا رجل فالدية ولو قتل العبد
عبدان اشتر الموليان ان لم يتخير مولى الاول اسرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون
فللثاني القصاص والا استرقاقه الاول فقتله للثاني ولو اختار الاول المال ضمنه
الثاني سقط حق الاول وان استرققه اشتركا ولو
قتل عبدا لاثنيين واختار احدهما المال ملك
بقدر حصته فان قتله الآخر رد على شريكه
بقدر نصيبه ولو عشرة اعبيد عبدا فعلى كل واحد
عشر فان قتلهم مولا ادى الى كل مولى واحد ما فضل
له من قيمة عبده على جنايته الفاضلة ولو لم
يزد فلا مرد ولو طلب الدية مخير مولى لكل واحد
بين دفع عبده او ما يساوى جنايته منه بين
فكه بالاقل على مولى وبالاكثر على راي ولو قتل
بعضا رد على كل عشر الجناية فان قصر عن قيمته
المقتولين اتم مولى المقتول ما يعوز بعد اسقاط ما
نصيبهم من الجناية **المقصود الثاني** في الشرايط
القصاص وهي خمسة **الاول** كون القاتل محقون الدم
فلا يقتل المسلم بالمرتد والحربي والرائي المحصن ولا يبط

المولى صح

وان لم يفهم واسترقه صح

او العبد

او المولى

او العبد

او العبد

القصاص او

والهالك بسراية الحد ولاديه وهاؤلاء معصومين
 بالنسبة الى الكافر ومن عليه القصاص معصوم في حق
 غير المستحق فيقتض منه لو قتله **الشيخ** كون القاتل مكلفا
 فلا قصاص على المجنون والصبي وان كان مميزا بل يؤخذ
 الدية من عاقلتهما ولو قتل ثم جُن قتل ويصدقان
 لو ادعيان القتل حال الجنون او الضبوة ويقتل البالغ
 بالصبي عرلا المجنون بل الدية الا ان يقصد الدفع
 فلا دية ايضا وفي السكران اشكال اقربه سقوط القود
 الى الدية عليه وكذا المنيح نفسه وشارب الخمر قد
 ولا قود على النائم بل الدية **الخاصة** والاعمى والبصير
 على مري **الثالث** انتفاء ابوة القاتل فعلى الاب
 في قتل ولده الدية وان تعمد وكذا الجد وان علا
 ويقتل الابن بابيه والام بولدها والجدات وان
 كذلك ابنته الاجداد للام وان كانوا ذكورا وجميع
 الاقارب ولو قتل المجرم احد المتدعيين قبل القرعة
 فلا قود وكذا لو قتله اما رجوع عن احدهما فانه
 يقتل بعد دفع نصف الدية وعلى الاب نصف الدية
 ولو

او جميع الاقارب لو قتل الاقارب قبل عليه

ولو ولد على فراش المتدعيين كالامة الموطوءة بالشبهة
 فلا قود وان رجع احدهما بخلاف الاول بثبوت البتة
 بالفراش لا الدعوى وفيه نظر ولا يورث الولد
 القصاص ولا الحد بل له الدية عن مورثه وللآخر
 القصاص والحد ولو قتل احد الاخوين اباه والآخر امة
 فقتل القصاص على صاحبه ويقرب في التقدير ولو
 سبق احدهما فلورثة الآخر القصاص منه **الرابع**
 التساوي فالذين فلا يقتل مسلم وان كان عبدا
 فدان كان ذميا حررا بل يعزروا ويغرم دية الذي
 وان اعتاد قتل الذي قبل يقتل بعد رد فاضل دية للمسلم
 ويقتل الذي بمثل بعد رد فاضل دية عنها والذمية
 بمثلها وبالذمي ولا مرجوع فلو اسلم ولا قود ويقتل
 الذمي بالمرتد وبالكافر على اشكال ان يرجع واليهودي
 بالنصراني وبالحربي وبالكافر ولد الرشدة بالزنية ولو
 قتل الذمي مسلما عمدا دفع هو وماله الى ورثة المسلم
 ويخبرون بقتله واسترقاقه قال الشيخ ويدفع ولد الصقار
 ايضا فيسترقون وفيه نظر فان اسلم قبل الاسترقاق
 او قول الشيخ

وبالذمية

عليهما

فالقود خاصة ويشترط الكافون حال الجنابة
 فلو قطع مسلم يدي ذمي سرت أو حر يد عبد
 فاعتق ثم سرت أو صبي يدي بالغ ثم سرت
 فلا قود ولا قصاص بل دية النفس ولو قطع يد
 مرتد أو حر في فسر بعد إسلامه فلا شيء ولو أسلم
 الذمي أو الحر أو المرتد بعد التمس قبل الإصابة
 فالدية كما وكذا العبد لو أصابه سهم حر ولو قطع
 يد مسلم مثله فسرت مرتد اقتص ولديه المسلم
 لا قصاص أو الأمازة اليد خاصة وقال الشيخ فيها الدخول في
 قصاص النفس ولو عاد عن غير فطرة قبل حصول سرية
 اقتص في النفس وكذا بعده على رأي ولو كانت خطاء
 فالدية كما ولو جرح مسلم ذميا ثم سرت بعد
 الردية دية الذي ولو قتل المسلم مرتد فلا قصاص
 ولا دية فلو قتل ذمي فالقود **الخامس** التساوي في
 الحرية فلا يقتل حر بعبد ولا كانت ولا مكاتب
 محرركا كثر ولا أم ولد فان اعتاد قبيل يقتل مع رد
 الفاضل ويقتل بمثله وبالحجر مع فاضل دية والحرة
 أي فاضل من دية القاتل

فعلية
ارسل

بمثله

بمثله وبالعبد ولا غرم على راي ويقتل العبد
 بمثله وبالحر كله أو بعضه ^{بالمقتل خاصة} بالامة والامة
 بمثلها وبالعبد ويقتل موالد والمدبر المشروط والمكاتب
 وغير المؤددي بالعبد وبالعكس ولا يقتل من حرر
 بعضه بعبد ويقتل مساويه في الحرية وبالاريد
 وبالحر واشترى المكاتب اباه ثم قتله اقتص ولو منه
 قتل غير ابه من عبده فلا قصاص ولو قتل المولى
 عبده ^{أو مكاتب} عذره ككفر قتيلا بقيمته ولو كان بغيره ويتصدق
 غرم قيمته ما لم يتجاوز دية الحر فيقتل عليها
 ويقدم قوله في قدرها مع اليمين واليمين
 قيمة الامة دية الحر ولو كان ذميا لذمي لم يتجاوز
 بالذكر دية الذمي وبالأنتى دية ولا يضمن المولى الذمية
 جنابة عبده لكن يتخير المولى واسترقاقه وفي بين قتلهم
 الخطأ يتخير مولاه بين دفعه للاسترقاق وبين
 فكه بالاقول من الدية والقيمة أو بالارش على
 الخلاف ولو جرح حرا لم يقتص في العمد وان
 طلبت الدية فكه مولاه بالارش أو دفعه للاسترقاق

وبالحسم

أو عبد القاتل

حجهم الى منبرهم اقبلوا في وقت الصلاة في كل يوم

ولا يقتل في الخطأ وان احاطت الجناية بقيمة
او دفعه للرق ولو فضل منه شيء فله ولا يضمن
الا عوازل ولو افترق المولى المذبح فهو على تدبيره
ويبطل لو سلمه للرق في الخطأ او استرقه المولى
في العمد ويستسعى من انعتق بعضه لو قتل عبدا
في نصيب الحرية ويسترق نصيب الرق فيبطل كتابته
او يفديه مولاة عبدا فله المولى القصاص ولو
قتل عبده فله المولى القصاص وان كانت قيمة
الجاني اكثر من المولى اما لو كان بغيره لم يكن له القتل
الا بعدد الفاضل وكذا الامة لو قتلها عبد
ولو سرت جناية الحر على العبد وقد تحذر
فله المولى اقل الامرين من قيمة الجناية والدية
عند النذرية كان يقطع يمين قيمة الدية
ثم يقطع الاخر يده بعد الحرية ثم ثالث
رجله فله المولى ثلث الدية بعد النصف
ولو قطع يده ثم بعد الحرية فلا قصاص بل
دية وللسيد نصف قيمته وقت الجناية
الحرم

لو زادت قيمة فالزيد للمولى ولو قتل مثله فله المولى القتل قتله
ولو طلب الدية استغفرة ان تساواه في القيمة او قصر والا
استرق بقدر قيمته المقتول وفي غير مولى القاتل في فكه بقيمة
الخطام

الدية الجانية

في الجناية العمد

والباقي للورثة فلو قطع آخر رجله بعد العتق فسرتا
فعله الاول نصف الدية وعلى الثاني القصاص
بعدد نصف الدية ولو اخرج القاطع فبرئ به
للمولى نصف القيمة وللمعتق القصاص في الثانية
او نصف الدية ان رضى الجاني ولو سرتا فله المولى
القود بعدد ما يستحقه المولى ولو اقتصر في الرجل
اخذ المولى نصف قيمته وقت الجناية وفاضل
دية اليد للمولى ان زادت **المقصد سادس**
في جناية الطرف فان تعمد الجاني فالقصاص
والا الدية ويتحقق العمد كافي القتل والشروط
هناك ويقتصر للرجل من المرأة وبالعكس
ولارد مالهما يتجاوز ثلث الدية فتتصف
المرأة وكذا التساويان ويشترط امور ثلثة في دية المرأة
الاول تساويهما في السلامة فلا يقطع الصحيح
بالاشل وان بذله الجاني ويقطع الاشل بالصحيح
ماله يحكم العارف بعد مجرمه ويقتصر
لكامل من الناقص ولا يضمن ارش ولا يجوز
العكس ثم ثبت الدية وحدقة العميا والنساء

او دية نصف الدية الجاني الاول

او تساويهما في الجرم والاسلام

في الجناية العمد

في دية المرأة

الآخر وذكر العنين كالاشل وذكر الخصى والشيخ والصبي
والاغلف وانفقا قد الشمة واذن الاصم والمنقوبة
وسن الصبي اذ لم يولد سنة والحج وم اذ لم
يسقط منه شيء يساوي المقابل فلو قطع الاغور
خلقة عين صحيح قلع عيني وان عني وبالعكس له
واحدة وفي استرجاع التفاوت قولان ولو كانت
اذن المجني عليه محرمة اقتصر الى حد الحزم واخذ
ارش الباقي ولو عادت سن المتغنا قصة او متغيرة
فالجمومة ولو عادت كهيته فلو جده الارش ولو
عادت سن الصبي قبل السنة فالجمومة ولو
مات قبل الياس فالارش ولو عادت سن
لجاني فليس للمقتصر اذاتها بخلاف الاذن ولو
قطع ناقص الاصبع يد كامل اقتصر منه قال
الشيخ وياخذ دية الاصبع ويشترط في موضع آخر
اخز لديتها ولو قطع اصبعاً فسرث الى الكف فله القصة
في الكف وليس له القصاص في الاصبع واخذ
دية الباقي ولو قطع يد مع بعض يده مع

بعض

بعض الزرع اقتصر من الكوع واخذ حكومة
الزايد ولو قطع من المرفق اقتصر لا غير ولو
كان ظفر المجني عليه متغيراً او مقطوعاً اقتصر
في الاصبع كما ديتها من غير ظفر ولا قصاص
فيما فيه تغيير كالجائقة والمأمومة ولا في الهاشمة
والمنقلة ولو اذهب ظفر العين سلمت عينه وفي
الحاجبين وشعر الراس واللحية القصاص
فان ثبت فالارش خاصة ولو خاف ذهاب
منقعة البيضاء بعد قطع اخرى فالدية وفي
الشفرين القصاص فان قطعها ذكر فالدية ولو
قطع الذكر فرج المجني فان ظهر رجلاً فالقصاص
في المذاكير وفي الشفرين حكومة ولو ان انثى فالدية
في الشفرين والارش في المذاكير وتظهر من ذلك حكم
الانثى لو قطعت ولا يحاب لو طلب القصاص
قبل الظهور ولو طلب الدية اعطى قلمها وكذا الحكومة
ولو طلبت دية احدهما وتأخر قصاص الاخر لم يكن
له ولو كان القاطع خنثى اقتصر مع الاتفاق والا
ظهور

الذية في الاصل والحكومة في الذائد **الثاني** الا
 الاتفاق في المحل فيقطع اليمين بمثلها الا اليسرى
 والسبابة بمثلها الا بالوسطى والزائدة بمثلها مع
 تفاوت المحل ولو قطع المحل ولو قطع اليمين فاقد
 قطعت يسراه فان فقدت فالرجل ولو قطع اليد
 جماعة على التعاقب قطعت اربعته بالاول
 فالاول والباقي الذية ولو بذل يسراه فقطعها
 المقتص جاحلا فالوجه بقاء القصاص ويؤخذ
 حتى يندمل ويدفع اليه دية اليسرى الا ان
 يبذل مع سماع الامر باليمين وعلمه بعد اجزائه
 اليسرى ولو قطعها مع العلم ففي القصاص اشكال
 والا قرب الذية وكل يضمن الذية في اليسرى
 يضمن السراية والا فلا ولو اتفقا على قطعها بدلا
 لم تجزى وعليه الذية وله القصاص ولو اختلفا
 فالقول قول الباذل ولو انكر دعوى بذلها مع العلم
 لا بد لا ولو بذل المجنون فقطع فهدم ^{او اليسرى} وحق المجنون
 باق فاقص من غير بذل لم يسقط قصاصه
 ولو سبق المجنون مع
 ودية

ودية فعله على عاقلته فاقص من غير بذل
 ولو فزع في الشجر الطول والعرض لا التزول
 بل الاسم في قياس ^{شئ} بحيث ويستق بغيره دفعة
 او دفعات ان شق على الجاني ولو كان راس
 الشاج اصغر استق عيناؤه واخذ ارش الزايد بنسبة
 المختلف الى صل الجرح ولو انعكس لم يستوعب في
 القصاص بل اقتصر على قدر المساحة ويقتص با
 لسن مع اتفاق المحل فلا يقطع خرش ولا ضاحك
 بشئ ولا اصيلية بزايدة ولا زائدة مع تغير المحل بزايدة
الثالث التساوي في العدد فلو قطع يدا زائدة
 اصبعاً ویده كذلك اقتص في الكف فان كانت
 في ^{بالا} ^{اربع} ^{اصبع} واخذت حكومة الكف فلو اتصلت
 بالعض قطعت الاربع واخذت دية الاصبع
 وحكومة الكف ولو كان للمجنني عليه فله القصاص
 ودية الزائدة ولو احدى الخمس زائدة للجاني قطعت
 فالناتقص يؤخذ بالكامل الا ان المحل فياخذ دية
 الزائدة ويقتص في اربع ولو كان للمجنني عليه ولو
^{اقصاص} ^{وكذا لو كانت م}

من ولو كانت الزائدة للجاني خارجة
 عن الكف اقتص مع

وكذا لو كانت الزائدة للجاني خارجة عن الكف اقتص مع

تساويا اقتصر مع اتفاق المحل ولو كان لقاطع اليد
ست اصول فقطع خمس اصابعه ودفع حكومة
اليده ولو كان فيها زائدة واشبهه فلاقصاص ولو كان
صاحبها الاصبغ اربع انا من متساوية فقطع اعملة معتدلة
قطعت واحدة وهل يطالب ما بين الربع والثالث
اشكال ولو لا اعملة طرفان ثبت القصاص مع التساوي
والا اقتصر واخذ ارض الباقي ولو كانت للجاني
فلاقصاص والمجنى عليه دية اعملة ولو قطع الوسطى من
لاعلياله اقتصر بعذر دية العليا ولو قطع عليا
ووسطاء من شخصين آخر ذوا الوسطى الى ان يقتصر
منه ذوا العليا ولو عفي فلذوا الوسطى القصاص من
بعذر دية العليا على الجاني الدية لو ادعى الجاني
نقصان اصبع قدم فوامدعى السلامة سواء ادعى
زوالها طاريا او نفى السلامة اصلا على اشكال ولو ادعى
قاطع اليدين والرجلين الموت بالسراية صدق
مع اليدين مع قصر الزمان والولي مع احتمال الاضرار
فان اختلفا في المدة قدم قول الجاني ولو قطع يد او
رجل او ورثة المجنى عليه

ولو سبق ذوا الوسطى بالقصاص
فعليه دية العليا ولذو العليا

انكسرت

وانكسرت الدعوى قدم قول الجاني مع مضي مدة
الامكان الا ان يدعى مال الا قول للولي ولو اختلفا
في مدة قدم قول الولي على اشكال ولو ادعى الولي حيوة
المقطوع بنقصين في الكساء او الموت في السراية وادعى
الجاني موته او موت المجروح بشرب السم تعارض
اصل السلامة وعدا الشرب مع اصل البراءة وعدم
الموت بالسراية ويرجح الجاني ولو قطع اصبع رجل
ويد آخر اقتصر الاول ثم الثاني ويرجع بديته اصبع
عليه للمتاخر من ذى الاصبغ واليد ولو قطع
عدة اعطاء خطأ ديتها وان كانت اضعا والدية
ان اندمكت والا فالدية وهل له المطالبة بالجميع
قبل الاندمال الوجه لا ولو ادعى البعض ثم سارا
الباقى اخذ دية الاندمال ودية النقص وتوخر القصاص
من شدة الحر والبرد الى اعتدال النهار فلاقصاص
بغير الحديد ولو قطع العين قلعت بحديدة معوجة
ولو قطع بعض الانف نسبته الى الاصل واخذ من
الجاني تلك النسبة لا بقدر المساحة وكل عضو يقاد
بما كان كمدن

نعليه

النفس

نقصان يمكنه

فمع عدم الدية ^{كان} يقطع اصبعين وله واحدة ولو
 طلب القصاص قبل الاند مال ^{فله} ويقتض من
 الجماعة للواحد ولو قطع ^{اثنان} قطع يداهما ولو
 الفاضل فيرد الآخر عليه قدر جنايته وتحصل الشركة
 بالاشتراك في الفعل ولو قطع كل جزء ولو وضع اليد
 مبسوطة بين اليدين واعتد فلا شركة وعلى واحد
 قصاص جنايته لا قطع يده وتقسيم قيمة العبد
 على اعطائه كالحزب فيما فيه ^{واحد} واحد فقيمة القيمة
 وفي الاثنين القيمة في كل واحد النصف وهكذا ^{القسمة والذكر} الحز
 اصل للعبد في المقدّر وبالعكس لو جنى الحز بما فيه
 الكمال ^{الكل} الى مخير الولي بين دفعه واخذ قيمته وبين
 ابقائه بغير شيء ولو قطع ^{العبد} يده ففعله كل واحد النصف
 والعبد للمولى ^{تم} في العفو يصح من المستحق قبل
 الثبوت عند الحاكم وبعده لا قبل الاستحقاق
 ومن وليه مع الغيبة ^{او جازا} او جازا ومن الوارث
 فان استحق الطرف ^{النفس} والنفس فعنفى عن احد بهما لم
 يسقط الاخر ولو عفى مقطوع الاصبع قبل الاند مال

ثم آخر جلد

الجناية

الجناية صح ولا دية فلو سرت الى الكف وسقط ^{فله دية الكف}
 جناية الاصبع ولو سرت الى النفس فلو ^{القصاص}
 فيها بعد دية الاصبع ولو قال عفو عن ^{الجناية} عنها وسر الجناية
 قال الشيخ صح من الثلث لانه كالوصية ولو قيل
 لا يصح لانه ابراء مما لا يجب كان وجهها وبراء العبد
 للجاني بما يتعلق برقبته لم يصح ولو ابرئ سيده ^{صح}
 ولو عفو عن ابرئ الجناية صح ولو ابرئ العاقلة ^{القائل خطأ} القائل خطأ صح ولو ابرئ العاقلة صح
 او قال عفو عن الجناية سقط وحكم الخطا ^{الثابت}
 بالاقرار وحكم شبهه ولو عفى بعد قطع يد من
 يستحق قصاصا فان اندملت صح العفو وان
 سرت ظهر بطلان العفو وكذا لو عفى بعد الرمي
 قبل الاصابة **المقصد الثالث** في الدعوى وفيه
 بحثان **الاول** يشترط في دعوى القتل امور خمسة
الاول التكليف في المدعى حالة الدعوى لا الجناية
 فلا تسمع دعوى الصبي والمجنون بل يدعى لهما وتسمع
 الدعوى وان كان حال الجناية هولا ^{ان} اسمى قاته
 حالة الدعوى فلا تسمع دعوى الاجنبى وتسمع دعوى

صح ولو ابرئ العاقلة في العمد او
 شبهه لم يبرئ العاقلة القائل ولو ابرئ
 القائل او قال عفو عن الجناية سقط
 حقه صح

المستحق وان كان اجنبياً وقت الجناية ولا
 تسمع دعوى استحقاق القصاص من الزوج
 والزوجة وتسمع دعوى بها للعهد وثبت لهما
 الدية الدعوى بشخص معين او اشخاص
 معينة ولو قال قتلها واولاد العشرة ولا عرف
 عينه احلفوا وكذا في دعوى الغصب والسرقة
 اما المعاملات فاشكال ينشأ من تقصيره با
 لسيان والا قرب السماع ولو اقام بيته سمعت
 وافادت لموت لو خص الوارث احد ^{اي عشرها ولاء}
 ادعى جماعة يتعدى اجتماعهم كاهل البلد لم
 تسمع وكذا غائب لا امتناع المباشرة منه ولو
 رجع الى المكن صح ولو ادعى انه قتل مع جماعة
 لا يعرف عدد دهم سمعت وقض بالصلح **الواجب**
 تحرير الدعوى في كونه عمدا او خطأ او شبهها
 بانه انفراد القاتل واشترائه وفي سماع الدعوى المطلقة
 نظر اقرب اليه السماع وسيفصله الى كونه ليس
 بلسا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين طرحت
 ولم

الثالث تعلق

القاتل

لو ادعى على

ولم يحكم بالبينة **الخامس** ^{عليها} عدم التناقض
 فلو ادعى الانفراد ثم ادعى على غيره الشركة
 لم يسمع الثانية وكذا لو ادعى على الثاني الانفراد
 ولو اقر الثاني ثبت حق المدعى ولو ادعى العهد ففسره
 بالخطأ او بالعكس لم تبطل دعوى اصل القتل ولو قال
 ظلمته باخذ المال وفسره بكذا الدعوى بغيره وكذا
 لو قال هذا المال حرام وكوثره بنفي ملك الباذ فان
 لم يعين المالك اقر في يده والادفعه الى من عينه
 له ولا يرجع على القاتل من غير بيينة **السادس**
 فيما به ثبت الدعوى وفصوله ثلثة **الاول**
 الاقرار ويكفي المرأة على مرأى من البالغ العاقل
 المختار الحر ولو اقر الصبي والمجنون او السكران او
 المكره او العبد لم يثبت ولو صدق المولى عبده
 ثبت ولو اعترف السفية او المفلس بالعهد لزم
 ولا يقبل الخطأ في حق الفرء بل في حقه ولو زال
 حجره ولو اقر بقتله عمدا فاقر آخر بقتله خطأ تخير
 المولى بصدق احد هما ولا سبيل على الاخر ولو

لكن لا يسمع

والغسامة استرد ولو فسره بانه
 حنقي لا يرى الغسامة لم يعترض
 اي خمسين بيينة

أقر الثا بقتله ورجع الأول ^{دري} بينهما القصاص
والدية وأخذت الدية من بيت المال **الفصل**
الثاني البينة وشروطها أربعة **الأول** العدد
ولا يثبت موجب القصا الأبعد لين وإن عفى
على مال يثبت ما يجب به الدية بهما ورجل
وامرأتين وبشاهدين وعين كالخطأ والمأومة
والهاشمة وغيرهما ولو شهدت بهما شيت مسبوقة
بإيضاح لم يثبت الهشم في حق الارش كما لا يثبت
الإيضاح ولو شهدت أنه زنا زيدا فمرف فاصاب
غيره خطأ يثبت الخطأ **الثاني** خلوص الشهادة عن
الاحتمال مثل ضربة بالسيف فمات أو فاجره فمات
أو فانهز دمه فمات في الحال ولم يزل مريضاً حتى مات
وإن طالت المدة أو خضر أو أضره هذه ولو أضره
مطلقاً فوجدت موضعاً أن الدية وأختصمائه
أفترقا وهو مجروح أو ضربه فوجدناه مشجواً
أو فجر دمه لم يقبل ولو أسال دمه فمات قبلت
في الدامية ولو شهد بأنه جرح وأجر الدم لم يقبل
جاءه شتان خون حتى

وشبهه

حتى يشهد بالقتل ولو شهد بأنه قتله بالسحر لم يقبل
الثالث الاتحاف فلو اختلفا في الزمان أو المكان
أو الآلة لم يثبت وفي كونه لو ثا اشكال ينشاء من الكفا
ولو شهد احدهما بالاقدار والآخر بالفعل لم يثبت
وكان لو ثا ولو شهد احدهما بالاقدار بمطلق القتل
والآخر بالعمد يثبت أصل القتل وصدق الجاني
في العمدية وعمدتهما ولو شهد بالقتل عمداً والآخر بالطلاق
ثبت لو ثا وحلف المدعى القسامة ولو قال احدهما قتله
عمداً والآخر خطأ ففي ثبوت أصل القتل اشكال ولو شهدا
بالقتل على واحد وآخرا له على غيره فلا قصاص والدية
عليهما في العمد وفي الخطأ على عاقلتهما ونحو الولي ^{أو شاهدان} مخير
ولو شهدا عليه بالعمد فآخرا أنه القاتل ^{بهموم} وبني الأول
احتمل التخيير في قتل احدهما وفي الرواية المشهورة يتخير
في قتل المشهود عليه فيرد المقر عليه نصف الدية و
قتل المقر لا رد ولا قتلهما ويرد الولي على المشهود عليه
نصف الدية خاصة وفي اخذ الدية منهما **الرابع**
انتفاء التهمة فلو شهدا على اثنين فشهدا المشهود

عليهما به من غير تبرع فان صدق الولي الاولين
خاصة حكم بينهما والاطرح الجميع ولو شهدا على اجنبى
فهما دافعا ولو شهدا جنبا على الشاهد من
غير تبرع تخير الولي ولو شهد الوارث بالجرح قبل الاندمال
لم يسمع ولو ادعاها قبلت ولو شهدا على الجرح وهما حيوان
بلح ثم مات الحاحب او بالعكس فانظر الى حال الشهاد
وقض على عم في ستة غلمان غرقا احدهم بالفراة
فشهد اثنان على الثلاثة بالتفريق والثلاثة على
الاثنين به قُسمت الدية اخماسا على الثلاثة خمس
والثلاثة على اثنين **الفصل الثاني** في المحل انما ثبت موضع
اللوث وهو امانة تغلب على الظن معها صدق
المدعى وان لم يوجد اثر القتل كما شاهد الواحد
او جماعة الفساق او النساء مع ارتفاع المواطاة
او جماعة الصبيان او الكفار ان بلغوا التواتر ولو وجد
قتيلا وعنده ذو سلاح عليه دم او في دار قوم او محلة
منفردة عن البلد لا يدخلها غيرهم او في صيف
مقابل للنخس بعد المراماة فلوث وكذا في محلة

بعد م

في القسامة واركبها ثلثة
قسم من الاول

مطروحة

مطروحة بينهم وبينه عداوة او في قرية كذا لو انتقت
العداوت ولو وجد بين قرية اثنين فلوث لاقرهما
اولهما مع التساوى ولو وجد في زحام او على قنطرة
او بئر او جامع عظيم او شارع او فلاة فالدية على بست
المال وقول المجروح قتلني فلا تليس لو ثا ولو وجد قتيلا
في دار فيها عبده فلوث ويرتفع اللوث بالشك كان
يوجد المقتول مع ذى السلاح الملبس بسبع ولو قال
الشاهد قتل احد **الفصل الثالث** في الجاني الغيبة
عن الدبر اذا ادعى الولي القتل فاذا احلف سقطت يمينه
اثر اللوث فاذا اقام الغيبة بينة بعد الحكم بطلت بالقسامة
القسامة واستعبدت الدية ولو ظهر اللوث في
اصل القتل دون كونه عمدا او خطأ لم تسقط
القسامة والا قرب ان تكذب احد الورثة يبطل اللوث
بالنسبة اليه فلو قال احدهما قتل بانا زيدا والاخر
لا اعرفه وقال الاخر قتله عمر والاخر لا اعرفه فلا تكاد
ومع انتفا اللوث تكون اليمين واحدة على القتل كغيره
من الدعوى في الكيفية ويحلف المدعى مع اللوث
الثاني

فلا لوث

او جسر

هذين لم يكن لوثا بخلاف قتله

احد هذين

بالقسامة

المنكر

او ظن بغيره

خمسين يمينا في العمد وفي الخطأ على رأي وفيما يبلغ
 الدية من الاعضاء على رأي والآفة النسبة من الخمسين
 وكان للمدعي قوم حلف كل واحد يمينا وان كانوا خمسين
 والأكدرت عليهم ولو كان المدعون جماعة بسطت
 الخمسون عليهم بالشوية ولو لم يكن له قسامة
 وامتنع منها احلف المنكر خمسين يمينا ان لم يكن
 له قوم والا احلف كل واحد يمينا فان نكل ولم يكن له
 قسامة الزم الدعوى ولو تعدد المدعي عليهم
 فكل واحد خمسون ويشترط ذكر القاتل والمقتول
 بما يرفع الاشتباه والانفراد او الشركة او نوع
 القتل ولا يجب ان التوبة نية المدعي ولو ثبت
 اللوث على احد المنكرين حلف المدعي قسامة
 خمسين له واحلف الاخر يمينا واحدة فان قتل
 عليه النصف **الثالث** الحالف وهو كل مستحق
 مدعي قضاصل ودية او دافع احد بهما عنه
 ولو ارتد الولي امتنع القسامة فان حلف قيل
 صح ويقسم المكاتب في عبده فان عجز قبل الحلف
 قسم بخود

النكول والنكول

والنكول حلف السيد وان كان بعد النكول له
 ويجلف ولومات الولي حلف وارثه ان لم ينكل
 الميت ولو قتل عبدا وصى بقيمته لمستولديه ومات فلم يورثه
 ان يقسموا وان كانت القيمة للمستولدة لان لهم
 حظا في تنفيذ الوصية فان نكلوا فللمستولدة القسامة
 على اشكال وكذا الاشكال في قسامة الغرماء ولو
 نكل الوارث فان لم يقسموا فلهم يمينا المنكرو
 من قتل ولا وارث لهم فلا قسامة ولو غاب
 احد الوليين حلف الآخر الحاضر خمسين وعشرين وكذا
 لو كان احد بهما صغيرا ولو جن قبل الاكمال افاق
 اكمل ولومات في الاشياء **الشيخ** يستأنف
 الوارث ليلا يثبت حقه يمينا غيره ولا يشترط
 في القسامة حضور المدعي عليه ولو استوفى
 بالقسامة فاقر اخر بقتله مفردا لم يكن للوا
 الزامه على رأي ولو التمس الى جنس المتهم
 قيل يجاب اليه **تم** تجب الكفارة للجميع
 بقتل العمد وان والمرتبة بالخطا مع المباشرة

واشت حقه وليه يرتقب فان حضر الفاني
 حلف خصاصا

لا التَّسْبِيحُ فِي الْمَسَامِدِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا صَغِيرًا
 أَوْ جُنُونًا وَفِي قَتْلِ الْوَلِيِّ عَبْدَهُ وَلَوْ قَتَلَ سِلَاحًا فِي
 دَارِ الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ عَالِمًا بِالْقَوْدِ فَإِذَا
 الْكَفَّارَةُ وَلَوْ قَتَلَ اشْتَرَى جَمَاعَةً فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
 كَفَّارَةٌ وَتَجِبُ عَلَى الْعَامِلِ وَإِنْ قَتَلَ قَوْدًا وَ
 عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَلَوْ تَصَادِمَتْ الْحَامِلَتَانِ
 ضَمِنَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ أَرْبَعَ كَفَّارَاتٍ إِنْ قُبِلَتْ
 الرُّوحُ لِلْحَمْلِ وَلَوْ لَمْ تَلَجِ الرُّوحُ فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ
 وَلَا تَجِبُ بِقَتْلِ الْكَافِرِ مطلقاً **كِتَابُ الدِّيَّاتِ**
 وَمَقَاصِدُ سِتَّةٍ **الْأَوَّلُ** فِي الْمَوْجِبِ وَهُوَ
 الْإِتْلَافُ مَبَاشَرَةً أَوْ تَسْبِيحًا أَوْ تَسْبِيحًا الْمَبَاشَرَةُ
 وَهِيَ فِعْلٌ مَا يَحْصُلُ مَعَهُ الْإِتْلَافُ لَامَعَ الْقَصْدُ
 فَالطَّيِّبُ يَضْمِنُ مَا يَتَلَفُهُ بِعِلَاجٍ إِنْ قَصُرَ
 أَوْ عَالَجَ طِفْلًا أَوْ جُنُونًا لَمْ يُؤْذَنْ الْوَلِيُّ أَوْ بَا
 لَغَالِمٍ يُؤْذَنُ لَهُ كَانَ حَازِقًا أَوْ أَدْنَى لَهُ الْبَالِغُ
 قَالَ إِلَى التَّلَفِ ضَمِنَ عَلَى رَأْيٍ فِي مَالِهِ وَهَلْ
 يَبْرَأُ بِهِمْ بِالْإِبْرَاءِ قَبْلَهُ قَوْلَانِ وَيَضْمِنُ الْعَاقِلَةُ
 مَا يَتَلَفُهُ

وَلَوْ ظَنُّ كُفْرِهِ فَالْكَفَّارَةُ وَلَوْ ظَهَرَ
 أَسِيرًا فَالذِّبَةُ وَالْكَفَّارَةُ صَح

مَا يَتَلَفُهُ النَّاسُ بِإِتْلَافِهِ وَإِنْ كَانَتْ ظَهَرَ
 لِلضَّرُورَةِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْفَخْرِ فَالذِّبَةُ وَيَضْمِنُ فِي مَالِهِ
 الْمُعْتَقُ بِزَوْجَتِهِ بِجَمَاعَةٍ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا وَيَضْمِنُهُ
 فِي مَالِهِ وَكَذَا الزَّوْجَةُ وَحَامِلُ الْمَتَاعِ إِذَا كَسَرَهُ
 أَوْ أَصَابَ بِهِ غَيْرَهُ وَالصَّايِحُّ بِالْمَرِيضِ وَالطِّفْلِ
 أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْعَاقِلِ مَعَ غَفْلَتِهِ أَوْ الْمَفَاجَاتِ
 بِالصَّحِيحَةِ مَعَ التَّلَفِ فِي مَالِهِ وَكَذَا الْمُشْرِيقُ سَيْفَهُ
 فِي الْوَجْهِ وَلَوْ قَرَّ قَاتِلِي نَفْسِهِ فِي بَيْتٍ أَوْ مِنْ سَقْفٍ
 أَوْ صَادَفَهُ فِي مَهْرٍ بِهِ سَبْعٌ قَالَ الشَّيْخُ لِأَصْحَابِهِمْ وَلَوْ
 كَانَ أَعْمَى ضَمِنَ أَوْ مَبْصُرًا وَلَا يَعْلَمُ الْبُغْرَاءُ وَتَحْسِفُ
 بِهِ السَّقْفُ أَوْ اضْطَرَّ إِلَى مُضْبِقٍ فَأَفْتَرَسَهُ إِلَّا
 سَدَّ ضَمِنَ وَالصَّادِمُ هَدِيمٌ وَيَضْمِنُ دِيَةَ الْمَصْرُومِ
 فِي مَالِهِ لَمْ يَفْرُطْ بَانَ يَقِفُ فِي الْمَضْبِقِ عَلَى اشْكَالٍ
 وَلَوْ تَعَذَّرَ بِالْجِالسِ بِالْمَضْبِقِ ضَمِنَ الْجَالِسُ لَوْ تَعَذَّرَ
 بِقَائِمِهِ فَالْعَاثِرُ هَدِيمٌ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فَإِنْ الْقِيَامُ
 مِنْ مِرَافِقِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ الْعُقُودِ وَلَوْ مَاتَ الْمُتَصَا
 دِمَانٌ فَلَوْثَةُ كُلِّ نِصْفٍ دِيَةٌ وَنِصْفُ قِيَمَةِ فَرَسِهِ

على الآخر ويقع التقاص في الدية ولو كانت الصبيان
بأنفسهم أو أربكها الوليان فنصف دية كل منهما
على قافلته الآخر ولو أربكها اجنبي فديتهما عليه
ولو كانا عبيدين منها ثرا ولا يضمن المولى ولو مات
أحد المتصادمين فعلى الآخر نصف دية ولو كانا حا
ملين فعلى كل واحد نصف الجنين ولو مرتين الرماة
فديته على عاقلة الدامي إلا أن يسمع التحذير فيمكن
من العدو ولو قرب البالغ صبيًا فالضمان عليه
لأعلى الدامي على أشكال ويضمن الختان حشفة الغلام
لو قطعها وقع على غيره من علق قصداً والوقوع قاتل
قتل والآ فالدية ولو اضطرراً فالقصد الوقوع لغير
ذلك فالدية على العاقلة ولو القاه الهوى أو
زلق فلا ضمان ولو أوقعه غيره ضمنهما ولو تمصت
المركوبة بنحسين ثلثة فصرت الداكبة فالدية
على الناحية أن الحادة والأعلى القامصة وقبل
بينهما وقبل عليهما الثلثان ويضمن المخرج ليلًا
حتى يرجع فان عدم فالدية وإن وجد مقتولا

فالقصاص

فالقصاص ولو ادعاه على غيره بالبينة برى ولو
وجد ميتا في الضمان اشكال ولو أنكر الولد أهله
صدقت الظير ما لم يعلم كذبها فتضمن الدية
إلا أن تحضر أو من تشبهه ولو استأجروا أخى
وسلمته ضمنته وعن الصادق ع في لص جميع
الديات ووطئ المرأة مكرها وقتل ولدها الثائر
فلما خرج قتلته ضمن أولياء اللص دية الولد ود
فع أربعة آلاف درهم إلى المرأة من تركتها على
فليس عليها ضمانه وعنده ع في امرأة اد
خلت ليلة البناء صدق يقها إلى الحيلة فقتله
زوجها فقتله الزوج تضمن المرأة دية الصديق
وقتلها بالزوج وعن علي ع في أربعة سكر
وافجرح اثنان وقتل اثنان إن دية المقتولين
على المجر وحين وضع ارش الجراحات بينهما
الثاني التسبب وهو ما لا يحصل التلف إلا معه
بغيره كوضع الحجر الطريق أو ملك غيره فتلف
العاثر في ماله ولو وضعه في ملكه أو مباح لم يضمن
فيضمن

لمكا برتها على فرجها

وكذا نصب سكيناً فمات العاثر أحفر بئر في الطريق
أو ملك غيره ولو رضى المالك ^{الشيء} أو كان في الطريق
لمصلحة المسلمين فلا ضمان ويضمن معلم
السياسة في ماله لو غرق الصغير لا البالغ
الرشيء ولو رمى مع غيره بالمسجنيق فقتله
سقط ما قابل فعله فضمن الباقيون في ماله
حصصه ويتعلق الضمان بمن يمد الحبال لا
ممسك الخشب وغيره وكذا لو اشتركوا في هدم ^{السيارة} داء
الحائط فوقع على أحدهم ويضمن الركاب والقائد
ما تجنيه الدابة بيديها ولها أسها فان وقف
أو ضربها أو ساقها ضمن جنايتها بيديها
ورجليها ولو ركبتها اثنان تساويا ولو كان
صاحبها معها ضمن دون الركاب ولو اختلف
الراكب لم يضمن المالك وإن كان معها إلا
أن ينقيرها ولو أركب مملوكة الصغير ضمن
جناية الركاب ولو يتعلق برقبة البالغ و
في المال يتبع والاذن لغيره في دخوله منزله

ضمن

يضمن

يضمن جناية الكلب والأفلاويح فقط
الصائيلة فيضمن جنايتها لو أهمل ولو جهل حالها
أو لم يفرض فلا ضمان ولا يضمن النافع للصائلة
والهوكذا لك ولو جنت الداخلة ضمن صاحبها
مع التفريط ولا يضمن صاحب الأخرى جنايتها
ولو سقط الإنا الموضوع على حايطة فلا ضمان
لما يتلف به ولا يضمن صاحب الحايطة بوقوعه
على أحد فان بناه ما يلا إلى الطريق أو بناه في
غير ملكه أو مال بعد بناه إلى الطريق أو غير ملكه
ويمكن من الإزالة ضمن ولو وقع فلا ضمان
ولا يضمن ناصب الميزاب إلى الطريق لو وقع
وكذا الدواشن ولو أوجج ناراً في ملكه لم يضمن لو
سرت إلى غيره إلا مع الزيادة عن قدر الحاجة
وغلبة الظن بالتعدي كأيام الهوى ولو باله
دأبته في الطريق قال الشيخ يضمن لوزلق فيه
غيره ولو ألقى قمامة المنزل المزلقة أو رش
الدرب قال يضمن والوجه تخصيص الضمان

صاحب الأخرى جنايتها

قبل التملك

ولو عصف بنفسه فلا ضمان
ولو أوجج ناراً في ملك غيره ضمن
الانفس والأموال ولو قصد
قتل بالنفس مع تعذر الفرار

بمن لا يشاهد القيامة والرش ولو اصطدت
 سفينتان ضمن القيمان كل منهما نصف السفينتين
 وما فيهما في مالهما مع الطفر يطوكذ الحيات
 ولو كان مالكين فلكل على صاحبه نصف قيمة
 ما اتلفه ولو لم يفرط ابان عليهما الهوا فلا ضمان
 ولا يضمن صاحب الواقعة اذا وقعت عليها
 الاخرى ويضمن صاحب الواقعة لو فرط ولو
 اصلح السفينة حال السير او ابدل لو جا او اراد رم
 موضع فانتهك ضمن في ماله ولو وقع زينة
 الاسد فتعلق بثنان والثاني بثلث والثالث
 برابع على ان الا فرسية الاسد وعليه ثلث
 دية الثاني وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث
 دية الرابع ويحمل وجوب دية الثاني على الاول
 والثالث على الثاني والرابع على الثالث ولو
 اشترك جماعة بين مباشرة الامساك
 والمشارك بالجذب فعلى الاول دية ونصف
 وثلث وعلى الثاني نصف وثلث وعلى الثالث

ثلث

ثلث ولو وجذب الاول ثانيا الى بين والثاني
 ثالثا وما بوقوع كل واحد منهم على صاحبه
 فالاول مات بفعل الثاني فيسقط ما قايلا والثاني
 مات بجذبه الثالث ويجذب الاول فيسقط
 ما قايلا نصيب فعله ولا ضمان على الثالث وله دية
 كاملة فان رجحنا المباشرة فالد على الثاني والا
 عليهما ولو صاح به غيره فان تعدو سقط من سطح
 ضمن ولو خوف حائل فاحبضت ضمن الجذنين و
 لو جعل في ملكه يترأس سقط جداره جاره فلا ضمان
 ولو حفر يترأق رنية فعمقها اخذ والضمان على الاول
 ويحمل التساوى ولو تصادمت مسئولدتان بعد
 التكون علقمة وقيمة احدهما مائتين والاخرى مائة
 فلصاحب النفيسة مائة وعشرون ولصاحب
 الخسيسة مائة لانها اقل الامرين وله سبعون فيفضل
 عليه ثلثون **المطلب الثاني** في من يجذب عليه
المطلب تجب دية العمد وشبهه على الجاني في ماله
 ودية الخطا على العاقله فهنا مطالب **الاول**

بصغيرم

جهة العقل اربعة العصبية والمعنق وضامن الجربة والامانة
 فالعصبية فكل من يتقرب بالاب او بالابوين من
 الذكور البالغين العقل كالاخوة واولادهم والعمه
 واولادهم وان كان غيرهم اولا بالميراث قال الشيخ
 ولا يدخل الابا واولاد ولا يشتركون القاتل ولا
 الفقير ويعتبر فقره عند المطالبة ويقدم المتقرب
 بالابوين على المتقرب بالاب ويعقل المولى من اعلى ال
 من اسفل ويعقل الضامن لا المضمون ويقدم العصبية
 ثم المعتق ثم ضامن الجربة ثم الامام ولا يعقل
 العاقلة عبدا ولا صليحا ولا عديا مع وجود القاتل
 وان اوجبت الدية كقتل الاب ولده ولا ما يجنيه
 على نفسه خطأ ولا اقرارا على نفسه او دية جنابة
 الذمي في ماله وان كانت خطاء فان عجز فعلى
 الامام وتحمّل العاقلة دية الموضحة فاذا دوا للشيخ
 قولاهما ونها **الثاني** في كيفية التوزيع وكيف سقط
 على الغني نصف دينار وعلى فقير ربع وميل
 بحسب ما يراه الامام ويؤخذ من الاقرب فان
 ضاقت

ضاقت فمن الابدع ايضا فان ضاقت فمن
 المعتق فان ضاقت فمن عصبية المعتق فان
 ضاقت فمن معتق المعتق فان ضاقت عصبية
 معتق المعتق فان فقد فمن عصبية معتق المعتق
 وهكذا ولوزادت الدية عن العاقلة اجمع فمن
 الامام وقيل فمن القاتل ولوزادت العاقلة من
 الدية لم تحمّل البعض فلو غاب البعض لم يحضرها
 الحاضر وتساوي دية الخطا في ثلث سنين من
 حين الموت وفي الطرف من حين الجنابة وفي
 السراية من حين الاندمال ولا يتوقف الاجل
 على الوامات بعض العاقلة بعد الحول لم يسقط
 عن تركته ولو هرب قاتل العمد وشبهه او مات
 اخذ الاقرب اليه فمن يرث ديته فان فقد
 فمن يث المال قال الشيخ وتساوي رثن بعد الحول
 ان لم يزد على الثلث والا اخذ الزايد بعد الحول
 الثاني ولو كان اكثر من الدية كاليدين والرجلين
 لا تشي من كل واحد ثلث بعد سنة وان كان الواحد

الحاكم

حد له ثلث لكل جنابة سدد **الثالث**
 في الاحكام فلا يعقل الا من عرف كيفية انتسابه
 الى القاتل ولا يكفي كونه من القبيلة ولو قتل الاب
 ولده خطأ فالدية على العاقلة واجود القولين
 منع من الارث فيها الا التركة ولا يضمن العاقلة
 جنابة بهيمة ولا اتلا مال وان كان المتلف صبيًا او
 مجنونًا ولو رمى طائرًا ذميًا ثم اسلم فقتل السهم مسلماً
 لم يعقل عصبته المسلمون لانه حال الذمي ذمي ولا
 الكفار لتجدد اسلامه فيضمن الدية في ماله ولو
 رمى طائرًا مسلمًا ثم ارتد ثم اصاب مسلماً لم يعقل
 عصبته المسلمون على اشكال ولا الكفار والشركاء
 في عتق عبد واحد كالأب لم يضمن نصف دينار فان
 مات احداهم لم يضمن عصبته اكثر من حصته
 والمتولد بين عتيقين يعقله مولى الاب رقيقاً عقلاً
 مولى الامر فان اعتق الاب نجو الولاء فان جنى
 الولد قبل جوار الولاء فارتب الجنابة على مولى الامر والزايد
 بالسرابة بعد الانجرار على الجاني لانه نتج جنابته

فان كان الاب

فمن

قبل الجرح فلا تحمله مولى الاب وحصل بعد الجرح فلا يحمله
 مولا الامر وهو بين مولى يحمله الامام **المقصود**
الثالث في دية النفس اما مسلم او من هو يحكم او كافراً
 والثاني لاديه له الا ان يكون يهودياً او نصرانياً
 او مجوسياً فديته ثمان مائة درهم ان كان ذكراً
 حراً وان كان عبداً فقيمته ماله يتجاوز دية مولا
 وان كان نكحاً فاربعة مائة وان كانت امة فقيمتها
 ماله يتجاوز دية الذمي مائة وحكم اطفالهم حكمهم
 وفي المسلم عبد الذمي اشكال اما المسلم ومن هو
 يحكم من الاطفال المولودين على الفطرة اما الملتحق
 باسلام احداً بغيره فان كان حراً ذكراً وكان
 القتل العمد فديته احد الستة ام الف ديناراً
 او الف شاة او عشرة الاف درهم الا ان او ما يتد
 خل وهو اربع مائة ثوب من برود اليمين او مائة
 مسان الابل او مائتان بقرة ويساوى في ستة
 واحدة من مال الجاني في ايها شاء ولا تجزى
 المراض ولا القيمة ودية وشبه العمد ثلاثه

المقتول

وتخير الجاني

وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون بنت لبون وأربع
 ثلثون نسيئة طروقه الفحل أو أحد الخمس المذكورة
 من مال الجاني في سنتين ويرجع في معرفة الحامل إلى
 العارف فإن ظهر الغلط وجب البذل ولو لألفه
 قبل التسليم وإن حضر ولو كان بعده فلا شيء ودية
 الخطأ والمحصن أحد الخمسة أو مائة من الإبل عشرون
 بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر وثلاثون
 حقة من مال العاقله ونسأدي في تسنين وإن
 كانت دية طرف ولو قتل في الشهر الحرام
 الزم دية وثلاث ولا تغليظ في الأطراف
 ولو رمى في الحل فقتل في المحرم غلظ وبالعكس ^{أشكال}
 ويضيق على الملتجئ إلى الحرم إلا أن يخرج فيقتص
 منه ولو جنى في الحرم اقتص منه قال وهكذا ^{أشخ}
 في مشاهد الأئمة عم ودية الأنثى نصف ذلك
 وولد الزنا كالمسلم على رأي وكالذمي على رأي
 ولاديه بغير الذمي وإن كانوا أهل عهد ولو لم
 تبلغهم الدعوة ودية العبد قيمته ما لم يتجاوز
 الرقوة المسلم

ويستأدى

كفام

ثلاث

دية

دية الجفيرة إليها ودية جنين الحر المسلم مائة
 دينار إذا تم ولم تلج الروح ذكر كان أو أنثى
 ودية جنين الذمي عشرون دية أبه والمملوك
 عشرون قيمة أمه ويعتبر قيمتها وقت الجنابة
 لا الإلقاء ولو كان الحمل نكاحاً عن واحد فكل واحد
 دية ولو وجلته الروح فدية كاملة الذكر ونصف
 للأنثى يشترط يقين الحيون ولو لم تتم خلقته
 قيل عشرة والمشهور في النطفة بعد استقرارها
 عشرون ديناراً في العلقه أربعون ديناراً وفي
 المضغة ستون وفي العظم ثمانون وفيما بين ذلك
 بحسابه ولو قُتلت فمات معها بعد علم حيائه
 قدية للمرأة ونصف الديتين ^{جنين} للجنين إن جمل ^{الجنين}
 حاله ولو علمت الذكورة والأنوثة حكم بديتها
 ولو القته ضمننت وإن كانت شيباً ولو أقرعت فالدية
 على المفزع ولو أقرع المجامع فعزل فعليه عشرة دنانير
 نير ولو أسلمت ^{فإن} الذميمة بعد الضرب ثم القته لزمه
 دية جنين مسلم ولو ضرب الحر دية فلا شيء لعدم

الضمما حال الضرب ولو كانت امة فاعتقت فللمولى
 عشر قيمة امته يوم الجناية ولو اعترف الجاني
 بحياته ضمن العاقلة جنيها غير حي والضارب
 الباقي ولو انكر فاقرب هو والمولى بينتین حكم للمولى ولو
 القيه فمات بعد الالقى او بقي ضمنا حتى مات او كان
 صحيحا ومثله لانقيش قبل الضارب مع العمد ولو كان
 حيوته مستقرة فقتل عذرا الاخر وقتل الثاني مع العمد
 ولو لم يكن حيوته مستقرة ^{الثاني} وقتل الاول
 ولو اشتبه فلا قود وعليه الدية ولو وطئها ذى
 ومسلم واشتبه اقرع والزم الضارب دية جنين
 من يلحق به ولو القت عفو ادية عضو الجنين
 وكذا القت اربعة ايدى ولو ماتت الزمة ديتها
 ودية الجنين ولو القت العضو ثم الجنين تدخلت
 دية العضو في دية الجنين سوى كان ميتا او
 حيا غير مستقر الحيوه ولو استقرت حيوته
 ضمن الدية اليد ولو تاخر وحكم العارضون
 بانها يد حتى فنصف الدية والافنصف المائه ويتر
 دية

الاول

دية الجنين وارث المال الاقرب والاقرب دية
 اعضاءه وجراحاته بنسبة دية وفي قطع راس
 الميت دينار وفي جوارحه وشجائحه بحسب ذلك
 ويصرف في وجه البر لا الوارث قال المترضى بيت
 المال **تم** من اتلف مأكول اللحم او غيره مما
 يقع عليه الذكوة بالذكوة ضمن الارش
 وليس للمالك دفعه واخذ القيمة على راي ولو
 اتلفه لا بالذكاة امثالا يقع عليه الذكوة فالقيمة
 ففي كلب الصيد اربعون درهما وفي كلب الغنم كبش
 او عشرون درهما وفي كلب الحايطة عشرون درهما
 وفي كلب الذروع ففيزير ولا قيمة لغيرها ولا
 من الكلاب وبهذا التقدير للقاتل اما الغاصب
 فالقيمة وان زادت ولولتق على الذمي خنزيرا
 فالقيمة عند مستحقة وفي اطرافه الارش ولو
 اتلق الذمي خرا او آله له هو ضمنها ولو كان مسلما
 لمسلية او للذمي متظاهرا فلا ضمان ولو كان الذمي
 متراضيا بقيمته عند مستحقة ولو كان **كلب**

دية الجنين

لمثله

جنايت

الماشية على الزرع ضمن مالهما مع التفريط
 لا بد منه وقيل يضمن ليدلاً لانها اذا وعى على
 عم في بعير عقل احد الاربعة افوق في بئر يضمن
 الثلاثة حصته ^{بشيء من الاربع} **المقصد الرابع** في دية الاطراف
 كلما لما تقدير فيه ففيه الارش في شعر الذئب
 والحية فان نبتا فالارش وفي شعر المرأة ديتها
 فان نبت فمهر نسائها وفي الحاجبين خمسمائة
 دينار وفي احد بهما النصف وفي البعض بالحسن
 والاهياب الارش ولا شيء مع الاجفان وقال
 الشيخ ^{بشيء من} الدية ومع الاجفان ادنيان وفي العين
 الدية وفي كل واحد النصف وفي الاجفان الدية
 وفي كل واحد الربع على راي وفي البعض بالحسن
 ولا يتداخل مع العين وفي صحبة الأعور خلقة
 او بآفة من قبل الله نعم الدية ولو استحق ار
 شهها فالنصف وفي خسف العور الثلث وفي
 الانف الدية وكذا في مائه او كسر ففسد ولو
 جبر على غير عيب فماتت وفي شلله ثلثا ديتها
^{او مائة دينار} ^{مثل كرون بني} وفي

يدهم

الدية

وفي البركة وهي الحاجز نصف الدية وفي احد المنخرين
 بالنصف ^{بشيء من} وقيل الثلث وفي الاذنين الدية وفي كل ^{سوراخ بني}
 واحدة النصف وفي بعضها بالحجاب وفي شحميها
 ثلث ديتها وفي المظلفين خرمها ثلث ديتها وفي
 الشفتين الدية وفي كل واحد النصف ^{بشيء من} وقيل الثلث
 في العليا وقيل اربع مائة وفي السفلى الباقي وفي البعض
 في النسبة مساحاة وحد الثلثة ما تجافي عن السنة
 والعليا ما تجافي عنها ^{بشيء من} متصلاً بالمنخرين مع طول القدم
 وليست حاشية الشدقين منهما فان تقطعت
 فالحكومة وقيل ديتها وفي الاسترخا الثلثان ^{بشيء من} وفي
 اللسان الذيد وفي الاخرس الثلث وفي البعض
 بنسبة ما سقط من الحروف المعجم وهي ثمانية
 وعشرون صرفاً لو اسقط نصفها فنصف الدية
 وان قطع ربع الدية بالعكس وبالاخرس بالمساحاة
 ولو زاد اذ شرعة او ثقل او ينقل الفاس الى الصحيح ^{فالحكومة}
 فان جنى بعد ذهاب الحروف فاخذ بنسبة ما ذهبت
 من الباقي ولو قطعت آخر بعد اعدام الكلام فعليه

السفلى

فخمسة ولو قطعت اليد دخلت الاصابع في
ديتها فان قطع الكف بعد الاصابع فالحكومة
وفي الظهر اذا اكثر واحد ووجب او تعذر
العقود فالدية فان صلح فالثالث ولو كسر الصلب
وجبر على غير عيب فماتته ديناران عيش فالف
ولو مثلب الرجلان بكسره قدية وثلاثا ولو
ذهب مشية وجماعة بكسره فديناران وفي قطع
النخاع الدية وفي الزكرو ان كان لصدا او المساري
والحشفة فازاد الدية ولو قطع بعض الحشفة تسببت
المقطوع الى باقية خاصة ولو قطع الحشفة وآخ
الباقى فعلى الاول دية وعلى الثاني حكومة وفي العتين
الثالث وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة النصف
وقيل في اليسرى الثلثان وفي ادرت الخصيتين
اربع مائة فان فحج وتعذر المشي فثمان مائة
وفي الاليتين الدية وفي كل واحدة النصف وفي
الرجلين الدية وكل واحدة النصف وحدها
مفصل الساقين الدية وكذا الفخذين وفي الشفرين
بفوق ذن
دية

كتاب الحوادث

دنانير

دية المرأة وفي كل واحدة النصف وفي الذكورية
وفي افضائها ديتها الا من الزوج للبالغنة
فان كان قبله ضمن الزوج المهر والدية وانفق حتى يموت احد سما فان
ولا مهر لو طأ وعته وعليه الدية ولو كانت بكرا ^{واطي} اكبرها غير الزوج فالمرء
فلها ارش البكارة زايدها غير المهر ولو اقتص بكرا باصبعه والدية
فحرق مثانتها بحيث لا يملك بولها فالدية
مهر المثل وفي الشديين وفي كل واحد النصف ولو
انقطع اللبن او تعذر نزوله منهما فالحكومة
فان قطع معها شيء من جلد الصدر فديتها
والحكومة وفي الحلمتين ديتها وكذا حلمتي
الرجل على راي وقيل في حلمته الثمن وفي طلع
يخالط او المعجاز بحيث لا يملك القلب اذا كسر
خمس وعشرون دينارا وفي ما يلي القصدين
عشرة وفي البعض بحيث لا يملك الغايط
والبول الدية وفي كسر عضو من عضو خمس دية
العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس
دية كسره وفي موضحة ربع دية كسره وفي راسه
استمران

ديتها فان

ديتها

الرجل

ثلاث دية فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس
 دية رضه وفي فكه بحيث يتعطل العضو ثلثا
 دية فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس
 دية فكه وفي الترقوه اذا كسره فحبرت على غير
 عيب فاربعون دينار او ثمن اس بطن انسان
 حتى احدث اقتص منه او فدى نفسه **المقتصد**
السادس في دية المنافع في العقل الدية و
 في بعضه الارش بحسب نظر الحاكم فان ذهب
 بالشجة لم يداخل وان احدث الضربة فان
 عاد لم تسترجع ورى لو ضربه على راسه قد
 عقله انتظر سنة فان مات فالدية فان النفس
 وبقي ولم يرجع فالدية للعقل ولو اشد زوال
 عقله وهي في الخلوة ولا يحلف لانه يجاوب
 في الجواب وفي السمع الدية سواء ذهب
 او وقع في الطريق ارتفاق ولو حكم العا
 رفون بالعود بعد مدة فان انتقضت ولم
 يعد استقرت ومن الشك يصاح بصوت شكر
 عظيم

ومن
 بثلاث الدية

عظيم عند عقله فان تحقق دعواه والا احلف
 والقسامة له وفي ذهاب احد الاذنين
 النصف ولو نقص سمعها قيس الى الاخر عند كود
 الهوا يضرها واطلاق الصحيحة ويصاح الى احد
 الخفاش بعكس الحال ويؤخذ بنسبة التفاوت
 في المساحة ولو نقص سمعها فعمل به كذلك
 من ابناء سنة ويجب تعدد المسافة ان
 تساوت صدقت والا فلا ولو ذهب بقطع
 الاذنين فديتان وفي ضو العين مع بقاء
 الحدقة الدية وفي كل واحدة النصف وليست
 الاعمش والافقش وذو البياض الغير المانع من
 النظر ولو عاد فالارش ويصدق في ذهابه مع
 القسامة ولو ادعى نقصان احدهما فليس الى
 اخرى يدها ويفتح الصحيحة لافي القيمة ولا في
 الارض المختلفة في الارتفاع ثم العكس بعد
 تعدد الجهاة ثم ياخذ بنسبة التفاوت في المساحة
 من الدية ولو نقص قيس الى عيون ابنا سنة

وحكم

انما

ولو ادعا ذهاب ضئ المعروفة قدّم قوله مع اليقين
وفي الشئ الدية ويصدق في اجابته عقب الجناية بعد
تقريب الطيبة والمشبّه وفي نقصان الارش حسب
ما يراه الحاكم وفي النطق كالدية وان بقي في اللسان
فايدة الذوق ولو بقيت الشغوية والخائفة سقط
من الدية بنسبة وكذا لو بقيا غيرها ولو نطق بالحق فاقصا
فالارش ولو كان لا يحسن بعض الحروف ففي الحاقه بضعف
القوى نظرا اقربه نقص الدية ولو كان بجناية جان
نقص وفي الصوت الدية وان ابطل حركة اللسان
وفي الذوق الدية وفي منفعة المشي والبطش كالدية
وفي قوة الامنا والاحبال الدية وفي قوة الارضاع حكومة
وفي ابطال التيزاد بالجماع والطعام ان امكن الدية ولو
تعطل المشي بجلل في غير الرجل بحيث يعطل الرجل والا
قرب الدية وفي سلس البول الدية وقيل ان دام الى
الليل الدية والى ظهر النصف والى ارتفاع اليهات
الثالث **المقصد ثامن** في الشجاج وفي الحارصة
وهي التي تعثر الجلد بغير وفي الرامية وهي التي لاخذة
كندن پوسته

ناله ١٣١٤ خورشیدی
بازاری

في

في اللحم يسير ابغيران وفي الباصعة وهي
النافذة في اللحم ثلثه ابغره وفي السحاق
وهي البالغة الى الجلد الرقيق على العظمة
اربعة وفي الموضحة وهي التي يكشف الجلد
عن العظم خمسة وفي الهاشمة وهي التي تهش
العظم عشرة ارباعا او اثلاثا في الخطا وشبهه
والمنقلة وهي المحوجة الى ثقل العظم خمسة عشر
بعيرا وفي المامومة وهي البالغة امر الراس وهي
الخريطة ثلثة للدماغ ثلث الدية وفي النافذة
في الانف ثلث الدية فان براءة فالخمس في احد
المنخرين فنصف ذلك وفي شق الشفتين حتى
يتد الاسنان ثلث ديتها فان برأت وان
كان في احد هما فنصف ذلك وفي الجايقة وهي
البالغة الى الجوف من اى جهات ولو من ثغرة النحر
ثلث الدية ولو جرح في عضو فاجاف لزمه دينار
وفي النافذة في احد الجوارف الرجل مائة دينار
وفي احمرار الوجه بالكمة دينار ونصف وفي

هذه

وان كان

فالحسن

احضاره ثلاثة وفي الاسود خمسة فان
كان في البدن فالنصف ولو اوضح اثنين
فديتان فان اوصلاهما الجاني او سرتا
واحدتا فواحدة ولو اوصلا اجنبي فديتان
على الاجنبي ثلاثة ولو اوصلاهما المجرع
فديتان وسقط ففعله ولو ادا الجاني الشق
منه قدم قول المجني عليه مع اليمين ويؤخذ
في الواحد بابلغ نزلها ولو شجده في عضوين
فديتهان والحدت الضربة والراس
والجبهة واحدة ويجب دية الهاشمة بالهشمة
وان لم يخرج وللجروح القصاص في موضحة وسموذا
دية الزايد والهاشمة وهي خمسة وكذا الما
مومة ولو اوضح فلهشمة ثانی ونقل ثالث وام
رابع فعلى الاول خمسة وكذا الثاني والثالث
وعلى الرابع ثمانية ابعده ولو ادخل سكينته
في جايفه غيره ولم يزد عذرو ولو وسعها باطنا
وظاهرا فجايفه ولو وسعها في احد هما فكموة

عشرة

الاسود خمسة
الاجنبي ثمانية

ولو

ولو ابرز خشونة فالثاني قاتل فان فتق الخياط
قبل الالتيام فالارش ولو اتحد البعض فكموة
والجميع جائفة اخرى ولو اخرج الرمح من ظهره
في ايقنات على راي وفي شلل كل عضو مقد ردية
ثلثاها وفي قطعه بعده الثلث والشجاج في
الراس والوجه واحدة وفي البدن بنسبة
دية العضو المجرع من دية الرس ويتساوى
المراة والرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى
يبلغ ثلث دية الرجل ثم يقصر على النصف
سواء كان الجاني رجلا او مراة ففي ثلث
اصابع ثلث مائة وفي ارباع مائتان و
كذا القصاص فيقتص لهما من الرجل
ولا رد الى ان يبلغ الثلث ثم يقتص مع
الرد وكلما فيه دية الرجل فقيه من المراة
ديتهان من الذي دية من العبد والامة
قيمتها والمقدّم مقدّم في غيره بنسبة دية
والامام عليه السلام ولي من الاولى فيقتص



في الحرة



في الحرة

مکتبہ اسلامیہ
لاہور

کتابخانه آستان قدس

کتابخانه



سال ۱۳۱۸ خورشیدی
پایانی شد

فردین شمس
۱۳۵۳ خ

ناله ۱۳۱۸ خورشیدی
بازخوند



